د. محمد نور الدين المنجد

اتساع الدلالة في الخطاب القرآني



www.fikr.com
آفاق معرفة متجددة

بسم الله الرحمن الرحيم

اتساع الدلالة في الخطاب القرآني

اتساع الدلالة في الخطاب القرآني / محمد نور الدين المنجد؛ تقديم : سعيد الأيوبي.- دمشق: دار الفكر ٢٠١٠ .-٤٦٤ص ؛ ٢٥سم.
ISBN: 978-9933-10-148-0
١-٢١١,٦ م ن ج إ ٢- العنوان ٣- المنجد

مكتبة الأسد

الدكتور

محمد نور الدين المنجد

اتساع الدلالة في الخطاب القرآني

تقديم

الأستاذ الدكتور سعيد الأيوبي





دار الفكر – دمشق — برامكة

٠٠٩٦٣ ٩٤٧ ٩٧ ٣٠٠١
٠٠٩٦٣ ١١ ٣٠٠١
http://www.fikr.com/
e-mail:fikr@fikr.net

اتساع الدلالة

في الخطاب القرآني

د. محمد نور الدين المنجد

الرقم الاصطلاحي: ٢٢٣٧،٠١١

الرقم الدولي: ISBN:978-9933-10-148-0

التصنيف الموضوعي: ٢١١(القرآن الكريم وعلومه)

٤٦٤ ص، ١٧ × ٢٥ سم

الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م

المحتوى

الإهداء

إلى روح أَحَقِّ النَّاس بِحُسْنِ صَحابَتِي (أمي وأبي)، سائلاً المولى أن يرضى عنهما ويرضيهما ويجمعني بهما في الفردوس الأعلى.

وإلى الركن الشديد والعضد الذي آوي إليه وأشدُّ به أزري (إخوتي)، سائلاً المولى أن يحفظهم ويسعدهم في الدنيا والآخرة، فالله خيرٌ حافظاً وهو أرحمُ الرَّاحمين.

وإلى شقيقة روحي ورفيقة دربي (زوجي)، داعياً الله أن يحفظها ويرضى عنها ويجزيها خير الجزاء على ما تبذله في سبيلي وسبيل أبنائنا.

وإلى أفلاذ كبدي وامتداد حياتي (أبنائي: محمد هيثم، ورغد، وإيلاف)، ضارعاً إلى الله أن يحفظهم بحفظه وأن يصنعهم على عينه.

وإلى كلِّ محبٍّ لكتاب الله وبيانه العربي المبين.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾

[إبراهيم: ١٤/٤١]



تقديم

بقلم الدكتور سعيد الأيوبي

إن للغة العربية غنى وافراً، وأصلاً سخيّاً، وتطوراً يحمل مقدرة على الإسماح والمطاوعة لاستيعاب الحداثة ومستلزمات العصر، من مصطلحات، ونعوت، وأسماء لمخترعات، وهلمّ جراً؛ وذلك لما تفيض به من المجاز والاشتقاق والاستعارة والعدول بجميع مستوياته، والاتساع.

وإذا كان لزاماً على ولد إسماعيل قديماً اشتقاق الكلام بعضه من بعض، ووضع الأسماء للأشياء بحسب وجودها وظهورها، فإننا في هذا العصر الذي تتوالى فيه المنجزات العلمية وتخترع الآلات عدواً ودِراكاً، في أمس الحاجة أكثر من القدماء إلى أن نتقرَّى كلم اللغة العربية بإنعام نظر، ونجيل الفكر والرأي في قواعدها وأساليبها، ليتسنَّى لنا فهم سياق جملها وعباراتها.

إن اللغة العربية كنز فياض لا يزال في حاجة إلى من يكتشفه ويحسن استخدامه وتوجيهه لتحقيق الإفادة المطلوبة والغاية المأمولة. قال أبو البقاء

العكبري في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٨]: "و ﴿قُرُوٓءٍ﴾ جمع كثرة والموضع موضع قلة، فكان الوجه: ثلاثة أقراء واختلف في تأويله" (التبيان ١/ ١٨٠ - ١٨١). وعدُّوا له أربعة أوجه:

١) أن فيه حذفاً، والتقدير: "ثلاثة أقراء من قروء".

٢) بناء عدل فيه من القلة إلى الكثرة لكونه شاذّاً في القياس.

٣) لمّا قال ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ فجمع، أتى بلفظ جمع الكثرة، لأن كل واحدة من المطلقات تتربص ثلاثة أقراء؛ وهذا الوجه رجحه الهمذاني.

٤) أن في لفظ ﴿قُرُوٓءٍ﴾ اتساعاً، قال الزمخشري: وكانوا يتسعون في الكلام "فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية، ألا ترى إلى قوله: ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾ وما هي إلا نفوس كثيرة" (الكشاف ١/ ٤٤٢).

إن الاتساع نمط من الإفادة وشكل تعبيري متميز يجعل المتلقي متحرِّراً من كل القيود، وينطلق في أفق عريض من الفهم والتأويلات، ويسبح في فيض زاخر من الدّلالات.

بشيء من هذا الفهم الدقيق، والدرس العلميّ الجادّ، أقبل الأستاذ محمد نور الدِّين المنجِّد على موضوع رسالته لنيل درجة الدكتوراه في موضوع: (اتساع الدلالة في الخطاب القرآني) الذي برهن فيه عن علم غزير، ودراية واسعة، وفهم سليم، وتأويل سديد، ونظر ثاقب، واستنتاج دقيق محق.

إن بحث (اتساع الدلالة في الخطاب القرآني) بحث طريف وواسع، وعى من مقومات وخصائص البحث العلمي الرصين ما يؤهله ليتربع على

القمة العالية من أهرامات الأطاريح الجامعية الجادة في هذا الزمن الماحل.

وهكذا استطاع الباحث في غير ما اعتساف، أن يجمع في بحثه هذا مادة وافرة ضافية، كانت متناثرة في كتب اللغة والنحو والصرف والبلاغة، وفي كتب التفاسير والفقه، ولملم شعثها، ورتبها في عناوين واضحة ومفيدة ودرسها دراسة مستفيضة، واستعان بالشاهد والدليل لترجيح معنى على معنى؛ كما أثبت خاصية ملازمة للخطاب العربي الفصيح هي اتساعه لمعان عديدة بألفاظ قليلة، أي دلالة الخطاب على عدة معان محتملة في تركيب لغوي واحد، يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه بحيث لو اختل هذا التركيب لضاعت تلك المعاني أو لاحتيج إلى الإتيان بتراكيب كثيرة بعدد المعاني المعبر عنها.

ولو لم يكن لهذا البحث من فضل علمي سوى كونه جمع ما تفرق ولَمّ مشتتاً، لكان ذلك كافياً وشفيعاً، هذا فضلاً عن تدخل الباحث ويقظته وفطنته الذكية في إبداء الرأي والترجيح، والمقارنة والاستنتاج، فكان بحق باحثاً متميزاً، واعياً بقصده ومرماه في بحثه انطلاقاً ومآلاً.

بين يديك أيها القارئ الكريم سفر صالح نفيس، وإنني كما سعدت بالإشراف على إعداده مذ كان مشروعاً ومخططاً، إلى أن استوى على سوقه أطروحة جامعية كاملة متكاملة، وصحبت كاتبه ردحاً طيباً من الزمان، أجدني سعيداً أيضاً بتقديمه إليك، ففيه من النفع العميم والفائدة العلمية المرجوة ما لا يخفى.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن القرآن العظيم كان وما يزال نبعاً فياضاً ينهل منه طلاب العلم، فلا هم يرتوون، ولا هو ينضب، ولا يخلَق على كثرة الردِّ، ولا تنقضي عجائبه، يزيدهم علماً ويقيناً كلما زادوه نظراً وفكراً.

وهو الخطاب الرباني الذي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فصلت: ٤١/ ٤٢]، تكفَّل الله بحفظه من أي تحريف أو تصحيف سهواً أو عمداً، فقال في محكم كتابه: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ١٥/ ٩].

وهو الخطاب المعجز الذي تحدَّى الله به خلقه أن يأتوا بمثله ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٨٨]، فصدق الله ولم يستطع أعلام البيان في عصر الفصاحة إلى ذلك سبيلاً، وإن هم عجزوا فسواهم أعجز.

وإن من جوانب الإعجاز في هذا الخطاب الإلهي ما اشتمل عليه من تفنُّنٍ في أساليب البيان، وفخامة التعبير، وكثيرة هي الكتب التي تتحدث عن جزالة لفظه، ودقة معناه، وبراعة أسلوبه، بيد أننا في حاجة إلى تلمُّس ذلك في أبحاث تخصصية تدقِّق في الجزئيات، تجمع شتاتها، وتسبر غورها، وتخرج خَبْأها.

وحين فكَّرت في اختياري موضوع البحث[1] كان شغفي بكتاب الله وخدمته يصدّني عما سواه، فوضعت القرآن العظيم أمام ناظري غاية ووسيلة، راجياً أن يكون بحثي فيه من العمل النافع للمرء بعد مماته، وأعملت - بعون الله - فكري، واستشرت أهل العلم والفضل، وكنت أرغب أن يكون موضوعي في الدكتوراه في حقل الدلالة وفقه اللغة امتداداً لتخصصي وعملي في الماجستير.

وكان أن حضرت محاضرة عامة ألقاها أ. د. فاضل صالح السامرائي في جامعة الشارقة، تحدَّث فيها عن جوانب من الإعجاز في كتاب الله، لامس فيها موضوع الاتساع في القرآن، فوقع في قلبي، ووافق هوى في نفسي، ثم سألت أ. د. السامرائي وهو الخبير: أيصلح الاتساع في القرآن موضوعاً للدكتوراه؟ فأجاب بأنه يصلح لرسائل لا لرسالة واحدة، وأن الموضوع غير مطروق فيما يعلم. فشددت الهمة وعقدت العزم، وكان أ. د. السامرائي خير معين في وضع المخطط الأولي، ولم يبخل عليَّ في نصح أو إرشاد فجزاه الله خير الجزاء.

ولعل أهمية هذا البحث تأتي من تشرُّفه بخدمة كتاب الله ولغته، والتخصُّص في جانب من جوانب بيانه الذي لا يدانيه بيان، والتدقيق في

(١) هذا البحث أطروحة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور سعيد الأيوبي، نوقشت في جامعة مولاي إسماعيل، بمكناس، في المملكة المغربية، يوم الإثنين ٨/ ١/ ٢٠٠٧، وأجيزت بميزة: (مشرف جداً).

سعة خطابه الذي يئس من مجاراته البلغاء، والتنقيب عن سرٍّ من أسرار فصاحته التي لا ترقى إليها براعة الفصحاء؛ فنرجو أن يكون لبنة نافعة تُثري المكتبة اللغوية والقرآنية فيما تناولته من فصول ومباحث.

وقد قام هذا البحث في منهجه على تتبع ما ورد في القرآن الكريم - برواية حفص عن عاصم الكوفي- من آيات تحتمل معنيين أو أكثر؛ نتيجة عوامل نحوية وصرفية ولغوية وبلاغية، مستعيناً بما تفرَّق في كتب التفسير، وتناثر في أمهات اللغة والبلاغة. وكنت عزمت على إحصائها ودرسها آية آية، غير أني كلما تدبَّرت في كتاب الله، وبحثت فيما كتبه المفسرون وعلماء اللغة والبيان خرجت بجديد، حتى اجتمع لديَّ مادة جدٌّ وافرة، تنوء رسالة واحدة بحملها، فآثرت العدول إلى مناقشة نماذج منها تحقق الغاية وتفي بالغرض.

وقد رتبت تلك القصاصات وصنفتها وفق عناوين الفصول وما تفرع عنها من أقسام ومباحث، وعرضت الآيات المختارة ومناقشتها تحت كل عنوان مرتبة وفق ترتيب المصحف سورة سورة، وآية آية، استعرضت في كل مثال بعض أقوال العلماء، فناقشت ورجحت، ووافقت وخالفت، والتمست الدليل ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

ولم يخلُ البحث من صعوبات كان أشدها على النفس الخوف من الزلل في كتاب الله، إن في تفسير آية، وإن في إطلاق حكم أو ترجيح مرجوح.

وإن كان بعض الباحثين يعانون من قلة المادة العلمية لأبحاثهم، فقد عانيت من وفرتها، وجعلتني أحار حين أختار، فكل كلام الله بليغ معجز، وكنت أتردد طويلاً فيما آخذ وما أدع، وكثيراً ما كنت أختار على غير أساس، اللهم إلا أن يكون كثرة النماذج المدروسة في سورة دون سورة.

ولعل أبرز ما يميز هذا البحث جمعه مادة وافرة في موضوعه، متناثرة في مصادرها، لمَّ شملها، وقيَّد شاردها، وردَّ قاصيها إلى دانيها، ثم رتبها في عناوين كبرى وصغرى، ثم حلّل وناقش، وأخذ هذا وردّ ذاك، واستعان بالشاهد والدليل لترجيح قول على قول، وموافقة رأي دون آخر.

واقتضت طبيعة البحث ومادته أن يكون في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

بحثت في التمهيد مفهوم الاتساع في كتب التراث؛ فبدأت بمعناه اللغوي وأصل اشتقاقه في المعاجم، ثم تتبعت دلالته عند علماء القراءات القرآنية، وفي علوم العربية من نحو وصرف ولغة وبلاغة. وفي نهاية المطاف بعد أن رأيت اختلاف العلماء في فهم الاتساع وتعريفه حتى في الفن الواحد، بيَّنت مفهوم الاتساع الذي أردته لهذا البحث؛ ليكون أساساً تبنى عليه الدراسة.

وجدير بالذكر هنا أن أشير إلى أن الخطاب الذي أعنيه في العنوان إنما هو النصُّ القرآني لا غير.

وتناولت في الفصل الأول الأسباب النحوية التي تجعل الخطاب يحتمل عدة معانٍ مجتمعة أو متفرقة؛ فوجدتها في سبع مسائل: اختلاف تعليق أشباه الجمل، واختلاف الإعراب، واختلاف عائد الضمير، واكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه، والجمع بين الفعل واسم مصدره، واحتمال الوصف والاستئناف، واختلاف المتكلم.

وناقشت في الفصل الثاني الأسباب الصرفية لاتساع الدلالة في الخطاب، وكانت في خمس مسائل: دلالة الوزن الصرفي على عدد من الصيغ الصرفية، ودلالته كذلك على صيغة صرفية ومعنى معجمي، وتعدد معاني الصيغة الصرفية، ودلالة الصيغة الصرفية على معنيين من جذر

واحد، ودلالة صيغة الفعل على زمنين مختلفين، أو على فعل لازم وآخر متعد.

وخصصت الفصل الرابع للأسباب اللغوية، وجعلته في قسمين:

الأول منهما لحروف المعاني التي تعددت دلالتها في الخطاب القرآني، وقد رتبتها من الهمزة إلى الواو.

والثاني جعلته لتعدد دلالة الألفاظ من أسماء وأفعال، ووجدت اتساع الدلالة فيها يعود إلى ثلاثة عوامل، هي: دلالة اللفظ على معنيين من جذر واحد، أو من جذرين مختلفين، أو معنيين أحدهما يُحمل على الحقيقة والآخر على المجاز.

ودرست في الفصل الرابع الأسباب البلاغية المؤدِّية إلى اتساع الدلالة، وصنفتها في سبعة أسباب، هي: التضمين، والحذف، والاستخدام، والتقديم والتأخير، والإخبار بالعام عن الخاص، واحتمال الإنشاء والخبر، ودلالة اللفظ على معنيين مجازيين.

ثم كانت الخاتمة لخصت فيها ما ورد مفصَّلاً في تضاعيف هذه الرسالة وفصولها.

وما من شك في أن البحث في كتاب الله ولغته يعتمد على الكثير من أمهات كتب التفسير وعلوم العربية، وهذا ما كان، فقد بُني هذا البحث على مصادر أساسية في التفسير، كالبحر المحيط لأبي حيان، والتفسير الكبير للفخر الرازي، وروح المعاني للألوسي، والتحرير والتنوير لابن عاشور، وتفسير الزمخشري، والبيضاوي، والشوكاني، وابن عطية، وغيرهم. وأما مصادر علوم العربية فكثيرة أيضاً، يتصدرها معجم لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، ومقاييس اللغة لابن فارس، والمفردات للأصفهاني، وكتاب سيبويه، ومغني اللبيب لابن هشام،

والخصائص لابن جني، والمثل السائر لابن الأثير، وإعجاز القرآن للباقلاني، ودلائل الإعجاز للجرجاني، وخزانة الأدب للبغدادي، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، وغيرها مما هو مفصَّل في قائمة المصادر والمراجع.

وأخيراً يبقى الاعتراف بالفضل لأهل الفضل، وردُّ الجميل لأهله وذويه، فأتقدَّم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سعيد الأيوبي الذي كان خير مشجع ومتابع، لم يأل جهداً في النصح والإرشاد، وتوجيه البحث وتقويمه حتى استوى على سوقه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وفي الختام أقول لو أني أستقبل من أمري ما استدبرت لغيَّرت وبدَّلت، وحذفت وأضفت، ولكنه القصور البشري، الذي لا يفتأ يتطلع إلى الكمال ولا يبلغه، فقد أبى الله أن يتمَّ غيرُ كتابه، وأن يكملَ غيرُ بيانه، فإن أحسنت فبتوفيق منه سبحانه، وإن أسأت فبنقص مني وتقصير، أدعو الله أن يتقبَّل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله من العلم النافع لقارئه في حياته، ولكاتبه بعد مماته، والحمد لله ربِّ العالمين أولاً وآخراً.

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٨٠-١٨٢].

الشارقة ٢٠٠٦/١٠/٣ محمَّد نور الدِّين المنجِّد

تمهيد

مفهوم الاتساع

أولاً - الاتساع لغة واشتقاقاً:

أصل السعة في الكلام كثرة أجزاء الشيء، يقال: إناء واسع، وبيت واسع. ثم قد يستعمل في الغنى، يقال: فلان يعطي من سَعَة، يراه من غنى وجدة، وفلان واسع الرحل وهو الغني، وقال الله عز اسمه: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٦٥/ ٧](١).

وفي لسان العرب: "السعة: نقيض الضيق، وقد وَسِعَه يَسَعُه ويَسِعُه سَعة، وهي قليلة، أعني فَعِل يَفْعِل.... ووسُع، بالضم، وساعةً، فهو وَسِيعٌ. وشيء وَسِيع وأَسِيعٌ: واسِعٌ... والسعة: أصلها وُسْعة فحذفت الواو ونقصت...، والتوسيع: خلاف التضييق"(٢).

ويقول الفيروزابادي: "وسعه الشيء: بالكسر يسعه كيضعه سعة كدعة وزنة، وما أسع ذاك: ما أطيقه، واللهم سع علينا، أي: وسع. وليسعك

---

(١) تفسير أسماء الله الحسنى: ١/ ٥١-٥٢، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سهل الزجاج، تح: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.

(٢) لسان العرب: (وسع)، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١هـ). دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.

بيتك: أمر بالقرار فيه، وهذا الإناء يسع عشرين كيلاً، أي: يتسع لعشرين. وهذا يسعه عشرون كيلاً، أي: يتسع فيه عشرون. ويقال: وسعت رحمة الله كل شيء، ولكل شيء، وعلى كل شيء.

والواسع: ضد الضيق كالوسيع، وفي الأسماء الحسنى: الكثير العطاء الذي يسع لما يسأل، أو المحيط بكل شيء، أو الذي وسع رزقه جميع خلقه ورحمته كل شيء... والوسع: مثلثة، الجدة والطاقة كالسعة، والهاء عوض عن الواو... وقد وَسُع ككرُم وَسَاعَة وسعة... وأوسع: صار ذا سعة، الله تعالى عليه: أغناه كوسّع عليه، ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/٤٧]: أغنياء قادرون، وتوسعوا في المجلس: تفسحوا، ووسّعه توسيعاً: ضد ضيّقه فاتسع واستوسع"(١).

ويقول الرازي: "(و س ع): (وَسِعَه) الشيء بالكسر يَسَعُهُ (سَعَة) بالفتح، و(الوُسْعُ) و(السَّعَة) بالفتح: الجِدَةُ والطاقة: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٦٥/٧]، أي: على قدر سَعَته. و(أَوْسَع) الرجل صار ذا سَعَةٍ وغنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/٤٧]: أي أغنياء قادرون، ويقال: أَوْسَع الله عليك، أي: أغناك. و(التوسيع) خلاف التضييق، تقول: (وَسَّع) الشيءَ فاتَّسَع. و(اسْتَوْسَع) أي: صار واسعاً. و(تَوَسَّعُوا) في المجلس تفسحوا"(٢).

"وأصل السعة وَسعة -بفتح الواو- وحقها في الأصل الكسر، وإنما حذفت في المصدر لما حذفت في المستقبل، وأصلها في المستقبل الكسر، وهو قولك: يسع، ولولا ذلك لم تحذف كما لم تحذف في

---

(١) القاموس المحيط: (وسع)، الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) مختار الصحاح: (وسع)، الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.

يوجل ويوجل، وإنما فتحت من أجل حرف الحلق، فالفتحة عارضة فأجرى عليها حكم الكسرة ثم جعلت في المصدر مفتوحة لتوافق الفعل، ويدلُّك على ذلك أن قولك وعد يعد مصدره عدة بالكسر لما خرج على أصله... و(واسع) قيل: هو على معنى النسب، أي: هو ذو سعة. وقيل: جاء على حذف الزائد، والأصل أوسعه فهو موسع. وقيل: هو فاعل وسع، فالتقدير على هذا واسع الحلم؛ لأنك تقول وسعنا حلمه"(١).

وجاء في كتاب الأفعال: "(باب الواو على فعل وأفعل بمعنى واحد وغيره من الثلاثي الصحيح) وسع الله تعالى عليك وسعاً. و(أوسع) و(وسع) الفرس وساعاً وساعة: توسع خطوه. و(وسِع) الشيء يسَع، مثل وطئ يطأ، شاذ ليس في هذه البنية غيرهما مما يسقط الواو في مستقبله، وهو مفتوح العين، سعة ووسعاً: صار واسعاً، والشيءُ غيرَه: حمله، وفضل الله تعالى: عم، وعلمه: أحاط بكل شيء، و(أوسع) الرجل: استغنى، وعلى غيره: أغناه، وأيضاً قدر، قال الله تعالى ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٤٧]"(٢).

ثانياً - الاتساع اصطلاحاً:

١- الاتساع في علم القراءات:

يدلُّ مصطلح (الاتساع) في علم القراءات على إعطاء الحركة فوق حقِّها من المد لتصبح حرفاً، يقول صاحب أصول القراءات: "الحركات رفع ونصب وجر، وصفة النطق بكل منهن أن تأتي بها على النصف من

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٠٣-١٠٤.

(٢) الأفعال: ٣/ ٢٨٧، ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

أمها، فاتساع كل من الحركات مؤد إلى صيرورتها حرفاً، وذلك نحو قبيح وزيادة في كلام الله تعالى"(١).

ويعرفه في موضع آخر بقوله: "الاتساع: وهو إتمام حكم مطلوب لتضعيف الحركة قبل الهمز، عند من يقرأ به، فتنقلب ألفاً. قال أبو الأصبغ: وقد يُعبَّر به عن المجيء بكمال الحركة من غير اختلاس، وهو قريب مما قبله"(٢).

ويوضح (الاتساع) بضده ونظيره فيقول: "الثلاثون: الاختلاس: وهو إسراع بالحركة، ليحكم السامع بذهابها، وهي كاملة الوزن والصفة. الحادي والثلاثون: الاختطاف: وهو بمعناه. الثاني والثلاثون: الإشباع: وهو ضدهما، وسبق معناه في الاتساع، والله أعلم"(٣).

٢- الاتساع في اللغة:

دلالة الاتساع عند اللغويين لا تخرج عن معنى التساهل في دقة العبارة عن المعنى المراد، ويمكن تصنيف الاتساع لديهم في صنفين هما: الاتساع في المفردات، والاتساع في الأسلوب.

أ- في المفردات:

تدل كلمة (الاتساع) في المصادر اللغوية على التخفف من الصرامة في الدقة اللغوية في كثير من الألفاظ، نجد ذلك بالتصريح حيناً، وبالتلميح أحياناً، فمما ذكروه صراحة في التعبير عن التساهل بـ(الاتساع)

---

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءات: ١/ ٥٣، الحموي، أبو العباس أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، تح: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٢) نفسه: ١/ ٤٤.

(٣) نفسه: ١/ ٥٣.

باب سماه ابن جني: (باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)، يقول فيه: "اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب واتبعتها فيه العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مُفاد من الموضعين جميعاً، فلما آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ."[١]، فابن جني يصرح بأن إيراد المعنى بغير اللفظ المعتاد اتساع ويلتمس له الأسباب.

ولا يكتفي التوحيدي بتسمية الاتساع تسمحاً، بل يعدّ الدقة التعبيرية تكلفاً، والاتساعَ تركاً لهذا التكلف، يقول: "وربما وجدت ألفاظ مختلفة دالة على معان متقاربة، وإن كانت أشخاص تلك المعاني مختلفة، وربما دلت على أحوال مختلفة، ولكنها مع اختلافها هي لشخص واحد،... ومثال ذلك ما يوجد من أسماء الداهية، فإنها على كثرتها نعوت مختلفة، ولكنها لما كانت لشيء واحد استعملت كأنها معنى واحد...، وأنت إذا أنعمت النظر واستقصيت الروية وجدت هذه الأشياء مختلفة المعاني، ولكنها لما كانت أوصافاً لموصوف واحد أجريت مجرى الأسماء الدالة على معنى واحد، وذلك عند اتساع الناس في الكلام، وعند حاجتهم إلى التسمح وترك التكلف، والتجوز في كثير من الحقائق"[٢].

أما التلميح إلى دلالة الاتساع على التساهل في دقة اللفظ فنجده في شواهد كثيرة، نكتفي ببعضها:

فمنها ما ذكره ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى﴾ [النمل: ٢٧/ ٣٢]، يقول: "أي بينوا لي ما أفعل وأشيروا علي، قال

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤٦٦، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢)، تح: محمد علي النجار. عالم الكتب، بيروت.

(٢) الهوامل والشوامل: ٩-١٠، التوحيدي ومسكويه، أبو حيان، تح: أحمد أمين والسيد أحمد صقر. مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٩٥١م.

الفراء: جعلت المشورة فتيا، وذلك جائز لسعة اللغة "(١).

ومنها ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى: ﴿مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٢١]، يقول: "مواقف وأماكن له، وقد يستعمل المقعد والمقام بمعنى المكان على الاتساع، كقوله تعالى: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٤/ ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٢٧/ ٣٩] "(٢).

ومنها وضع (القرآن) موضع (المصحف) فيما ذكره البغوي أن: "في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم ألّا يمس القرآن إلا طاهر. والمراد بالقرآن المصحف، سماه قرآناً على قرب الجوار والاتساع، كما روي أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو(٣). وأراد به المصحف "(٤).

ومنها ما ذكره ابن منظور في دلالة (الثيِّب): "الثيب: من ليس ببكر. قال: وقد يطلق الثيب على المرأة البالغة وإن كانت بكراً، مجازاً واتساعاً "(٥).

---

(١) زاد المسير في علم التفسير: ٦/ ١٦٩، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ٨٦، البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي (٦٨٥هـ). تح: عبد القادر عرفان العشا حسونة. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.

(٣) الجامع الصحيح المختصر: حديث رقم (٢٨٢٨)، ٣/ ١٠٩٠، البخاري الجعفي، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، تح: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير- اليمامة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.

(٤) معالم التنزيل: ٨/ ٢٣، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٦)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش. دار طيبة، ط٤، ١٩٩٧.

(٥) لسان العرب: (ثيب).

ومنها التساهل في استعمال (هنا) للإشارة بها للزمان والمكان، يقول السيوطي: "(هنا): اسم يشار به للمكان القريب، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٥/ ٢٤]، وتدخل عليه اللام والكاف فيكون للبعيد، نحو ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ١١]، وقد يشار به للزمان اتساعاً، وخرج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ١٠/ ٣٠]، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٨]"(١).

وقد تستعمل الكلمة في ضد معناها اتساعاً، يقول أبو علي: "إنما جاز استعمال (وراء) بمعنى (أمام) على الاتساع؛ لأنها جهة مقابلة لجهة فكانت كل واحدة من الجهتين وراء الأخرى إذا لم يرد معنى المواجهة، ويجوز ذلك في الأجرام التي لا وجه لها مثل حجرين متقابلين كل واحد منهما وراء الآخر، وأكثر أهل اللغة على أن وراء من الأضداد. انتهى"(٢).

ولعل من مسالك هذا الاتساع عندهم تعميم اللفظ الخاص، ومن ذلك تعميم دلالة النكاح ليشمل معنى الزواج، يقول القرطبي: "و(نكح) أصله الجماع، ويستعمل في التزوج تجوّزاً واتساعاً"(٣).

ومن ذلك ما ذكره أبو السعود من تعميم (تعالَ) و(الغنيمة)، يقول: "(تعالَ) أمرٌ من التعالي، والأصلُ فيه أن يقوله من مكان عالٍ لمن هو في

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٥٢٣، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ)، تح: سعيد المندوب. دار الفكر، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

(٢) البحر المحيط: ٦/ ١٤٦، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٦٧، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١)، تح: أحمد عبد العليم البردوني. دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.

أسفلَ منه، ثم اتُّسع فيه بالتعميم، كما أن (الغنيمة) في الأصل إصابةُ الغَنَم من العدو، ثم استعملت في إصابة كلِّ ما يُصاب منهم اتساعاً، ثم في الفوز بكل مطلبٍ من غير مشقة"[(١)].

ومنه ما ذكره أبو حيان في تعميم (التولي)، يقول: "وأصل التولي: أن يكون بالجسم، ثم استعمل في الإعراض عن الأمور والأديان والمعتقدات، اتساعاً ومجازاً"[(٢)]. وكذلك تعميم (الطارق)، يقول: "طرق يطرق طروقاً: أتى ليلاً...، واتسع فيه فكل ما جاء بليل يسمى طارقاً"[(٣)]، والأمثلة غير هذه كثيرة، كلها ينهض دليلاً على التساهل والتسمُّح في (الاتساع) لديهم.

ومنها ما ذكره في قفو الأثر يقول: "قفوت الأثر: اتبعته، والأصل أن يجيء الإنسان تابعاً لقفا الذي اتبعه، ثم توسع فيه حتى صار لمطلق الاتباع وإن بعُد زمان المتبوع من زمان التابع"[(٤)].

ومنها ما ذهب إليه الزجاج في دلالة العقود، يقول: "العقود أوكد من العهود، وأصله في الأجرام ثم توسع فأطلق في المعاني"[(٥)].

ومن الاتساع عند الشافعي أن يجمع اللفظ غير معنى، يقول: "وقوله: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٣/٦] مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وأن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة...، فقوله: ﴿أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ يعني في معنى دون معنى، وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ٣/ ١٩٧-١٩٨، أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٤٠٧.

(٣) نفسه: ٨/ ٤٤٧.

(٤) نفسه: ١/ ٤٦٤.

(٥) نفسه: ٣/ ٤٢٨.

بحال، ولا يحرم عليهم نكاح بنات لو كن لهن كما يحرم عليهم نكاح بنات أمهاتهم اللاتي ولدنهم أو أرضعنهم"(١).

ب- في الأساليب:

والاتساع في الأسلوب عند اللغويين يعني التساهل في إحكام بناء الجملة وفق الضوابط اللغوية المعروفة، وهو بهذا خروج عن الأصل، وذاك عندهم عين الفصاحة في كثير من الأحيان، وبه نزل القرآن، يقول الشافعي: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها... وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة"(٢). ولهذا الاتساع أمثلة كثيرة.

ولعل من تلك الأمثلة أن يراد بالضمير غير واحد في الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٤/ ٢٥]، إذ المراد بالضمير ﴿مِنكُمْ﴾ غير المراد به في ﴿أَيْمَانُكُم﴾، يقول أبو حيان: "و ﴿مِنكُمْ﴾: خطاب للناكحين، وفي: ﴿أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ﴾ خطاب للمالكين، وليس المعنى أن الرجل ينكح فتاة نفسه، وهذا التوسع في اللغة كثير"(٣).

ومنها النهي عما لا يصح النهي عنه، والمراد غير ظاهر العبارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٣٢]، يقول أبو إسحاق: "إن قال قائل كيف ينهاهم عن الموت، وهم إنما يُماتون؟ قيل: إنما وقع

---

(١) الأم: ٥/ ١٤١، الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس. دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.

(٢) الرسالة: ١/ ٥٢، الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس، تح: أحمد محمد شاكر. القاهرة، ١٩٣٩م.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٢٣١.

هذا على سعة الكلام، وما تُكثر العربُ استعماله. قال: والمعنى: الزَمُوا الإسلام، فإذا أدرككم الموت صادفكم مسلمين"(١).

ومنها ذكر شيئين ثم الاكتفاء بالإخبار عن أحدهما، يقول ابن رشيق: "وهذه أشياء من القرآن وقعت فيه بلاغة وإحكاماً لا تصرفاً وضرورة، وإذا وقع مثلها في الشعر لم ينسب إلى قائله عجز ولا تقصير، كما يظن من لا علم له ولا تفتيش عنده: من ذلك أن يذكر شيئين ثم يخبر عن أحدهما دون صاحبه اتساعاً، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ٦٢/ ١١](٢).

ومنها ما سمّاه الثعالبي (الكناية عما لم يجر ذكره من قبل)، يقول تحت هذا العنوان: "العرب تقدم عليها توسعاً واقتداراً واختصاراً، ثقة بفهم المُخَاطَب، كما قال عزّ ذكره: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٢٦]، أي: من على الأرض، وكما قال: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٨/ ٣٢]، يعني الشمس، وكما قال عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٧٥/ ٢٦]، يعني الروح، فكنى عن الأرض والشمس والروح، من غير أن يجري ذكرها"(٣).

ومنها التكرار للتقرير والتذكير والتوكيد، يقول الشوكاني في تكرار قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ١٣]: "وكرر سبحانه هذه الآية في هذه السورة تقريراً للنعمة، وتأكيداً للتذكير

---

(١) لسان العرب: (موت).

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده: ٢/ ١٠٦٦، ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن (٤٥٦هـ)، تح: د. النبوي عبد الواحد شعلان. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

(٣) فقْه اللّغة وسِر العربيّة: ١٦٥، الثّعالبي، أبو منْصور عبْد المَلك بِن محمّد بِن إسْماعيل النيْسابوري، تح: مصْطفى السّقا - إبراهيم الأبياري - عبْد الحفيظ شلبي. دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٦٤م.

بها على عادة العرب في الاتساع. قال القتيبي: إن الله عدّد في هذه السورة نعماءه وذكّر خلقه آلاءه، ثم أتبع كل خلة وضعها بهذه الآية، وجعلها فاصلة بين كل نعمتين لينبههم على النعم ويقررهم بها، كما تقول لمن تتابع له إحسانك، وهو يكفره: ألم تكن فقيراً فأغنيتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تكن خاملاً فعززتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تكن راجلاً فحملتك؟ أفتنكر هذا؟ والتكرير حسن في مثل هذا "(١).

ومما جرت عليه عادتهم في التوسعِ القلبُ في كلامهم، وهو لا شك انحراف عن الأصل في الأسلوب والتركيب، يدلنا على ذلك ما ورد في كتاب (التوسعة في كلام العرب) لابن السكيت(٢)؛ إذ عدّ القلب اللغوي صنفاً من أصناف التوسعة، يقول ابن هشام: "ومنه [نور١]-أي من القلب- في الكلام: أدخلت القلنسوة في رأسي، وعرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء، قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري...، وفي كتاب (التوسعة) ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن (عرضت الحوض على الناقة) مقلوب"(٣).

وخلاصة الأمر في دلالة الاتساع عند اللغويين أنه خروج عن الأصل وتسامح في دقة العبارة عن المعنى المراد، سواء في ذلك الاتساع في المفردات والاتساع في الأساليب.

---

(١) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: ٥/ ١٣٣، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ). دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

(٢) انظر ذكر الكتاب في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/ ٥٠٧ و٢/ ١٤٠٦، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩١٣، ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٣- الاتساع في علم النحو:

يستخدم النحاة مصطلح الاتساع رديفاً للخروج عن الأصل في التركيب، وبمعنى التساهل في الأخذ بالضوابط والقواعد، فقد ورد قولهم في تعليل نصب (الوسَط) على الظرف: "إنما جاء على جهة الاتساع والخروج عن الأصل على حدِّ ما جاء (الطريق) ونحوه، وذلك في مثل قوله: (كما عسل الطريقَ الثعلبُ)، وليس نصبه على الظرف على معنى (بَيْن) كما كان ذلك في (وسْط) ألا ترى أن (وسْطاً) لازم للظرفية وليس كذلك (وَسَط)؟"[١]، ويمكننا أن نتلمس مفهوم الاتساع عندهم، وهو الخروج عن الأصل، في نماذج من استخدامهم للمصطلح وردت في مباحث الظرف، والمصدر، والحذف، وغيرها مما تفرق في كتبهم.

أ- الاتساع في الظرف:

نستطيع أن نجتلي مصطلح الاتساع في الظرف في خمس مسائل هي: خصوصية الظرف عند النحاة، والإسناد إلى الظرف، والنصب على الظرفية، والإضافة إلى الظرف، ونصب الأسماء على الظرفية.

*** خصوصية الظرف:**

يرى النحاة أن الظرف يتمتع بخصوصية لا يكاد يدانيه فيها إلا الجار والمجرور، تتمثل تلك الخصوصية بكونه وعاء للأشياء، وأنها لا تُعقل بغيره، يقول الزمخشري: "للظروف شأن، وهو تنزلها من الأشياء منزلة نفسها لوقوعها فيها، وأنها لا تنفك عنها؛ فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها"[٢].

---

(١) لسان العرب: (وسط).

(٢) البحر المحيط: ٦/٤٠٣.

وقد خصَّص ابن هشام بضع صفحات من كتابه المغني لذكر جوانب من الاتساع في الظرف والجار والمجرور، تتلخص في أمرين، جرى فيهما استعمال الظرف والجار والمجرور على غير الأصل، هما الفصل بهما بين متلازمين، وتقديمهما لفظاً والأصل تأخيرهما، نذكرهما بإيجاز على النحو الآتي[١] :

الفصل بهما :

بين الفعل الناقص ومعموله، نحو "كان في الدار - أو عندك - زيدٌ جالساً.

وبين فعل التعجب والمتعجب منه، نحو "ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عند الحرب زيداً".

وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، نحو[٢]:

فَلا تلحَني فيها فإنَّ بحبها أخاك مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابِلُهْ

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، كقوله: أبعدَ بعدٍ تقول الدارَ جامعةً.

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، نحو "هذا غلامُ - والله - زيدٍ، واشتريته بوالله درهمٍ".

وبين "إذن ولن" ومنصوبهما، كقوله: إذن - والله - نرميَهم بحربٍ.

تقديمهما :

خبرين على الاسم في باب إنَّ، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ٣/ ١٣].

---

(١) مغني اللبيب: ٩٠٩-٩١١.

(٢) البيت مذكور في كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٣.

ومعمولين للخبر في باب (ما)، نحو: "ما في الدار زيدٌ جالساً".

ومعمولين لصلة (أل)، نحو: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٢٠].

وعلى الفعل المنفي بـ (ما)، كقوله: ونحن عن فضلك ما استغنينا.

وعلى (إن) معمولاً لخبرها في قول، نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا.

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: أكلَّ يوم لك ثوبٌ.

ومن التقديم أيضاً تقديم الظرف على لام القسم، يقول ابن هشام: "وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٩/ ٦٦]، فإن (إذا) ظرف لـ ﴿أُخْرَجُ﴾، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف"(١).

وبيَّن في شرح قطر الندى جانباً آخر من خصوصية الظرف في خروجه عن القاعدة، وهو امتناع تقديم خبر ليس أو معمول خبرها، إلا إذا كان ظرفاً، يقول: "وخبرها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ١١/ ٨]، وذلك لأن يوم متعلق بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾، وقد تقدم على ليس، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل. والجواب: أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها"(٢).

ومن تلك الخصوصية أيضاً الخروج عن الأصل في ضوابط

---

(١) مغني اللبيب: ٧٦٩.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٣٣، ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

الاستثناء، يقول العكبري في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ١١/ ٢٧]: "وبادي هنا ظرف... وفي العامل فيه أربعة أوجه: أحدها: نراك، أي فيما يظهر لنا من الرأي أو في أول رأينا. فإن قيل: ما قبل (إلا) إذا تم لا يعمل فيما بعدها... قيل: جاز ذلك هنا؛ لأن ﴿بَادِىَ﴾ ظرف أو كالظرف، مثل: جهد رأيي أنك ذاهب، أي: في جهد رأيي، والظروف يتسع فيها"(١).

ويضيف العكبري الفصل بالمعطوف بين إن ومعمولها إذا كان ظرفاً، يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [النحل: ١٦/ ٢٧]: " في عامل الظرف وجهان: أحدهما: ﴿ٱلْخِزْىَ﴾ وهو مصدر فيه الألف واللام. والثاني: هو معمول الخبر وهو قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ أي كائن على الكافرين اليوم، وفصل بينهما بالمعطوف لاتساعهم في الظرف"(٢).

*** إسناد الفعل إلى الظرف:**

من الخروج عن الأصل والاتساع إقامة الظرف مقام الاسم وإسناد الفعل إليه فاعلاً أو نائب فاعل، يقول ابن السراج: "وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: (صيدَ عليه يومانِ) وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين... وعلى ذلك قولك: (سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ يومينِ) إذا جعلت الفرسخينَ يقومان مقامَ الفاعل، ولك أن تقول: سِيرَ بزيدٍ فرسخينِ يومانِ فتقوم الـ(يومين) مقامَ الفاعل"(٣).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧.
(٢) نفسه: ٢/ ٨٠.
(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦، ابن السراج النحوي البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل، تح: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

وقد وقع الاتساع في إسناد الفعل إلى الظرف في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٤]، يقول الألوسي: "وقرأ باقي السبعة (بينُكم) بالرفع على الفاعلية، وهو من الأضداد كالقرء يستعمل في الوصل والفصل، والمراد به هنا (الوصل)، أي: تقطع وصلكم، وتفرق جمعكم،... وقيل: إن بين (هنا) ظرف، لكنه أسند إليه الفعل على سبيل الاتساع"(١).

*** نصب الظرف مفعولاً به:**

ومن الخروج عن الأصل في الظروف ترك تقدير (في) فيصل إليها الفعل فتُعرب مفعولاً به على التوسع، يقول المبرد: "واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يوم الجمعة قمته في موضع قمت به، والفرسخ سرته، ومكانكم جلسته. وإنما هذا اتساع والأصل ما بدأنا به، لأنها مفعول فيها وليست مفعولاً بها. وإنما هذا على حذف حرف الإضافة"(٢). ومما ورد من هذا القبيل قولهم: "(سرتُ فرسخينِ يومينِ) إن شئت نصبتَ انتصابَ الظروف، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة"(٣).

ويُعلل العكبري حذف الحرف بقوله: "وإنما جاز حذف (في) مع الظرف دون ضميره؛ لأن لفظ الظرف يدل على الحرف، إذ كان صريحاً في الظرف. والضمير لا يختص بالظرف، بل يصلح له ولغيره"(٤).

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٧/ ٢٢٦، الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) المقتضب: ٤/ ٣٣٠، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب، بيروت.

(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٤) اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٧٤-٢٧٦، العُكْبريّ، أبو البقاء عبد الله بن =

وجاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٥]، الأصل (فليصم فيه) حذف حرف الخفض، ونصب الضمير مفعولاً به اتساعاً، يقول البيضاوي: "فمن حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه، والأصل: فمن شهد فيه فليصم فيه، لكن وضع المظهرموضع المضمر الأول للتعظيم، ونصب على الظرف، وحذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع"[(١)].

* **الإضافة إلى الظرف:**

ومن الخروج عن الأصل كذلك معاملة الظروف كالأسماء، فيُضاف إليها، يقول الزمخشري: "وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى (في) اتساعاً، فيجري لذلك مجرى المفعول به،... ويضاف إليه كقولك: يا سارق الليلة أهل الدار، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٣٣]"[(٢)].

وقد ذكروا ثلاثة أصناف تُضاف إلى الظروف، هي: اسم المكان، واسم الفاعل، والمصدر. فمن إضافة اسم المكان إلى الظرف، ذكروا قول الله تعالى: "﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾ [الكهف: ١٨/ ٦١]، أي: البحرين، والأصل في (بين) النصب على الظرفية، وأخرج عن ذلك بجره بالإضافة اتساعاً، والمراد مجمعهما"[(٣)].

ومن إضافة اسم الفاعل إلى الظرف قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ١/ ٤]، يقول النسفي: "وهذه إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على

= الحسين (٦١٦هـ)، تح: د.غازي مختار طليمات وآخر. دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

(١) أنوار التنزيل: ١/ ٤٦٥.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٨١-٨٢، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

(٣) روح المعاني: ١٥/ ٣١٤.

طريق الاتساع، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، أي مالك الأمر كله في يوم الدين"[(١)]. ويذهب أبو حيان إلى أن متعلق المضاف إليه في الحقيقة هو الأمر، كأنه قال: مالك الأمر في يوم الدين، لكنه لما كان اليوم ظرفاً للأمر، جاز أن يتسع فيتسلط عليه المالك؛ لأن الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف[(٢)].

ومن إضافة المصدر إلى الظرف قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٦]، يقول أبو حيان: "﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ هذا من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل، لكنه اتسع فيه فصير مفعولاً به، ولذلك صحت الإضافة إليه، وكان الأصل: تربصهم أربعة أشهر، وليست الإضافة إلى الظرف من غير اتساع، فتكون الإضافة على تقدير: في"[(٣)].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٤/٣٥]، يقول النسفي: "أصله شقاقاً بينهما فأضيف الشقاق إلى الظرف على سبيل الاتساع"[(٤)].

ومنه قول تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ١٨/٧٨]، يقول البيضاوي: "إضافة الفراق إلى البين إضافة المصدر إلى الظرف على الاتساع"[(٥)].

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٤/٣٣]، يقول المبرد: "فإن تأويله -والله أعلم- بل

(١) تفسير النسفي: ١/٦.
(٢) البحر المحيط: ١/١٣٩ بتصرف.
(٣) نفسه: ٢/١٩٣.
(٤) تفسير النسفي: ١/ ٢٢٤.
(٥) أنوار التنزيل: ٣/ ٥١٥.

مكركم في الليل والنهار، فأضيف المصدر إلى المفعول، كما تقول: رأيت بناء دارك جيداً، فأضفت البناء إلى الدار، وإنما البناء فعل الباني. وكذلك ما أحسن خياطة ثوبك! والفعل إنما هو للفاعل، وجازت إضافته إلى المفعول لأنه فيه يحل، والمفعول فيه كالمفعول به"(١).

*** نصب الأسماء على الظرفية:**

قد تنتصب بعض الأسماء ظروفاً على غير الأصل، ويعدون ذلك من باب التوسع في الظرف، يقول ابن منظور في مثل ذلك: "الوَسَط... اسم لما بين طرفي الشيء وهو منه،... وأما الوَسْط، بسكون السين، فهو ظرف لا اسم، جاء على وزن نظيره في المعنى وهو بَيْن ...، وأما من جهة المعنى فإنها تلزم الظرفية وليست باسم متمكن يصح رفعه ونصبه على أن يكون فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك بخلاف الوَسَط، وأما من جهة اللفظ فإنه لا يكون من الشيء الذي يضاف إليه بخلاف الوَسَط أيضاً.

فإن قلت: قد ينتصب الوَسَطُ على الظرف كما ينتصب الوَسْطُ، كقولهم: جلست وسَط الدار، وهو يرتعي وسَطاً، ومنه ما جاء في الحديث: أنه كان يقف في صلاة الجنازة على المرأة وسَطَها، فالجواب: أن نصب الوسَط على الظرف إنما جاء على جهة الاتساع والخروج عن الأصل على حدِّ ما جاء الطريق ونحوه، وذلك في مثل قوله: (كما عسل الطريقَ الثعلبُ)، وليس نصبه على الظرف على معنى (بَيْن) كما كان ذلك في (وسْط) ألا ترى أن (وسْطاً) لازم للظرفية وليس كذلك (وَسَط)؟ بل اللازم له الاسمية في الأكثر والأعم"(٢).

وقد ورد شيء من هذا في القرآن الكريم، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٦١]، يقول الألوسي في نصب

(١) المقتضب: ٤/ ٣٣١.

(٢) لسان العرب: (وسط).

﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾: "والنصب مبني على المفعولية، كسكنت الدار، أو على الظرفية اتساعاً"[(١)].

ب- الاتساع في المصدر:

ورد مصطلح الاتساع عند النحاة أيضاً في ثنايا حديثهم عن المصادر في ثلاث مسائل، هي: قيام المصدر مقام الظرف، والوصف بالمصدر، وإضافة المصدر.

* قيام المصدر مقام الظرف:

قد يجعل المصدر حيناً للسعة والخروج عن الأصل في الاستعمال، يقول العكبري في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٤]: "المرة في الأصل مصدر مر يمر، ثم استعمل ظرفاً اتساعاً"[(٢)]، ويقول ابن السراج: "واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً"[(٣)]، ثم يبين ذلك الأصل بقوله: "يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً، نحو: جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر"[(٤)].

وقد ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٥٢/ ٤٩]، يقول ابن عاشور: "وانتصب ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ على الظرفية؛ لأنه على تقدير: ووقت إدبار النجوم"[(٥)].

---

(١) روح المعاني: ٩/ ٨٨.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٤.
(٣) الأصول في النحو: ١/ ١٩٣.
(٤) نفسه: ١/ ١٩٣.
(٥) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٩٣.

*** الوصف بالمصدر:**

يذهب ابن جني إلى أن المصدر ليس في الأصل مما سبيله أن يُوصَف به، وأن جريانه وصفاً فيه ضعف واستكراه وخروج عن الأصل، يقول: "يضعف في القياس أن تجري المصادر أوصافاً إلا على ضرب من التأوّل. فلما ضعف ذلك فيها في القياس قلّ استعمالهم إياها في اللفظ أوصافاً، وحصَل فيه بعضُ الاستكراه؛ فلذلك لم يسمع عنهم: مررت بالرجل العلاء لضعف جريان المصادر أوصافاً في القياس، فمن هنا جَفا ذلك في اللفظ، وإن كان قد يجوز تخيله على ضرب من التوسع في المعنى"(١). ويرى أن ما جاء من المصادر أوصافاً يعلل بأحد أمرين: "إما على اعتقاد حذف المضاف، وإما على جعل الموصوف الذي هو جوهر عرضاً للمبالغة"(٢).

*** إضافة المصدر:**

جاء أيضاً ذكر الاتساع بمعنى الخروج عن الأصل في حديثهم عن إضافة المصدر إلى الضمير والفاعل والمفعول.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ﴾ [الحج: ٢٢/٧٨]، يقول الشوكاني: "ومعنى ﴿حَقَّ جِهَادِهِۦۚ﴾ المبالغة في الأمر بهذا الجهاد؛ لأنه أضاف الحق إلى الجهاد، والأصل إضافة الجهاد إلى الحق، أي: جهاداً خالصاً لله، فعكس ذلك لقصد المبالغة، وأضاف الجهاد إلى الضمير اتساعاً"(٣). ويؤكد أبو حيان مفهوم الاتساع بأنه خروج عن الأصل في التركيب بقوله: "كأنه كان الأصل حق جهاد فيه

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٦٣، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

(٢) نفسه: ١/ ٣٦١-٣٦٢.

(٣) فتح القدير: ٣/ ٤٧٠.

فاتسع بأن حذف حرف الجر وأضيف جهاد إلى الضمير"(١).

ومن إضافة المصدر إلى الفاعل قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم: ١٩/٢]، يقول أبو السعود: "﴿عَبْدَهُۥ﴾ مفعول لرحمة ربك على أنها مفعول لما أضيف إليها، وقيل: للذكر على أنه مصدر أضيف إلى فاعله على الاتساع ومعنى ذكر الرحمة بلوغها وإصابتها"(٢).

ومن إضافة المصدر إلى المفعول قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٣٨/٤٦]، يقول العكبري: "وأما إضافة ذكرى إلى الدار فمن إضافة المصدر إلى المفعول، أي: بذكرهم الدار الآخرة"(٣).

ت- الاتساع في الحذف:

ذكر النحاة مصطلح الاتساع في مسائل متفرقة تتعلق بالحذف، هي: حذف المعطوف، وحذف حرف الجر، وحذف المضاف، وحذف الموصوف.

*** حذف المعطوف:**

اتسعت العرب في حذف المعطوف في مثل قولهم: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان، ومما يُعلل به ابن جني حذفَ المعطوف، وليس المعطوف عليه قولُه: "الحذف اتّساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوّله، ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً"(٤).

---

(١) البحر المحيط: ٦/ ٣٦٠.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٥٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢١١.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

ومن هذا القبيل جاء قوله تعالى: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٤٢]، يقول مكي القيسي: "انتصب ﴿يَوْمَ﴾ على أنه مفعول به على السعة، كأنه قال: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ولعنة يوم القيامة، ثم حذفت اللعنة لدلالة الأولى عليها، وقام ﴿يَوْمَ﴾ قيامها وانتصب انتصابها"[(١)].

* حذف حرف الجر:

ومما ورد فيه ذكر الاتساع ومخالفة الأصل عند النحاة حذف حرف الجر وتعدية الفعل إلى المجرور بنفسه فينصب على المفعولية اتساعاً كما مرّ، يقول ابن السراج: "فمتى وجدتَ فعلاً حقه أن يكون غير متعد... ووجدتَ العرب قد عدتهُ فاعلمْ أن ذلك اتساعٌ في اللغة واستخفاف، وأن الأصلَ فيه أن يكون متعدياً بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشام ودخلت البيت"[(٢)].

وذكروا منه قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٥]، إذ الأصل: فمن حضر في الشهر فليصم في الشهر، ولكنه خرج عن هذا الأصل فحذف حرفي الجر وعدّى الفعلين من دونهما، يقول البيضاوي: "فمن حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه، والأصل فمن شهد فيه فليصم فيه، لكن وضع المظهرموضع المضمر الأول للتعظيم، ونصب على الظرف وحذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع"[(٣)].

وكذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٧]،

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٤٥، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تح: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥م.
(٢) الأصول في النحو: ١/ ١٧١.
(٣) أنوار التنزيل: ١/ ٤٦٥.

يقول العكبري: "و ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ مفعول دخل، وحق دخل أن يتعدى بـ (في) أو بـ (إلى)، لكنه اتسع فيه فأوصل بنفسه إلى المفعول"(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ١٥/ ٦٥]، يقول أبو السعود: "﴿وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ إلى حيث أمركم الله تعالى بالمضي إليه وهو الشام أو مصر وحذف الصلتين على الاتساع المشهور"(٢).

*** حذف المضاف:**

يخصص ابن السراج باباً في كتابه يسميه (الاتساع) يجعل فيه الاتساع نوعاً من أنواع الحذف، يقول: "اعلم: أن الاتساع ضربٌ من الحذف... وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم. فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فنحو قولِه: (سَلِ القريةَ) تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ. يريدون: أهل الطريقِ. وقولهُ: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٧٧]، إنما هو برُّ مَنْ آمنَ بالله..."(٣).

ويذهب ابن جني إلى أن حذف المضاف نوع من الاتساع في العربية، وهو كثير واسع، نحو قول الله سبحانه: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٩]، يقول: "أي برُّ من اتقى. وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"(٤).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٢.
(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٨٤.
(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٥.
(٤) الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

وعدَّه كذلك مكي بن أبي طالب القيسي من الاتساع في إعرابه لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾ [النور: ٢٤/ ٥٨]، قال: "فأما من قرأ ثلاث عورات بالرفع فإنه جعله خبر ابتداء محذوف، تقديره: هذه ثلاث عورات. أي: هذه أوقات ثلاث عورات، ثم حذف المضاف اتساعاً"(١).

وأشار إليه سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٢]، قال: "هذا مما جاء على اتساع الكلام والاختصار، وإنما يريد: أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ههنا"(٢).

وأمثلة حذف المضاف كثيرة جدّاً، جمع الزركشي طائفة منها في كتابه البرهان في علوم القرآن تحت عنوان (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) قال: "وهو كثير، قال ابن جني: وفي القرآن منه زهاء ألف موضع"(٣).

*** حذف الموصوف:**

قد تحذف العرب الموصوف وتجعل مكانه الصفة أو جملة مقول القول، وكل ذلك على سبيل الاتساع؛ فمن قيام الوصف مقام الموصوف ما ذكره ابن السراج من أن العرب أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً، ويذكر من ضروب ذلك: "أن يكون اسم الزمان

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥١٦.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ٢١٢، سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، ط١.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٤٦، الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله (٧٤٥-٧٩٤)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

موصوفاً فحذف اتساعاً وأُقيم الوصف مقام الموصوف، نحو: طويل وحديث وكثير وقليل وقديم، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة"[١].

ومن الاتساع في قيام الجملة مقام الموصوف المحذوف قيام المقول مكان القول الذي يُحذف كثيراً كما يُذكر كثيراً، جاء في الإنصاف: "وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً، وإن كان داخلاً على غيره تقديراً، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً في قوله:

مالك عندي غيرُ سهم وحجرْ

وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوترْ

جادت بكفَّيْ كانَ من أرمى البشرْ

أي: بكفَّي رجل كان من أرمى البشر، فحذف الموصوف الذي هو "رجل" وأقام الجملة مقامه، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً، وإن كانت داخلة على غيره تقديراً.

ونحو هذا من الاتِّساع مجيء الجملة الاستفهامية وَصْفاً في نحو قوله:

جاؤوا بضَيْح هل رأيت الذئب قط

فقوله: "هل رأيت الذئب قط" جملة استفهامية في موضع وصف لضَيْح، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، ولكنه كأنه قال: جاؤوا بضيح يقول من رآه هل رأيت الذئب قط، فإنه يشبهه.

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ١٩٣.

ونحو ذلك أيضاً من الاتِّساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله:

بئس مَقَامُ الشيخ أمرسْ أمرسِ إما على قعوٍ وإما اقعنسسِ

أراد بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس، ذمَّ مقاماً يقال له ذلك فيه، و"أمرس" أعد الحبل إلى موضعه من البكرة. وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة، وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول"[١].

ث- الاتساع في الأفعال:

* ذكر (أن) في خبر كاد:

الأصل في (كاد) ألّا يكون في خبرها (أن)؛ لأن المراد بها حصول الفعل في الحال، و(أن) تصرف الكلام للاستقبال، يقول أبو البركات الأنباري: "فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال أتي معها بـ (أن) التي هي علم الاستقبال"[٢]، جاء في التبيان في تفسير غريب القرآن: "يقال كاد يفعل ولا يقال كاد أن يفعل، وأجاز ابن مالك وغيره أن يقال في السعة كاد أن يفعل، ومنه قول عمر رضي الله عنه: ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"[٣].

والشواهد التي أتت اتساعاً على غير الأصل كانت حملاً على (عسى)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ١١٤-١١٧، الأنباري النحوي، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق.

(٢) أسرار العربية: ١٢٨، الأنباري، أبو البركات، تح: د. فخر صالح قدارة. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) التبيان في تفسير غريب القرآن: ٦٤، ابن محمد الهائم المصري، شهاب الدين أحمد، تح: فتحي أنور الدابلوي. دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط١، ١٩٩٢م.

وكلاهما للمقاربة، يقول الأنباري: "وكما أن (عسى) تشبه بـ (كاد) في حذف (أن) معها فكذلك (كاد) تشبه بـ (عسى) في إثباتها معها، قال الشاعر[١]: (قد كاد من طول البلى أن يمصحا)"[٢].

*** إعمال أفعال الظن إذا تأخرت:**

ومن التساهل والاتساع في تطبيق القواعد إعمال أفعال الظن إذا تأخرت، يقول الأنباري: "وأما من أعملها إذا تأخرت فجعلها متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسعاً"[٣]، ثم يعلل الأصل، وهو إلغاء عملها، بالتأخر والضعف، يقول: "إذا تأخرت عن الجزأين جميعاً كانت متأخرة من كل وجه، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها لتأخرها وضعف عملها"[٤].

*** الفعل يراد به مطلق الحدث:**

ويرى البيضاوي أن من الاتساع تجريد الفعل من دلالة الزمن فيخلص للحدث، وحينها تصح الإضافة إليه والإسناد كالاسم، يقول: "والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ [البقرة: ٢/ ١٣]، وقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ٥/ ١١٩]، وقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[٥].

---

(١) الرجز منسوب لرؤبة في كتاب سيبويه: ٣/ ١٦٠، ومنسوب لأبي النجم في الفائق في غريب الحديث: ٤/ ٨١، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، تح: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، لبنان، ط٢ .

(٢) أسرار العربية: ١٢٧.

(٣) نفسه: ١٥٤.

(٤) نفسه: ١٥٤.

(٥) أنوار التنزيل: ١/ ١٣٩-١٤٠، وانظر: إرشاد العقل السليم: ١/ ٣٦.

* التأنيث والتذكير:

** تأنيث فعل المذكر:

ومما ذكره سيبويه من التساهل والسعة في الكلام تأنيث الفعل وفاعله مذكر، ويعلله بإضافته إلى مؤنث هو منه، يقول: "وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه؛ لأنه لو قال (ذهبت عبد أمك) لم يحسن"(١).

ويلتمس تعليلاً آخر في حذف المضاف، يقول: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"(٢).

** تأنيث اسم كان:

ومن الخروج عن الأصل والتساهل عند الكوفيين تأنيث اسم كان إذا كان مصدراً مذكراً وكان الخبر مؤنثاً مقدَّماً، يقول الألوسي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٦/٢٣]: "وتكن بالتاء الفوقانية... وقرأ حمزة والكسائي يكن بالياء التحتانية و(فتنتهم) بالنصب... وقرأ الباقون بالتاء من فوق ونصب (فتنتهم) أيضاً... وقراءة الباقين على نحو هذا، خلا أن التأنيث فيها بناء على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون في سعة الكلام تأنيث اسم كان إذا كان مصدراً مذكراً وكان الخبر مؤنثاً مقدماً كقوله:

وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتَه الغَدْرُ

---

(١) كتاب سيبويه: ١/ ٥١.
(٢) نفسه: ١/ ٥٣.

ويستشهدون على ذلك بهذه القراءة، وذهب البصريون إلى أن ذلك ضرورة"[١].

**** تأنيث الجمع وتذكيره:**

ومن الاتساع عند النحاة التساهل في تأنيث الجمع وتذكيره، يقول الزمخشري: "وتأنيث الجمع ليس بحقيقي، ولذلك اتسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها، كما تقول: فعل الرجال والمسلمات، ومضى الأيام، وفعلت، ومضت. وأما ضميره فتقول في الإسناد إليه: الرجال فعلت وفعلوا، والمسلمات فعلت وفعلن"[٢].

ج- الاتساع في الحروف:

ذهب فريق من البصريين إلى أن نصب المفعول معه اتساع وخروج عن القياس يُقتصر فيه على السماع؛ "لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه؛ فإن (الواو) أصلها العطف وجعلها بمعنى (مع) اتساع، لا سيما والنصب بعدها بالعامل الذي قبلها، وكل ذلك خروج عن القياس فيقتصر به على السماع"[٣]، ويُعلل الأنباري نيابة (الواو) عن (مع) بالتخفيف والاختصار، يقول: "حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها توسعاً في كلامهم طلباً للتخفيف والاختصار"[٤].

ومما تتناوب فيه الحروف اتساعاً أدوات الاستفهام، يقول الفارابي: "وحروف السؤال كثيرة: ما، وأيّ، وهل، ولِمَ، وكيف، وكم، وأين،

---

(١) روح المعاني: ٧/ ١٢٣.
(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٥٠.
(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٠٠، ابن كيكلدي العلائي، صلاح الدين خليل، تح: حسن موسى الشاعر. دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م.
(٤) أسرار العربية: ١٧٢.

ومتى. وهذه وجلّ الألفاظ قد تُستعمَل دالّة على معانيها التي للدلالة عليها وُضعت منذ أوّل ما وُضعت، وتُستعمَل على معان أخر على اتّساع ومجازاً واستعارة، واستعمالها مجازاً واستعارة هو بعد أن تُستعمَل دالّة على معانيها التي لها وُضعت من أوّل ما وُضعت"(١)، ومن قبيل استعمال الألفاظ دالة على معان أخر اتساعاً ومجازاً دلالة (في) على غير الظرف، يقول الأنباري: "وأما (في) فمعناها الظرفية كقولك: زيد في الدار، وقد يتسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم"(٢).

ومما ذكروه نيابة (بل) عن (رب) اتساعاً، جاء في مختار الصحاح: "(بل): حرف عطف، وهو للإضراب عن الأول للثاني، ... وربما وضعوه موضع (ربّ)، كقول الراجز:

بَـلْ مَـهْـمَـهٍ قـطـعـتُ بـعـدَ مَـهْـمَـهِ

يعني رُبَّ مهمه، كما يوضع الحرف موضع غيره اتساعاً"(٣).

ح- الاتساع في الأسماء:

* التقديم والتأخير:

ذهب النحاة إلى أن ثمة أصولاً في تركيب الجملة وترتيب مفرداتها، والتقديم والتأخير بين تلك المفردات اتساع وخروج عن الأصل.

ومن تلك الأصول تقديم العامل على المعمول، فمثلاً تقديم المبتدأ وتأخير الخبر أصل، أما العكس فاتساع، جاء في اللمع: "ويجوز تقديم

(١) كتاب الحروف: ٤٩، الفارابي، أبو النصر، تح: محسن مهدي. دار المشرق، ط٢، ١٩٩٠م.
(٢) أسرار العربية: ٢٣٦.
(٣) مختار الصحاح: (بلل).

خبر المبتدأ عليه، تقول: قائم زيد وخلفك بكر. والتقدير: زيد قائم وبكر خلفك. فقدم الخبران اتساعاً"(١).

ومن تقديم العامل تقديم الفعل على المفعول، فإذا تقدم المفعول كان ذلك اتساعاً، يقول الألوسي في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٨٣]: "وتقديم المفعول لأنه المقصود بالإنكار، لا للحصر كما توهم؛ لأن المنكر اتخاذ غير الله ربّاً ولو معه... وإنما جاء تقديم المفعول من باب الاتساع"(٢).

ومن تقديم العامل أيضاً تقديم الفعل على متعلقه، والعكس اتساع، ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ٢/ ١٤٣]، جاء قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ موافقاً للأصل، أما تقديم ﴿عَلَيْكُمْ﴾ في قوله ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ فمخالف لذاك الأصل اتساعاً، ويعلل أبو حيان هذا الاتساع بالفصاحة، يقول: "تأخر حرف الجر في قوله: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عما يتعلق به، جاء ذلك على الأصل؛ إذ العامل أصله أن يتقدّم على المعمول. وأما في قوله: ﴿عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ فتقدّمه من باب الاتساع في الكلام للفصاحة، ولأن شهيداً أشبه بالفواصل والمقاطع من قوله ﴿عَلَيْكُمْ﴾، فكان قوله ﴿شَهِيدًا﴾ تمام الجملة ومقطعها دون ﴿عَلَيْكُمْ﴾"(٣).

ومن تلك الأصول أيضاً تقديم المعلوم على المجهول، والعكس اتساع، يقول ابن خالويه: في قوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧٩]: "يقرأ بتقديم الفاعل وتأخير ما لم يسم فاعله على

---

(١) اللمع في العربية: ص٣٠، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تح: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

(٢) روح المعاني: ٣/ ٢١٣.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٥٩٦.

الترتيب، وبتقديم ما لم يسم فاعله وتأخير الفاعل على السعة"(١)، فتقديم ما سمي فاعله أصل، وتأخيره خروج عن ذاك الأصل واتساع.

ولعل من هذا القبيل ترتيب المفاعيل في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ١٤/٤٧]، جاء في فتح القدير: "﴿مُخْلِفَ﴾ منتصب على أنه مفعول تحسبن، وانتصاب ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾ على أنه مفعول ﴿وَعْدِهِۦ﴾، قيل: وذلك على الاتساع، والمعنى: مخلف رسله وعده. قال القتيبي: هو من المقدّم الذي يوضّحه التأخير، والمؤخّر الذي يوضّحه التقديم، وسواء في ذلك مخلف وعده رسله، ومخلف رسله وعده"(٢). ويعلل العكبري هذا الاتساع بقوله: "وإضافة مخلف إلى الوعد اتساع، والأصل مخلف رسله وعده، ولكن ساغ ذلك لما كان كل واحد منهما مفعولاً"(٣).

*** المفعول به اتساعاً:**

تُنصب بعض الأسماء مفعولاً بها على الاتساع بحذف حرف الجر أو حذف المضاف.

فمن الأول دخلت الدار وسكنت البيت، يقول ابن هشام: "فانتصابهما إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية؛ فإنه لا يطَّرد تعدي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (في)، لا تقول: صلَّيت الدار، ولا نمت البيت"(٤).

(١) الحجة في القراءات السبع: ١/١٠٤، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، تح: د. عبد العال سالم مكرم. دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
(٢) فتح القدير: ٣/١١٨، وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣٨٢.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧١.
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٧]، يقول العكبري: "و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ مفعول دخل، وحق دخل أن يتعدى بـ (في) أو بـ (إلى)، لكنه اتسع فيه فأوصل بنفسه إلى المفعول"(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: ٢٢/ ٦٧]، يرى أبو حيان أن ﴿مَنسَكًا﴾ اسم مكان، والأصل (هم ناسكون فيه)، لكنه حُذف حرف الجر، وعُدِّي اسم الفاعل إلى الضمير فنصبه مفعولاً به اتساعاً، يقول: "قد يتسع في معمول اسم الفاعل كما يتسع في معمول الفعل، فهو موضع اتسع فيه فأجري مجرى المفعول به على السعة "(٢).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٢٤]، يقول القرطبي: "أي بمن هو مأمون عليها وموضع لها. و ﴿حَيْثُ﴾ ليس ظرفاً هنا، بل هو اسم نُصب نَصب المفعول به على الاتساع، أي الله أعلم أهلَ الرسالة. وكان الأصل الله أعلم بمواضع رسالته، ثم حذف الحرف... "(٣).

ومن الثاني وهو حذف المضاف المنصوب وقيام المضاف إليه مقام المضاف قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٢]، يقول سيبويه: "هذا مما جاء على اتساع الكلام والاختصار، وإنما يريد: أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ههنا "(٤).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٢.
(٢) البحر المحيط: ٦/ ٣٥٧.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٨٠.
(٤) كتاب سيبويه: ١/ ٢١٢.

*** نصب المعرفة ورفع النكرة مع كان:**

من الأصول التي تعارف عليها النحاة رفع المعرفة ونصب النكرة إذا اجتمعا مع كان، والعكس لا يكون إلا ضرورة شعرية، أو اتساعاً غير مألوف، وقد قُرِئ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٨/ ٣٥] بنصب (صلاتهم) ورفع قوله (مكاء وتصدية)، يقول ابن خالويه: "الوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة أن ترفع المعرفة وتنصب النكرة؛ لأن المعرفة أولى بالاسم والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر يجوز في العربية اتساعاً على بعد، أو لضرورة شعر، قال حسان[1]:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ"[2]

*** العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض:**

ومن الاتساع عند الكوفيين العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠٠]، جاء في روح المعاني: " ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ إما مجرور معطوف على الذكر بجعل الذكر ذاكراً على المجاز، والمعنى: واذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم أو كذكر أشد منه وأبلغ، أو على ما أضيف إليه، بناء على مذهب الكوفيين المجوزين للعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض في السعة، بمعنى: أو كذكر قوم أشد منكم ذكراً"[3].

---

(١) انظر البيت في: ديوان حسان بن ثابت: ١٣، شرح د. يوسف عيد. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ١/ ١٧١.

(٣) روح المعاني: ٢/ ٨٩-٩٠.

*** الجمع بين اللام والإضافة:**

ومما سماه النحاة اتساعاً الجمع بين اللام والإضافة؛ لأنه لغرض واحد، يقول ابن جني: "ولام المعرفة لا تجامع الإضافة؛ لأنهما يعتقبان الكلمة، فلا يجتمعان معاً، فأما قولهم الحسنُ الوجهِ، والكريمُ الأبِ وبابهما فإن الإضافة فيهما غير محضة، وتقدير الانفصال فيهما واجب؛ ألا ترى أن المعنى: الحسنُ وجهُه، والكريمُ أبوه، على أن هذا الاتساع في اللفظ بالجمع بين اللام والإضافة إنما جاء في الصفات المشتقة من الأفعال نحو الحسَن من حَسُنَ، والظريف من ظَرُفَ"(١).

***الحمل على المعنى:**

والحمل على المعنى من الاتساع الذي لا يصح القياس عليه عند الأنباري، يقول: "الحمل على المعنى اتساع يُقتصر فيه على السماع"(٢).

خ- آخر الكلام أولى بالاتساع من أوله:

يذهب ابن جني إلى أن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، سواء في ذلك الحذف والزيادة، يقول في زيادة الحروف: "والحروف إنما تزاد لضرب من ضروب الاتّساع؛ فإذا كانت للاتّساع كان آخر الكلام أولى بها من أوّله، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة، وإنما تزيدها حَشْواً أو آخِراً"(٣)، ويقول في الحذف في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٩]: "أي: برُّ من اتقى. وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٦.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٨١.
(٣) الخصائص: ١/ ٣١٦.

أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"(١).

د- إزالة الاتساع:

ذكر النحاة وسائل تزيل الاتساع وترفع ما يُحدثه من إبهام، هي التوكيد، والبدل، والحكاية.

فالتوكيد يرفع احتمالات الاتساع في التعبير المجازي كالاتساع في الإسناد، والتعبير بالعام والخاص، يقول ابن جني: "التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع"(٢). ويفصِّل ذلك العكبري بقوله: "والغرض من ذكره، أي التوكيد، إزالة الاتساع، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر، ويراد به غيره مجازاً، كقولك: جاءني زيد، فإنه قد يراد: جاءني غلامه أو كتابه، ومنه: عمَّر السلطان داراً، أو حفر نهراً، أي: أصحابه بأمره، فإذا قلت: جاء زيد نفسُه، كان هو الجائي حقيقة. وقد يذكر العام ويراد به الخاص، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٧٣]، والمراد: بعضهم، فإذا قلت: قال الناس كلهم، لم يحتمل بعضهم"(٣).

ومثل ذلك البدلُ والحكايةُ في رفع اللبس التوسع، يقول أبو البركات الأنباري في البدل: "إن قال قائل: ما الغرض في البدل؟ قيل: الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز"(٤). ويقول في الحكاية: "إن قال قائل: لم دخلت الحكاية الكلام؟ قيل: لأنها تزيل الالتباس، وتزيل التوسع في الكلام"(٥).

---

(١) نفسه: ٢/ ٣٦٢.
(٢) اللمع في العربية: ص٨٤.
(٣) اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٩٤.
(٤) أسرار العربية: ٢٦٤.
(٥) نفسه: ٣٣٥.

٤- الاتساع في علم الصرف:

ورد ذكر الاتساع عند الصرفيين دالاً على خلاف القياس في ثلاثة مواضع، هي:

أ- وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة:

فقد جاء ذكر الاتساع في وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٨]، يقول النسفي: "وجاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؛ لاشتراكهما في الجمعية اتساعاً، ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل"(١).

ب- اتساع في الموازين:

وأشار صاحب الشافية إلى الاتساع في بعض الموازين سماعاً بقوله(٢):

وقد أتى من جهة السماع بعض الموازين بالاتساع
مثل أحاديث مع الأهالي كذا أعاريض مع الليالي

وصرح الشارح بأن هذه الموازين مخالفة للقياس، يقول: "اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع"(٣).

---

(١) تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ١١٤، النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (٧٠١هـ). دار الفكر، دمشق، د.ت.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٤٥، ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي، تح: حسن أحمد العثمان. المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٠٤-٢٠٦، الاستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٥م.

ت- إبدال الحروف:

يذهب ابن جني إلى أن إبدال الحروف يكون ضرباً من الاتساع في مثل (حَيْوة)، يقول: "فأما أن يوجد في الكلام كلمة عينُها ياء ولامُها واو فلا... وبهذا علمنا أن (حَيْوَةَ) أصلها (حَيّة)، وأن اللام إنما قُلبت واواً لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، ولأن الكلمة أيضاً علم، والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها"[١].

وإلى مثل ذلك ذهب في إبدال الياء واواً في (النَّداوة)، يقول: "فأما قولهم: (النَّداوة) فالواو فيه بدل من ياء، وأصله (نَداية) لما ذكرنا من الإمالة في (النَّدى)، ولكن الياء قُلبت واواً لضرب من التوسع"[٢].

وكذلك الشأن في جمع (شيراز) على (شواريز) اتساعاً، يقول: "ويحتمل عندي قولهم: (شواريز)... أن يكون (شيراز) (فيعالا) والياء فيه غير مبدلة من راء ولا واو، بمنزلة (ديماس)، وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره (شياريز) كـ (دياميس)، ولكنهم أبدلوا من الياء واواً لضرب من التوسع في اللغة، وذلك أن الواو في هذا المثال المكسَّر أعم تصرفّاً من الياء"[٣].

أما الياء عنده فلا تُبدل إلا على سبيل الاتساع، يقول: "والواو إذا كانت مفتوحة شذّ فيها البدل، نحو: أناة وأجَم. فإذا كان هذا حديث الواو التي يطّرد إبدالها، فالياء حري ألا يكون البدل فيها إلا لضرب من الاتساع، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال"[٤].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٩٠.
(٢) نفسه: ٢/ ٥٨٩.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٤٩.
(٤) الخصائص: ٣/ ١٨٢.

ومما يندرج تحت إبدال الحروف ما أسماه ابن جني (باب في الاستحسان)، يقول فيه: "وجِماعُه أن علّته ضعيفة غير مستحكِمة؛ إلا أنّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف"(١).

ومن أمثلة الاتساع استحساناً عند ابن جني (غديان وعشيان)، يقول: "ومن الاستحسان قولهم: رجل غديان وعشيان، وقياسه: غدوان وعشوان؛ لأنهما من غدوت...، ومثله أيضاً دامت السماء تديم دَيْماً، وهو من الواو لاجتماع العرب طُرّاً على الدوام، وهو أدوم من كذا"(٢).

ويعلل ابن جني الاتساع والاستحسان في بعض الأمثلة بالتنبيه على الأصل، يقول: "ومن ذلك ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه؛ نحو استحوذ، وأَغْيَلَتِ المرأة، و(صددت فأطولت الصدود)، وقالوا: هذا شراب مَبْوَلة، وهو مَطْيَبَة للنفس وقالوا:

فـــإنـــه أهـــل لأن يـــؤكـــرمـــا

ونظائره كثيرة؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استَقْوَم، وأصل مَقَامة مَقْوَمة، وأصل يُحسِن يُؤَحسِن. ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علّته وإنما خرج تنبيهاً وتصرّفاً واتساعاً"(٣).

ومن الطريف أن هذا الأصل الذي يشير إليه ابن جني صار خطأ ينبغي تصويبه بردِّه إلى الخروج عن الأصل والقياس، يقول: "ومن ذلك قولهم في غير الضرورة: ضَبِب البلد: كثر ضِبَابه. وألِل السقاء: تغيَّرت ريحه. ولحِحَتْ عينه: التصقت، ومشِشت الدابة. وقالوا: إن الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى. وقرأ بعضهم (لَمَثْوَبة من عند الله خير)، وقالوا كثرة الشراب

(١) نفسه: ١/ ١٣٣.
(٢) نفسه: ١/ ١٤٣-١٤٤.
(٣) نفسه: ١/ ١٤٣-١٤٤.

مَبْوَلة، وكثرة الأكل مَنْوَمة، وهذا شيء مَطْيَبة للنفْس، وهذا طريق مَهْيَع؛ إلى غير ذلك مما جاء في السعة ومع غير الضرورة. وإنما صوابه لحَّت عينه، وضبَّ البلد، وأَلَّ السِقَاء، ومشَّت الدابَّة، ومقادة إلى الأذى، ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومطابة، ومهاع"[(١)].

وخلاصة الأمر عند الصرفيين أن الاتساع خروج عن الأصل والقياس، وذلك في وضع جمع مكان آخر، ومجيء بعض الكلمات على موازين سماعية، وإبدال الحروف.

٥- الاتساع في علوم البلاغة:

إن البحث في كتب البلاغة يهدي إلى ثلاث كلمات تدور في فلك واحد، ويصعب إطلاق اسم المصطلح عليها؛ لما بين البلاغيين من اختلاف فيها من حيث الدال والمدلول، مع كثرة ورودها في مصنفاتهم، أما اختلافهم في الدالّ فذكرهم: الاتساع والتوسع والسعة. وأما اختلافهم في المدلول عليه بهذه الأسماء فنتلمسه في تصنيفاتهم لمسائل علوم المعاني والبيان والبديع.

ففي علم المعاني يرد الاتساع رديفاً للتفنن في الفصاحة، وغاية للتقديم والتأخير، وأحياناً يُراد به الإيجاز بالحذف.

وفي علم البيان يُذكر أحياناً صنواً للتشبيه، وكثيراً ما يرد مع المجاز بنوعيه العقلي واللغوي، ومع المجاز اللغوي بشطريه الاستعارة والمجاز المرسل، فتارة نجد التوسع رديفاً للمجاز العقلي، وأخرى شطراً للمجاز المرسل، وكثيراً ما نصادفه مندرجاً تحت أنواعه المختلفة، أو يراد به الاستعارة.

---

(١) نفسه: ١/ ٣٢٩.

أما في علم البديع فالاتساع مصطلح له دلالتان مختلفتان، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أ- في علم المعاني:

* التقديم والتأخير من الاتساع والتفنن:

يذهب أبو حيان إلى أن التقديم والتأخير -وهما من مباحث علم المعاني- يندرجان تحت ما يسميه بالتوسع في الكلام والتفنن في الفصاحة، وقد ذكر ذلك غير مرة في تفسيره، يقول في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [المائدة: ٥/ ٨]، "تقدم تفسير مثل هذه الجملة الأولى في النساء، إلا أنّ هناك بدئ بالقسط، وهنا أخر. وهذا من التوسع في الكلام والتفنن في الفصاحة"(١)، ويؤكد هذا ثانية حين يوازن بين قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٢٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ وَلِتَطۡمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٨/ ١٠]، يقول في تقديم الجار والمجرور وتأخيرهما في الآيتين: "وهنا قدّم، وأخّر هناك على سبيل التفنُّن والاتساع في الكلام"(٢)؛ فالتقديم والتأخير عند أبي حيان من التوسع في الكلام والتفنن في الفصاحة.

* الترادف بين الاتساع والإيجاز بالحذف:

ورد ذكر الاتساع في نصوص تحدثت عن الحذف، وذُكر الاتساع فيها رديفاً للإيجاز والاختصار، ومن المعلوم أن الإيجاز بالحذف من مباحث علم المعاني، ومن تلك النصوص باب سماه سيبويه (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار)، يذكر

(١) البحر المحيط: ٣/ ٤٥٤.
(٢) نفسه: ٤/ ٤٦٠.

فيه أمثلة كثيرة يقرر في كل منها أنها جاءت على الاتساع ويؤكد المزاوجة بين الاتساع والإيجاز، يقول: "صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر...، ومن ذلك أن تقول: كم ولد له؟ فيقول: ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد ولد له الولد ستين عاماً، ولكنه اتسع وأوجز....، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٢] إنما يريد: أهل القرية فاختصر...، ومثله في الاتساع قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ٢/ ١٧١] وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"(١). ويقول أيضاً: "تقول في سعة الكلام: الليلة الهلال، وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوجز"(٢).

ومما ذكره ابن منظور في هذا السياق مؤكداً التلازم بين الاتساع وإيجاز الحذف: "قولهم (اجتمع القيظ) إنما هو على سعة الكلام، وحقيقته: اجتمع الناس في القيظ، فحذفوا إيجازاً واختصاراً"(٣). ويقول في موضع آخر: "وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ١٦]، قال أبو إسحاق: معناه ما ربحوا في تجارتهم...، والعرب تقول: قد خسر بيعك وربحت تجارتك، يريدون بذلك الاختصار وسعة الكلام"(٤).

فهذه النصوص وغيرها تؤكد أن من دلالة الاتساع عندهم ما يسمى في علم المعاني بإيجاز الحذف.

---

(١) كتاب سيبويه: ١/ ٢١٢.

(٢) نفسه: ١/ ٢١٦.

(٣) لسان العرب: (قيظ).

(٤) نفسه: (ربح).

ب- في علم البيان:

* الترادف بين الاتساع والتشبيه:

للاتساع عند ابن جني مدلول آخر هو المجاز عموماً والتشبيه خصوصاً، يبدو ذلك في قوله: "وسبب تمكن هذه الفروع عندي أنها في حال استعمالها على فرعيتها تأتي مأْتَى الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهيّ، وذلك قولهم: أنت الأسد، وكفك البحر؛ فهذا لفظه لفظ الحقيقة، ومعناه المجاز والاتساع؛ ألا ترى أنه إنما يريد: أنت كالأسد، وكفك مثل البحر"(١)، فالتشبيه عنده نوع من المجاز، والمجاز في عبارته مرادف للاتساع.

ولا يختلف الأمر كثيراً عند عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أن "صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز"(٢)، فالاتساع عنده صنو المجاز.

وكذلك الشأن عند القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٧]، يقول: "المس والكشف من صفات الأجسام وهو هنا مجاز وتوسُّع"(٣).

* العلاقة بين الاتساع والمجاز:

أما ابن الأثير فله تقسيم آخر يميز فيه التوسع من التشبيه والاستعارة، إذ يجعل التوسع شطر المجاز أو ثلثه، يقول: "والذي انكشف لي بالنظر الصحيح أن المجاز ينقسم قسمين: توسع في الكلام، وتشبيه... وإن شئت قلت: إن المجاز ينقسم إلى: توسع في الكلام، وتشبيه، واستعارة،

---

(١) الخصائص: ٢/ ١٧٧.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٠٥، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، تح: د. محمد التنجي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٣٩٨.

ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة، فأيها وجد كان مجازاً "[١]. بيد أن له إضافة توضح معالم التوسع لديه بأنه اتساع في الاستعمال وتصرف في اللغة، يقول: "وأما التوسع فإنه يذكر للتصرف في اللغة لا لفائدة أخرى...، فإن قيل: إن التوسع شامل لهذه الأقسام الثلاثة؛ لأن الخروج من الحقيقة إلى المجاز اتساع في الاستعمال. قلت في الجواب: إن التوسع في التشبيه والاستعارة جاء ضمناً وتبعاً وإن لم يكن هو السبب الموجب لاستعمالهما، وأما القسم الآخر الذي هو لا تشبيه ولا استعارة فإن السبب في استعماله هو طلب التوسع لا غير"[٢].

إنَّ ما أجمله ابن الأثير من أن الخروج من الحقيقة إلى المجاز اتساع في الاستعمال، وأن التوسع يذكر للتصرف في اللغة، نجده متفرقاً في نصوص كثيرة، بعضها تناولته في المجاز العقلي من حيث الإضافة والإسناد، وبعضها خصته بالمجاز المرسل.

**** الترادف بين الاتساع والمجاز العقلي:**

من دلالة الاتساع عند البلاغيين إطلاقها على المجاز العقلي، أو إضافة الفعل وإسناده إلى غير فاعله حقيقة، نجد ذلك في طائفة من النصوص نكتفي منها ببعض الأمثلة:

منها قول ابن الأثير: "وأما القسم الذي يكون العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه فذلك لا يكون إلا لطلب التوسع في الكلام وهو سبب صالح إذ التوسع في الكلام مطلوب، وهو ضربان:

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ١/ ٣٤٣، ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

(٢) نفسه: ١/ ٣٤٣.

أحدهما: يرد على وجه الإضافة، واستعماله قبيح لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه؛ وذاك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به كان ذلك قبيحاً، ولا يستعمل هذا الضرب من التوسع إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة أو ساه غافل يذهب به خاطره إلى استعمال ما لا يجوز ولا يحسن، كقول أبي نواس(١):

بُحَّ صَوْتُ المَالِ مِمَّا مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

فقوله: (بُحَّ صَوْتُ المَالِ) من الكلام النازل بالمرة، ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق، فالمعنى حسن والتعبير عنه قبيح...

وأما الضرب الآخر من التوسع فإنه يرد على غير وجه الإضافة، وهو حسن لا عيب فيه، وقد ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٤١/ ١١]، فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع؛ لأنهما جماد، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد، ولا مشاركة ههنا بين المنقول والمنقول إليه... وعليه ورد قول النبي ﷺ؛ فإنه نظر إلى أحد يوماً فقال (هذا جبل يحبنا ونحبه) فإضافة المحبة إلى الجبل من باب التوسع؛ إذ لا مشاركة بينها وبين الجبل الذي هو جماد"(٢).

ويؤكد ابن الأثير دلالة الاتساع هذه في سياق حديثه عن المجاز بقوله: "وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل، كقولنا: زيدٌ أسدٌ. فإن زيداً إنسان، والأسد هو هذا الحيوان المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية، أي:

---

(١) ديوان أبي نواس: ١٦٩، الحَسن بِن هَانئ (١٩٨هـ). دار صادر، بيروت.
(٢) المثل السائر: ١/ ٣٤٨-٣٥٠.

عبرنا من هذه إلى هذه؛ لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة. وقد يكون العبور لغير وصلة، وذلك هو الاتساع، كقولهم في كتاب كليلة ودمنة: قال الأسد وقال الثعلب. فإن القول لا وصلة بينه وبين هذين بحال من الأحوال، وإنما أجري عليها اتساعاً محضاً لا غير"[(١)].

وهذا ما ذهب إليه بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٦]، يقول الواحدي: "فما ربحوا في تجارتهم، وإضافة الربح إلى التجارة على طريق الاتساع كإضافة الإيضاء إلى النار"[(٢)].

وإلى مثل ذلك ذهب البيضاوي في قوله تعالى: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥]، قال: "والتركيب للسعة...، وإسناد الجري إليها مجاز"[(٣)].

وكذلك ذهب البغوي في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٤٨]، قال: "نسب التظاهر إلى السحرين على الاتساع"[(٤)].

وجاء في حجة القراءات في قوله تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٢٢] "من قرأ يخرج جعل الفعل للؤلؤ والمرجان وهو اتساع"[(٥)].

---

(١) نفسه: ١/ ٧٤.

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٩٣، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي. دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) أنوار التنزيل: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) معالم التنزيل: ٦/ ٢١٢.

(٥) حجة القراءات: ٦٩١ ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، تح: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٦١]، يقول صاحب الحجة: "وإنما الله أماتهم لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٥٣/ ٤٤]، فنسب الفعل إليهم على هذا الوجه سعة ومجازاً "(١).

ويؤكد ابن الأثير في موضع آخر دلالة الاتساع عنده بحصرها في أسلوب الإسناد لغير الفاعل الحقيقي بقوله: "والاتساع في المجال... هو أن تجرى صفة من الصفات على موصوف ليس أهلاً لأن تجرى عليه لبعد ما بينه وبينها... وإنما يستعمل طلباً للاتساع في أساليب الكلام لا لمناسبة بين الصفة والموصوف"(٢). ولعل هذا ما حدا بابن الأنباري لتفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٧٤]، بإسناد الفعل ﴿تَرۡكَنُ﴾ للنبي ﷺ مجازاً؛ إذ لا يصح أن تجري على النبي ﷺ صفة الركون إلى المشركين حقيقة، ولا مناسبة بينهما، يقول الألوسي: "وذهب ابن الأنباري إلى أن المعنى: لقد كادوا أن يخبروا عنك أنك ركنت إليهم، ونسب فعلهم إليه عليه الصلاة والسلام مجازاً واتساعاً، كما تقول للرجل: كدت تقتل نفسك، أي: كاد الناس يقتلونك بسبب ما فعلت"(٣).

**** الترادف بين الاتساع والمجاز اللغوي:**

جاء ذكر الاتساع أيضاً بدلالات أخرى في البلاغة فكانت رديفاً للمجاز اللغوي بشطريه الاستعارة تارة، وأنواع المجاز المرسل تارة أخرى.

---

(١) الحجة في القراءات السبع: ١/ ٣١٦.
(٢) المثل السائر: ٣٥٤.
(٣) روح المعاني: ١٥/ ١٢٩.

١) الاتساع والاستعارة:

جاءت الإشارة لمعنى الاستعارة في دلالة الاتساع في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٢٢/ ٥٥]؛ إذ وصف اليوم بالعقم تشبيهاً له بالمرأة، وحذف المشبه به استعارة، يقول البيضاوي: "سمي به لأن أولاد النساء يقتلون فيه فيصرن كالعقم، أو لأن المقاتلين أبناء الحرب، فإذا قتلوا صارت عقيماً، فوصف اليوم بوصفها اتساعاً"(١).

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٨١]، يقول البيضاوي: "والذوق: إدراك الطعوم. وعلى الاتساع يستعمل لإدراك سائر المحسوسات والحالات"(٢)، فتشبيه العذاب بالطعام وحذف المشبه به استعارة يسميها البيضاوي اتساعاً.

وإلى معنى الاستعارة في الاتساع ذهب القرطبي في حديثه عن اشتراء الضلالة بالهدى واشتراء الآخرة بالدنيا، يقول: "لما ذكر أن الكفار اشتروا الضلالة بالهدى وما ربحوا في تجارتهم بل خسروا، ذكر أيضاً أنهم غُبِنوا، وذلك أن أهل الجنة اشتروا الآخرة بترك الدنيا، واشترى أهل النار الدنيا بترك الآخرة. وهذا نوع مبادلة اتساعاً ومجازاً"(٣)..

وقل مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: ١٨/ ٧٧]، يقول الثعالبي: "ولا إرادة للجدار ولكنه من توسع العرب"(٤)، ويقول الألوسي: "والمراد من إرادة السقوط قربه من ذلك على سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقربه، أو على سبيل الاستعارة بأن يشبه قرب السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل،

---

(١) أنوار التنزيل: ٤/ ١٣٦.

(٢) نفسه: ٢/ ١٢٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ١٣٧.

(٤) فقْه اللّغة وسِر العربيّة: ١٨٨.

ويجوز أن يعتبر في الكلام استعارة مكنية وتخييلية، وقد كثر في كلامهم إسناد ما يكون من أفعال العقلاء إلى غيرهم"(١).

٢) الاتساع والمجاز المرسل:

يشير عبد القاهر إلى المجاز المرسل في دلالة الاتساع بقوله: "اعلم أن طريق المجاز والاتساع في الذي ذكرناه قبل، أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها، ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه. فتجوزت بذلك في ذات الكلمة، وفي اللفظ نفسه"(٢)، ومعلوم أن المجاز المرسل يندرج تحته أنواع كثيرة، وقد ذكر أهل البلاغة والتفسير الكثير من الأمثلة لكل نوع، نجتزئ منها ما ينهض دليلاً على معنى المجاز المرسل وأنواعه في دلالة الاتساع عندهم:

***** إطلاق المكان والمرادُ هو الواقع فيه:**

من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥] من أن النهر مجرى الماء وهو لا يجري، وإنما الماء يجري فيه، يقول البيضاوي: "النهر (بالفتح والسكون) المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر، كالنيل والفرات، والتركيب للسعة، والمراد بها ماؤها على الإضمار، أو المجاز، أو المجاري أنفسها، وإسناد الجري إليها مجاز"(٣).

***** إطلاق الزمان والمرادُ هو الواقع فيه:**

يقول ابن منظور مؤكداً دلالة الاتساع في هذا النوع من المجاز: "وقولهم: اجتمع القيظ إنما هو على سعة الكلام، وحقيقته: اجتمع

---

(١) روح المعاني: ٦/١٦.
(٢) دلائل الإعجاز: ٢٢٦.
(٣) أنوار التنزيل: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

الناس في القيظ، فحذفوا إيجازاً واختصاراً؛ ولأن المعنى قد عُلم، وهو نحو قولهم: اجتمعت اليمامةُ يريدون أهل اليمامة"(١).

ومن ذلك قوله تعالى: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة: ١/ ٤]، يقول أبو حيان: "كأنه قال مالك أو ملك الأمر في يوم الدين، لكنه لما كان اليوم ظرفاً للأمر، جاز أن يتسع فيتسلط عليه الملك أو المالك؛ لأن الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف"(٢).

ومن إطلاق الزمن والمراد ما فيه مجازاً واتساعاً قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٩٧]؛ فقد جاء في تفسيره: "يجوز أن يجعل الأشهر حجاً على الاتساع لوقوعه فيها"(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٢٤/ ٥٨]؛ فقد جاء في تفسير ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾: "أي هذه أوقات ثلاث عورات ثم حذف المضاف اتساعاً، وهذه إشارة إلى الثلاثة الأوقات المذكورة قبل هذا، ولكن اتسع في الكلام فجعلت الأوقات عورات؛ لأن ظهور العورة فيها يكون، وهو مثل قولهم: نهارك صائم وليلك قائم، أخبرت عن النهار بالصوم؛ لأنه فيه يكون. وأخبرت عن الليل بالقيام؛ لأنه فيه يكون. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٣٣] أضيف المكر إلى الليل والنهار وهما لا يمكران، إلا أن المكر يكون فيهما من فاعلهما فأضيف المكر إليهما اتساعاً، كذلك أخبرت عن الأوقات بالعورات؛ لأن فيها تظهر من

(١) لسان العرب: (قيظ).
(٢) البحر المحيط: ١/ ١٣٩.
(٣) التبيان في تفسير غريب القرآن: ١٢٣-١٢٤.

الناس؛ فلذلك أمر الله عباده ألّا يدخل عليهم في هذه الأوقات الثلاثة عبد ولا صبي إلا بعد استئذان"(١).

***** تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه:**

ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٤/ ٢]، إذ اليتم قبل البلوغ، وتسمية البالغ يتيماً مجاز باعتبار ما كان عليه اتساعاً، يقول البيضاوي: " ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ أي إذا بلغوا، واليتامى: جمع يتيم، وهو الذي مات أبوه، من اليتم وهو الانفراد...، والاشتقاق يقتضي وقوعه على الصغار والكبار، لكن العرف خصصه بمن لم يبلغ. وروده في الآية إما للبلغ على الأصل، أو الاتساع لقرب عهدهم بالصغر حثّاً على أن يدفع إليهم أموالهم أول بلوغهم قبل أن يزول عنهم هذا الاسم، إن أونس منهم الرشد"(٢).

***** تسمية السبب باسم المسبَّب:**

ومما ذكروه من دلالة الاتساع على المجاز تسمية المطر رزقاً، لأنه سبب الرزق، يقول ابن منظور: "وقد يسمى المطر رزقاً، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الجاثية: ٤٥/ ٥]، وقال تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٢٢]، قال مجاهد: هو المطر، وهذا اتساع في اللغة، كما يقال: التمر في قَعْر القليب، يعني به سَقْيَ النخل"(٣).

***** إطلاق الكل والمراد الجزء:**

ومنه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٩]،

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥١٦-٥١٧.
(٢) أنوار التنزيل: ٢/ ١٤٠-١٤١.
(٣) لسان العرب: (رزق).

يقول فيها أبو حيان مشيراً إلى الاتساع: "وأراد بالأصابع بعضها؛ لأن الأصبع كلها لا تجعل في الأذن، إنما تجعل فيها الأنملة، لكن هذا من الاتساع، وهو إطلاق كل على بعض"(١).

ويندرج تحت هذا الاتساع تسمية الواحد باسم الجنس، يقول ابن جِنِّي: "فإذا رأَيْتَ القصيدَةَ الوَاحِدَةَ قد وَقَعَ عليها القَصِيدُ، بلا هاءٍ، فإنما ذلك لأَنه وُضِعَ على الواحِد اسمُ الجِنْسِ اتِّساعاً، كقولِك: خَرجْتُ فإِذا السَّبُعُ، وقتَلْتُ اليومَ الذِّئْبَ، وأَكَلْت الخُبْزَ، وشَرِبت الماءَ"(٢).

***** تسمية الشيء باسم سببه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥/ ١٠٢]، يقول الزركشي: "أي بسؤالها؛ فحذف المضاف، ولم يكفروا بالسؤال، إنما كفروا بربهم المسؤول عنه، فلما كان السؤال سبباً للكفر فيما سألوا عنه نُسِب الكفر إليه على الاتساع"(٣).

***** تسمية الشيء باسم ما قاربه وجاوره:**

ومنه تسمية الدنو من الشيء بلوغاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣١]، يقول القرطبي: "والبلوغ هو الوصول إلى الشيء، وقد يقال للدنو منه اتساعاً، وهو المراد ههنا لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إذ لا مكان للإمساك بعد تحقق بلوغ الأجل"(٤).

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٢٢٣.
(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: (قصد)، الزبيدي، محمد مرتضى (١٢٠٥هـ). المطبعة الخيرية، بجمالية مصر، ط١، ١٣٠٦هـ.
(٣) البرهان: ٣/ ١٤٨.
(٤) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢٢٨.

*** إقامة صيغة مقام أخرى:

ومما ذكر من أنواع المجاز المرسل إقامة صيغة مقام أخرى، ومنها تسمية اسم المفعول بالمصدر، يقول البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [الواقعة: ٥٦/ ٨٠]: "أي: القرآن منزَّل من عند رب العالمين، سمِّي المنزَّل تنزيلاً على اتساع اللغة، كما يقال للمقدور قدر، وللمخلوق خلق"(١).

ويجمل القرطبي ذلك كله بقوله: "تسمّى جملة الكلام كلمة إذ كانت الكلمة منها على عادتهم في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره، وكان بسبب منه، مجازاً واتساعاً"(٢).

والذي نخلص إليه أن للاتساع عند البلاغيين عدة دلالات، فيقصد به في علم المعاني التفنن في الفصاحة والتقديم والتأخير، أو يُراد به الإيجاز بالحذف، وفي علم البيان يُذكر لمعنى التشبيه، وكثيراً ما يرد للدلالة على المجاز العقلي من حيث الإضافة والإسناد، أو يقصد به الاستعارة، أو المجاز المرسل بأنواعه المختلفة.

ت- في علم البديع:

أما في علم البديع فالاتساع اتساعان؛ إذ هو مصطلح له تعريفان مختلفان:

أولهما ما ذكره صاحب التعاريف بقوله: "التوسع: الإتيان في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول، نحو خبر(٣):

---

(١) معالم التنزيل: ٨/ ٢٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٦٧.

(٣) ورد الحديث بلفظ: "يَهْرَمُ ابن آدَمَ وَيَشِبُّ منه اثْنَتَانِ الْحِرْصُ على الْعُمُرِ وَالْحِرْصُ على الْمَالِ" قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. الجامع الصحيح =

يشيب ابن آدم ويشب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل"[١].

وثانيهما ما ذكره ابن رشيق بقوله: "باب الاتساع: وذلك أن يقول الشاعر بيتاً يتسع فيه التأويل؛ فيأتي كل واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ، وقوته، واتساع المعنى"[٢].

وذكره ابن أبي الأصبع بقوله: "باب الاتساع: وهو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قُوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه، كقول امرئ القيس[٣] (طويل):

إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريَّا القرنفل

فإن هذا البيت اتسع النقاد في تأويله؛ فمن قائل: تضوع مثلَ المسكِ منهما نسيمُ الصبا، ومن قائل: تضوع نسيمُ الصبا منهما، ومن قائل: تضوع المسكُ منهما تضوعَ نسيم الصبا، وهذا هو الوجه عندي، ومن قائل: تضوع المَسكُ منهما -بفتح الميم: يعني الجلد- بنسيم الصبا...

هذا، ولم تخطر هذه المعاني بخاطر الشاعر في وقت العمل. وإنما الكلام إذا كان قوياً من مثل هذا الفحل احتمل لقوته وجوهاً من التأويل بحسب ما تحتمل ألفاظه، وعلى مقدار قوى المتكلمين فيه؛ ولذلك قال الأصمعي: خير الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة. وقد غلط

= سنن الترمذي، حديث رقم (٢٣٣٩) ٤/ ٥٧٠، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(١) التوقيف على مهمات التعاريف: ٢١٥، المناوي، محمد عبد الرؤوف، تح: د. محمد رضوان الداية. دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده: ٢/ ٧٣٤.

(٣) انظر البيت في: شرح ديوان امرئ القيس: ٦٦، جمع وتحقيق: حسن السندوبي، شرح: أسامة صلاح الدين منيمنه. دار إحياء العلوم، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

بعض الناس في تفسير هذا الكلام، وغلَّط الأصمعيَّ فيه لسوء تفسيره؛ لأنه توهم أن الأصمعي أراد الشعر الذي ركب من وحشي الألفاظ، أو وقع فيه من تعقيد التركيب ما أوجب له غموض معناه، ولو كان كذلك كان ذلك شراً للشعر، وإنما أراد الأصمعي: الشعر القوي الذي يحتمل - مع فصاحته، وكثرة استعمال ألفاظه، وسهولة تركيبه، وجودة سبكه- معاني شتى يحتاج الناظر فيه إلى تأويلات عدة، وترجيح ما يترجح منها بالدليل"[(١)].

٦- نحو مفهوم خاص للاتساع:

رأينا أنَّ مصطلح (الاتساع) يدلُّ في علم القراءات على إعطاء الحركة فوق حقِّها من المدِّ لتصبح حرفاً، وأنَّه عند اللغويين لا يخرج عن معنى التساهل في دقة العبارة عن المعنى المراد، سواء في ذلك الاتساع في المفردات والاتساع في الأسلوب، وأنه عند النحاة يستخدم رديفاً للخروج عن الأصل في التركيب، وبمعنى التساهل في الأخذ بالضوابط والقواعد، ويرد عند الصرفيين دالاً على خلاف القياس.

ورأينا أنَّه يُراد بمصطلح الاتساع في علوم البلاغة دلالات مختلفة؛ ففي علم المعاني يرد الاتساع رديفاً للتفنن في الفصاحة وغاية للتقديم والتأخير، وأحياناً يُراد به الإيجاز بالحذف. وفي علم البيان يُذكر أحياناً صنواً للتشبيه، وكثيراً ما يرد مع المجاز بنوعيه العقلي واللغوي، فتارة نجد التوسع رديفاً للمجاز العقلي، وأخرى شطراً للمجاز المرسل، وكثيراً ما نصادفه مندرجاً تحت أنواعه المختلفة، أو يراد به الاستعارة. أما في

---

(١) تحْرير التحْبير في صِناعة الشّعر والنثْر وبَيان إعجاز القرآن: ٤٥٤-٤٥٥، ابن أبي الأصبع، زَكي الدّين عبْد العَظيم بن عبْد الوَاحد بين ظَافر بن عبْد الله (٦٥٤هـ)، تح: حفني محمد شرف. المجْلس الأعْلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٣م.

علم البديع فالاتساع مصطلح له دلالتان مختلفتان: الأولى: الإتيان في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول. والثانية: إتيان الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه.

ولعل أقرب هذه المفاهيم إلى ما نرمي إليه في هذه الدراسة من اتساع الدلالة في الخطاب القرآني هو ما ذكره ابن أبي الأصبع بقوله: "باب الاتساع: وهو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قُوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه...، وإنما أراد الأصمعي الشعر القوي الذي يحتمل -مع فصاحته، وكثرة استعماله ألفاظه، وسهولة تركيبه، وجودة سبكه- معاني شتى يحتاج الناظر فيه إلى تأويلات عدة وترجيح ما يترجح منها بالدليل"(١).

واتساع الدلالة في القرآن الكريم بهذا المفهوم باب من أبواب الإعجاز عريض، إضافة إلى ما فيه من علو كعب في درجات الفصاحة؛ إذ تتسع دلالة الخطاب القرآني فتدل على معان مجتمعة في تركيب لغوي واحد، لو اختل هذا التركيب لانفرط عقد تلك المعاني، واحتيج إلى تراكيب بعدد تلك المعاني لتعبر عنها.

ولعل أبرز ما يُجلِّي هذا الاتساع البحثُ في مكوناته التي لا نراها تخرج في مجملها عن علوم العربية من نحو وصرف ولغة وبلاغة، ثم التأمل فيما يؤدي إليه من نتائج.

---

(١) نفسه: ٤٥٥.

الفصل الأول

اتساع الدلالة لأسباب نحوية

قد تتسع دلالة الخطاب في القرآن فينتج عنها آثار نحوية عديدة، أبرزها: اختلاف تعليق أشباه الجمل، واختلاف الإعراب، واختلاف عائد الضمير، وغير ذلك مما يأتي بيانه.

أولاً - اتساع الدلالة لاختلاف تعليق شبه الجملة:

١- تعليق الظرف:

اختلف المفسرون في تعليق كثير من الظروف الزمانية والمكانية في القرآن الكريم؛ تبعاً لما رأوه من تعدد المعاني التي يحتملها النص القرآني، وفيما يلي نماذج من القرآن الكريم لآيات تعددت فيها احتمالات المعنى لاختلاف تعليق الظرف.

قال تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٥/ ٢٦].

تحتمل دلالة الآية معنيين مختلفين:

أولهما بتعليق الظرف بالخبر ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، وتكون مدة التحريم أربعين سنة، أي: فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وثانيهما بتعليق الظرف بالفعل ﴿يَتِيهُونَ﴾، فتكون مدة التيه أربعين سنة، أي: يَتِيهُونَ أَرْبَعِينَ سَنَةً. ويختلف الوقف في الآية بحسب المعنى والتعليق، جاء في مشكل إعراب القرآن: "قوله ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ أَرْبَعِينَ: ظرف زمان، والعامل فيه ﴿يَتِيهُونَ﴾ على أن تجعل التحريم لا أمد له،... وإن جعلت للتحريم أمداً، وهو أربعون سنة، نصبت ﴿أَرْبَعِينَ﴾ بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾،... ولا يجوز الوقف على هذا القول على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ البتة، ولا تقف على أربعين سنة في القول الأول البتة وتقف عليه في هذا القول"(١).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٣].

تحتمل الآية معنيين ينبني عليهما اختلاف تعليق الظرف واختلاف الوقف في الآية:

المعنى الأول: أمرٌ بإخراج الأنفس في هذا اليوم، وهو يوم الموت ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾، ويكون الوقف في القراءة على ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، ثم الإخبار بالعذاب جزاءً ﴿تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾.

والثاني: أمر بإخراج الأنفس ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾، ويكون الوقف في القراءة على ﴿أَنفُسَكُمُ﴾، ثم الإخبار بأن الجزاء بالعذاب سيقع في هذا اليوم ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾.

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٣.

يقول صاحب التبيان: "و ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ظرف لـ ﴿أَخۡرِجُوٓاْ﴾ فيتم الوقف عليه. ويجوز أن يكون ظرفاً لـ ﴿تُجۡزَوۡنَ﴾ فيتم الوقف على أنفسكم"(١)، ويقول أبو حيان: "و ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾: من قال إن هذا في الدنيا كان عبارة عن وقت الإماتة...، ومن قال إن هذا في القيامة كان عبارة عن يوم القيامة، أو عن وقت خطابهم في النار"(٢)، فباختلاف تعليق الظرف دلت الآية الكريمة على معنيين صحيحين ومختلفين في تركيب لغوي واحد، من دون الحاجة لزيادة في العبارة.

قال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٩٢].

كذلك يختلف تعليق ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ والوقف بحسب توجيه المعنى؛ فيمكن أن يكون التوجيه نفي التثريب في ذلك اليوم ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾، ثم الدعاء لهم بالمغفرة، ويمكن أن يكون التوجيه: نفي التثريب عموماً، ثم الإخبار بأنه يوم المغفرة ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾.

يقول الشوكاني: "وانتصاب ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ بالتثريب، أي: لا أثرب عليكم. أو منتصب بالعامل المقدّر في ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ وهو مستقرّ أو ثابت أو نحوهما، أي: لا تثريب مستقر أو ثابت عليكم. وقد جوّز الأخفش الوقف على ﴿عَلَيۡكُمُ﴾، فيكون ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ متعلق بالفعل الذي بعده. وقد ذكر مثل هذا ابن الأنباري، ثم دعا لهم بقوله: ﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾ على تقدير الوقف على اليوم. أو أخبرهم بأن الله قد غفر لهم ذلك اليوم على تقدير الوقف على عليكم"(٣)، فتركيب الآية الكريمة يولد معنيين ممكنين في السياق نفسه.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٣.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ١٨٥.

(٣) فتح القدير: ٣/ ٥٣.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ١٦/ ٢٧].

في الآية الكريمة معنيان، الأول: يفيد وقوع الخزي عموماً يوم القيامة، ويفيد وقوع السوء على الكافرين، وهذا يقتضي تعليق ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ بالخبر المحذوف، أي: إن الخزي كائن اليوم. والآخر: وقوع الخزي والسوء على الكافرين خصوصاً في ذلك اليوم، وهذا يقتضي تعليق ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ بمعمول الخبر.

يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ﴾ في عامل الظرف وجهان: أحدهما: ﴿ٱلْخِزْىَ﴾ وهو مصدر فيه الألف واللام. والثاني: هو معمول الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، أي: كائن على الكافرين اليوم، وفصل بينهما بالمعطوف لاتساعهم في الظرف"[(١)].

وبهذا نرى أن وقوع الخزي يكون عاماً يوم القيامة يشمل الكافرين والظالمين وغيرهم في المعنى الأول، في حين يكون الخزي خاصّاً بالكافرين في المعنى الثاني، وكلاهما محتمل وصحيح.

قال تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٤٣﴾ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٤٣-٤٤].

تتسع الآية الكريمة لدلالتين متباينتين يترتب عليهما اختلاف تعليق الظرف والوقف في القراءة:

الأولى: نفي الانتصار هنالك ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٤٣﴾ هُنَالِكَ﴾، فيكون الظرف للانتصار، والوقف على ﴿هُنَالِكَ﴾، ثم الإخبار بأن الولاية لله.

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٠.

والثانية: نفي الانتصار عموماً، والوقف على ﴿مُنتَصِرًا﴾، ثم إثبات الولاية لله هنالك، فيكون الظرف للولاية.

يقول الثعالبي: "وقوله سبحانه: ﴿هُنَالِكَ﴾ يحتمل أن تكون ظرفاً لقوله ﴿مُنتَصِرًا﴾. ويحتمل أن يكون ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ مبتدأ و﴿هُنَالِكَ﴾ خبره"[1]، فأفادت الآية معنيين مختلفين في تركيب واحد.

قال تعالى: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٤٢].

تحتمل الآية الكريمة توجيهين في المعنى، وينبني على ذلك اختلاف العامل في الظرف ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾:

التوجيه الأول: بعطف ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ على ﴿هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾، أي: أتبعناهم لَعْنَةً فِي هَذِهِ الدُّنْيَا وَفي يَوْم الْقِيَامَةِ، ثم الإخبار بأنهم من المقبوحين.

والتوجيه الثاني: بتخصيص اللعنة في الدنيا، أي: أتبعناهم لَعْنَةً فِي هَذِهِ الدُّنْيَا، ثم الإخبار بأنهم من المقبوحين يوم القيامة.

يفصِّل القيسي هذين التوجيهين بقوله: "انتصب ﴿يَوْمَ﴾ على أنه مفعول به على السعة، كأنه قال: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ولعنة يوم القيامة، ثم حذفت اللعنة لدلالة الأولى عليها، وقام ﴿يَوْمَ﴾ قيامها وانتصب انتصابها. ويجوز أن تنصب اليوم على أن تعطفه على موضع ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾، كما قال:

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غداً

---

(١) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٢/ ٣٨٣، الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (٨٧٦هـ).، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

ويجوز نصب ﴿يَوْمَ﴾ على أنه ظرف للمقبوحين، أي: وهم من المقبوحين يوم القيامة، ثم قدم الظرف"(١).

فاتسع نظم الآية الكريمة لمعنيين مختلفين في آن معاً، على أن الجمع بين المعنيين غير نافر، فمن لازمته اللعنة في الدنيا لم تغادره في الآخرة، ومن كان مقبوحاً في دار الجزاء فهو كذلك في الدنيا من باب أولى، فهم ملعونون ومقبوحون في الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٣٢/ ٢٤].

اختلف المفسرون في فهم الآية الكريمة؛ فمنهم من رتب جعلهم أئمة على صبرهم فقال: جَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً لَمَّا صَبَرُوا، ومنهم من ربط الهداية بالصبر فقال: يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا.

جاء في روح المعاني: "والظاهر أنها حينئذ ظرف لـ ﴿جَعَلْنَا﴾، أي: جعلناهم أئمة حين صبروا. وجوز أبو البقاء كونها ظرفاً لـ ﴿يَهْدُونَ﴾"(٢)، فاختلف تعليق الظرف باختلاف الفهم وكلاهما صحيح.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٣٨/ ٢٦].

تحتمل هذه الآية أيضاً معنيين بحسب تعليق الظرف:

الأول: تعليق ﴿يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ بالفعل ﴿نَسُوا﴾ على الترتيب الوارد في الآية.

والثاني: تعليقه بخبر العذاب، أي: لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ بِمَا نَسُوا.

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٤٥-٥٤٦.

(٢) روح المعاني: ٢١/ ١٣٨.

يقول الألوسي: "وقوله سبحانه ﴿يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ مفعول ﴿نَسُواْ﴾ على ما هو الظاهر، أي: ثابت لهم ذلك العذاب بسبب نسيانهم وعدم ذكرهم يوم الحساب؛ وعليه يكون تعليلاً صريحاً لثبوت العذاب الشديد لهم بنسيان يوم الحساب...، وأخرج ابن جرير عن عكرمة أن الكلام من التقديم والتأخير، أي: لَهُمْ يَوْمَ الْحِسَابِ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا. فيكون يوم الحساب ظرفاً لقوله تعالى: ﴿لَهُمۡ﴾"[١].

فتأخير الظرف أكسب الآية معنيين مختلفين، بل جمعهما معاً، وهذا معنى ثالث، إذ العذاب الشديد واقع يوم الحساب، والسبب في ذلك نسيانهم يوم الحساب، فبدل أن يقول: لَهُمْ يَوْمَ الْحِسَابِ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا، ولَهُمْ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ عَذَابٌ شَدِيدٌ، أو: لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ، جمع ذلك كله بتأخير الظرف، فاتسعت دلالة الآية لثلاثة معان بعبارة محكمة وجيزة.

قال تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [الممتحنة: ٦٠/ ٣].

كذلك يختلف في هذه الآية تعليق الظرف ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ باختلاف فهم المعنى؛ فقد يُعلق الظرف بالفعل ﴿تَنفَعَكُمۡ﴾، ويكون المعنى: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، ثم يستأنف بأن الله يفصل بينهم. وقد يُعلق الظرف بالفعل ﴿يَفۡصِلُ﴾، ويكون المعنى: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ﴾، ثم يستأنف مبيِّناً عموم النفي بالفصل بينهم يوم القيامة بقوله ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ﴾.

يقول الشوكاني: "﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ﴾ أي: لا تنفعكم القرابات على عمومها، ولا الأولاد، وخصهم بالذكر مع دخولهم في

(١) نفسه: ٢٣/ ١٨٧.

الأرحام لمزيد المحبة لهم، والحنوّ عليهم،... وجملة ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ مستأنفة لبيان عدم نفع الأرحام والأولاد في ذلك اليوم،... ويجوز أن يتعلق ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ بما قبله، أي: لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة، فيوقف عليه. ويبتدأ بقوله: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾"(١)، ففي الآية معنيان مختلفان باختلاف تعليق الظرف.

قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ٧٣/ ١٧].

وفي هذه الآية معنيان مختلفان أيضاً، أولهما يقتضي تعلق الظرف ﴿يَوْمًا﴾ بـ ﴿تَتَّقُونَ﴾، أي: فَكَيْفَ تَتَّقُونَ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً إِن كَفَرْتُمْ. والثاني يقتضي تعلقه بـ ﴿كَفَرْتُمْ﴾، أي: إِن كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً فَكَيْفَ تَتَّقُونَ.

يقول ابن كثير مبيِّناً المعنيين: "يحتمل أن يكون ﴿يَوْمًا﴾ معمولاً لـ ﴿تَتَّقُونَ﴾ كما حكاه ابن جرير عن قراءة ابن مسعود: فكيف تخافون أيها الناس يوماً يجعل الولدان شيباً إن كفرتم بالله ولم تصدقوا به؟ ويحتمل أن يكون معمولاً لـ ﴿كَفَرْتُمْ﴾، فعلى الأول: كيف يحصل لكم أمان من يوم هذا الفزع العظيم إن كفرتم؟ وعلى الثاني: كيف يحصل لكم تقوى إن كفرتم يوم القيامة وجحدتموه؟ وكلاهما معنى حسن"(٢)، فالآية تشتمل معنيين حسنين في سياق واحد.

٢- تعليق الجار والمجرور:

وكما اختلف المفسرون في تعليق بعض الظروف اختلفوا في تعليق

---

(١) فتح القدير: ٥/ ٢١٠-٢١١.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٨/ ٢٥٧، ابن كثير القرشي الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(٧٧٤هـ)، تح: سامي بن محمد سلامة. دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩م.

الجار والمجرور في آيات من القرآن الكريم؛ تبعاً لما رأوه من تعدد المعاني التي يحتملها النظم القرآني، وفيما يلي نماذج من القرآن الكريم لآيات تعددت فيها احتمالات المعنى لاختلاف تعليق الجار والمجرور.

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢].

في قراءة الآية الكريمة لدى القراء وقفان، تبعاً لتوجيه المعنى وتعليق الجار والمجرور:

التوجيه الأول: بالوقف على ﴿فِيهِ ۛ﴾، أي: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ﴾، وتعليق ﴿فِيهِ﴾ بخبر ﴿لَا﴾، ثم الإخبار بأنه هدى للمتقين.

والتوجيه الثاني: بالوقف على ﴿رَيْبَ ۛ﴾، أي: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ﴾، ثم الإخبار بأنَّ فيه هدى للمتقين.

يقول الرازي: "الوقف على ﴿فِيهِ ۛ﴾ هو المشهور. وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على ﴿لَا رَيْبَ ۛ﴾، ولا بدّ للواقف من أن ينوي خبراً، ونظيره قوله: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ٥٠]، وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز. والتقدير: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ﴿فِيهِ هُدًى﴾"[1].

ففي الآية معنيان مختلفان باختلاف تعليق الجار والمجرور، فعلى القراءة الأولى يكون الكتاب نفسه هدى، وفي الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى، بل يكون فيه هدى.

قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ٢/ ١٠٩].

وفي الآية أيضاً احتمالان في توجيه الدلالة، الأول: أن ودادة أهل

---

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢/ ١٩، الرَّازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي (٦٠٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

الكتاب ارتدادَكم نابعة من عند أنفسهم، وذلك بتعليق الجار والمجرور بفعل ﴿وَدَّ﴾. والثاني: أن الحسد النابع من عند أنفسهم كان السبب في ودادتهم ارتدادكم، وهذا يقتضي تعليقهما بالحسد.

جاء في فتح القدير: "وقوله: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ يحتمل أن يتعلق بقوله ﴿وَدَّ﴾، أي: ودوا ذلك من عند أنفسهم. ويحتمل أن يتعلق بقوله ﴿حَسَدًا﴾، أي: حسداً ناشئاً من عند أنفسهم، وهو علة لقوله ﴿وَدَّ﴾"[1]، والمعنيان مؤتلفان ومرادان في الوقت نفسه؛ إذ ودادتهم ذلك نابعة من عند أنفسهم وحسدُهم كذلك، فبدل أن يقول: وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ عِندِ أَنفُسِهِم لَوْ يَرُدُّونَكُم من بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً منْ عِندِ أَنفُسِهِم، أخر الجار والمجرور، فجمع المعنيين بلفظ مختصر لا تكرار فيه.

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢١٢].

تتسع الآية الكريمة لتشمل ثلاث دلالات مقصودة في الوقت نفسه:

أولاها: أن رزق الله لا عدَّ له أو لا محاسبة عليه، ويكون هذا المعنى بتعليق الجار والمجرور بالفعل ﴿يَرْزُقُ﴾.

والدلالة الثانية: أن الله لا يحاسبه أحدٌ ولا يعدُّ عليه عادٌّ في رزق عباده، وهذا المعنى يكون بتعليق الجار والمجرور ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ بفاعل ﴿يَرْزُقُ﴾.

أما الدلالة الثالثة: فهي أن المرزوق لا حساب عليه أو لا عدَّ، وذلك بتعليق الجار والمجرور بالمفعول به.

يُبيِّن هذه المعاني أبو حيان بقوله: "﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ تقدمه ثلاثة أشياء يصلح تعلُّقه بها: الفعل، والفاعل، والمفعول الأول وهو: ﴿مَن﴾. فإن

(١) فتح القدير: ١/ ١٢٨.

كان للفعل فهو من صفات المصدر، وإن كان للفاعل فهو من صفاته، أو للمفعول فهو من صفاته،... والأولى أن تكون الباء للمصاحبة، وهي التي يعبر عنها بباء الحال، وعلى هذا يصلح أن تكون: للمصدر، وللفاعل، وللمفعول، ويكون الحساب مراداً به المحاسبة، أو العد، أي: يرزق من يشاء ولا حساب على الرزق، أو: ولا حساب للرازق، أو: ولا حساب على المرزوق"(١).

ومثل هذا ورد في سورة آل عمران: ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣/ ٢٧]، يقول فيها العكبري: "﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ يجوز أن يكون حالاً من المفعول المحذوف، أي: ترزق من تشاؤه غير محاسب. ويجوز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل، أي: ترزق من تشاء غير محاسِب له، أو غير مضيِّق له. ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أو مفعول محذوف، أي: رزقاً غير قليل"(٢).

وبهذا نجد اتساع الدلالة في الآية الكريمة لتعبِّر عن معان كثيرة بعبارة وجيزة باختلاف تعليق الجار والمجرور.

قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢/ ٢١٩-٢٢٠].

في الآية معنيان مختلفان مستفادان من اختلاف تعليق الجار والمجرور:

الأول: بتعليق الجار والمجرور بـ ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾، والمعنى على حصول التفكُّر في الدنيا والآخرة. والثاني: بتعليقهما بـ ﴿يُبَيِّنُ﴾، والمعنى على حصول التبيين في الدنيا والآخرة.

يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾ ﴿فِى﴾ متعلقة

(١) البحر المحيط: ٢/ ١٤٠.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٠.

بـ ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾، ويجوز أن تتعلق بـ ﴿يُبَيِّنُ﴾"[(١)]، فالمعنى الأول متبادر للذهن أولاً، والمعنى الثاني كأنه قال: كَذَلِكَ يُبيِّنُ الله لَكُمُ الآيَاتِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ، فباختلاف التعليق أفادت الآية معنيين متباينين من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤/ ٤٤-٤٦].

تتسع الآية الكريمة عند المفسرين لأربعة أوجه في المعنى تبعاً لاختلاف تعليق الجار والمجرور ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾:

أولها: تعليقهما بـ ﴿أُوتُوا۟﴾ للبيان، أي: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيباً منَ الْكِتَابِ مِنَ الَّذِينَ هَادُواْ.

وثانيها: تعليقهما بـ ﴿بِأَعْدَآئِكُمْ﴾، أي: وَالله أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُواْ.

والثالث: التعليق بـ ﴿نَصِيرًا﴾، أي: وَكَفَى بِالله نَصِيراً مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٧٧].

أما الرابع فتعليقهما بما بعدهما، أي بخبر مبتدأ محذوف، و﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفته، والتقدير: منَ الَّذِينَ هَادُواْ قومٌ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ، حذف الموصوف وأقيم الوصف مكانه.

يُجمل البيضاوي هذه الوجوه بقوله: "﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ﴾ بيان للذين أوتوا نصيباً؛ فإنه يحتملهم وغيرهم، وما بينهما اعتراض. أو بيان لأعدائكم. أو صلة لـ ﴿نَصِيرًا﴾، أي: ينصركم من الذين هادوا ويحفظكم

---

(١) نفسه: ١/ ٩٣.

منهم. أو خبرُ محذوفٍ، صفته ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ "[(١)].

ويترتب على اختلاف التعليق اختلاف الوقف، يقول الزجاج: "إن جعلت متعلقة بما قبل، فلا يوقف على قوله: ﴿نَصِيرًا﴾، وإن جعلت منقطعة، فيجوز الوقف على ﴿نَصِيرًا﴾، والتقدير: من الذين هادوا قوم يحرّفون، ثم حذف، وهذا مذهب سيبويه "[(٢)].

قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٥/ ٣٠-٣٢].

في الآية الكريمة احتمالان لتعليق الجار والمجرور؛ إذ يرى بعض المفسرين تعليق ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ بـ ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، وهذا معنى آخر غير الذي عليه جمهور المفسرين من التعليق بالفعل بعدهما.

يقول أبو حيان: "الجمهور على أنّ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ متعلق بقوله: ﴿كَتَبْنَا﴾. وقال قوم بقوله: ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، أي ندم من أجل ما وقع "[(٣)]. وقول جمهور المفسرين في هذه الآية لا يمنع قبول الرأي الأول والوقف على قوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾[(٤)]، فيكون بذلك اتساع في الآية لمعنيين مختلفين والنظم واحد.

قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٣٣].

---

(١) أنوار التنزيل: ٢/ ١٩٦، وانظر: التفسير الكبير: ١٠/ ٩٤.
(٢) فتح القدير: ١/ ٤٧٤.
(٣) البحر المحيط: ٣/ ٤٨٢.
(٤) فتح القدير: ٢/ ٣٣.

يرى فريق من المفسرين أن الظالمين يجحدون بآيات الله، فيعلقون الجار والمجرور بـ ﴿يَجۡحَدُونَ﴾. ويرى فريق آخر أن الجاحدين يظلمون بآيات الله، فيعلقون الجار والمجرور بـ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

يقول الألوسي: "والباء متعلق بـ ﴿يَجۡحَدُونَ﴾، والجحد يتعدى بنفسه والباء، فيقال: جحده حقه وبحقه، وهو الذي يقتضيه ظاهر كلام الجوهري والراغب...، ونقل الطبرسي عن أبي علي أن الجار متعلق بالظالمين"(١)، ونظم الآية يحتمل المعنيين.

قال تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٥١].

في الآية اتساع لثلاثة توجيهات محتملة، وذلك بحسب تعليق ﴿عَلَيۡكُمۡۖ﴾:

أولها: تعليقهما بالفعل ﴿أَتۡلُ﴾، أي: أَتْلُ عَلَيْكُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ. والثاني: تعليقهما بالفعل ﴿حَرَّمَ﴾، أي: أَتْلُ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَبُّكُمْ. يقول الشوكاني: "و﴿عَلَيۡكُمۡۖ﴾ إن تعلق بـ ﴿أَتۡلُ﴾، فالمعنى: أتل عليكم الذي حرّم ربكم، وإن تعلق بـ ﴿حَرَّمَ﴾، فالمعنى: أتل الذي حرّم ربكم عليكم"(٢).

ويقول ابن هشام: "و﴿عَلَيۡكُمۡۖ﴾ متعلقة بـ ﴿حَرَّمَ﴾، هذا هو الظاهر...، ويجوز أن يعلق ﴿عَلَيۡكُمۡۖ﴾ بـ ﴿أَتۡلُ﴾، ومن رجح إعمال أول المتنازعين -وهم الكوفيون- رجحه على تعلقه بـ ﴿حَرَّمَ﴾"(٣).

والثالث بالوقف على ﴿رَبُّكُمۡ﴾، ثم البدء بـ ﴿عَلَيۡكُمۡۖ﴾ وتعليقهما بخبر محذوف، أي: قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ. عَلَيْكُمْ عدم

(١) روح المعاني: ٧/ ١٣٥-١٣٦.
(٢) فتح القدير: ٢/ ١٧٧.
(٣) مغني اللبيب: ٣٢٩-٣٣٠.

الإشراك. يقول ابن الجوزي: "في قوله ﴿عَلَيْكُمْ﴾ قولان: أحدهما: أنها إغراء، كقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ٥/ ١٠٥]، فالتقدير: عَلَيْكُمْ ألّا تشركوا، ذكره ابن الأنباري. والثاني: أن يكون بمعنى: فُرض عَلَيْكُمْ، ووجب عَلَيْكُمْ ألّا تشركوا"(١).

ويقول البغوي: "وقيل: تمّ الكلام عند قوله: ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾، ثم قال: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، على الإغراء"(٢)، فثمة ثلاثة معان ممكنة في آية واحدة.

قال تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٢٥].

يتسع نظم الآية الكريمة ليحتوي ثلاث دلالات متباينة ومقصودة في الوقت نفسه من دون تغيير في العبارة أو تطويل، وذلك بتغيير تعليق الجار والمجرور ﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ على ثلاثة أوجه:

الأول: تعليقهما بالفعل ﴿تَمْشِي﴾، وتقدير المعنى: تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء. يقول ابن عاشور: "وذكر ﴿تَمْشِي﴾ ليبني عليه قوله ﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾، وإلا فإن فعل (جاءته) مغن عن ذكر ﴿تَمْشِي﴾. و﴿عَلَى﴾ للاستعلاء المجازي مستعارة للتمكن من الوصف. والمعنى: أنها مستحيية في مشيها، أي تمشي غير متبخترة ولا متثنية ولا مظهرة زينة"(٣).

والثاني: تعليقهما بالفعل (جَاءتْهُ)، فيكون المعنى: فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا عَلَى اسْتِحْيَاء. يقول أبو السعود: "وقوله تعالى: ﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ هو حالٌ من ضميرِ تمشي، أي: جاءتْه تمشِي كائنةً على

(١) زاد المسير: ٣/ ١٤٧-١٤٨.
(٢) معالم التنزيل: ٣/ ٢٠٣.
(٣) التحرير والتنوير: ٢٠/ ٤٢.

استحياءٍ، فمعَناهُ أنَّها كانتْ على حالتي المَشي والمجيءِ معاً لا عندَ المجيءِ فقط"(١).

أما الوجه الثالث: فبتعليقهما بالفعل ﴿قَالَتۡ﴾، فيكون قولها على استحياء، يقول الرازي: "ومنهم من يقف على قوله: ﴿تَمۡشِى﴾ ثم يبتدئ فيقول: ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٍ قَالَتۡ إِنَّ أَبِى يَدۡعُوكَ﴾، يعني أنها على الاستحياء قالت هذا القول"(٢).

وثلاثة المعاني ممكنة، بل مرادة في نظم الآية الكريمة، إذ كان الحياء يُجلِّل الفتاة في مجيئها ومشيها وقولها، على السواء.

قال تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَاۚ بِـَٔايَٰتِنَآۚ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٣٥].

في الآية الكريمة أربعة احتمالات مختلفة في المعنى أشار إليها المفسرون، تبعاً لاختلاف تعليق الجار والمجرور ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾:

الأول: تعليق ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ بـ ﴿وَنَجۡعَلُ﴾ على معنى: وَنَجْعَلُ بِآيَاتِنَا لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا.

الثاني: تعليقهما بـ ﴿يَصِلُونَ﴾ أي: وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ بِآيَاتِنَا إِلَيْكُمَا، أي بسبب آيَاتِنَا.

والثالث: تعليقهما بـ ﴿ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ والمعنى: أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ بِآيَاتِنَا.

أما الرابع فبتعليقهما بفعل محذوف، تقديره: اذهبا بِآيَاتِنَا، أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٧/ ٩.

(٢) التفسير الكبير: ٢٤/ ٢٠٦.

يقول في ذلك أبو حيان: "﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا﴾، أي بسوء، أو إلى إذايتكما. ويحتمل ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ أن يتعلق بقوله: ﴿وَنَجْعَلُ﴾، أو بـ ﴿يَصِلُونَ﴾، أو بـ ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾... أو بفعل محذوف، أي: اذهبا بآياتنا"(١). وبهذا نجد اتساع الآية الكريمة لأربعة معان مختلفة، والنظم واحد، وما هو إلا تعليق الجار والمجرور.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَـٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ٣١/ ١٣].

في الآية الكريمة متسع لمعنيين محتملين، يدل عليهما تعليق الجار والمجرور، أشار إليهما بعض المفسرين:

الأول وهو المتبادر للذهن تعليق ﴿بِٱللَّهِ﴾ بـ ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ومراعاة الوقف على لفظ الجلالة، ثم الاستئناف، أي: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

والثاني بالوقف على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ثم الاستئناف بتعليق ﴿بِٱللَّهِ﴾ بقسم محذوف، أي: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ . بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾. يقول الألوسي: "ومن وقف على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ جعل الباء للقسم، أي: أقسم بالله تعالى إِنَّ الشرك لَظُلْمٌ عَظِيمٌ"(٢).

فعبرت الآية عن معنيين صحيحين بتركيب واحد.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ﴾ [الزمر: ٣٩/ ١٠].

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ١١٣، وانظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٢٨٨، ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

(٢) روح المعاني: ٢١/ ٨٥، وإرشاد العقل السليم: ٧/ ٧١.

تتسع الآية الكريمة لتفسيرين متباينين بحسب تعليق ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾:

الأول بتعليق الجار والمجرور بـ ﴿أَحْسَنُوا۟﴾، أي: للمحسنين في الدنيا حسنة في الآخرة.

والثاني بتعليقهما بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾، أي: لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا حَسَنَةٌ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا.

يذكرهما الثعالبي بقوله: "﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾ متعلق بـ ﴿أَحْسَنُوا۟﴾، والمعنى: إن الذين يحسنون في الدنيا لهم حسنة في الآخرة، وهي الجنة والنعيم. قاله مقاتل. ويحتمل أن يريد: إن الذين يحسنون لهم حسنة في الدنيا، وهي العافية والظهور وولاية الله تعالى. قاله السدي"(١).

ويقول القيسي: "قوله ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ ابتداء وما قبله الخبر وهو المجرور، و﴿فِى﴾ متعلقة بـ ﴿أَحْسَنُوا۟﴾، على أن ﴿حَسَنَةٌ﴾ هي الجنة والجزاء في الآخرة، أو متعلقة بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾، على أن الحسنة ما يُعطى العبد في الدنيا مما يستحب فيها"(٢).

وكلا المعنيين صحيح ومراد في الوقت نفسه، فقد قال تعالى جامعاً بين حسنتي الدنيا والآخرة: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠١]، وفي الآية بدل أن يُعبِّر عن المعنيين بعبارتين، هما: لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا حَسَنَةٌ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا، ولِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ في الآخرة، جمعهما بعبارة واحدة، بحذف (في الآخرة)، وتقديم ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾، فصلحت للتعليقين والمعنيين معاً بأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٤٠/ ٢٨].

---

(١) الجواهر الحسان: ٤/ ٥١، وانظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٠٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣١.

للمفسرين في هذه الآية أيضاً قولان متباينان لتباين تعليق الجار والمجرور:

الأول: تعليق ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ بـ ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ على الوصف، وَقَالَ رَجُلٌ مؤْمِنٌ منْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ من الجميع على العموم.

والثاني: تعليقهما بالفعل ﴿يَكْتُمُ﴾، أي: وَقَالَ رَجُلٌ مؤْمِنٌ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ منْ آلِ فِرْعَوْنَ على وجه الخصوص، ولا يكتمه من المؤمنين أمثاله.

يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ هو في موضع رفع نعتاً لـ ﴿مُّؤْمِنٌ﴾. وقيل: يتعلق بـ ﴿يَكْتُمُ﴾، أي: يَكْتُمُهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ"[1].

ويقول الرازي: "لفظ ﴿مِّنْ﴾ في قوله: ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ يجوز أن يكون متعلقاً بقوله ﴿مُّؤْمِنٌ﴾، أي: كان ذلك المؤمن شخصاً من آل فرعون. ويجوز أن يكون متعلقاً بقوله ﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾، والتقدير: رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون، وقيل: إن هذا الاحتمال غير جائز؛ لأنه لا يقال: كتمت من فلان كذا، إنما يقال كتمته كذا قال تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤/ ٤٢]"[2]، وهذا الاعتراض مردود بقول الزبيدي في التاج: "قال شيخنا تعدية كتم بنفسه إلى مفعول واحد متفق عليه وتعديته بـ ﴿مِّنْ﴾ إلى الثاني ذكره في المصباح"[3].

ونظم الآية أكسبها المعنيين معاً من أقرب سبيل، وذلك بتوسيط ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ بين طرفين يصلحان للتعليق، فأفادت المعنيين، بل أفادت احتمالاً ثالثاً وهو الجمع بين المعنيين اختصاراً فبدل أن يقول: وَقَالَ رَجُلٌ مؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ منْ آلِ فِرْعَوْنَ، حذف فأوجز، وجمع المعنيين وتفادى التكرار.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢١٨.

(٢) التفسير الكبير: ٢٧/ ٥٠.

(٣) تاج العروس: (كتم).

قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءٗ ٣٥ فَجَعَلۡنَٰهُنَّ أَبۡكَارًا ٣٦ عُرُبًا أَتۡرَابٗا ٣٧ لِّأَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٥٦/ ٣٥-٣٨].

يختلف تعليق ﴿لِّأَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾ عند المفسرين بحسب فهم المعنى، والسياق يحتمل تعليقين:

الأول: فهم بعض المفسرين المعنى بتعلقهما بـ ﴿أَنشَأۡنَٰهُنَّ﴾، أي: إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء لأَصْحَابِ الْيَمِينِ.

والثاني: بتعليق الجار والمجرور بـ ﴿أَتۡرَابٗا﴾، أي: أَتْرَاباً لأَصْحَابِ الْيَمِينِ.

يقول ابن كثير في ذلك: "التقدير: أنشأناهن لأصحاب اليمين. وهذا توجيه ابن جرير...، ويحتمل أن يكون قوله: ﴿لِّأَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾ متعلقاً بما قبله، وهو قوله ﴿أَتۡرَابٗا ٣٧ لِّأَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾، أي: في أسنانهم"(١).

والمعنيان صحيحان ومرادان في الوقت نفسه، فهن قد خلقن لأصحاب اليمين وفي مثل أسنانهم، فبتأخير الجار والمجرور اكتسب التعبير إمكانية تعليقهما بفعلين مختلفين، فزاد في المعنى من دون أن يزيد في اللفظ.

ثانياً - اتساع الدلالة لاختلاف الإعراب:

مما لا شك فيه أن المعنى أصل والإعراب فرع يختلف باختلاف أصله، وإذا تعددت احتمالات الإعراب في كلمة أو جملة فذلك دليل على القوة التعبيرية في اختزال العديد من المعاني في نظم العبارة، وفيما يلي نستعرض الطاقة التعبيرية في نماذج من الشواهد القرآنية التي يتفرع عنها أعاريب متعددة لمعان مختلفة وصحيحة في الوقت نفسه.

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٧/ ٥٣٥.

قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ٢/ ١١٩].

تعبر الآية الكريمة عن ثلاثة معان يصح أن تكون مرادة في الوقت نفسه بثلاثة أعاريب متباينة:

الأول: أن يكون ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ حالاً من المفعول به، وهو الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، أي: مبشراً ومنذراً.

والثاني: أن يكون حالاً من المجرور، أي: بالحق حالة كونه بشيراً ونذيراً.

أما الثالث فبإعرابها مفعولاً له، أي: لأجل التبشير والإنذار.

يقول أبو حيان: "وانتصاب ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ على الحال من الكاف، ويحتمل أن يكون حالاً من الحق؛ لأن ما جاء به من الحق يتصف أيضاً بالبشارة والنذارة"(١)، ويحتمل عند الشوكاني أن يكون مفعولاً له، يقول: "قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ يحتمل أن يكون منصوباً على الحال، ويحتمل أن يكون مفعولاً له، أي: أرسلناك لأجل التبشير والإنذار"(٢). فثمة ثلاثة معان محتملة اتسع لها نظم الآية الكريمة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠٨].

تحتمل الآية معنيين بحسب النظر إلى إعراب ﴿كَآفَّةً﴾؛ إذ ﴿كَآفَّةً﴾ يمكن أن تكون حالاً من الواو في ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾، أي: ادْخُلُواْ جميعاً فِي السِّلْمِ. أو حالاً من ﴿ٱلسِّلْمِ﴾، أي: ادْخُلُواْ فِي جميع الطاعات.

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٥٣٧.
(٢) فتح القدير: ١/ ١٣٥.

يقول الزمخشري في تفسير الآية: "أي استسلموا لله وأطيعوه ﴿كَآفَّةً﴾ لا يخرج أحد منكم يده عن طاعته...، ويجوز أن يكون ﴿كَآفَّةً﴾ حالاً من السلم،... على أن المؤمنين أمروا بأن يدخلوا في الطاعات كلها، وألّا يدخلوا في طاعة دون طاعة"(١).

غير أن ابن عطية يضيف لنا احتمالاً ثالثاً، هو الجمع بين المعنيين بمجيء الحال الواحدة من شيئين في الوقت نفسه، يقول: "واختلف بعد حمل اللفظ على الإسلام مَن المخاطب؟ فقالت فرقة: جميع المؤمنين بمحمد ﷺ، والمعنى أمرهم بالثبوت فيه والزيادة من التزام حدوده، ويستغرق ﴿كَآفَّةً﴾ حينئذ المؤمنين وجميع أجزاء الشرع، فتكون الحال من شيئين، وذلك جائز"(٢)، وبهذا الفهم تتسع دائرة المعنى لتشمل ثلاثة معان واللفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣١].

عبرت الآية الكريمة بكلمة ﴿ضِرَارًا﴾ المصدر فأفادت معنيين محتملين، بل مرادين في الوقت نفسه، الأول: يفيد العلة، وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ لأجل الإضِرَار، فتعرب مفعولاً لأجله. والثاني يفيد الحال، وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ مضارين، فتعرب حالاً من الفاعل.

يقول أبو حيان: " وانتصب: ضراراً، على أنه مفعول من أجله، وقيل: هو مصدر في موضع الحال، أي: مضارين"(٣)، وكلا المعنيين مراد في الآية، عبرت عنهما بلفظ واحد.

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ١/ ٢٨٠، الزمخشري، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
(٢) المحرر الوجيز: ١/ ٢٨٢.
(٣) البحر المحيط: ٢/٢١٨، وانظر: أنوار التنزيل: ١/ ٥٢١.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٦٠].

جاء النظم القرآني في هذه الآية بالمصدر ﴿سَعْيًا ۚ﴾، توسيعاً للمعنى وإيجازاً للفظ، إذ إن التعبير بالمصدر يفيد معنيين:

الأول: المصدر، وهو المتبادر من اللفظ؛ لما بين الإتيان والسعي من تقارب، أي: يَأْتِينَكَ سَعْياً، أو يسعين سعياً.

والثاني: الحال، أي: يَأْتِينَكَ ساعيات، وقد جاء الحال على لفظ المصدر للمبالغة.

يقول أبو حيان: "انتصاب ﴿سَعْيًا ۚ﴾ على أنه مصدر في موضع الحال من ضمير الطيور، أي: ساعيات،... وقيل: انتصب ﴿سَعْيًا ۚ﴾ على أنه مصدر مؤكد؛ لأن السعي والإتيان متقاربان"[1]، فبالمصدر جمعت الآية المعنيين بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٦٤].

يختلف إعراب الكاف في قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ﴾ باختلاف فهم المعنى، إذ يحتمل أن يكون: لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم إبطالاً كإبطال الَّذِي يُنفِقُ، فتعرب نعت مصدر محذوف، ويحتمل أن يكون: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاء النَّاسِ، فتكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين.

---

(١) نفسه: ٢/ ٣١١.

يقول الرازي: "الكاف في قوله ﴿كَٱلَّذِى﴾ فيه قولان: الأول: أنه متعلق بمحذوف، والتقدير: لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كإبطال الَّذِي يُنفِقُ ماله رئاء الناس، فبيّن تعالى أن المن والأذى يبطلان الصدقة، كما أن النفاق والرياء يبطلانها،... والقول الثاني: أن يكون الكاف في محل النصب على الحال، أي لا تبطلوا صدقاتكم مماثلين الذي ينفق ماله رئاء الناس"[١].

والمعنيان مرادان؛ إذ النهي يشمل التشبه بالذي ينفق ماله رئاء الناس، وكذلك إبطال الصدقات كإبطاله.

وفي الآية نفسها اتساع آخر، فقد آثر النص القرآني التعبير بـ ﴿رِئَآءَ﴾؛ لما يحتمله من معان أراد أن يجمعها بلفظ واحد، فلو أنه عبّر بـ (مراءاة للناس) لأفاد معنى العلة الباعثة، ولو قال: (مرائياً الناس) لخصّ التعبير بالحال، ولو قال: (إنفاق رياء) لقصر المعنى على المفعولية المطلقة، ولكنه أراد أن يعبر عن تلك المعاني مجتمعة فأتى بـ ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ التي تحتمل هذه الأعاريب على اختلاف دلالاتها، إذ يمكن فهم (الرئاء) على التعليل، أي: لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رياءً، فتعرب مفعولاً من أجله، ويفهم كذلك على الحالية، أي: كَالَّذِي ينفق ماله مرائياً، فيكون مصدراً في موضع الحال[٢]، ويمكن فهمها أيضاً على أنها (كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ إنفاق رياء) فتكون مفعولاً مطلقاً.

يقول البيضاوي: "﴿رِئَآءَ﴾ نصب على المفعول له، أو الحال بمعنى مرائياً، أو المصدر أي: إنفاق رئاء"[٣]، وكل ذلك صحيح ومراد، والله أعلم.

---

(١) التفسير الكبير: ٧/ ٤٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١١٢، ومعاني النحو: ٢/ ١٩٩، السامرائي، د. فاضل صالح. دار الفكر، عمّان، ط٢، ٢٠٠٣م.

(٣) أنوار التنزيل: ١/ ٥٦٦.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٣/ ٧].

في إعراب ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ قولان يعبران عن فهمين مختلفين في دلالة السياق لدى المفسرين:

الأول: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مبتدأ، و﴿يَقُولُونَ﴾ خبر عنه.

والثاني: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معطوف على ﴿ٱللَّهُ﴾، وهم يعلمون تأويله، و﴿يَقُولُونَ﴾ حال منهم، أي: قائلين.

يقول أبو حيان: "وتلخص في إعراب ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ وجهان: أحدهما: أنه معطوف على قوله: ﴿ٱللَّهُ﴾، ويكون في إعراب: ﴿يَقُولُونَ﴾ وجهان: أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف. والثاني: أنه في موضع نصب على الحال من الراسخين، كما تقول: ما قام إلَّا زيد وهند ضاحكة. والثاني من إعراب ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾: أن يكون مبتدأ، ويتعين أن يكون: ﴿يَقُولُونَ﴾ خبراً عنه، ويكون من عطف الجمل"(١).

وبهذا نجد أن في الآية احتمالين مختلفين، ينقل ابن عطية التوفيق بينهما بقوله: والمتشابه يتنوع، فمنه ما لا يعلم البتة، كأمر الروح، وآماد المغيبات التي قد أعلم الله بوقوعها إلى سائر ذلك، ومنه ما يُحمل على وجوه في اللغة ومناح في كلام العرب، فيتأول تأويله المستقيم، ويزال ما فيه مما عسى أن يتعلق به من تأويل غير مستقيم، كقوله في عيسى: ﴿وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾ [النساء: ٤/ ١٧١] إلى غير ذلك، ولا يسمى أحد راسخاً إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيراً بحسب ما قدر له، وإلا فمن لا يعلم

---

(١) البحر المحيط: ٢/ ٤٠١.

سوى المحكم فليس يسمى راسخاً[١]، وخلاصة القول: إن المعنيين صحيحان وواردان في إعرابين مختلفين.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٠].

تحتمل الآية الكريمة معنيين بحسب النظر إلى دلالة ﴿شَيْـًٔا ۖ﴾ وإعرابها:

فمن المفسرين من رآها بمعنى الإغناء فتعرب مفعولاً مطلقاً، أي: لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ الله شَيْئاً من الإغناء، وهو ما ذهب إليه الشوكاني[٢].

ومنهم من رآها بمعنى العذاب، فتعرب مفعولاً به، أي: لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِنَ الله شَيْئاً من عذاب الله، يقول البغوي: "أي: لا تدفع أموالهم بالفدية ولا أولادهم بالنصرة شيئاً من عذاب الله"[٣].

والحق أن كلا الرأيين صحيح ومراد، فقد يكون المعنى لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله إغناء ولو قل، فيكون المراد بـ (شيء) المصدر، وقد يكون المراد بالشيء الشيء المادي، وهذا ما ذهب إليه البيضاوي في قوله: "﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ﴾ من العذاب، أو من الغناء فيكون مصدراً"[٤]، وبهذا جمعت الآية المعنيين من أقرب سبيل.

---

(١) المحرر الوجيز: ١/ ٤٠٣.
(٢) انظر: فتح القدير: ٥/ ١٩٢.
(٣) معالم التنزيل: ٢/ ٩٤.
(٤) تفسير أنوار التنزيل: ٢/ ٨٢، وانظر: معاني النحو: ٢/ ١٤٠.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٩١].

في دلالة ﴿بَٰطِلٗا﴾ احتمالات، منها الدلالة على التعليل فتعرب مفعولاً لأجله، ومنها دلالتها على الحال من المفعول، ومنها الوصف.

يقول صاحب التبيان: "﴿بَٰطِلٗا﴾ مفعول من أجله. والباطل هنا فاعل بمعنى المصدر مثل العاقبة والعافية، والمعنى: ما خلقتهما عبثاً. ويجوز أن يكون حالاً تقديره: ما خلقت هذا خالياً عن حكمة. ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي: خلقاً باطلاً"(١)، ويضيف أبو حيان احتمالاً آخر بقوله: "وقيل: انتصب على إسقاط الباء، أي بباطل، بل خلقته بقدرتك التي هي حق"(٢). فعبرت الآية عن أربعة معان صحيحة بعبارة واحدة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ﴾ [النساء: ٤/ ١].

يختلف إعراب ﴿كَثِيرٗا﴾ بحسب تقدير المعنى، إذ يحتمل السياق أن يكون: وَبَثَّ مِنْهُمَا عدداً من الرجال كَثِيراً، ويحتمل أن يكون: وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً بثاً كَثِيراً.

يقول العكبري: "و﴿مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا﴾ نعت لرجال، ولم يؤنثه لأنه حمله على المعنى؛ لأن رجالاً بمعنى عدد أو جنس أو جمع كما ذكر الفعل المسند إلى جماعة المؤنث، كقوله: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف: ١٢/ ٣٠]. وقيل: كثيراً نعت لمصدر محذوف، أي: بثاً كثيراً"(٣)، والمعنيان مرادان

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٦٢.
(٢) البحر المحيط: ٣/ ١٤٦.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٦٥.

في الآية، فالله عزَّ وجلَّ بث من آدم وحواء بثّاً كثيراً وعدداً كثيراً، فجمع المعنيين بعبارة واحدة.

قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [النساء: ٤/ ١٣].

في هذه الآية وأمثالها في القرآن الكريم معنيان مختلفان بحسب تقدير الإعراب لكلمة ﴿ٱلْفَوْزُ﴾:

الأول: أن يُعرب اسم الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلْفَوْزُ﴾ بدلاً من منه، و﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ خبره، أي: وَذَلِكَ الْفَوْزُ هو الْعَظِيمُ.

والثاني: أن يُعرب اسم الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلْفَوْزُ﴾ خبره، و﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ صفة، أي: وَذَلِكَ هو الْفَوْزُ الْعَظِيمُ.

فنظم الآية محتمل للمعنيين والإعرابين معاً بعبارة واحدة.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٤/ ٢٠].

عبرت الآية الكريمة بالبهتان والإثم وهما مصدران، والتعبير بالمصدر يفيد معنيين في وقت واحد، أولهما: العلة، أي بسبب الإثم والبهتان. والثاني: الحال، أي: أتأخذونه باهتين وآثمين، ولا شك أن العدول في الوصف عن اسم الفاعل إلى المصدر أبلغ في التعبير عن المراد، وسياق الآية وما فيها من استفهام إنكاري توبيخي يفيد معنى التوكيد والمبالغة في النهي عن أخذ شيء مما آتوا.

جاء في روح المعاني: "﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ﴾ أي الشيء ﴿بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ استئناف مسوق لتقرير النهي، والاستفهام للإنكار والتوبيخ. والمصدران

منصوبان على الحالية بتأويل الوصف، أي: أتأخذونه باهتين وآثمين. ويحتمل أن يكونا منصوبين على العلة، ولا فرق في هذا الباب بين أن تكون علة غائية، وأن تكون علة باعثة، وما نحن فيه من الثاني، نحو: قعدت عن الحرب جبناً؛ لأن الأخذ بسبب بهتانهم واقترافهم المآثم؛ فقد قيل: كان الرجل منهم إذا أراد جديدة بهت التي تحته بفاحشة حتى يلجئها إلى الافتداء منه بما أعطاها؛ ليصرفه إلى تزوج الجديدة فنهوا عن ذلك"[(١)].

فبالنظر إلى أن كلاً من ﴿بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا﴾ تحتمل العلة الباعثة والحال، نجد أن دائرة المعنى تتسع لتشمل معنيين يحتملها التركيب واللفظ واحد، هما: أَتَأْخُذُونَهُ بسبب البهتان والإثم؟ أو أَتَأْخُذُونَهُ باهتين وآثمين؟

قال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٤/ ٣٦].

آثر التعبير القرآني كلمة ﴿شَيْـًٔا﴾ على غيرها من المفردات؛ لما فيها من اتساع الدلالة في هذا السياق، إنها تنوب عن معنيين مرادين معاً في الوقت نفسه:

الأول: معنى المفعول المطلق، فقد يكون الشيء كناية عن الشرك، أي: لا تشركوا به شيئاً من الشرك مهما كان قليلاً.

والثاني: معنى المفعول به، إذ يُراد بالشيء مما يُعبد من دون الله من خلقه حجراً أو بشراً أو غير ذلك.

يقول الشوكاني: "﴿شَيْـًٔا﴾ إما مفعول به، أي: لا تشركوا به شيئاً من الأشياء من غير فرق بين حي وميت وجماد وحيوان، وإما مصدر، أي: لا تشركوا به شيئاً من الإشراك؛ من غير فرق بين الشرك الأكبر والأصغر والواضح والخفي"[(٢)]. ويقول البيضاوي: "﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ

(١) روح المعاني: ٤/ ٢٤٤.
(٢) فتح القدير: ١/ ٤٦٤.

﴿شَيۡـٔٗاۖ﴾ صنماً أو غيره أو ﴿شَيۡـٔٗاۖ﴾ من الإشراك جلياً أو خفياً"[١].

ولو أراد التنصيص على أحد المعنيين لفعل كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١٨/ ١١٠]، ولكنه آثر التعبير بـ ﴿شَيۡـٔٗاۖ﴾، ليجمع المعنيين معاً بعبارة وجيزة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾ [النساء: ٤/ ٤٠].

تحتمل الآية الكريمة أن يكون المعنى: إن الله لا يظلم أحداً مثقال ذرة من الظلم، أي ظلماً قدر مثقال ذرة، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مقامهما[٢]، فتعرب ﴿مِثۡقَالَ﴾ مفعولاً مطلقاً مبيناً للمقدار.

وتحتمل أن يكون ضمَّن الظلم معنى النقص أو البخس فيكون المعنى: إن الله لا يظلم أحداً مثقال ذرة من العمل، أي لا ينقص أحداً عملَه، فتعرب ﴿مِثۡقَالَ﴾ مفعولاً ثانياً.

يقول أبو حيان: "وينتصب ﴿مِثۡقَالَ﴾ على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: ظلماً وزن ذرّة، كما تقول: لا أظلم قليلاً ولا كثيراً. وقيل: ضُمِّنت معنى ما يتعدّى لاثنين، فانتصب ﴿مِثۡقَالَ﴾ على أنه مفعول ثان، والأول محذوف، التقدير: لا ينقص، أو لا يغصب، أو لا يبخس أحداً مثقال ذرة من الخير أو الشر"[٣].

وخلاصة الأمر أن الآية الكريمة احتملت إعرابين لكلمة ﴿مِثۡقَالَ﴾ مبنيين على فهمين مختلفين للمعنى، أولهما: إِنَّ الله لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ من الظلم، وثانيهما: إِنَّ الله لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ من العمل، وكلاهما صحيح ومراد في الوقت نفسه، فاتسع المعنى واللفظُ واحد.

---

(١) أنوار التنزيل: ٢/ ١٨٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٨٠.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٢٦٢، وانظر: معاني النحو: ٢/ ١٣٣-١٣٤.

قال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾ [النساء: ٤/ ٤٦].

اللي والطعن في قوله تعالى: ﴿لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾ يحتمل كل منهما ثلاثة أعاريب مختلفة، ولكل إعراب دلالته:

الأول: أن يكون غاية فيعرب مفعولاً لأجله، أي لأجل اللي بالألسن ولأجل الطعن في الدين.

والثاني: أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي: لاوين بألسنتهم وطاعنين في الدين، يقول العكبري في هذين: "﴿لَيًّۢا﴾ و﴿وَطَعْنًا﴾ مفعول له، وقيل: مصدر في موضع الحال"(١).

والثالث: المفعول المطلق؛ لأن اللي أسلوب في القول، جاء في التحرير والتنوير: "وانتصب ﴿لَيًّۢا﴾ على المفعول المطلق لـ (يَقُولُونَ)؛ لأنّ الليّ كيفية من كيفيات القَول. وانتصب ﴿وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾ على المفعول لأجله، فهو من عطف بعض المفاعيل على بعض آخر، ولا ضير فيه، ولك أن تجعلهما معاً مفعولين مطلقين أو مفعولين لأجلهما"(٢).

فاستخدام صيغة المصدر زاد في معاني الآية الكريمة من دون أن يزيد في ألفاظها.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤/ ٤٩].

جاء التعبير في هذه الآية بالفتيل، وإعراب ﴿فَتِيلًا﴾ في الآية يحتمل وجهين مختلفين:

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٨٣.
(٢) التحرير والتنوير: ٤/ ١٤٧.

الأول: أن يراد بالفتيل المعنى الحقيقي، وهو مقدار فتيل، فيكون مفعولاً به، يقول ابن عطية: "(الفتيل): الخيط الذي في شق نواة التمرة، وقال ابن عباس وأبو مالك والسدي: هو ما خرج من بين إصبعيك أو كفيك إذا فتلتهما، وهذا كله يرجع إلى الكناية عن تحقير الشيء وتصغيره، وأن الله لا يظلمه، ولا شيء دونه في الصغر، فكيف بما فوقه، ونصبه على مفعول ثان بـ ﴿يُظْلَمُونَ﴾ "[١].

والثاني: أن يكون المقصود بالفتيل: مقدار فتيل، أي ظلماً قليلاً، فيكون المراد بالفتيل المصدر، فيكون مفعولاً مطلقاً، يقول ابن عاشور: "وانتصب ﴿فَتِيلًا﴾ على النيابة عن المفعول المطلق؛ لأنّه على معنى التشبيه، إذ التقدير: ظلماً كالفتيل، أي بقَدْره، فحذفت أداة التشبيه"[٢].

وهذا توسع في المعنى، فقد كسبت الآية باستخدام ﴿فَتِيلًا﴾ معنيي المفعول المطلق والمفعول به في آن واحد، فالظلم ههنا منفي من جهتين: المصدرية والمادية.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٠٨].

قوله تعالى: ﴿عَدْوًا﴾ يحتمل ثلاثة أعاريب متباينة بتباين فهم المعنى:

الأول: يحمل على التعليل، أي: فَيَسُبُّواْ الله لأجل الاعتداء، فتعرب ﴿عَدْوًا﴾ مفعولاً لأجله.

الثاني: يحمل على توكيد معنى الفعل بغير لفظه، أي: فَيَسُبُّواْ الله سبّاً، والسّبُّ نوع من العدو، فتعرب ﴿عَدْوًا﴾ مفعولاً مطلقاً.

أما الثالث فيكون تصويراً مبيناً لحالهم في السبِّ، فيعرب حالاً.

---

(١) المحرر الوجيز: ٢/ ٦٦.

(٢) التحرير والتنوير: ٤/ ١٥٤.

يقول صاحب التبيان: "و﴿عَدْوًا﴾ بفتح العين وتخفيف الدال، وهو مصدر، وفي انتصابه ثلاثة أوجه: أحدها: هو مفعول له. والثاني: مصدر من غير لفظ الفعل؛ لأن السب عدوان في المعنى. والثالث: هو مصدر في موضع الحال وهي حال مؤكدة"(١).

ففي الآية ثلاثة توجيهات لدلالة ﴿عَدْوًا﴾ يتفرع عنها ثلاثة أعاريب، وكلها مناسب لسياق الآية، فبدل أن يقول: وَلَا تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ الله فَيَسُبُّواْ الله سبّاً، أو فَيَسُبُّواْ الله لأجل الاعتداء، أو فَيَسُبُّواْ الله معتدين، بدل ذلك كله جمع تلك المعاني بلفظ واحد، هو ﴿عَدْوًا﴾.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٦].

في قوله تعالى: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًاۚ﴾ احتمالات إعرابية مختلفة باختلاف فهم المعنى المراد، ولكل معنى إعراب يدل عليه:

أولها: أن يُفهم من السياق تعليل الدعاء، أي: وَادْعُوهُ لأجل الخوف والطمع، فتُعرب مفعولاً لأجله.

ثانيها: بيان حال الداعين، أي: وَادْعُوهُ خائفين وطامعين، فتُعرب حالاً. يقول أبو حيان: "وانتصب ﴿خَوْفًا وَطَمَعًاۚ﴾ على أنهما مصدران في موضع الحال، أو انتصاب المفعول له"(٢).

والثالث: بيان نوع الدعاء، أي: وَادْعُوهُ دعاء خوف وطمع.

وهذه المعاني كلها مرادة والله أعلم، فإنه أراد ادعوه للخوف وأنتم في حالة خوف، ودعاء خوف، وهو اتساع كبير فبدل أن يقول ثلاثة تعبيرات مختلفة قال تعبيراً واحداً جمعها كلها.

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٧، وانظر: روح المعاني: ٧/ ٢٥١.
(٢) البحر المحيط: ٤/ ٣١٣.

قال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٧٨].

قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا۟﴾ يمكن أن تدل بنظمها هذا على الصيرورة، وبهذا الفهم تعرب ﴿فَأَصْبَحُوا۟﴾ فعلاً ناقصاً، خبره ﴿جَٰثِمِينَ﴾، ويمكن أن تدل على الدخول في وقت الصباح فتعرب فعلاً تامّاً، و﴿جَٰثِمِينَ﴾ حال، وكلاهما صحيح، يقول الألوسي: "﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ وأصبح يحتمل أن تكون تامة فـ ﴿جَٰثِمِينَ﴾ حال. وأن تكون ناقصة فـ ﴿جَٰثِمِينَ﴾ خبر"[1]. فباستخدام ﴿فَأَصْبَحُوا۟﴾ اتسعت الآية للمعنيين معاً.

قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٩/ ٣٦].

إعراب ﴿كَآفَّةً﴾ في سياق الآية يفيد ثلاثة معان، هي: الحال من الفاعل، والحال من المفعول، والحال منهما معاً، كما في قولنا: استقبلنا الضيوف باسمين، يقول ابن هشام: "من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو: ضربت زيداً ضاحكاً، ونحو: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾"[2].

قال تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٩/ ٨١].

تحتمل الآية الكريمة ثلاث دلالات مختلفة لتباين الاحتمالات في إعراب ﴿خِلَٰفَ﴾:

أحدها: أن تكون ظرفاً بمعنى بعد، وفي تعليقه احتمالان، إما بالفعل ﴿فَرِحَ﴾ وإما بـ (مقعد)، أي: فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ بعد رَسُولِ الله، أو فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بعد رَسُولِ الله بِمَقْعَدِهِمْ.

---

(١) روح المعاني: ٨/ ١٦٥.

(٢) مغني اللبيب: ٧٣٢-٧٣٣.

الثاني: أن تكون مصدراً وقع موقع الحال، والمعنى: فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ مخالفين رَسُول الله ﷺ.

الثالث: أن يكون مصدراً جاء لبيان علة الفرح أو علة القعود؛ فيكون مفعولاً لأجله، والمعنى: فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ لمخالفة رَسُولِ الله بِمَقْعَدِهِمْ، أو فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ لمخالفة رَسُولِ الله ﷺ.

يقول الألوسي في الآية: "أي: خلفه عليه الصلاة والسلام وبعد خروجه حيث خرج ولم يخرجوا، فهو نصب على الظرفية بمعنى (بعد وخلف)، وقد استعملته العرب في ذلك، والعامل فيه كما قال أبو البقاء (مَقْعَدِ)، وجوز أن يكون ﴿فَرِحَ﴾. وقيل: هو بمعنى المخالفة فيكون مصدر (خالف) كالقتال، وحينئذ يصح أن يكون حالاً بمعنى مخالفين لرسول الله ﷺ، وأن يكون مفعولاً له، والعامل إما ﴿فَرِحَ﴾ أي: فرحوا لأجل مخالفته ﷺ بالقعود، وإما (مقعدهم)، أي: فرحوا بقعودهم لأجل المخالفة"(١).

والحاصل أن مجموع احتمالات المعنى خمسة، ثلاثة لاختلاف الإعراب، واثنان لاختلاف التعليق، والمفسِّرون ذكروها احتمالات على التناوب، إلا أننا نرجح أنها مرادة مجتمعةً-والله أعلم- عبَّرت عنها الآية بكلمة واحدة في نظم محكَم معجِز، يُفيد من الطاقة التعبيرية للألفاظ، ويستثمرها خير استثمار.

قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخۡسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [النحل: ١٦/ ٤٥].

في تفسير ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ ثلاثة أوجه بثلاثة أعاريب، هي:

الأول: أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُواْ المكرات السَّيِّئَاتِ، فتكون ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ صفة للمصدر المقدر.

(١) روح المعاني: ١٠/ ١٥١.

الثاني: أَفَأَمِنَ الَّذِينَ عملوا السَّيِّئَاتِ أَن يَخْسِفَ الله بِهِمُ الأَرْضَ، بتضمين ﴿مَكَرُواْ﴾ معنى عملوا، فتكون ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مفعولاً به.

الثالث: أَفَأَمِنَ السَّيِّئَاتِ الَّذِينَ مَكَرُواْ، فتكون ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مفعولاً به لفعل (أَمِنَ).

يقول أبو حيان: "و﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ نعت لمصدر محذوف، أي: المكرات السيئات. قاله الزمخشري. أو مفعول ﴿مَكَرُواْ﴾ على تضمين ﴿مَكَرُواْ﴾ معنى فعلوا وعملوا، و﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ على هذا معاصي الكفر وغيره. قاله قتادة. أو مفعول بـ (أَمِنَ) ويعني به العقوبات التي تسوءهم ذكرهما ابن عطية"[(١)].

قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾ [النحل: ١٦/ ٦٨-٦٩].

يحتمل في اللغة أن يكون قوله ﴿ذُلُلًا﴾ للسبل؛ لأنه يقال: سبيل ذلول، وسبل ذلل. أي: سهلة السلوك. ويحتمل أن يكون للنحل، أي: هي منقادة مسخرة، يقول الثعالبي: "و﴿ذُلُلًا﴾ يحتمل أن يكون حالاً من النحل، أي: مطيعة منقادة. قاله قتادة...، ويحتمل أن يكون حالاً من السبل، أي: مسهلة مستقيمة. قاله مجاهد. لا يتوعر عليها سبيل تسلكه"[(٢)]. ففي الآية اتساع لمعنيين بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٢٨].

ابتغاء الرحمة في الآية يؤدي معنيين بإعرابين مختلفين، هما معنى المفعول لأجله والحال، وجملة ﴿تَرْجُوهَا﴾ في الآية تؤدي معنيين؛ إذ يحتمل

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٤٧٩.

(٢) الجواهر الحسان: ٢/ ٣١٥-٣١٦.

أن تكون وصفاً لـ ﴿رَحۡمَةٍ﴾، وأن تكون حالاً من الفاعل، يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٍ﴾ مفعول له، أو مصدر في موضع الحال. ﴿تَرۡجُوهَا﴾ يجوز أن يكون وصفاً للرحمة، وأن يكون حالاً من الفاعل"[١]. وبالجمع بينهما تتسع الآية لأربعة معان محتملة على النحو الآتي:

وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ لابتغاء رَحْمَةٍ مرجوة.

وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ لابتغاء رَحْمَةٍ راجياً إياها.

وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ مبتغياً رَحْمَةً مرجوة.

وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ مبتغياً رَحْمَةً راجياً إياها.

فبدل أن يذكر أربع عبارات، جمع معانيها كلها بعبارة واحدة.

قال تعالى: ﴿فَأَتَتۡ بِهِۦ قَوۡمَهَا تَحۡمِلُهُۥۖ قَالُواْ يَٰمَرۡيَمُ لَقَدۡ جِئۡتِ شَيۡـٔٗا فَرِيّٗا﴾ [مريم: ١٩/ ٢٧].

جملة ﴿تَحۡمِلُهُۥۖ﴾ تتسع لثلاثة احتمالات إعرابية، الأول: أن تكون حالاً من الفاعل، أي: فَأَتَتْ بِهِ حاملةً إياه. والثاني: أن تكون حالاً من المجرور، أي: فَأَتَتْ بِهِ محمولاً. أما الثالث فهو الجمع بين الوجهين السابقين.

يقول ابن عطية: "فيصح أن يكون ﴿تَحۡمِلُهُۥۖ﴾ حالاً منها، وأن يكون حالاً منه، وأن يكون حالاً منهما"[٢]. فبكلمة واحدة وسعت الآية معنيين في آن معاً.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٢٠/ ٧٧].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٠.

(٢) المحرر الوجيز: ٢/ ٤٠٩.

قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ يحتمل ثلاثة معان عند النحاة بثلاثة أعاريب:

الأول: أن يكون ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ في موضع الحال من المخاطب، والتقدير: فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً غير خائف ولا خاش.

الثاني: أن يكون في موضع النعت للطريق، ويكون التقدير: فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً غير مخوف فيه، على تقدير حذف (فيه).

والثالث: أن يكون منقطعاً، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وأنت لا تخاف.

جاء في مشكل إعراب القرآن: "قوله ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ من رفع ﴿تَخَٰفُ﴾ جعله حالاً من الفاعل، وهو موسى عليه السلام، والتقدير: اضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ غير خائف دَركاً ولا خاشياً. ويقوي رفع ﴿تَخَٰفُ﴾ إجماع القراء على رفع ﴿تَخْشَىٰ﴾ وهو معطوف على ﴿تَخَٰفُ﴾. ويجوز رفع ﴿تَخَٰفُ﴾ على القطع، أي: أنت لا تَخافُ دَركاً. وقيل: إن رفعه على أنه نعت لطريق على تقدير حذف فيه"(١).

ويقول الألوسي كذلك: "﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ في موضع الحال من ضمير ﴿فَٱضْرِبْ﴾، أو الصفة الأخرى لـ ﴿طَرِيقًا﴾ والعائد محذوف، أي: فيها، أو هو استئناف كما قال أبو البقاء وقدمه على سائر الاحتمالات"(٢).

وبهذا نرى اتساع الآية الكريمة لمعان ثلاثة والتعبير واحد.

قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/ ١١٥].

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٠.
(٢) روح المعاني: ١٦/ ٢٣٦.

كلمة ﴿عَبَثًا﴾ في هذا السياق تحتمل إعرابين بمعنيين مختلفين، بل مرادين في الوقت نفسه:

الأول: معنى الحالية، أي: أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عابثين.

والثاني: معنى العلة في المفعول له، أي: ما خلقناكم للعبث، وإنما خلقناكم للتكليف والعبادة.

يقول الألوسي: "﴿عَبَثًا﴾ حال من نون العظمة، أي: عابثين. أو مفعول له، أي: أفحسبتم أنما خلقناكم للعبث، وهو ما خلا عن الفائدة مطلقاً، أو عن الفائدة المعتدّ بها"(١).

وإلى مثل ذلك ذهب البيضاوي في قوله: "﴿عَبَثًا﴾ حال بمعنى عابثين، أو مفعول له، أي: لم نخلقكم تلهياً بكم، وإنما خلقناكم لنتعبدكم ونجازيكم على أعمالكم، وهو كالدليل على البعث"(٢).

والحق أن الآية جمعت المعنيين معاً، فبدل أن يقول: أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عابثين، أو للعبث، قال ﴿عَبَثًا﴾، فنفى الحال والعبث معاً بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٢٧/ ٤٥].

في قوله تعالى: ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ ثلاثة أعاريب تنبئ عن ثلاثة معان محتملة في نظم الآية:

الأول: خبر ثان، أي: فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ مخْتَصِمُونَ.

والثاني: صفة لـ ﴿فَرِيقَانِ﴾، أي: فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ مخْتَصِمان.

---

(١) نفسه: ١٨/ ٧١.

(٢) أنوار التنزيل: ٤/ ١٧١.

والثالث: النصب على الحالية، أي: فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ مخْتَصمين.

يقول ابن هشام: "﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ خبر ثان أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين"[١].

فباختيار صيغة الفعل جمعت الآية ثلاثة احتمالات ما كان لها أن تجمعها لو عبرت بإحدى الصيغ الاسمية الثلاث.

قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ٢٧/ ١٤].

التعبير بالمصدر في قوله تعالى: ﴿ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ يفيد ثلاثة احتمالات ممكنة في المعنى:

أولها: معنى الحال، أي: وَجَحَدُوا بِهَا ظالمين وعالين.

والثاني: معنى العلة الباعثة على الفعل، والتقدير: وَجَحَدُوا بِهَا لأجل الظلم والعلو.

أما الثالث فمعنى المفعول المطلق، والتقدير: جحدوا بها جحوداً ظلماً وعلوّاً.

يقول الشوكاني: "وانتصاب ﴿ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ على الحال، أي: ظالمين عالين، ويجوز أن ينتصبا على العلة، أي: الحامل لهم على ذلك الظلم والعلو، ويجوز أن يكونا نعت مصدر محذوف، أي: جحدوا بها جحوداً ظلماً وعلُّوّاً"[٢].

ولو قال ظالمين، أو لأجل الظلم، أو جحوداً ظلماً لأفادت كل كلمة معنى واحداً، ولكن التعبير بالمصدر ﴿ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ جمع الاحتمالات الثلاثة في تعبير واحد.

---

(١) مغني اللبيب: ٧٨١.
(٢) فتح القدير: ٤/ ١٢٨.

قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٤٨/ ٢٩].

قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ﴾ يحتمل معنيين:

أحدهما: بالعطف، أي: إن هذا المَثَل في التوراة هو مَثَلُهم في الإنجيل، أي: مَثَلُهم في التوراة والإنجيل واحد. ويكون الوقف على ﴿ٱلۡإِنجِيلِ﴾.

والثاني: بالاستئناف، أي: إن المتقدِّم مَثَلُهم في التوراة، فأمّا مَثَلُهم في الإنجيل فخبره ﴿كَزَرۡعٍ﴾، ويكون الوقف على ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ﴾.

جاء في فتح القدير: "والإشارة بقوله ﴿ذَٰلِكَ﴾ إلى ما تقدّم من هذه الصفات الجليلة، وهو مبتدأ، وخبره قوله: ﴿مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ﴾ أي: وصفهم الذي وصفوا به في التوراة، ووصفهم الذي وصفوا به ﴿فِي ٱلۡإِنجِيلِ﴾ وتكرير ذكر المثل لزيادة تقريره، وللتنبيه على غرابته، وأنه جار مجرى الأمثال في الغرابة ﴿كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ إلخ، كلام مستأنف أي: هم كزرع إلخ...، وقيل: هو خبر لقوله: ﴿وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ﴾ أي: ومثلهم في الإنجيل كزرع.

قال الفراء: فيه وجهان: إن شئت قلت: ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل. يعني: كمثلهم في القرآن، فيكون الوقف على الإنجيل، وإن شئت قلت: ذلك مثلهم في التوراة، ثم تبتدئ: ومثلهم في الإنجيل كزرع"(١).

ففي الآية احتمالان صحيحان بإعرابين ووقفين مختلفين.

---

(١) نفسه: ٥/ ٥٦.

قال تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ٦٧/ ١٣-١٤].

﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ تحتمل وجهين في المعنى والإعراب:

أولهما: أن تكون فاعلاً، بمعنى: أَلَا يَعْلَمُ الخالق وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ.

والثاني: أن تقدَّر مفعولاً، أي: أَلَا يَعْلَمُ مخلوقاته، والفاعل ضمير مستتر عائد على العليم بذات الصدور.

يقول أبو حيان: "والظاهر أن ﴿مَنْ﴾ مفعول، والمعنى: أينتفي علمه بمن خلق، وهو الذي لطف علمه ودق وأحاط بخفيات الأمور وجلياتها؟ وأجاز بعض النحاة أن يكون﴿مَنْ﴾ فاعلاً، والمفعول محذوف، كأنه قال: ألا يعلم الخالق سركم وجهركم؟"(١).

وجاء في فتح القدير: "والمعنى: ألا يعلم السرّ، ومضمرات القلوب من خلق ذلك وأوجده، فالموصول عبارة عن الخالق، ويجوز أن يكون عبارة عن المخلوق، وفي يعلم ضمير يعود إلى الله، أي: ألا يعلم الله المخلوق الذي هو من جملة خلقه، فإن الإسرار والجهر ومضمرات القلوب من جملة خلقه"(٢).

فبدل أن يقول: (الخالق) أو (المخلوقات) جمعهما بلفظ احتمالي في آن واحد، وكلاهما صحيح ومراد، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ٧٤/ ١١].

قوله تعالى ﴿وَحِيدًا﴾ يحتمل أن يكون حالاً من ثلاثة:

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٢٩٥.
(٢) فتح القدير: ٥/ ٢٦٢.

الأول: من الياء في ﴿ذَرْنِي﴾، أي: ذَرْنِي وحدي معه؛ فأنا أغنيك في الانتقام عن كل منتقم.

الثاني: أن يكون حالاً من التاء في ﴿خَلَقْتُ﴾، أي: خلقته وحدي لم يشركني في خلقه أحد، فأنا أهلكه لا أحتاج إلى ناصر في إهلاكه.

الثالث: أن يكون حالاً من المفعول المحذوف، أي: ومن خلقته وحيداً فريداً لا مال له ولا ولد.

يقول العكبري: "﴿وَحِيدًا﴾ حال من التاء في خلقت، أو من الهاء المحذوفة، أو من ﴿وَمَنْ﴾، أو من الياء في ﴿ذَرْنِي﴾. ويقول أبو حيان: "والظاهر انتصاب ﴿وَحِيدًا﴾ على الحال من الضمير المحذوف العائد على ﴿وَمَنْ﴾، أي: خلقته منفرداً ذليلاً قليلاً لا مال له ولا ولد، فآتاه الله تعالى المال والولد، فكفر نعمته وأشرك به واستهزأ بدينه. وقيل: حال من ضمير النصب في ﴿ذَرْنِي﴾، قاله مجاهد، أي: ذرني وحدي معه، فأنا أجزيك في الانتقام منه؛ أو حال من التاء في خلقت، أي خلقته وحدي لم يشركني في خلقي أحد، فأنا أهلكه لا أحتاج إلى ناصر في إهلاكه"[1].

فبكلمة واحدة اتسعت الآية لثلاثة احتمالات ممكنة في المعنى، ولعلها مرادة في الوقت نفسه، فكأنه قال ذرني وحدي مع من خلقته وحدي فريداً من ماله وعياله، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ٨٧/ ١].

الوصف بـ ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ يصح من حيث المعنى والإعراب أن يكون للاسم، ويصح أن يكون للرب، يقول السيوطي: "يجوز كون ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ صفة للرب وصفة للاسم"[2].

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٣٦٥.
(٢) الإتقان: ١/ ٥٣٢.

فباستخدام كلمة لا تظهر عليها الحركة الإعرابية وسع الدلالة، فجعلها صالحة لوصف المضاف والمضاف إليه معاً، ويصح أن يكونا مرادين في الوقت ذاته اتساعاً واختصاراً، فكأنه قال: سَبِّحِ الاسْمَ الأَعْلَى لرَبِّكَ الأَعْلَى، والله أعلم.

ثالثاً - اتساع الدلالة لاختلاف عائد الضمير:

من الأساليب التي جاء عليها كتاب الله تعالى وأسهمت في توسيع دلالاته احتمالية تعدد عائد الضمير في كثير من آياته الكريمة؛ فإن مما يغني الخطاب بكثرة المعاني مع قلة الألفاظ إمكانية أن يعود الضمير على اسمين أو ثلاثة في عبارة واحدة، ولعلها تكون مرادة في الوقت ذاته من أقرب سبيل، وفيما يلي نماذج من الشواهد القرآنية التي تتعدد فيها احتمالات عودة الضمير على غير واحد، مما يولد دلالات متعددة مختلفة وصحيحة وربما مرادة في نص احتمالي واحد.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧].

الضمير في قوله تعالى: ﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾ يصح أن يرجع إلى اسمين:

أحدهما: العهد وهو المضاف، أي: الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ الله مِن بَعْدِ توثيق العهد.

والآخر: لفظ الجلالة وهو المضاف إليه، أي: الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ الله مِن بَعْدِ توثيق الله.

يقول ابن الجوزي: "وفي هاء ﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾ قولان. أحدهما: أنها ترجع إلى الله تعالى، والثاني: أنها ترجع إلى العهد، فتقديره: بعد إحكام التوثيق فيه"[1].

---

(١) زاد المسير: ١/ ٥٦.

فإمكانية عود الضمير في هذه الآية إلى المضاف تارة، وإلى المضاف إليه أخرى وسع دائرة الدلالة؛ ليشملهما معاً بعبارة واحدة، فبدل أن يقول: الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ الله مِن بَعْدِ توثيق العهد، ومِن بَعْدِ توثيق الله، جمعهما من أقرب سبيل بضمير واحد يصلح للاثنين معاً.

قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٤٥].

في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا﴾ ثلاثة احتمالات في عائد الضمير:

الأول: الصلاة، أي: وَإِنَّ الصَّلَاة لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ.

الثاني: الاستعانة المفهومة من (اسْتَعِينُواْ)، أي: وَإِنَّ الاستعانة بهما لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ.

الثالث: أن يكون لجميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل ونهوا عنها في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٤٠-٤٥].

يقول ابن عاشور: "﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ اختلف المفسرون في معاد ضمير (إِنَّـهَا)؛ فقيل: عائد إلى الصلاة، والمعنى: إن الصلاة تصعب على النفوس؛ لأنها سجن للنفس. وقيل: الضمير للاستعانة بالصبر والصلاة المأخوذة من (اسْتَعِينُواْ) على حد ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٥/ ٨]. وقيل: راجع إلى المأمورات المتقدمة من قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ﴾ [البقرة: ٢/ ٤٠] إلى قوله: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٢/ ٤٥]، وهذا

الأخير مما جوزه صاحب (الكشاف)، ولعله من مبتكراته. وهذا أوضح الأقوال وأجمعها والمحامل مُرادة"[1]. ففي الآية ثلاثة احتمالات ممكنة مما يوسع الطاقة التعبيرية للآية بأقل الألفاظ.

قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٤٨].

الضمير (هُوَ) في عائده احتمالان:

الأول: أنه (كل)، والتقدير: ولكل أحد وجهة هو مولي وجهه إليها، أي: جهة من الكعبة يتوجه إليها في صلاته.

والثاني: أن يكون الضمير لله تعالى، أي: الله موليها إياه، والمعنى أن كل واحدة من القبلتين اللتين هما بيت المقدس والكعبة جهة يوليها الله تعالى عباده، فالجهتان من الله تعالى وهو الذي ولَّى وجوه عباده إليهما.

يقول الرازي: أما قوله: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ ففيه وجهان؛ الأول: أنه عائد إلى الكل، أي: ولكل أحد وجهة هو مولي وجهه إليها. الثاني: أنه عائد إلى اسم الله تعالى، أي: الله تعالى يوليها إياه، وتقدير الكلام على الوجه الأول أن نقول: إن لكل منكم وجهة، أي: جهة من القبلة، هو موليها، أي: هو مستقبلها، ومتوجه إليها لصلاته التي هو متقرب بها إلى ربه، وأما تقدير الكلام على الوجه الثاني فمعناه أن الله عرفنا أن كل واحدة من هاتين القبلتين اللتين هما بيت المقدس والكعبة جهة يوليها الله تعالى عباده، فالجهتان من الله تعالى، وهو الذي ولى وجوه عباده إليهما، فاستبقوا الخيرات بالانقياد لأمر الله في الحالتين[2].

ففي الآية اتساع لمعنيين مختلفين باختلاف عائد الضمير،

---

(١) التحرير والتنوير: ١/ ٤٦٣.

(٢) التفسير الكبير: ٤/ ١٢٠ بتصرف.

وكلاهما يصح أن يكون مراداً، فبدل أن يعبِّر عن المعنيين بجملتين أتى بجملة واحدة محتملة لهما معاً بالاستفادة من الضمير واحتمال عوده على غير واحد مما سلف.

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾ [النساء: ٤/ ٨١].

ضمير الفاعل في ﴿تَقُولُ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون (هي)، أي: الطائفة، والمعنى: بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ خلاف ما قالت.

والثاني: أن يُراد به المخاطب، أي: بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ خلاف قولك وأمرك.

يقول ابن عاشور: "وتاء المضارعة في ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾ للمؤنث الغائب، وهو الطائفة، ويجوز أن يراد خطاب النبي ﷺ، أي: غير الذي تقول لهم أنت، فيجيبون عنه بقولهم: طاعة"[1].

ويقول الرازي: "﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ أي: زوَّرت وزيَّنت خلاف ما قلت وما أمرت به، أو خلاف ما قالت وما ضمنت من الطاعة؛ لأنهم أبطنوا الرد لا القبول، والعصيان لا الطاعة"[2].

ففي الآية معنيان صحيحان، ولعلهما مرادان في الوقت نفسه، فبدل أن يذكر جملتين تعبر إحداهما عن المعنى الأول، والثانية عن الثاني، جمعهما في عبارة واحدة اتساعاً واختصاراً، مستفيداً من تاء المضارعة التي تصلح للمخاطَب والمؤنث الغائب معاً.

---

(١) التحرير والتنوير: ٤/ ١٩٩.

(٢) التفسير الكبير: ١٠/ ١٥٦.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٤/ ٨٧].

في عائد الضمير ﴿فِيهِ﴾ احتمالان:

الأول: يعود على ﴿يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، وتكون جملة ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ حالاً من اليوم.

والثاني: يعود على المصدر المحذوف (الجمع)، والمعنى: لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ جمعاً لَا رَيْبَ فِيهِ، وتكون جملة ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ صفة للمصدر المحذوف.

يقول الألوسي: "أي: في يوم القيامة، أو في الجمع، فالجملة إما حال من اليوم، أو صفة مصدر محذوف، أي: جمعاً لا ريب فيه"(١)، والمعنيان صحيحان ومرادان بعبارة واحدة.

- قال تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمۡ فَأَقَمۡتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلۡتَقُمۡ طَآئِفَةٌ مِّنۡهُم مَّعَكَ وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡۖ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلۡيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمۡ﴾ [النساء: ٤/ ١٠٢].

الضمير في قوله تعالى: ﴿وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡۖ﴾ يحتمل أن يُراد به غير واحد:

الأول: الطائفة المواجهة للعدو.

الثاني: الطائفة القائمة مع النبي ﷺ في الصلاة.

الثالث: الطائفتان معاً، المواجهة للعدو، والمصلية مع النبي.

يقول القرطبي في ذلك: "قال ابن عباس: ﴿وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡۖ﴾ يعني الطائفة التي وجاه العدو؛ لأن المصلية لا تحارب.

وقال غيره: هي المصلية، أي: وليأخذ الذين صلوا أولاً أسلحتهم.

(١) روح المعاني: ٥/ ١٠٤.

ذكره الزجاج قال: ويحتمل أن تكون الطائفة الذين هم في الصلاة أمروا بحمل السلاح، أي: فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم؛ فإنه أرهب للعدو.

النحاس: يجوز أن يكون للجميع؛ لأنه أهيب للعدو، ويحتمل أن يكون للتي وجاه العدو خاصة.

قال أبو عمر: أكثر أهل العلم يستحبون للمصلي أخذ سلاحه إذا صلى في الخوف ويحملون قوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ على الندب "(١).

والضمير في قوله تعالى: ﴿فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ﴾ يحتمل كذلك أن يكون للذين سجدوا، ويحتمل أن يكون للطائفة القائمة أولاً بإزاء العدو(٢).

ففي الضمير الأول ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ﴾ احتمالان ممكنان، والثالث يجمعهما، وفي الثاني ﴿فَلْيَكُونُواْ﴾ احتمالان صحيحان، مما يوسع دائرة المعنى بألفاظ قليلة في نظم الآية بالاعتماد على تنوع عائد الضمير.

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٥/ ٤].

عائد الضمير في ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ يحتمل أحد وجهين:

الأول: أن يكون لـ ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾، والمعنى: سموا عليه عند إرساله.

الثاني: أن يكون لـ ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ﴾، أي: سموا عليه إذا أدركتم ذكاته.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٣٧١.

(٢) نفسه: ٥/ ٣٧٢.

يقول ابن عاشور: "وقوله ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ﴾ أمر بذكر الله على الصيد، ومعناه أن يذكره عند الإرسال؛ لأنه قد يموت بجرح الجارح، وأمَّا إذا أمسكه حيّاً فقد تعيّن ذبحه فيذكر اسم الله عليه حينئذٍ. ولقد أبدع إيجازُ كلمة ﴿عَلَيۡهِۖ﴾ ليشمل الحالتين"(١).

فاستخدام الضمير في نظم هذه الآية أكسبها اتساعاً دلالياً يصلح للحالتين معاً، فالتسمية حين الإرسال، والتسمية حين ذكاته إن أدركه حيّاً، فجمع المعنيين بلفظ واحد إيجازاً وإبداعاً كما ذكر ابن عاشور.

قال تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ﴾ [المائدة: ٥/ ٤٥].

الضمير ﴿لَّهُۥۚ﴾ في قوله ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ﴾ يحتمل أن يكون عائداً إلى العافي، أو إلى المعفو عنه.

أما الأول فتقديره أن المجروح أو ولي المقتول إذا عفا كان ذلك كفارة له، أي: للعافي.

وأما الثاني فمرجع الضمير عائد إلى القاتل والجارح في قوله ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ﴾، يعني أن المجني عليه إذا عفا عن الجاني صار ذلك العفو كفارة للجاني، أي: لا يؤاخذه الله تعالى بعد ذلك العفو، وأما المجني عليه الذي عفا فأجره على الله تعالى.

يقول أبو حيان: "و(هو) ضمير يعود على التصدق. أي: فالتصدق كفارة للمتصدق، والمعنى: أنّ من تصدق بجرحه يكفر عنه... وقيل: الضمير في (له) عائد على الجاني وإنْ لم يتقدّم له ذكر، لكنه يفهم من سياق الكلام، ويدل عليه المعنى. والمعنى: فذلك العفو والتصدق كفارة

---

(١) التحرير والتنوير: ٥/ ٤٢.

للجاني يسقط عنه ما لزمه من القصاص. وكما أن القصاص كفارة كذلك العفو كفارة، وأجر العافي على الله تعالى..."[١].

فالآية عبرت عن معنيين صحيحين بل مرادين معاً بأوجز عبارة؛ إذ التصدق بالعفو كفارة لذنوب المجني عليه، وكذلك كفارة تسقط العقوبة عن الجاني، فبحسن استخدام الضمير في نظم الآية زاد في المعنى من دون أن يزيد في اللفظ.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦/ ٦٠].

والضمير في ﴿فِيهِ﴾ يحتمل أن يعود على النهار، أي: يوقظكم في النهار. ويحتمل أن يكون للتوفي، أي: يَبْعَثُكُمْ في التوفي.

يقول ابن عطية: "﴿يَبْعَثُكُمْ﴾ يريد الإيقاظ، ففي ﴿فِيهِ﴾ عائد على النهار. قاله مجاهد وقتادة والسدي...، ويحتمل أن يعود الضمير على التوفي، أي: يوقظكم في التوفي، أي: في خلاله وتضاعيفه. قاله عبد الله بن كثير"[٢].

ففي الآية جمع للمعنيين بضمير واحد من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٨٩].

وقوله تعالى ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا﴾ يعني بالنبوة. ويحتمل أن يكون الضمير عائداً على هذه الأشياء الثلاثة الكتاب والحكم والنبوة. يقول أبو حيان: "الظاهر أن الضمير في ﴿بِهَا﴾ عائد إلى النبوة؛ لأنها أقرب مذكور، وقال

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥٠٩.
(٢) المحرر الوجيز: ٢/ ٣٠٠.

الزمخشري: ﴿بِهَا﴾ بالكتاب والحكم والنبوة فجعل الضمير عائداً على الثلاثة وهو أيضاً له ظهور"[١].

فأبو حيان يرجح الأول، ولا يستبعد الثاني، وكل منهما له دليله ووجهه في المعنى، فاستخدام الضمير مع إمكانية عوده على غير واحد وسع دائرة المعنى بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٤٥].

اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ فمنهم من أعاد الضمير على المضاف، أي: اللحم؛ لأنه المتحدَّث عنه. ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه، أي الخنزير؛ لأنه أقرب مذكور.

يقول الألوسي: "﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ﴾ أي اللحم كما قيل؛ لأنه المحدَّث عنه. أو الخنزير؛ لأنه الأقرب ذكراً، وذكر اللحم لأنه أعظم ما ينتفع به منه، فإذا حرم فغيره بطريق الأولى"[٢].

وما يراه الألوسي من تحريم اللحم - لأنه أعظم ما ينتفع به منه، فإذا حرم فغيره بطريق الأولى -لا يوافقه عليه أبو حيان فقد جاء في البحر: "ولقائل أن يقول إن الضمير إذا كان صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً، وقد نصَّ النحويون على هذا... والجواب أنه إذا كان أحدهما هو المحدَّث عنه والآخر فضلة كان عوده على المحدَّث عنه أرجح، ولا يلتفت إلى القرب؛ ولهذا رددنا على أبي محمد بن حزم في دعواه أن: الضمير في قوله ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ عائد على خنزير لا على لحم لكونه أقرب مذكور، فيحرم بذلك شحمه

---

(١) البحر المحيط: ٤/ ١٧٩.

(٢) روح المعاني: ٨/ ٤٤.

وغضروفه وعظمه وجلده -بأن المحدَّث عنه هو لحم خنزير لا خنزير"[١].

فأبو حيان يرد على ابن حزم ويرى أن الضمير يعود على لحم الخنزير لا على الخنزير، وتحريم لحمه لا يعني تحريم شحمه وغضروفه وعظمه وجلده كما قال الألوسي من باب الأولى.

وثمة احتمال ثالث يضعِّفه الألوسي ويقوِّيه ابن عاشور، وهو احتمال عود الضمير على كل ما سبق من الدم والميتة ولحم الخنزير، يقول الألوسي مضعِّفاً: "وقيل -وهو خلاف الظاهر- الضمير لكل من الميتة والدم ولحم الخنزير على معنى: فإن المذكور رِجْسٌ"[٢].

ويرجح ابن عاشور هذا الاحتمال ويلتمس له الدليل بقوله: "والضّمير قيل: عائد إلى لحم الخنزير، والأظهر أن يعود إلى جميع ما قبله، وأنّ إفراد الضّمير على تأويله بالمذكور، أي: فإنّ المذكور رجس، كما يفرد اسم الإشارة مثل قوله: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا﴾ [الفرقان: ٢٥/ ٦٨]"[٣].

واختلاف العلماء في فهم الآية واحتمالاتها مبسوط في كتب الفقه والحديث، وبهذا نرى تنوع المعاني واتساع دلالاتها، وما ذاك إلا لاحتمال عود الضمير على غير واحد.

قال تعالى: ﴿أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٩١].

الضمير (هُمْ) في الآية يعود عند المفسرين على أحد اثنين:

الأول: الأصنام، و﴿يُخۡلَقُونَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٩١] معناه ينحتون ويصنعون. جاء في فتح القدير: "قوله: ﴿وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٩١] عطف على ﴿مَا لَا يَخۡلُقُ﴾ والضمير راجع إلى الشركاء الذين لا يخلقون

---

(١) البحر المحيط: ٦/ ٢٢٦.

(٢) روح المعاني: ٨/ ٤٤.

(٣) التحرير والتنوير: ٧/ ١٠٣.

شيئاً، أي: وهؤلاء الذين جعلوهم شركاء من الأصنام أو الشياطين مخلوقون. وجمعهم جمع العقلاء لاعتقاد من جعلهم شركاء أنهم كذلك "(١).

والثاني: يعود على المشركين، والمعنى: وهؤلاء المشركون يخلقون، أي: فكان حقهم أن يعبدوا خالقهم لا من لا يخلق شيئاً. يقول ابن عاشور: "وضمير الغيبة في ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ يجوز عندي أن يكون عائداً إلى ما عاد إليه ضمير (يُشْرِكُونَ)، أي: والمشركون يُخلقون، ومعنى الحال زيادة تفظيع التعجيب من حالهم لإشراكهم بالله أصنافاً لا تخلق شيئاً، في حال أن المشركين يُخلقون يوماً فيوماً، أي يتجدد خلقهم، والمشركون يشاهدون الأصنامَ جاثمة في بيوتها ومواضعها لا تصنع شيئاً "(٢).

ففي الآية قولان كما رأينا، وكلاهما صحيح ومحتمل، نظمتهما الآية بعبارة واحدة باستخدام ضمير يصلح للمعنيين في آن واحد.

قال تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾ [الأنفال: ٨/ ١١].

في قوله تعالى: ﴿وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾ يعود الضمير المجرور إلى أحد احتمالين:

أولهما: الماء، أي: يثبت بهذا الماء الذي أنزله عليكم أقدامكم في مواطن القتال؛ ذلك أن المشركين أصابهم من ذلك المطر ما صعَّب عليهم طريقهم، فسُرَّ المؤمنون وطابت نفوسهم وتشجعت، فذلك الربط على قلوبهم وتثبيت أقدامهم على الرملة اللينة حتى لا تسوخ أقدامهم.

---

(١) فتح القدير: ٢/ ٢٧٥.

(٢) التحرير والتنوير: ٨/ ٣٨٨-٣٨٩.

أما الثاني فهو احتمال عود الضمير على ربط القلوب، أي: ليثبت أقدامكم في المعركة بالربط على قلوبكم.

يقول الرازي: "قوله تعالى: ﴿وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾ وذكروا فيه وجوهاً: أحدها: أن ذلك المطر لبَّد ذلك الرمل وصيَّره بحيث لا تغوص أرجلهم فيه، فقدروا على المشي عليه كيف أرادوا، ولولا هذا المطر لما قدروا عليه، وعلى هذا التقدير، فالضمير في قوله: ﴿بِهِ﴾ عائد إلى المطر. وثانيها: أن المراد أن ربط قلوبهم أوجب ثبات أقدامهم؛ لأن من كان قلبه ضعيفاً فرَّ ولم يقف، فلما قوَّى الله تعالى قلوبهم لا جرم ثبَّت أقدامهم، وعلى هذا التقدير فالضمير في قوله: ﴿بِهِ﴾ عائد إلى الربط"[1].

فالآية احتملت معنيين، ولعلهما مرادان في الوقت نفسه، فقد ثبت الله أقدامهم في المعركة ماديّاً بالمطر الذي لبَّد الرملة تحت أقدامهم، ومعنويّاً بالربط على قلوبهم ونزع رهبتها من عدوهم، فبدل أن يذكر جملتين عبَّر عنهما بضمير يصلح لهما معاً إيجازاً واتساعاً.

قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩/ ٣٩-٤٠].

وفي هاء ﴿تَضُرُّوهُ﴾ قولان:

أحدهما: أنها ترجع إلى الله، والمعنى: لا تضروا الله بترك النفير. يقول البيضاوي: "﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ﴾ إذ لا يقدح تثاقلكم في نصر دينه شيئاً؛ فإنه الغني عن كل شيء وفي كل أمر"[2].

---

(١) التفسير الكبير: ١٥/ ١٠٨.

(٢) أنوار التنزيل: ٣/ ١٤٥.

والثاني: أنها ترجع إلى رسول الله ﷺ، والمعنى: لا تضروا الرسول بترك نصره. والمفسرون مختلفون في هذا الاحتمال؛ فمنهم المضعِّف والمرجح: يقول البيضاوي مضعِّفاً: "وقيل: الضمير للرسول ﷺ، أي: ولا تضروه؛ فإن الله سبحانه وتعالى وعد له بالعصمة والنصر ووعده حق"(١). أما ابن عطية فيرى أنه أرجح يقول: "ويحتمل أن يعود على النبي ﷺ. وهو أليق"(٢).

فالوجهان محتملان؛ إذ الأول يعود على مذكور، والثاني يعود على مفهوم من السياق والمقام، أفادتهما الآية بحرف واحد.

قال تعالى: ﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٢/٩].

الضمير في قوله تعالى ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يعود على يوسف، أي: وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِ يوسف قَوْماً صَالِحِينَ. الثاني: أن يعود على القتل المفهوم من الفعل، أي: وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِ قتله قَوْماً صَالِحِينَ. والثالث: أن يعود على الطرح، أي: وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِ طرحه قَوْماً صَالِحِينَ.

يقول الألوسي: "أي: بعد يوسف على معنى بعد الفراغ من أمره. أو من بعد قتله. أو طرحه؛ فالضمير إما ليوسف، أو لأحد المصدرين المفهومين من الفعلين"(٣).

ففي الآية ثلاثة معان جمعها الأسلوب القرآني بحرف واحد هو الضمير، وبدل أن يقول: وَتَكُونُواْ قَوْماً صَالِحِينَ من بعد يوسف، ومن بعد قتله، ومن بعد طرحه. اختزن الثلاثة بحرف واحد.

(١) نفسه: ٣/ ١٤٥.
(٢) الجواهر الحسان: ٢/ ١٣٠.
(٣) روح المعاني: ١٢/ ١٩١.

قال تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٢٣].

في عائد الضمير من قوله: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ﴾ رأيان عند المفسرين:

الأول: أن يعود الضمير على الله عزَّ وجلَّ، ويكون ﴿رَبِّيٓ﴾ بمعنى خالقي.

والثاني: أن يعود إلى زوجها العزيز، ويكون ﴿رَبِّيٓ﴾ بمعنى سيدي ومالكي، أي: فلا يصلح لي أن أخونه وقد أكرم مثواي وائتمنني.

يقول أبو حيان مرجِّحاً الرأي الأول: "والضمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ الأصح أنه يعود على الله تعالى، أي: إن الله ربي أحسن مثواي إذ نجَّاني من الجبِّ، وأقامني في أحسن مقام. وإما أن يكون ضمير الشأن وعنى بربه سيده العزيز فلا يصلح لي أن أخونه، وقد أكرم مثواي وائتمنني قاله: مجاهد والسدي وابن إسحاق. ويبعد جداً، إذ لا يطلق نبي كريم على مخلوق أنه ربه، ولا بمعنى السيد؛ لأنه لم يكن في الحقيقة مملوكاً له"[1].

ويذهب الألوسي إلى ترجيح الرأي الثاني، يقول: "والضمير للشأن، وفي تصدير الجملة به من الإيذان بفخامة مضمونها ما فيه مع زيادة تقريره في الذهن، أي: إن الشأن الخطير هذا، أي هو ربي أي سيدي العزيز أحسن تعهدي حيث أمرك بإكرامي على أكمل وجه فكيف يمكن أن أسيء إليه بالخيانة في حرمه؟ وفيه إرشاد لها إلى رعاية حق العزيز بألطف وجه"[2].

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٢٩٤.

(٢) روح المعاني: ١٢/ ٢١٢.

والحق ما ذهب إليه ابن عاشور من الجمع بين القولين بأن يوسف عليه السلام ذكر إحسان خالقه وإحسان سيده، فكيف يكافئ إحسان خالقه بالمعصية، وإحسان سيده بالخيانة؟ ولكن لغة القرآن جمعت العذرين بتركيب واحد إيجازاً واتساعاً، يقول: "وضمير ﴿إِنَّهُۥ﴾ يجوز أن يعود إلى اسم الجلالة، ويكون ﴿رَبِّيٓ﴾ بمعنى خالقي. ويجوز أن يعود إلى معلوم من المقام وهو زوجها الذي لا يرضى بأن يمسها غيره، فهو معلوم بدلالة العرف، ويكون ﴿رَبِّيٓ﴾ بمعنى سيدي ومالكي. وهذا من الكلام الموجّه توجيهاً بليغاً حكي به كلام يوسف عليه السّلام، إمّا لأن يوسف عليه السّلام أتى بمثل هذا التركيب في لغة القِبط، وإما لأنه أتى بتركيبين عُذرين لامتناعه فحكاهما القرآن بطريقة الإيجاز والتوجيه"[1].

فبدل أن يذكر جملتين تعبران عن العذرين جمعتهما الآية بتركيب واحد في آن معاً.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي شِيَعِ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٠ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ۝١١ كَذَٰلِكَ نَسۡلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ۝١٢ لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۖ وَقَدۡ خَلَتۡ سُنَّةُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٥/ ٩-١٣].

ثمة تنويع لدى المفسرين في احتمالات عائد الضميرين في قوله ﴿نَسۡلُكُهُۥ﴾ و﴿لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۖ﴾ مما يوسع دائرة المعنى ليشمل ثلاثة احتمالات ممكنة:

الأول: يحتمل أن يكون الضمير في ﴿نَسۡلُكُهُۥ﴾ يعود على الذكر المحفوظ المتقدم، وهو القرآن. ويكون الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ عائداً عليه أيضاً.

(١) التحرير والتنوير: ١٢/ ٤٦.

والثاني: يحتمل أن يعود الضميران معاً على الاستهزاء والشرك ونحوه، والباء في ﴿بِهِۦ﴾ باء السبب، أي: لا يؤمنون بسبب شركهم واستهزائهم.

والثالث: يحتمل أن يكون الضمير في ﴿نَسۡلُكُهُۥ﴾ عائداً على الاستهزاء والشرك. والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ عائد على القرآن.

يقول أبو حيان مبيِّناً آراء المفسرين في عود الضميرين: "والضمير في ﴿نَسۡلُكُهُۥ﴾ عائد على الذكر قاله الزمخشري، قال: والضمير للذكر، أي: مثل ذلك السلك ونحوه نسلك الذكر في قلوب المجرمين، على معنى أنه يلقيه في قلوبهم مكذباً مستهزأ به غير مقبول،... ومحل قوله: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ النصب على الحال، أي: غير مؤمن به، أو هو بيان لقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَسۡلُكُهُۥ﴾ انتهى. وما ذهب إليه من أنّ الضمير عائد على الذكر ذكره الغرنوي عن الحسن. قال الحسن: معناه نسلك الذكر إلزاماً للحجة.

وقال ابن عطية: الضمير في ﴿نَسۡلُكُهُۥ﴾ عائد على الاستهزاء والشرك ونحوه، وهو قول: الحسن، وقتادة، وابن جريج، وابن زيد. ويكون الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يعود أيضاً على ذلك نفسه، وتكون باء السبب، أي: لا يؤمنون بسبب شركهم واستهزائهم، ويكون قوله: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ في موضع الحال...

ويحتمل أن يكون الضمير في ﴿نَسۡلُكُهُۥ﴾ عائداً على الاستهزاء والشرك، والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يعود على القرآن، فيختلف على هذا عود الضميرين. انتهى"[(١)].

وبهذا نرى أنه بالتفنن في نظم العبارة أمكن عود الضميرين إلى الذكر والاستهزاء مما أدى زيادة الطاقة التعبيرية في الآية الكريمة لتشمل ثلاثة احتمالات صحيحة في نظم واحد.

---

(١) البحر المحيط: ٥/٤٣٦.

قال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾ فَجَعَلْنَا عَـٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾ [الحجر: ١٥/ ٧٣-٧٦].

للمفسرين في عائد الضمير من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾ احتمالات:

أولها: أن يعود على المدينة المهلكة، يقول ابن عاشور: " أي المدينة المذكورة آنفاً هي بطريق باقٍ يشاهِد كثير منكم آثارها في بلاد فلسطين في طريق تجارتكم إلى الشّام وما حولها، وهذا كقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٣٧-١٣٨] "(١).

والثاني والثالث: أن يعود الضمير على الآيات أو الحجارة، يقول ابن عطية: "ويحتمل أن يعود على الآيات، ويحتمل أن يعود على الحجارة، ويقوي هذا التأويل ما روي أن النبي عليه السلام قال: إن حجارة العذاب معلقة بين السماء والأرض منذ ألفي سنة لعصاة أمتي "(٢).

ويضيف أبو حيان احتمالاً رابعاً وهو عود الضمير على الصيحة، يقول: "وقيل: عائد على الصيحة، أي: وإنّ الصيحة لبمرصد لمن يعمل عملهم لقوله: ﴿وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ١١/ ٨٣] "(٣).

ففي الآية إذن أربعة احتمالات ذكرها المفسرون لعائد الضمير، وكلها صحيحة ممكنة؛ فبدل أن يذكر أربع جمل لأربعة معان، جمعها كلها في جملة احتمالية مستثمراً إمكانية عود الضمير على غير واحد من الأسماء الواردة في السياق.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٣/ ٥٦.
(٢) المحرر الوجيز: ٣/ ٣٧٠-٣٧١.
(٣) البحر المحيط: ٥/ ٤٥٠.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ١٦/ ٩٣].

فاعل المشيئة، في هذه الآية ومثيلاتها، ضمير مستتر يصح أن يكون عائداً على أحد اثنين:

أولهما: لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾، ويكون المعنى: أن الله يضل من يشاء إضلاله، ويهدي من يشاء الله هدايته. ويؤيد هذا المعنى آيات، منها قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٦/ ٣٩]، وقوله: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٢٧]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [غافر: ٤٠/ ٣٤]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [غافر: ٤٠/ ٧٤]، وغير هذه الآيات كثير.

وأما الثاني فهو الإنسان، والمعنى: أن الله يضل من يشاء الضلالة ويختار طريقها، ويهدي من يشاء الهداية ويختار طريقها، ويؤيد هذا المعنى أيضاً آيات، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ١٣/ ٢٧]، وقوله: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ﴾ [الكهف: ١٨/ ٢٩]، وغيرها.

والمعنيان مرادان فإن الله إذا شاء أمراً فلا رادَّ لمشيئته، وإذا أراد الإنسان الهداية وسعى لها هيَّأ الله له أسبابها، أما إذا اختار سبيل الضلالة والغواية فإن الله يقول: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٦]، ويقول أيضاً: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ١٨-٢٠].

والقصد أن الله تعالى جمع في هذه الآية ومثيلاتها معنيين صحيحين،

بل مرادين في الوقت نفسه في عبارة واحدة فزاد في المعنى من دون أن يزيد في الألفاظ.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٣٦].

والضمير في ﴿عَنْهُ﴾ يحتمل أن يعود على أحد اثنين:

الأول: أن يعودُ على ما ليس للإنسان به عِلْم، ويكون المعنى: إن الله تعالى يَسْأَل سَمْعَ الإنسان وبَصَره وفُؤَاده عمَّا قال مما لَا علم له به، فتكذبه جوارحه.

والثاني: أنْ يعود على ﴿كُلُّ﴾ التي هي السمْعُ والبصر والفؤاد، والمعنى: إن الله تعالى يسأل الإنسان عما حواه سمعه وبصره وفؤاده.

يقول أبو حيان: "الضمير في ﴿عَنْهُ﴾ عائد على ﴿مَا﴾ من قوله ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ فيكون المعنى أن كل واحد من السمع والبصر والفؤاد يسأل عما لا علم له به، أي: عن انتفاء ما لا علم له به. وهذا الظاهر. وقال الزجاج: يستشهد بها كما قال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم﴾ [النور: ٢٤/ ٢٤]، وقال القرطبي في أحكامه: يسأل الفؤاد عما اعتقده، والسمع عما سمع، والبصر عما رأى. وقال ابن عطية: إن الله تعالى يسأل سمع الإنسان وبصره وفؤاده عما قال مما لا علم له به، فيقع تكذيبه من جوارحه وتلك غاية الخزي.

وقيل: الضمير في ﴿كَانَ﴾ و﴿مَسْـُٔولًا﴾ عائدان على القائف ما ليس له به علم، والضمير في ﴿عَنْهُ﴾ عائد على ﴿كُلُّ﴾ فيكون ذلك من الالتفات؛ إذ لو كان على الخطاب لكان التركيب ﴿كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ "(١).

---

(١) نفسه: ٦/ ٣٣.

فالآية توجز معنيين: سؤال السمع والبصر والفؤاد عما يقوله الإنسان بغير علم، فتشهد على صاحبها بالتكذيب، وسؤال الإنسان عن الأدوات التي وهبه الله إياها، وفيم أعملها؟ والقولان صحيحان ومحتملان أوجزتهما الآية بعبارة واحدة، بالاستفادة من بلاغة الالتفات والاستعاضة عن ذكر الفاعل بضمير يتسع لعائدين يؤديان معنيين مختلفين.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٨/ ١٩].

ضمير المؤنث في قوله تعالى ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ يحتمل أن يعود على المدينة، والمراد أهلها، ويحتمل كذلك أن يعود على الأطعمة المفهومة من السياق.

يقول الألوسي: "وضمير ﴿أَيُّهَآ﴾ إما للمدينة، والكلام على تقدير مضاف، أي: (أي أهلها). وإما للمدينة مراداً بها أهلها مجازاً، وفي الكلام استخدام، ولا حذف. وإما لما يفهم من سياق الكلام، كأنه قيل: فلينظر أي الأطعمة، أو المأكل أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه"(١).

ويرى ابن عاشور رأياً ثالثاً هو عود الضمير على أمكنة المدينة، يقول: "و﴿أَيُّهَآ﴾ ما صدقه أي مكان من المدينة؛ لأن المدينة كل له أجزاء كثيرة منها دكاكين الباعة، أي: فلينظر أي مكان منها هو أزكى طعاماً، أي: أزكى طعامُه من طعام غيره"(٢).

ففي الآية احتمالات سائغة عبر عنها النظم القرآني بضمير واحد.

---

(١) روح المعاني: ١٥/ ٢٣١.
(٢) التحرير والتنوير: ١٥/ ٣٩.

قال تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۝٢٠ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝٢١ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٧/ ٢٠-٢٢].

ضمير الفاعل في قوله تعالى ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ يحتمل أن يكون للهدهد، أي: مكث الهدهد زماناً غير بعيد، ويحتمل أن يكون الضمير في (مَكَثَ) لسليمان، والمعنى: بقي سليمان بعد التفقد والتوعد زماناً غير طويل.

يقول القرطبي: "والضمير في (مكث) يحتمل أن يكون لسليمان، والمعنى: بقي سليمان بعد التفقد والوعيد غير طويل أي غير وقت طويل، ويحتمل أن يكون للهدهد وهو الأكثر"(١).

وينقل أبو حيان جمع الاحتمالين معاً بأن يكون الضمير للاثنين معاً، واتساع الوصف بـ ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ للزمان والمكان، يقول فيه: "وقيل: يحتمل أن يكون لسليمان وللهدهد، وفي الكلام حذف، فإن كان غير بعيد زماناً فالتقدير: فجاء سليمان، فسأله: ما غيبك؟ فقال: أحطت. وإن كان مكاناً فالتقدير: فجاء فوقف مكاناً قريباً من سليمان"(٢).

ففي الآية اتساع من وجهين: أولهما بعائد الضمير على سليمان أو الهدهد، والثاني بحذف الموصوف ليصلح الوصف للزمان والمكان معاً.

قال تعالى: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٧/ ٢٤].

وفاعل الصدِّ في الآية يحتمل أن يكون الشيطان، وغير بعيد أن يكون

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٨٠.
(٢) البحر المحيط: ٧/ ٦٣.

التزيين، يقول الألوسي: "﴿فَصَدَّهُمْ﴾ أي الشيطان، ويجوز كون الضمير للتزيين المفهوم من الفعل، أي: فصدهم تزيين الشيطان عن السبيل"[١].

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٣٢/ ٢٦].

في قوله تعالى: ﴿يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ﴾ يحتمل الضمير في ﴿يَمْشُونَ﴾ أن يعود على الماشين في مساكن المهلكين، أي: هؤلاء يمشون ولا يعتبرون. ويحتمل أن يعود على المهلَكين فيكون حالاً، والمعنى: أهلكناهم ماشين في مساكنهم.

جاء في فتح القدير: "وجملة: ﴿يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ﴾ في محل نصب على الحال من ضمير لهم، أي: والحال أنهم يمشون في مساكن المهلكين ويشاهدونها، وينظرون ما فيها من العبر، وآثار العذاب، ولا يعتبرون بذلك. وقيل: يعود إلى المهلكين، والمعنى: أهلكناهم حال كونهم ماشين في مساكنهم"[٢].

وكلا المعنيين صحيح محتمل، فجمعت الآية بإضمار الفاعل معنيين مختلفين بنظم واحد.

قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ﴾ [فاطر: ٣٥/ ١٠].

في قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُهُۥ﴾ ضميرا الفاعل والمفعول يحتملان أوجهاً مختلفة تحقق خمس دلالات محتملة، ولعلها مرادة، في تركيب واحد هي:

وَالْكَلِمُ الطَّيِّبُ يَرْفَعُهُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

---

(١) روح المعاني: ١٩/ ١٩٠.
(٢) فتح القدير: ٤/ ٢٥٧.

وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ.

وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ الله.

وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُ عامِلَه.

إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، يَرْفَعُهما الله.

يقول أبو حيان في تفصيل هذه الأوجه: "وفاعل ﴿يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ ضمير يعود على ﴿وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾، وضمير النصب يعود على ﴿ٱلۡكَلِمُ﴾، أي: يرفع الكلم الطيب، قاله ابن عباس والحسن وابن جبير ومجاهد والضحاك...

وقال أبو صالح، وشهر بن حوشب عكس هذا القول: ضمير الفاعل يعود على ﴿ٱلۡكَلِمُ﴾، وضمير النصب على العمل الصالح، أي يرفعه الْكَلِمُ الطَّيِّبُ.

وقال قتادة: إن الفاعل هو ضمير يعود على الله، والهاء للعمل الصالح، أي يرفعه الله إليه، أي يقبله. وقال ابن عطية: هذا أرجح الأقوال.

وعن ابن عباس: وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يرفع عامله ويشرفه، فجعله على حذف مضاف.

ويجوز عندي أن يكون العمل معطوفاً على الكلم الطيب، أي يصعدان إلى الله، ويرفعه استئناف إخبار، أي يرفعهما الله، ووحد الضمير لاشتراكهما في الصعود، والضمير قد يجري مجرى اسم الإشارة، فيكون لفظه مفرداً، والمراد به التثنية، فكأنه قيل: ليس صعودهما من ذاتهما، بل ذلك برفع الله إياهما"(١).

وهذه المعاني كلها صحيحة ومتداخلة، فبدل أن يذكر خمس جمل لتؤدي خمسة معان مختلفة عبَّر عنها القرآن الكريم بجملة واحدة مستفيداً من تنوع عائد الضميرين في نظم هذه الآية.

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ٢٩٠.

قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾ [يس: ٣٦/ ٨].

الضمير في قوله ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ يحتمل أحد اثنين:

الأول: أن يعود على الأغلال، وهو ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: "فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾؟ قلت: معناه: فالأغلال واصلة إلى الأذقان ملزوزة إليها، وذلك أن طوق الغل الذي في عنق المغلول يكون ملتقى طرفيه تحت الذقن حلقة فيها رأس العمود نادراً من الحلقة إلى الذقن. فلا تخليه يطأطئ رأسه ويوطئ قذاله فلا يزال مقمحاً "(١).

وإلى مثل ذلك ذهب أبو حيان بقوله: "والظاهر عود الضمير في ﴿فَهِيَ﴾ إِلَى الأَذْقَان؛ لأنها هي المذكورة والمحدث عنها. قال ابن عطية: هي عريضة تبلغ بحرفها الأذقان، والذقن مجتمع اللحيين، فيضطر المغلول إلى رفع وجهه نحو السماء، وذلك هو الإقماح "(٢).

والثاني: أن يعود الضمير على الأيدي، وإلى هذا المعنى ذهب الفراء والزجاج، يقول ابن الجوزي: "قوله تعالى: ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ قال الفراء: ﴿فَهِيَ﴾ كناية عن الأيمان، ولم تُذْكَر؛ لأن الغُلَّ لا يكون إلَّا في اليمين والعنق جامعاً لهما، فاكتُفِيَ بذكر أحدهما عن صاحبه. وقال الزجّاج: (هِيَ) كناية عن الأيدي، ولم يذكرها إيجازاً؛ لأن الغُلَّ يتضمن اليد والعنق، وأنشد(٣):

وما أدري إذا يَمَّمْتُ أرضاً أُريدُ الخَيْرَ أيُّهُما يَلِيني

(١) الكشاف: ٤/ ٧.
(٢) البحر المحيط: ٧/ ٣١١.
(٣) شرح ديوان المثقب العبدي: ٦٧، عائذ بن محصن بن عبد القيس، جمع وتحقيق وشرح: د. حسن حمد. دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

وإنما قال: أَيُّهما؛ لأنه قد علم أن الخير والشرَّ معرَّضان للإنسان"[١].

فالآية الكريمة تحتمل الوجهين عند المفسرين، ولكل وجه ما يؤيده، ولا يبعد أن يُرادا معاً على اختلاف التخريج بين اللغويين، فبدل أن يقول: إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالاً فَالأغلال والأيمان إِلَى الأَذْقَانِ فَهُم مقْمَحُونَ، جمع المعنيين بضمير واحد فقال: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ إيجازاً واتساعاً.

قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٤٥/ ٢١].

الضمير والمعنى في ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ يحتمل أوجهاً:

أولها: أن يكون للمسيئين، والمعنى: أحسبوا أن نجعل مماتهم كحياتهم.

ثانيها: أن يكون للصنفين معاً: الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ والَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ. وفيه دلالات:

الأولى: إنكار التسوية بين محيا المحسنين ومماتهم، وكذلك وبين محيا المسيئين ومماتهم. يقول أبو حيان: " واحتمل الضمير في ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ أن يعود على ﴿ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟﴾، أخبر أن حالهم في الزمانين سواء، وأن يعود على المجترحين والصالحين، بمعنى: أن محيا المؤمنين ومماتهم سواء في إهانتهم عند الله وعدم كرامتهم عليه، ويكون اللفظ قد لف هذا المعنى، وذهن السامع يفرقه"[٢].

الثانية: إنكار التسوية بين محيا المسيئين ومماتهم من جهة، وبين محيا المحسنين ومماتهم من جهة أخرى. يقول الرازي: "اختلفوا في

---

(١) زاد المسير: ٧/ ٧.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٤٧.

المراد بقوله: ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ قال مجاهد عن ابن عباس: يعني أحسبوا أن حياتهم ومماتهم كحياة المؤمنين وموتهم؟ كلا فإنهم يعيشون كافرين ويموتون كافرين، والمؤمنون يعيشون مؤمنين ويموتون مؤمنين؛ وذلك لأن المؤمن ما دام يكون في الدنيا فإنه يكون وليه هو الله، وأنصاره المؤمنون، وحجة الله معه، والكافر بالضد منه، كما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الجاثية: ٤٥/ ١٩] وعند القرب إلى الموت، فإن حال المؤمن ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [النحل: ١٦/ ٣٢]، وحال الكافر ما ذكره في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ١٦/ ٢٨]، وأما في القيامة فقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٨٠/ ٣٨-٤١]، فهذا هو الإشارة إلى بيان وقوع التفاوت بين الحالتين"(١).

الثالثة: إنكار التسوية بين المحسنين والمسيئين في الممات كما استويا في المحيا. يقول الرازي: "والوجه الثاني: في تأويل الآية أن يكون المعنى إنكار أن يستووا في الممات كما استووا في الحياة؛ وذلك لأن المؤمن والكافر قد يستوي محياهم في الصحة والرزق والكفاية، بل قد يكون الكافر أرجح حالاً من المؤمن، وإنما يظهر الفرق بينهما في الممات.

الرابعة: إنكار استواء حياة المسيئين ومماتهم، وكذلك إنكار استواء حياة المحسنين ومماتهم. يقول الرازي: "والوجه الثالث في التأويل أن قوله: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ مستأنف على معنى أن محيا المسيئين ومماتهم سواء فكذلك محيا المحسنين ومماتهم، أي كل يموت على

(١) التفسير الكبير: ٢٧/ ٢٢٩.

حسب ما عاش عليه، ثم إنه تعالى صرح بإنكار تلك التسوية فقال: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ وهو ظاهر"[١].

والخلاصة أن باختلاف عائد الضمير وتوجيه المعنى اتسعت الآية الكريمة لتعبِّر عن خمسة احتمالات دلالية جمعتها الآية بنظم واحد، بالاستفادة من الإضمار بدل الإظهار.

رابعاً - اتساع الدلالة لاكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

من أساليب العرب في كلامها أن تخبر بالتأنيث عن المذكر المضاف إلى المؤنث، كقول العجاج[٢]:

طول الليالي أسرعت في نقضي ... أخذن بعضي وتركن بعضي

وأن تذكر خبر المؤنث المضاف لمذكر، كقول الشاعر[٣]:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

وأن تؤنث فعل المذكر المضاف لمؤنث، كقول جرير[٤]:

لما أتَى خَبَرُ الزّبَير تَوَاضَعَتْ ... سورُ المدينةِ والجبالُ الخشع

وهذه الأساليب مأنوسة في العربية فاشية، وبها نزل القرآن وجاءت

---

(١) نفسه: ٢٧/ ٢٢٩.

(٢) ديوان العجاج: ٤٠٣، تح: د. سعدي ضنَّاوي. دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

(٣) انظر البيت في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٥/ ١٠٤، البغدادي، عبد القادر بن عمر(١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي - إميل بديع اليعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

(٤) ديوان جرير: ٢٧٠، دار صادر، بيروت، ١٩٩١م.

السنة، وتأمَّلها النحاة وقعدوا لها القواعد، يقول ابن عقيل في شرحه: "قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى، نحو: قطعت بعض أصابعه، فصحَّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث؛ لصحة الاستغناء بـ (أصابع) عنه فتقول: قطعت أصابعه،... وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدَّم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٦]، فـ ﴿رَحْمَتَ﴾ مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى ﴿ٱللَّهِ﴾ تعالى. فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث، فلا تقول: خرجت غلام هند؛ إذ لا يقال: خرجت هند، ويفهم منه خروج الغلام"(١).

والذي يعنينا هنا أثر هذا التذكير أو التأنيث في الدلالة؛ إذ إن هذا النوع من الإضافة، بالشروط التي ذكرها النحاة، يلفت انتباه السامع والقارئ إلى طرافة هذا الأسلوب وما يثيره في ذهنه من معان، فإضافة المذكر إلى المؤنث ثم الإخبار عنه بغير المألوف تشي بإرادة الإخبار عن المضاف والمضاف إليه معاً بعبارة واحدة موجزة.

يقول د. فاضل: "وإنما يحسن ما ذكرناه إذا كان يؤدي معنى لا يؤديه الأصل. فمما يؤديه التوسع في المعنى، وذلك أنه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث فإنَّه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم، ولا يخصَّ المضاف وحده به.

فمن المعلوم أنك إذا قلت: (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٤٩-٥١، ابن عقيل العقيلي المصري، بهاء الدين عبد الله، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

وحده، ولكن إذا قلت: (أفتننا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضاً فكأنك قلت: (أفتننا السنون وتتابعها)، هذا توسع في المعنى؛ لأنه كسب معنيين في تعبير واحد"(١). ومما ورد من هذا الأسلوب في الخطاب القرآني:

- قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ٣/ ١٠٣].
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٦].
- وقوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ٤].

وأقوال المفسرين لا تخرج في مجملها عما ذكره ابن عقيل من اكتساب التأنيث أو التذكير من المضاف إليه بشروطه، فمثلاً يقول الألوسي: "والضمير المجرور عائد إما على ﴿ٱلنَّارِ﴾، أو على ﴿حُفْرَةٍ﴾ أو على ﴿شَفَا﴾؛ لأنه بمعنى الشفة، أو لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه... فإن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان بعضاً منه، أو فعلاً له، أو صفة كما صرحوا به، وما نحن فيه من الأول"(٢). ويقول أبو السعود: "وتذكيرُ ﴿قَرِيبٌ﴾ لأن الرحمةَ بمعنى الرحم، أو لأنه صفةٌ لمحذوف، أي: أمرٌ قريبٌ، أو على تشبيهه بفعيل الذي هو بمعنى مفعول، أو الذي هو مصدر كالنقيض والصهيل، أو للفرق بين القريب من النسَب والقريب من غيره، أو لاكتسابه التذكيرَ من المضاف إليه كما أن المضافَ يكتسب التأنيثَ من المضاف إليه"(٣).

---

(١) معاني النحو: ٣/ ١١٧.
(٢) روح المعاني: ٤/ ٢٠.
(٣) إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٣٣.

غير أننا نذهب إلى ما ذهب إليه د. فاضل في فهم هذه الآيات الكريمة، ففي المراد مثلاً من تذكير ﴿قَرِيبٌ﴾، يقول: "لم يقل (قريبة) وذلك لكسب معنيين، وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً وليست الرحمة وحدها قريبة، وذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٦]، فجمع المعنيين معاً قربَه وقربَ رحمته، فقدم الرحمة وأخبر عن الله، وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل، فبدل أن يقول: إن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر طريق وأوجزه، فقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٦]. نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا لقصد وغرض"(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ٤]، فإنه ذكّر الخبر ولم يقل خاضعة؛ وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط، بل خضوع أصحابها أيضاً فقدَّم (الأعناق) للإسناد، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ٣/ ١٠٣]، ولم يقل: فأنقذكم منه، أي: من الشفا بمعنى الطرف، وهو مذكر؛ إذ ابتدأ بالشفا المضاف إلى الحفرة ثم أعاد الضمير على المبتدأ بالتأنيث؛ ليشمل المضاف والمضاف إليه، فالمراد -والله أعلم- أنقذكم من الحفرة وشفاها، فأفاد المعنيين جميعاً.

وقد ورد لهذا التذكير والتأنيث شواهد في الشعر العربي(٢)، يمكن أن

(١) معاني النحو: ٣/ ١١٧، وانظر: الجملة العربية والمعنى: ١٩٣، السامرائي، د. فاضل صالح. دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
(٢) زاد المسير: ٤/ ١٨٥-١٨٦.

نفهمها بالطريقة ذاتها، فمنها قول جرير[١]:

رَأَتْ مَرَّ السّنينَ أَخَذْنَ مني   كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الهِلالِ

أي: رأت السنين ومرَّها، جمع المعنيين بتعبير واحد. ومنها قول العجاج:

طول الليالي أسرعت في نقضي   أخذن بعضي وتركن بعضي

أي: أسرعت الليالي وطولها. وقال جرير[٢]:

لما أتَى خَبَرُ الزّبَير تَوَاضَعَتْ   سورُ المدينةِ والجبالُ الخشع

أي: تواضعت المدينة وسورها. وقال الأعشى[٣]:

وتشرقَ بالقولِ الذي قدْ أذعتهُ   كما شرقتْ صدرُ القناةِ منَ الدّمِ

أي: شرقت القناة وصدرها. وقل مثل ذلك في قول الشاعر[٤]:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى   وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

أي: العقل مكسوف وإنارته مكسوفة أيضاً.

وبهذا نرى وسيلة فريدة يعتمدها القرآن الكريم في تذكير المضاف المؤنث أو تأنيث المذكر تبعاً للمضاف إليه من أجل توسيع دلالة الخطاب مع المحافظة على قلّة المفردات.

---

(١) دِيوان جَرير: ٣٤١.
(٢) نفسه: ٢٧٠.
(٣) ديوان الأعشى: ٢٧٢، شرح د. يوسف شكري فرحات. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
(٤) خزانة الأدب: ٥/ ١٠٤.

خامساً - اتساع الدلالة للجمع بين الفعل واسم المصدر:

من الوسائل التي اعتمدها النظم القرآني في توسيع الدلالات أن يعبِّر بفعل ما، ثم يُعقبه باسم المصدر بدل المصدر، ومعلوم أن اسم المصدر له دلالته الخاصة، وأنه يصح أن ينوب عن المصدر ويؤدي معناه، فيكون بذلك أدّى وظيفتين في وقت واحد، ولهذه الوسيلة في توسيع دلالة النظم القرآني شواهد نذكر بعضاً منها فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٤٥].

جمعت الآية الكريمة بين الفعل ﴿يُقْرِضُ﴾ واسم المصدر ﴿قَرْضًا﴾، فدلت على معنيين محتملين في اسم المصدر:

الأول: نيابته عن المصدر، أي: مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ الله إقراضاً حَسَناً. و﴿حَسَنًا﴾ صفة لمصدر محذوف.

والثاني: دلالة القرض على المال المقرَض، كالخلق بمعنى المخلوق، فيُعرب مفعولاً به، والمعنى: مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ الله مالاً حَسَناً. و﴿حَسَنًا﴾ صفة للمال، ويكون بمعنى الطيب أو الحلال.

يقول الألوسي: "وذكر غير واحد أن ﴿قَرْضًا﴾ يحتمل المصدر والمفعول به"(١). ويقول البيضاوي في هذين المعنيين: "﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾: إقراضاً حسناً مقروناً بالإخلاص وطيب النفس، أو مقرضاً حلالاً طيباً"(٢).

فقد يراد بـ ﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ ما يقرض، فيكون مفعولاً به. وقد يراد به إقراضاً حسناً، فيكون مفعولاً مطلقاً، وقد كسب المعنيين بتعبير واحد.

---

(١) روح المعاني: ٦/ ٨٨.
(٢) أنوار التنزيل: ١/ ٥٣٨.

قال تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٧].

اختلف المفسرون في تخريج الجمع بين الإنبات والنبات؛ إذ الأصل أن يذكر (الإنبات) مع الفعل (أنبت)، أو (النبات) مع الفعل (نبت)، فيقول: أنبتها إنباتاً حسناً، أو نبتت نباتاً حسناً، ولكن النظم القرآني يقول: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ على غير المألوف.

يقول ابن عاشور: "(ونبات) مفعول مطلق لأنبَت، وهو مصدر (نبت)، وإنما أجري على (أنبت) للتخفيف"(١). ولم يذكر علة التخفيف، ولو كانت (إنباتاً) لم تكن ثقيلة.

ويقول أبو السعود: "﴿وَأَنْبَتَهَا﴾ مجازٌ عن تربيتها بما يُصلِحها في جميع أحوالها ﴿نَبَاتًا حَسَنًا﴾ مصدر مؤكّدٌ للفعل المذكور بحذف الزوائد، وقيل: بل لفعل مُضمر موافقٍ له، تقديرُه: فنبتت نباتاً حسناً"(٢). في القول الأول لم يذكر علة لحذف الزوائد، ثم كيف يلتقي التوكيد والحذف وهما متناقضان؟ وفي القول الثاني لم يذكر سبباً لإضمار الفعل (نبتت).

أما ابن الأنباري فيقول: "التقدير: أنبتها فنبتت هي نباتاً حسناً"(٣). ولعلنا نلمس مقصد ابن الأنباري في التصريح بالضمير عند إسناد الفعل (نبتت) إلى (هي)، والأثر الشخصي للفاعل (هي) في النبات الحسن، ومعلوم أن صيغة (فَعَل) من صيغ المطاوعة، نقول: أقعدته فقعد، وأفهمته ففهم، وكذلك هنا أنبتها فنبتت، أي كان منها مطاوعة واستجابة، يوضح هذا المعنى د. السامرائي بقوله: "لم يقل (إنباتاً) لأنه لو قال (إنباتاً) لم يجعل لها فضلاً، لأنه لم يزد على معنى الإنبات، وإنما قال: ﴿نَبَاتًا

---

(١) التحرير والتنوير: ٣/ ٨٨.
(٢) إرشاد العقل السليم: ٢/ ٣٠.
(٣) التفسير الكبير: ٨/ ٢٦.

حَسَنًا﴾ على معنى أنها قبلت الإنبات فنبتت نَبَاتاً حَسَناً، فجعل لها في معدنها الكريم وشخصها الطاهر قبولاً لذلك الإنبات واستجابة له، ولو قال (إنباتاً) لجردها من هذا المعنى، والله أعلم"[(١)].

وبهذا نرى أن الآية الكريمة جمعت بين فعل الله تعالى ﴿وَأَنۢبَتَهَا﴾ ومطاوعة معدنها الطاهر بالقبول فنبتت ﴿نَبَاتًا﴾، فبدل أن يقول: وَأَنبَتَهَا إنباتاً حَسَناً فنبتت نَبَاتاً حَسَناً، عبَّر نظم الآية بالفعل الأول ومصدر الفعل الثاني عن المعنيين اللذين أشار لهما أبو السعود آنفاً، وهما توكيد الفعل المذكور بمصدر محذوف الزوائد، ولكن حذف تلك الزوائد موظف ليطابق المعنى الثاني، وهو موافقة الفعل المضمر، فجمعهما بأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا﴾ [النساء: ٤/ ٦٠].

وفي هذه الآية أيضاً جمع النظم القرآني بين الإضلال والضلال، وكان متوقعاً أن يقول حسب القاعدة: وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ إضلالاً بَعِيداً، أو يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يَضِلُّوا ضَلَالاً بَعِيداً، ولكن النظم ورد بفعل الأول ومصدر الثاني، وقد ذكر غير واحد من المفسرين[(٢)] أن ﴿ضَلَٰلَۢا﴾ إما مصدرٌ مؤكّدٌ للفعل المذكورِ بحذف الزوائدِ، أي: إضلالاً بعيداً، ولم يعللوا حذف الزوائد. وإما مصدرٌ مؤكّدٌ لفعله المدلولِ عليه بالفعل المذكورِ، أي: فَيَضِلّوا ضلالاً، ولم يذكروا أيضاً لِمَ حذف الفعل.

والذي نرجحه أن الآية الكريمة جمعت المعنيين معاً، إيجازاً في اللفظ واتساعاً في المعنى، فبدل أن يقول: وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ

---

(١) معاني النحو: ٢/ ١٤٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٩٥، وفتح القدير: ١/ ٤٨٢، وروح المعاني: ٥/ ٦٨.

إضلالاً بَعِيداً وأن يَضِلُّوا ضَلَالاً بَعِيداً، عبَّر عنهما بإيراد (الضلال) وهو مَصْدَر لمطَاوِع (أَضَلَّ)، أي: أضَلَّهُم فَضَلُّوا ضَلَالاً. فكان من الشيطان إرادة وبداية، وكان منهم المطاوعة في الضلال إلى النهاية.

يقول د. فاضل: "والقياس أَن يُضِلَّهُمْ إضَلَالاً بَعِيداً، لأن مصدر (أضلّ) الإضلال، أما الضلال فهو مصدر (ضلّ)، قال تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَلًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٤/١١٦]، والمعنى أَن يُضِلَّهُمْ فيضلوا ضَلَالاً بَعِيداً، وقد جمع المعنيين: الإضلال والضلال في آن واحد، والمعنى أن الشيطان يريد أن يُضلهم، ثم يريدهم بعد ذلك أن يضلوا هم بأنفسهم، فالشيطان يبدأ المرحلة وهم يتمونها. فهو يريد منهم المشاركة في أن يبتدعوا الضلال ويذهبوا فيه كل مذهب. يريد أن يطمئن أنهم يقومون بمهمته هو"(١).

وبهذا الفهم نرى كيف عبَّر النصّ القرآني عن معنيين مترابطين بعبارة واحدة، هي من الدقة والوجازة بمكان.

قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٨/ ١٧].

البلاء -كما يقول الراغب الأصفهاني- اختبار الله تعالى للعباد، تارة بالمسارّ ليشكروا، وتارة بالمضارّ ليصبروا، فصارت المحنة والمنحة جميعاً بلاء، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٣٥].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا﴾ عدول عن المصدر (يُبلي إبلاء) إلى اسم المصدر (بَلَاءً)، والمفسرون فيها على قولين: الإنعام والنعمة، وكلاهما من الابتلاء بالخير.

---

(١) معاني النحو: ٢/ ١٤٢.

فقوله: ﴿بَلَآءً﴾ يجوزُ أن يكون اسم مصدر، أي: إبلاء، بمعنى الاختبار، ووصفه بالحسن لما ينجم عنه من خير، كالظفر والغنيمة والاستشهاد، ويعرب مفعولاً مطلقاً. جاء في فتح القدير: "والمعنى: ولينعم على المؤمنين إنعاماً جميلاً"[(١)].

ويجوزُ أن يكون أريد بالبلاء الشيء المبلو به نفسه، والمرادُ من هذا البلاء النعمة، ويعرب مفعولاً به، أي: وليعطي المؤمنين نعمة عظيمة، هي النصر والغنيمة والأجر. يقول الألوسي: "أي ليعطيهم سبحانه من عنده إعطاء جميلاً غير مشوب بالشدائد والمكاره على أن البلاء بمعنى العطاء"[(٢)].

والخلاصة أنه قد يراد بـ ﴿بَلَآءً حَسَنًاۚ﴾ الشيء المبلو به، فيكون مفعولاً به. وقد يراد به إبلاء حسناً، فيكون مفعولاً مطلقاً، ونظم الآية عدل عن الإبلاء إلى البلاء ليكسب المعنيين بتعبير واحد إيجازاً واتساعاً.

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ٧١/ ١٧].

وفي هذه الآية أيضاً جمع بين الفعل (أنبت) واسم المصدر (نبات)على شاكلة ما مرَّ في قوله تعالى: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٧]، إذ الأصل أن يذكر الفعلين والمصدرين، فأوجز المعنيين بإيراد فعل الأول ومصدر الثاني، يقول البيضاوي: "وأصله: أَنبَتَكُمْ منَ الأرض إنباتاً فنبتم نباتاً، فاختصره اكتفاء بالدلالة الالتزامية"[(٣)].

ويقول الزركشي في ﴿نَبَاتًا﴾: "منصوب بفعل مضمر يجرى عليه المصدر، ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمر؛ فالمعنى:

---

(١) فتح القدير: ٢/ ٢٩٥.
(٢) روح المعاني: ٩/ ١٨٧.
(٣) أنوار التنزيل: ٥/ ٣٩٤.

والله أَنبَتَكُم منَ الأَرْضِ إنبَاتاً فنبتم نباتاً. وهو قول المبرد، واختاره ابن خروف، وزعم أنه مذهب سيبويه، وكذا قال ابن يعيش، ونازعه ابن عصفور"(١).

وسبق أن أشرنا إلى معنى المطاوعة بين الفعلين، كأقعدته فقعد، وهنا أنبتكم فنبتم طائعين، أي طاوعتم أمر ربكم، ولو قال (إنباتاً) لما زاد على معنى الفعل، ولكنه عدل إلى اسم المصدر فكسب المعنيين: الإنبات والمطاوعة في آن واحد.

قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٧٣/ ٨].

وفي هذه الآية الكريمة أيضاً جاء بالفعل (تبتل) لكن لم يجئ بمصدره، وإنما جاء بمصدر (بتّل)، فجمع معنيي الصيغتين (تفعَّل) و(فعَّل) في آن واحد؛ ذلك أن (تبتل) على وزن (تفعّل) وهو يفيد التدرّج والتكلف، نحو: تجرَّع الدواء، أي شربه جرعة جرعة. أما (فعّل) فيفيد التكثير، وذلك نحو: كسر وكسّر، فكسّر يفيد التكثير والمبالغة.

جاء في التفسير القيم: "ومصدر تبتل إليه (تبتُّل) كالتعلّم والتفهّم، ولكن جاء على التفعيل مصدر (فعّل) لسر لطيف؛ فإن في هذا الفعل إيذاناً بالتدريج والتكلّف، والتعمّل، والتكثر، والمبالغة. فأتى بالفعل الدال على أحدهما وبالمصدر الدال على الآخر، فكأنه قيل: بتّل نفسك إليه تبتيلاً وتبتّل إليه تبتلاً، ففهم المعنيان من الفعل ومصدره، وهذا كثير في القرآن، وهو من حسن الاختصار والإيجاز"(٢).

(١) البرهان: ٢/ ٣٩٧.

(٢) التفسير القيم لابن القيم: ٥٠١-٥٠٢، جمعه: محمد أويس الندوي، تح: محمد حامد الفقي. دار الكتب العلمية، بيروت.

يقول د. فاضل : "ولو نظرت إلى هذه الآية لرأيتها مصوغة صياغة فنية عالية، فالتبتل معناه الانقطاع إلى الله في العبادة، والعبادة تأتي بالتدرج أولاً، وحمل النفس، وتكلف مشاقّها، فجاء بالفعل الدال على التدرج أولاً، ثم جاء بالمصدر الدال على التكثير، ومعنى ذلك ابدأ بالتدرج، وانته بالكثرة، وهو توجيه تربوي سليم، ولو عكس فجاء بالفعل الدال على الكثرة أولاً ثم جاء بعده بالمصدر الدال على التدرج لم يفد هذه الفائدة "(١).

وهناك أمر فني آخر جميل، يشير إليه د. فاضل بقوله : "جاء بما يدل على التدرج بصيغة الفعل؛ لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، وجاء بما يدل على الكثرة بالمصدر؛ لأن الاسم فيه مبالغة وثبوت. فمن المعلوم أن الفعل يدل على التجدد والحدوث. والاسم يدل على الثبوت: نحو يتعلم ومتعلم، ويحفظ وحافظ، فجاء لمعنى التدرج بصيغة الفعل الدالة على التجدد والحدوث، وجاء لمعنى الكثرة بصيغة المصدر الدالة على الثبوت والمبالغة؛ لأنها الحالة الثابتة المرادة في العبادة. أما حالة التدرج فهي حالة موقوتة يراد منها الانتقال لا الاستمرار والاستقرار فجاء لكل معنى بما يناسبه "(٢).

وخلاصة الأمر في الجمع بين الفعل واسم المصدر أن يُراد زيادة المعنى بجمع معنيين أو أكثر، معنى الفعل ومصدره، ومعنى اسم المصدر وفعله، ما وسعت ذلك اللغة واتسع المقام.

سادساً - اتساع الدلالة لاحتمال الوصف والاستئناف:

من العوامل النحوية التي أسهمت في توسيع دلالات الخطاب القرآني، وقوع الجملة في موقع يحتمل الوصف كما يحتمل الاستئناف، وربما الحال، ومن ذلك على سبيل المثال:

---

(١) معاني النحو: ٢/ ١٤٠-١٤١.

(٢) نفسه: ٢/ ١٤٠-١٤١.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ١٣/ ٢].

في قوله تعالى ﴿تَرَوْنَهَا﴾ احتمالان:

الأول: أنه كلام مستأنف، والمعنى: رفع السموات بغير عمد. ثم قال: ﴿تَرَوْنَهَا﴾، أي: وأنتم ترونها، أي مرفوعة بغير عمد.

والثاني: أن قوله: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ صفة للعمد، والمعنى: بغير عمد مرئية، أي للسموات عمد، ولكنا لا نراها.

يقول أبو السعود: "﴿تَرَوْنَهَا﴾ استئناف استشهد به على ما ذكر من رفع السموات بغير عمد. وقيل صفة لـ ﴿عَمَدٍ﴾ جيء بها إيهاماً لأن لها عمداً غير مرئية هي قدرة الله تعالى"(١).

إن استخدام الفعل ﴿تَرَوْنَهَا﴾ في هذا الموضع من الآية الكريمة جعلها دالة على معنيين، هما نفي العمد أصلاً، ونفي رؤيتها فقط، ولو كان التعبير بالاسم (مرئية) لاقتصر على معنى واحد، ولكن النظم القرآني وسع الدلالة باستخدام الفعل، فكسب المعنيين بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ١٦-١٧].

عبرت الآية الكريمة بالفعل ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ فاحتملت ثلاث دلالات متباينة: أولها: الاستئناف، أي: وَيُسْقَى مِن ماء صَدِيدٍ. يَتجرَّعُهُ. والثاني: وصف الماء بأنه متجرَّع، أي: وَيُسْقَى مِن ماء صَدِيدٍ متجرَّع. أما الثالث فهو معنى الحال من نائب الفاعل، أي: وَيُسْقَى مِن ماء صَدِيدٍ متجرِّعاً إياه.

يقول أبوحيان: "﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٣.

صفة لما قبله، أو حال من ضمير ﴿وَيُسْقَىٰ﴾، أو استئناف"[١].

ولو عبَّرت الآية بالاسم متجرَّع، أو متجرِّعاً لما أفادت غير معنى واحد، ولكن النظم القرآني أتى بالفعل ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ فأفاد ثلاثة معان مرادة بلفظ واحد.

سابعاً - اتساع الدلالة لاختلاف المتكلم:

كان الخطاب القرآني في كثير من الآيات الكريمة يحتمل الإسناد إلى غير واحد من المتكلمين، وفي احتمال اختلاف المتكلم بالعبارة توسيع لنطاق المعاني في النص، ومعلوم أن العبارة تدل على إيحاءات ومعان ضمنية تختلف باختلاف قائلها؛ فالمعاني السياقية لكلام يصدر عن الملائكة مثلاً تختلف عن تلك التي تصدر عن أصحاب السعير، وإن كانت العبارة واحدة، وفيما يأتي نماذج لهذا النوع من الاتساع.

قال تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٢/٦٨].

قوله تعالى: ﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سبقه قولان هما: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ﴾، و﴿يَقُولُ﴾ فيحتمل أن يكون ﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ داخلاً في القول الثاني، وهو قول الله تعالى. ويحتمل أن يكون داخلاً في القول الأول، وهو جواب موسى عليه السلام.

جاء في روح المعاني: "﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ أي: من ذبح البقرة، ولا تكرروا السؤال، ولا تتعنتوا. وهذه الجملة يحتمل أن تكون من قول الله تعالى لهم، ويحتمل أن تكون من قول موسى عليه السلام

(١) البحر المحيط: ٥/٤٠٣.

حرضهم على امتثال ما أمروا به شفقة منه عليهم"(١). ففي الآية احتمالان لاختلاف القائل وإن كان المؤدَّى واحداً، وكلا المعنيين صحيح.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٤٩].

في قائل: ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ احتمالان ممكنان؛ أولهما: أن يكون تتمة لكلام الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلَاقُو الله. والثاني: أن يكون استئنافاً من جناب الله تعالى للحثِّ على الاقتداء بهم.

يقول الألوسي: "قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ المراد منه المعية بالنصر والإحسان؛ لأنه في سائر القرآن مألوف استعماله في مثل ذلك كما لا يخفى. وهو يحتمل أن يكون من كلام الأعلين أتى به تكميلاً للتشجيع وترغيباً بالصبر بالإشارة إلى ما فيه. ويحتمل أن يكون ابتداء كلام من جهته تعالى جيء به تقريراً لكلامهم ودعاءً للسامعين إلى مثل حال هؤلاء المشير إليها مقالهم"(٢). فكلاهما محتمل وصحيح.

قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٩٣-٩٤].

---

(١) روح المعاني: ١/ ٢٨٨.
(٢) روح المعاني: ٢/ ١٧٢.

وأيضاً ثمة احتمالان في قائل ﴿فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ : أولهما : أن يكون استمراراً لقول النبي ﷺ : ﴿فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾. والثاني : أن يكون من كلام الله تعالى تعقيباً على ما سبق.

يقول أبو حيان : "يحتمل أن يكون مندرجاً تحت القول، ويحتمل أنْ يكون ابتداءَ إخبارٍ من الله بذلك"(١). ففي الآية الكريمة اتساع لتوجيهين صحيحين في تأويل القائل.

قال تعالى : ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٨١-٨٢].

في قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ احتمالان في المتكلم؛ أولهما : أن يكون متابعة لقول إبراهيم عليه السلام. والثاني : أن يكون استئنافاً من كلام الله تعالى.

يقول الألوسي : "﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ استئناف يحتمل أن يكون من جهته تعالى مبين للجواب الحق الذي لا محيد عنه، وروي ذلك عن محمد بن إسحق وابن زيد والجبائي. ويحتمل أن يكون من جهة إبراهيم عليه السلام، وروي ذلك عن علي كرم الله تعالى وجهه"(٢). والقولان وجيهان اتسع لهما نظم الآية الكريمة.

(١) البحر المحيط : آل عمران : ٩٣-١٠١.
(٢) روح المعاني : ٧/ ٢٠٧.

قال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٦٧/ ٨-٩].

وقوله سبحانه: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ﴾ يحتمل أن يكون من قول الملائكة لأهل السعير، وفيه ما فيه من التوبيخ والإهانة. ويحتمل كذلك أن يكون من تمام كلام الكفار للنذر في الحياة الدنيا، وغني عن البيان ما فيه من الاستهزاء والسخرية.

يقول الرازي: "في الآية وجهان: الوجه الأول: وهو الأظهر أنه من جملة قول الكفار وخطابهم للمنذرين. الوجه الثاني: يجوز أن يكون من كلام الخزنة للكفار. والتقدير أن الكفار لما قالوا ذلك الكلام قالت الخزنة لهم ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ﴾"[1].

(١) التفسير الكبير: ٣٠/ ٥٧.

الفصل الثاني

اتساع الدلالة لأسباب صرفية

إن البناء الصرفي لكثير من المفردات القرآنية أسهم في توسيع الكثير من دلالات الخطاب القرآني، ويمكننا أن نرصد ذلك في دلالة الوزن الصرفي للكلمة على عدد من الصيغ الصرفية، وكذلك في دلالته على صيغة صرفية ومعنى معجمي من جذر واحد، وأيضاً نلمس ذلك في تعدد معاني الصيغة الصرفية، وفي دلالة الصيغة الواحدة على معنيين مختلفين من جذر لغوي واحد، وفي دلالة صيغة الفعل على زمنين ماض ومضارع، أو لازم ومتعد في آن معاً، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أولاً - دلالة الوزن الصرفي على عدد من الصيغ الصرفية:

قد ترد الكلمة الواحدة في سياق ما تحتمل أوجهاً بحسب بنيانها وتقليب النظر في جوانبها، وربما تتساوى فيه قوة المعاني المحتملة وربما تتفاوت، وقد ناقش ابن جني هذه المسألة في خصائصه فيما أسماه (باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟) بيّن فيه أن

كلا الوجهين يمكن أن يكون مراد القائل، وضرب لذلك أمثلة، ولا شك في أن البليغ تكثر معانيه وتقل ألفاظه.

يقول ابن جني: "اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً. ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً. من ذلك قوله:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

فالقول أن يكون (ناهياً) اسم الفاعل من نهيت؛ كساع من سعيت، وسارٍ من سريت. وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهياً) هنا مصدراً كالفالج والباطل والعائر والباغز ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على (فاعِل)، حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً وردعاً. أي: ذا نهي، فحذف المضاف وعلّقت اللام بما يدل عليه الكلام... وكذلك قوله:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه

فظاهر هذا أن يكون (جوازيه) جمع جازٍ أي لا يعدم شاكراً عليه، ويجوز أن يكون جمع جزاء أي لا يعدم جزاء عليه"(١).

وقد سلك الخطاب القرآني هذا السبيل في توسيع الدلالة في العديد من الآيات الكريمة، نستجلي فيما يلي نماذج منها:

قال تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٣٦].

المستقر في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ قد يكون بمعنى الاستقرار، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ٧٥/ ١٢]، وقد يكون بمعنى المكان الذي يستقر فيه، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥/ ٢٤]، وأكثر المفسرين حملوا الآية

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤٨٨-٤٨٩.

على المعنيين المصدر واسم المكان، والمعنى: أنها مستقركم أو استقراركم حالتي الحياة والموت، يقول الألوسي: "والمستقر: اسم مكان أو مصدر ميمي، ويحتمل على بعد كونه اسم مفعول بمعنى ما استقر ملككم عليه وتصرفكم فيه، وأبعد منه احتمال كونه اسم زمان"(١).

فالآية محتملة للوجهين بل هما -والله أعلم- مرادان معاً ففي الأرض مستقركم واستقراركم حالتي الحياة والموت، وبدل أن يُعبِّر عن المعنيين بعبارتين، جمعهما بصيغة صرفية واحدة تحتملهما معاً، فكثر المعنى وقلَّ اللفظ.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٦٤].

﴿وَٱلْفُلْكِ﴾ بالضم: السفينة تذكر وتؤنث، وتقع على الواحد والجمع، قال الله في التوحيد والتذكير: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ١١٩]، فذكر ﴿ٱلْفُلْكِ﴾ وجاء به موحَّداً. وقال ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ٣٥/ ١٢]، فجمع وأنث.

أما قوله تعالى: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ﴾ فقد جاء مؤنثاً، ويحتمل أن يكون واحداً وجمعاً. يقول ابن الجوزي: "﴿وَٱلْفُلْكِ﴾: السفن. قال ابن قتيبة: الواحد والجمع بلفظ واحد"(٢)، فبدل أن يقول: (والسفينة أو السفن التي تجري في البحر) جعل الإفراد والجمع بلفظ واحد هو الفلك، مستفيداً من الخصائص الصرفية للفظ.

---

(١) روح المعاني: ١/ ٢٣٦.
(٢) زاد المسير: ١/ ١٦٨.

قال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٣/ ٢٨].

قوله: ﴿تُقَىٰةً﴾ يحتمل أوجهاً في الدلالة مختلفة باختلاف تقليب النظر في البنية الصرفية للكلمة وتقدير الإعراب:

أولها: أن تكون مصدراً محذوف الزوائد، يقول الألوسي: "وهو اسم مصدر الاتّقاء، وأصله وُقَيَة فحذفت الواو التي هي فاء الكلمة تبعاً لفعل (اتّقى) إذ قلبت واوه تاء ليتأتّى إدغامها في تاء الافتعال، ثم أتبعوا ذلك باسم مصدره كالتُّجاه والتكْلة والتؤَدَة والتخْمة"(١). ولها باعتبار المصدرية إعرابان بتقديرين مختلفين:

أحدهما: أن تكون ﴿تُقَىٰةً﴾ مصدراً واقعاً موقعَ المفعول به، وذلك على أن ﴿تَتَّقُوا۟﴾ بمعنى تخافوا، وهو ظاهر قول الزمخشريِّ، فإنه قال: "إلا أن تَخَافُوا من جهتهم أمراً يجب اتقاؤه"(٢).

والآخر: أن ﴿تُقَىٰةً﴾ واقعة موقع الاتقاء، والأصل: أن تتقوا اتقاءً، نحو: تقتدر اقتداراً، وتعرب مفعولاً مطلقاً. يقول الألوسي: "والمراد بالتقاة ما يتقى منه، وتكون بمعنى اتقاء وهو الشائع. فعلى الأول: يكون مفعولاً به لتتقوا، وعلى الثاني: مفعولاً مطلقاً له"(٣).

والوجه الثاني: أن تكون﴿تُقَىٰةً﴾ جمع تاقٍ، نحو: رَام ورُمَاة، وغَازٍ وغُزَاة، أو جمع تقي، وتعرب حالاً مؤكدةً؛ لأن معناه مفهوم من عاملها، كقوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٩/ ٣٣]، جاء في البحر: "يجوز أن

---

(١) روح المعاني: ٣/ ١٢١.
(٢) الكشاف: ١/ ٣٨٠.
(٣) روح المعاني: ٣/ ١٢١.

يكون ﴿تُقَىٰةً﴾ مثل رماة حالاً من ﴿تَتَّقُوا۟﴾، وهو جمع فاعل، وإن كان لم يستعمل منه فاعل، ويجوز أن يكون جمع تقي"(١).

وهكذا نرى أن النظم القرآني عبَّر ببنية صرفية واحدة عن صيغتين مختلفتين: المصدرية والجمع، ولكل صيغة احتمالان، فجمع أربعة احتمالات ممكنة بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٤/ ٣١].

قوله تعالى: ﴿مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً، أي: إدخالاً، والمفعول محذوف، أي: وندخلكم الجنة إدخالاً مع كرامة. ويحتمل أن يكون اسم مكان فيكون مفعولاً. يقول أبو حيان: "وانتصاب المضموم الميم إمّا على المصدر، أي: إدخالاً، والمدخل فيه محذوف أي: ويدخلكم الجنة إدخالاً كريماً. وإمّا على أنه مكان الدخول"(٢). فجمعت الكلمة المعنيين، المصدرية واسم المكان، بصيغة واحدة.

قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٤٨].

وقوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ﴾ يحتمل (الجمع) معنيين؛ أولهما: المصدر، ومفعوله محذوف بتقدير المال أو الناس، والمعنى: مَا أَغْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُمْ الناس، أو جَمْعُكُمْ المال. والثاني: اسم المفعول، والمعنى: مَا أَغْنَى عَنكُمْ مجموعكم، أي: ما جمعتموه من المال والثّروة.

يقول ابن عاشور: "ومعنى ﴿جَمْعُكُمْ﴾ يحتمل أن يكون جَمْع النّاس،

(١) البحر المحيط: ٢/ ٤٤٢.
(٢) نفسه: ٣/ ٢٤٤.

أي: ما أغنت عنكم كثرتكم التي تعتزّون بها، ويحتمل أن يراد من (الجمع) المصدر بمعنى اسم المفعول، أي: ما جمعتموه من المال والثّروة"(١). فكلمة ﴿جَمْعُكُمْ﴾ أكسبت الآية الكريمة اتساعاً لدلالتي المصدر واسم المفعول.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ١٠/ ٥].

صيغة الضياء في الآية الكريمة تحتمل أمرين:

الأول: أن تكون مصدراً كقيام وصيام، والضِيَاء جُعِل نفسَ الكوكب مبالغة، كما يقال للكريم: إنه كرم وجود، أو على حذف مضافٍ، أي: ذات ضياء.

والثاني: أن تكون جمع ضوء كسياط وسوط، وياؤه منقلبة من الواو لانكسار ما قبلها.

قال أبو علي الفارسي: "الضياء لا يخلو من أحد أمرين؛ إما أن يكون جمع ضوء، كسوط وسياط وحوض وحياض، أو مصدر ضاء يضوء ضياء، كقولك: قام قياماً، وصام صياماً، وعلى أي الوجهين حملته فالمضاف محذوف"(٢). والآية متسعة للمعنيين بصيغة واحدة.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [هود: ١١/ ٤١].

قوله تعالى: ﴿مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ في موضع الظرف المكاني أو الزماني. والتقدير: اركبوا فيها مُسَمِّين في موضع جريانها ورُسُوِّها، أو وقت جريانها ورسوِّها، والتقدير: اركبوا فيها مُتبرِّكين باسم الله في هذين

(١) التحرير والتنوير: ٨/ ١١٢.
(٢) التفسير الكبير: ١٧/ ٢٩.

المكانين، أو الوقتين. ويجُوزُ أيضاً أن يكون ﴿مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ مصدرين، أي: استقرَّ بسم الله إجراؤها وإرساؤها.

يقول البيضاوي: "﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ متصل بـ ﴿ٱرْكَبُواْ﴾ حال من الواو، أي: اركبوا فيها مسمين الله أو قائلين باسم الله وقت إجرائها وإرسائها، أو مكانهما، على أن المجرى والمرسى للوقت أو المكان أو المصدر"(١). ففي تقدير الآية اتساع لثلاثة احتمالات في وقت واحد، وبدل أن يقول باسم الله إجراؤها وإرساؤها، وباسم الله وقت إجرائها وإرسائها، وباسم الله مكان إجرائها وإرسائها، جمع الثلاثة بصيغة صرفية احتمالية (مفعل) تصلح للمصدر والزمان والمكان جميعاً.

قال تعالى: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [هود: ١١/ ٤٣].

﴿عَاصِمَ﴾ اسم فاعل، والمعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه يعصمه، فيكون الاستثناء منقطعاً. ويحتمل أن يكون: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الراحم، والراحم هو الله، فيكون المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الله.

ويحتمل أن يكون المراد بـ ﴿عَاصِمَ﴾ اسم المفعول فيكون ﴿عَاصِمَ﴾ بمعنى (معصوم)، فيكون المعنى: لا معصوم إلا من رحمه الله، أي لا معصوم إلا المرحوم"(٢).

يقول أبو حيان: "والظاهر إبقاء عاصم على حقيقته، وأنه نفي كل عاصم من أمر الله في ذلك الوقت، وأنّ ﴿مَن رَّحِمَ﴾ يقع فيه ﴿مَن﴾ على المعصوم. والضمير الفاعل يعود على الله تعالى، وضمير الموصول

(١) أنوار التنزيل: ٣/ ٢٣٤.
(٢) الجملة العربية والمعنى: ٨٥.

محذوف، ويكون الاستثناء منقطعاً، أي: لكنْ من رحمه الله معصوم، وجوزوا أن يكون ﴿مَن﴾ الله تعالى أي لا عاصم إلا الراحم، وأن يكون ﴿عَاصِمَ﴾ بمعنى ذي عصمة، كما قالوا: (لابن)، أي: ذو لبن، وذو عصمة، مطلق على عاصم وعلى معصوم، والمراد به هنا المعصوم. أو فاعل بمعنى مفعول، فيكون عاصم بمعنى معصوم، كماء دافق بمعنى مدفوق. وقال الشاعر[(١)]:

بطيء الكلام رخيم الكلام أمسى فؤادي به فاتنا

أي مفتوناً. و(من) للمعصوم، أي: لا ذا عصمة، أو لا معصوم إلا المرحوم، وعلى هذين التجويزين يكون استثناء متصلاً"[(٢)].

وفي الآية تحليل آخر يستند إلى منطوق اللفظ ومفهومه، وأنَّ ذكر العاصم يستلزم معصوماً، يقول ابن القيم: "لما ذكر العاصم استدعى معصوماً مفهوماً من السياق، فكأنه قيل: لا معصوم اليوم من أمره إلا من رحمه، فإنه لما قال: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ بقي الذهن طالباً للمعصوم، فكأنه قيل: فمن الذي يُعصم؟ فأجيب بأنه لا يُعصم إلا من رحمه الله.

ودل هذا اللفظ باختصاره وجلالته وفصاحته على نفي كل عاصم سواه، وعلى نفي كل معصوم سوى من رحمه الله؛ فدل الاستثناء على أمرين؛ على المعصوم من هو، وعلى العاصم وهو ذو الرحمة. وهذا من أبلغ الكلام وأفصحه وأوجزه. ولا يلتفت إلى ما قيل في الآية بعد ذلك"[(٣)].

---

(١) انظر البيت في معجم مقاييس اللغة: (فتن)، وفي التاج: (قطع) بلفظ:

رخِيمُ الكلامِ قَطِيع القيامِ أضْحَى فؤادِي به فاتِنا

(٢) البحر المحيط: ٥/ ٢٢٧.

(٣) بدائع الفوائد: ٣/ ٥٧٤ ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تح: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٦م.

وخلاصة الأمر أن صيغة ﴿عَاصِمَ﴾ تتأرجح بين اسم الفاعل واسم المفعول في منطوق اللفظ ومفهومه، وكلاهما صحيح ومراد في الوقت ذاته، فبدل أن يقول: لا عاصم إلا الراحم ولا معصوم إلا المرحوم، جمعهما بصيغة واحدة تحتملهما معاً، فقال: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾.

قال تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍۖ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ١١/ ٦٥].

قوله تعالى: ﴿غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ فيه احتمالان:

أولهما: اسم المفعول، أي: غير مكذوب فيه، أو غير مكذوب كأن الوعد إذا أنجز فقد صدق وإلا كذب.

والثاني: أن يكون مصدراً، كالمجلود والمعقول، أي: وعد غير كذب.

يقول الشوكاني: "﴿وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾، أي: غير مكذوب فيه، فحذف الجار اتساعاً، أو من باب المجاز كأن الوعد إذا وفى به صدق ولم يكذب، ويجوز أن يكون مصدراً أي وعد غير كذب"(١).

والصيغة محتملة للوجهين معاً، المصدرية واسم المفعول.

قال تعالى: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍۚ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٢١].

التبع في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ جمع تابع مثل خادم وخدم وحارس وحرس وراصد ورصد، وجائز أن يكون مصدراً سمي به مبالغة في الوصف. ويحتمل أن يكون على تقدير مضاف محذوف، أي: كنا ذوي تبع.

---

(١) فتح القدير: ٢/ ٥٠٨.

يقول البيضاوي: "﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ في تكذيب الرسل والإعراض عن نصائحهم، وهو جمع تابع كغائب وغيب، أو مصدر نعت به للمبالغة، أو على إضمار مضاف"(١). ويقول الشوكاني: "﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ جمع لتابع كخدم وخادم. أو مصدر واقع موقع اسم الفاعل، أي: تابعين، أو على حذف مضاف، أي: ذوي تبع"(٢).

فبدل أن يقول: إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تابعين، أو ذوي تبع، جمعهما بصيغة صرفية محتملة للمعنيين معاً، إضافة إلى مبالغة الوصف بالمصدر.

قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٥٩].

قوله تعالى: ﴿مُبْصِرَةً﴾ فيه احتمالات:

الأول: أنه صيغة اسم الفاعل حال من الناقة، وفي اشتقاقه ثلاثة احتمالات:

فإما أن يكون من الإبصار، أي: ذات إبصار، يبصرها الناس. وإما أن يكون من البصيرة، أي: ذات بصيرة، يتبصَّر بها الناس، والصيغة للنسب. أو جاعلة الناس ذوي بصائر، على أنه اسم فاعل من أبصره، والهمزة للتعدية، أي: جعله ذا بصيرة وإدراك.

والثاني: يحتمل أن يكون إسناد الإبصار إليها مجازاً، وهو في الحقيقة حال من يشاهدها.

جاء في فتح القدير: "﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾، أي: ذات إبصار يدركها الناس بأبصارهم كقوله: ﴿وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء:

---

(١) أنوار التنزيل: ٣/ ٣٤٤.
(٢) فتح القدير: ٤/ ٤٩٥.

١٧/ ١٢]، أو أسند إليها حال من يشاهدها مجازاً. أو أنها جعلتهم ذوي إبصار من أبصره جعله بصيراً "(١).

فقد جمعت الآية أربعة احتمالات ممكنة بكلمة واحدة مستثمرة بناءها الصرفي وما يحتمله من دلالات.

قال تعالى: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٢٠/ ٥٨-٥٩].

قوله تعالى: ﴿مَوْعِدًا﴾ يحتمل ثلاثة احتمالات في آن معاً:

أولها: أن تكون مصدراً ميمياً، أي: فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ وعداً لا نُخْلِفُهُ. ويؤيد هذا الاحتمال قوله تعالى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾؛ لأن الوعد هو الذي يصح وصفه بالخلف وعدمه.

والثاني: أن يكون الموعد اسم زمان، كقوله: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ [هود: ١١/ ٨١]، أي: فعيِّن لنا وقتاً نجتمع فيه؛ ولذلك أجابهم بقوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾.

والثالث: أنه اسم مكان، أي: فحدِّد لاجتماعنا مكاناً معلوماً نعرفه نحن وأنت فنأتيه. ويدعمه قوله ﴿مَكَانًا سُوًى﴾.

يقول ابن هشام: "وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاً منها، فينظر في أولاها كقوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ فإن الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾، وللزمان ويشهد له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾. وللمكان ويشهد له ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ "(٢).

---

(١) نفسه: ٣/ ٢٣٨.

(٢) مغني اللبيب: ٧٧٦-٧٧٧.

والحق أن انتقاء هذه الصيغة في هذا الموضع من الإعجاز بمكان، إذ المعاني الثلاثة -والله أعلم- مرادة معاً في هذه الآية فبدل أن يأتي بثلاث كلمات مختلفة، جمعها بصيغة واحدة تحتمل المصدر والزمان والمكان في آن واحد.

قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًاۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى﴾ [طه: ٢٠/ ٨٦].

قوله: ﴿وَعْدًا حَسَنًاۚ﴾ يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً، والمفعول محذوف تقديره: وعدكم بالكتاب والهداية، أو يترك المفعول الثاني ليعم. ويجوز أن يكون الوعد بمعنى الموعود فيكون هو المفعول الثاني.

جاء في روح المعاني: "ونصب ﴿وَعْدًا﴾ يحتمل على أن يكون على أنه مفعول ثان وهو بمعنى الموعود، ويحتمل أن يكون على المصدرية والمفعول الثاني محذوف"[(١)]. وكلا المعنيين محتمل، والآية الكريمة جمعتهما بلفظ واحد يحتملهما معاً.

قال تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُۖ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِۚ﴾ [الحج: ٢٢/ ٦٧].

تحتمل صيغة ﴿مَنسَكًا﴾ ثلاثة معان، فقد تكون بمعنى النسك، أي: العبادة. وقد تدل على زمان النسك، وكذلك مكانه.

يقول الرازي: "في المنسك أقوال؛ أحدها: قال ابن عباس: عيداً يذبحون فيه. وثانيها: قرباناً. ولفظ المنسك مختص بالذبائح عن مجاهد. وثالثها: مألفاً يألفونه إما مكاناً معيناً أو زماناً معيناً لأداء الطاعات.

---

(١) روح المعاني: ١٦/ ٢٤٥.

ورابعها : المنسك هو الشريعة والمنهاج، وهو قول ابن عباس في رواية عطاء واختيار القفال وهو الأقرب لقوله تعالى : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٥/ ٤٨]، ولأن المنسك مأخوذ من النسك وهو العبادة، وإذا وقع الاسم على كل عبادة فلا وجه للتخصيص"[١].

ويقول الألوسي : "وقيل : هو مصدر بمعنى النسك، أي : العبادة، قال ابن عطية : يعني ذلك ﴿هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ وقيل : هو اسم زمان، وقيل : اسم مكان، وكان الظاهر (ناسكون فيه) إلا أنه اتسع في ذلك"[٢].

والخلاصة أن الكلمة تحتمل ثلاثة المعاني : النسك وزمانه ومكانه في بنية احتمالية جامعة إيجازاً واتساعاً.

قال تعالى : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥/ ٢٤].

صيغتا (مستقر ومقيل) يحتمل كل منهما أن تكون مصدراً ميمياً أو اسم زمان أو اسم مكان، وفي اجتماعهما ترقى احتمالات المعنى في الآية الكريمة إلى تسعة.

يقول الألوسي : "﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ المستقر : المكان الذي يستقر فيه في أكثر الأوقات للتجالس والتحادث .﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ المقيل : المكان الذي يؤوى إليه للاسترواح إلى الأزواج والتمتع بمغازلتهن، سمي بذلك لأن التمتع به يكون وقت القيلولة غالباً...

وتفسير المستقر والمقيل بالمكانين حسبما سمعت هو المشهور، وهو أحد احتمالات تسعة : وذلك أنهم جوزوا أن يكون كلاهما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدراً وأن يكون الأول اسم مكان والثاني اسم زمان

(١) التفسير الكبير : ٢٣/ ٥٧.
(٢) روح المعاني : ١٧/ ١٩٥.

أو مصدراً، وأن يكون الأول اسم زمان والثاني اسم مكان أو مصدراً، وأن يكون الأول مصدراً والثاني اسم مكان أو اسم زمان. وما شئت تخيل في خيرية زمان أصحاب الجنة وأحسنيته، وكذا في خيرية استقرارهم وأحسنية استراحتهم يومئذ"(١).

وبهذه الاحتمالات نرى مدى الاتساع في دلالات الآية الكريمة، وما ذاك إلا لحسن استخدام الصيغة الصرفية بفنية عالية في هذا الموضع، ولو قال مثلاً: أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ استقراراً وَأَحْسَنُ قيلولة، لما كان في الآية إلا هذا المعنى.

قال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٢٧/ ٣٩].

وقوله: ﴿ءَاتِيكَ﴾ يحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً للمتكلم، ويحتمل كذلك أن يكون اسم فاعل، وبهما قال المفسرون والنحاة.

يقول ابن عاشور: "وقوله: ﴿ءَاتِيكَ﴾ يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً من أتى، وأن يكون اسم فاعل منه، والباء على الاحتمالين للتعدية"(٢).

ويقول ابن هشام في حديثه عن الجمل الصغرى والكبرى: "وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثلة؛ أحدها: نحو ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ إذ يحتمل ﴿ءَاتِيكَ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه، مثل ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ [هود: ١١/ ٧٦]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ١٩/ ٩٥]، ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد"(٣). فقد جمعت الآية معنيين ممكنين بصيغة صرفية واحدة.

(١) نفسه: ١٩/ ٨-٩.
(٢) التحرير والتنوير: ١٩/ ٢٦٤.
(٣) مغني اللبيب: ٤٩٨.

قال تعالى: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [النمل: ٢٧/ ٤٩].

قوله: ﴿مَهْلِكَ﴾ صيغة مشترك بين ثلاثة معان: المصدرية، أي: ما شهدنا إهلاك أهله. والزمان والمكان، أي: ما حضرنا وقت إهلاك أهله، أو مكانه.

يقول ابن عاشور: "وقرأ الجمهور: (مُهْلَك) بضم الميم وفتح اللام وهو مصدر الإهلاك أو مكانُه أو زمانه. وقرأه حفص بفتح الميم وكسر اللام ويحتمل المصدر والمكان والزمان"(١).

والذي نرجحه اجتماع هذه الدلالات معاً في الآية؛ لأن حدوث الإهلاك لا بدَّ له من زمان ومكان، والقصد - والله أعلم - نفي التهمة عنهم بقولهم: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ أي: ما حضرنَا هلاكَهم، وكنا على سفر وقت هلاكهم، ولم نكن في مكانَ هلاكِهم فكيف نُتهم؟

فبكلمة واحدة عبَّر عن ثلاثة المعاني مجتمعة، مستثمراً الصيغة الصرفية أمثل استثمار، ولو قال غيرها لما أفاد غير معنى واحد.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ [العنكبوت: ٢٩/ ١٧].

قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ يعني لا يقدرون أن يرزقوكم، فـ ﴿رِزْقًا﴾ مصدر، وتحتمل الآية وجهاً آخر، وهو أن ما تعبدونه من دون الله لا يملكون مالاً يرزقونكم به، فتكون ﴿رِزْقًا﴾ دالة على المفعول أي المرزوق به.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٩/ ٢٧٥.

يقول البيضاوي: "﴿رِزْقًا﴾ يحتمل المصدر بمعنى لا يستطيعون أن يرزقوكم، وأن يراد المرزوق وتنكيره للتعميم"(١).

فبكلمة واحدة عبَّرت الآية الكريمة عن معنيين محتملين وصحيحين في وقت واحد، إذ ما يُعبَد من دون الله لا يملك أن يرزق أحداً شيئاً، ولا يملك عند التحقيق مالاً أو متاعاً يرزق به غيره، يشهد لهذا المعنى قول النبي ﷺ: "يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي. قَالَ: وَهَلْ لَكَ يَابْنَ آدَمَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ"(٢). فقد كسبت الآية الكريمة المعنيين جميعاً بلفظ واحد يصلح لهما معاً.

قال تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [لقمان: ٣١/ ٢].

وُصف القرآن الكريم بـ ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ في هذه الآية، وفي ثلاث آيات أخر، هي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٣/ ٥٨]، وقوله: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١٠/ ١]، وقوله: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٣٦/ ٢].

و﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ في هذه الآيات جاءت وصفاً للذكر والكتاب والقرآن، والكلمة على صيغة (فعيل)، وفي دلالتها احتمالات عدة:

أولها: فعيل بمعنى فاعل، أي: الكتاب الحاكم، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢/ ٢١٣].

ثانيها: فعيل بمعنى مُفعَل، أي: الكتاب المُحكَم، ودليله قوله تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١١/ ١].

---

(١) أنوار التنزيل: ٤/ ٣١١.

(٢) صحيح مسلم: حديث رقم (٢٩٥٨)، ٤/ ٢٢٧٣، مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

والثالث: فعيل بمعنى مفعول، أي: الكتاب المحكوم فيه، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٥/ ٤٥]، أي: بما في كتاب الله من الأحكام.

أما الرابع فالحكيم الناطق بالحكمة، أي: الكتاب ذو الحكمة، ودليله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ١٧/ ٣٩]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٣٤].

وثمة احتمالان آخران ذكرهما بعض المفسرين على تقدير الإسناد المجازي أو بتقدير حذف، فيكون الحكيم وصفاً لله تعالى، أي: الحكيم قائله أو منزله.

يقول أبو حيان: "ووصف الكتاب بالحكيم، إما لتضمنه للحكمة، قيل: أو (فعيل) بمعنى المحكم، وهذا يقل أن يكون (فعيل) بمعنى (مفعَل)، ومنه عقدت العسل فهو عقيد، أي معقد، ويجوز أن يكون (حكيم) بمعنى (حاكم). وقال الزمخشري: الحكيم: ذو الحكمة؛ أو وصف لصفة الله عز وجل على الإسناد المجازي، ويجوز أن يكون الأصل: الحكيم قائله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فبانقلابه مرفوعاً بعد الجر استكن في الصفة المشبهة"[(١)].

ويقول القرطبي: "والحكيم: المحكم بالحلال والحرام والحدود والأحكام. قاله أبو عبيدة وغيره.

وقيل: الحكيم بمعنى الحاكم، أي: إنه حاكم بالحلال والحرام وحاكم بين الناس بالحق، فعيل بمعنى فاعل، دليله قوله: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/ ٢١٣].

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ١٧٨-١٧٩.

وقيل: الحكيم بمعنى المحكوم فيه، أي: حكم الله فيه بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، وحكم فيه بالنهي عن الفحشاء والمنكر، وبالجنة لمن أطاعه وبالنار لمن عصاه، فهو فعيل بمعنى المفعول. قاله الحسن وغيره.

وقال مقاتل: الحكيم بمعنى المحكم من الباطل لا كذب فيه ولا اختلاف، فعيل بمعنى مفعل، كقول الأعشى يذكر قصيدته التي قالها:

وغريبة تأتي الملوك حكيمة ... قد قلتها ليقال من ذا قالها "[(١)]

فتأمل كيف اتسعت هذه المفردة لمعان كثيرة بصيغتها (فعيل)، وجعلت المفسرين يختلفون في تأويلها، ويذهبون فيها مذاهب شتى، ولعل الأَولى أن يُقال: إن تلك المعاني كلها مرادة ومقصودة معاً في آن واحد، فالقرآن الكريم حاكم ومُحكَم وناطق بالحكمة ومحكوم فيه بالعدل وحكيم قائله، عبَّر النظم القرآني عن كل تلك المعاني بقوله ﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ١٣].

قول المنافقين في الآية الكريمة ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ يدل من حيث الصيغة على المصدرية، بمعنى لا إقامة لكم فارجعوا. ويحتمل أن يدل على اسم المكان، أي: لا مكان لكم تقيمون فيه، فارجعوا.

يقول أبو حيان: "﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾ أي: من المنافقين ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ في حومة القتال والممانعة ﴿فَٱرْجِعُوا۟﴾ إلى بيوتكم ومنازلكم، أمروهم بالهرب عن رسول الله ﷺ... وقرأ السلمي والأعرج واليماني

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٠٥.

وحفص: بضم الميم، فاحتمل أن يكون مكاناً، أي: لا مكان إقامة. واحتمل أن يكون مصدراً، أي: لا إقامة"[(١)].

ففي (المقام) دلالة على المصدر الميمي ودلالة اسم المكان، ولو كان التعبير بالمصدر (الإقامة) لما أدت الآية غير معنى واحد، ولكن الآية عبرت عما يجول في أذهان المنافقين وعلى ألسنتهم من نفي الإقامة ومكانها معاً بلفظ واحد، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِى ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ [غافر: ٤٠/ ٣].

و﴿ٱلتَّوۡبِ﴾ في الآية يحتمل أن يكون مصدراً كالأوب بمعنى الرجوع، ويحتمل أن يكون اسم جمع لتوبة كتمر وتمرة.

يقول القرطبي: "و﴿ٱلتَّوۡبِ﴾ يجوز أن يكون مصدر تاب يتوب توباً. ويحتمل أن يكون جمع توبة، نحو: دومة ودوم، وعزمة وعزم، ومنه قوله:

فيخبو ساعة ويهب ساعا

ويجوز أن يكون التوب بمعنى التوبة. قال أبو العباس: والذي يسبق إلى قلبي أن يكون مصدراً، أي: يقبل هذا الفعل، كما تقول: قال قولاً، وإذا كان جمعاً فمعناه يقبل التوبات"[(٢)].

وقد دلَّت الآية بهذه الصيغة ﴿ٱلتَّوۡبِ﴾ على معاني الجمع والإفراد والمصدرية بلفظ واحد، ولو عبَّر بـ قابل التوبة أو التوبات لما أفاد إلا معنى واحداً، وحقيقة الأمر أن الآية عبَّرت عن تلك المعاني مجتمعة، وهو المراد، والله أعلم، فالله تعالى يقبل هذا الفعل من عباده، ويقبل التوبة سواء أكانت مرة واحدة أو مرات كثيرة.

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ٢١٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٥/ ٢٩١.

قال تعالى: ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر: ٤٠/ ١٩].

وقوله: ﴿خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنها مصدر بمعنى الخيانة كالعافية بمعنى المعافاة، أي: يعلم خيانة الأعين، أي استراق النظر إلى ما لا يحلُّ، كما يفعل أهل الريب.

والثاني: أنها اسم فاعل على بابها، وهو من إضافة الصفة للموصوف، والأصل: الأعينُ الخائنة.

يقول الثعالبي: "والخائنةُ: مصدرٌ كالخِيَانَةِ، ويحتمل أن تكونَ ﴿خَآئِنَةَ﴾ اسمَ فاعِل، أي: يعلم الأعين إذا خانتْ في نظَرِها، قال أبو حَيَّان: والظاهرُ أن ﴿خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ﴾ من إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ، أي: الأَعْيُن الخائنة، كقوله[1]: [البسيط]

وَإنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فاسقينا

أي: الناسَ الكرامَ، وجوَّزُوا أن يكونَ ﴿خَآئِنَةَ﴾ مصدراً، كالعافية، أي: يعلم خِيانَةَ الأعينِ"[2].

والآية تفيد المعنيين؛ فالله يعلم خيانة الأعين، ويعلم الأعين الخائنة، ولو عبَّر بأحدهما لما أفادت الآية غير معنى واحد.

قال تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٣/ ٢٦].

كلمة ﴿بَرَآءٞ﴾ في الآية فيها احتمالان:

---

(١) البيت منسوب لبشامة بن حزنٍ النهشلي في خزانة الأدب: ٨/ ٣٠٢.
(٢) الجواهر الحسان: ٤/ ٧٠.

أولهما : أنها مصدر على المبالغة فيكون من الإخبار بالمصدر عن الذات كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ١١/٤٦]، جاء في فتح القدير : "البراء مصدر نعت به للمبالغة، وهو يستعمل للواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث. قال الجوهري : وتبرأت من كذا، وأنا منه براء وخلاء، لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه مصدر في الأصل"[١].

والثاني : أن تكون صفة مشبهة على وزن فعال كجواد وصناع، قال الزجاج : "البَراء بمعنى البَريء"[٢]. فالكلمة جمعت احتمالين ممكنين بلفظ واحد.

قال تعالى : ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم : ٦٨/ ٥-٦].

كلمة ﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ تحتمل وجهين :

الأول : أن الصيغة على بابها من اسم المفعول والباء زائدة للتأكيد، أي : أيكم المفتون بالجنون، ومثله قول الشاعر[٣] :

نحن بنو جعدة أصحاب العلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

والثاني : ﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ مصدر جاء على مفعول كالمعقول والميسور، والباء ليست زائدة، والتقدير : بأيكم الفتون أو الفتنة، ومنه قول الشاعر الراعي[٤] :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحماً ولا لفؤاده معقولا

أي : عقلاً.

---

(١) فتح القدير : ٤/ ٥٥٣.

(٢) زاد المسير : ٧/ ٣٠٩.

(٣) ديوان النابغة الجعدي : ٤٨، جمع وتحقيق : د. واضح الصمد. دار صادر، بيروت.ط١، ١٩٩٨م.

(٤) ديوان الراعي النميري : ٢١٠، شرح د. واضح الصمد. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

جاء في لسان العرب: "والمَفْتُونُ: الفِتْنة صيغ المصدر على لفظ المفعول كالمَعْقُول والمَجْلُودِ. وقوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦٨/ ٥-٦]. قال أَبو إِسحاق: معنى المَفْتُونِ الذي فُتِنَ بالجنون. قال أَبو عبيدة: معنى الباء الطرح، كأَنه قال: أَيُّكم المَفْتُونُ؟

قال أَبو إِسحاق: ولا يجوز أَن تكون الباء لَغْواً ولا ذلك جائز في العربِية. وفيه قولان للنحويين:

أَحدهما: أَن المفْتُونَ ههنا بمعنى الفُتُونِ مصدر على المفعول، كما قالوا: ما له مَعْقُولٌ ولا مَعْقُودُ رَأْيٍ، وليس لفلان مَجْلُودٌ، أَي: ليس له جَلَدٌ. ومثله المَيْسُورُ والمَعْسُورُ، كأَنه قال: بأَيِّكم الفُتون، وهو الجُنون.

والقول الثاني: فسَتُبْصِر ويُبْصِرُونَ في أَيِّ الفَريقينِ المَجْنونُ، أَي: في فرقة الإِسلام أَو في فرقة الكفر. أَقامَ (الباء) مقام (في)"[(١)].

والخلاصة أن في الكلمة معنيين محتملين، ولكل منهما ما يؤيده في لغة العرب عند اللغويين والمفسرين، جمعتهما الكلمة بصيغة صرفية واحدة، لو استبدل بها غيرها لما أدى هذين المعنيين.

قال تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦٩/ ٢١].

و﴿رَّاضِيَةٍ﴾ على ثلاثة أوجه؛ أحدها: هي بمعنى مرضية، مثل: دافق بمعنى مدفوق. والثاني: على النسب، أي: ذات رضا، مثل: لابن وتامر. والثالث: هي على بابها مجازاً، وكأن العيشة رضيت بمحلها وحصلوها في مستحقها، أو أنها لا حال أكمل من حالها، أو لِملابسة العيشة حالةَ صاحبها وهو الراضي لا هي.

(١) لسان العرب: (فتن).

يقول الألوسي: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ قال أبو عبيدة والفراء: أي مرضية.

وقال غير واحد: أي ذات رضى، على أنه من باب النسبة بالصيغة كلابن وتامر، ومعنى ذات رضى ملتبسة بالرضا، فيكون بمعنى مرضية أيضاً...

والمشهور حمل ما ذكر على أنه مجاز في الإسناد والأصل في عيشة راض صاحبها فأسند الرضا إليها لجعلها لخلوصها دائماً عن الشوائب، كأنها نفسها راضية"[١].

ويقول ابن عاشور: "ووصْفُ ﴿عِيشَةٍ﴾ بـ ﴿رَّاضِيَةٍ﴾ مجاز عقلي لِملابسة العيشة حالةَ صاحبها، وهو العائش، ملابسة الصفةِ لموصوفها. والراضي هو صاحب العيشة لا العِيشة؛ لأن ﴿رَّاضِيَةٍ﴾ اسم فاعل رضيَت إذا حصل لها الرضى، وهو الفرح والغبطة. والعيشة ليست راضية ولكنها لحسنها رَضي صاحبها، فوصفُها بـ ﴿رَّاضِيَةٍ﴾ من إسناد الوصف إلى غير ما هو له، وهو من المبالغة؛ لأنه يدل على شدة الرضى بسببها حتى سرى إليها"[٢].

فقد اتسعت دلالة الكلمة لتشمل ثلاثة معان محتملة، ولها نظائرها في لغة العرب، وما ذاك إلا لاستخدام صيغة اسم الفاعل في سياق هذه الآية.

قال تعالى: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴿٣٤﴾ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٧٤/ ٣٤-٣٦].

كلمة ﴿نَذِيرًا﴾ على وزن (فعيل) وهي صيغة مشتركة بين معنيين في هذه الآية هما: المصدر، مثل نكير وإنكار، أي: إنذاراً للبشر. واسم الفاعل، أي: منذِراً للبشر.

---

(١) روح المعاني: ٢٩/ ٤٨.
(٢) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٢٣.

يقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور: ﴿نَذِيرًا﴾ واحتمل أن يكون مصدراً بمعنى الإنذار، كالنكير بمعنى الإنكار، فيكون تمييزاً، أي: لإحدى الكبر إنذاراً، كما تقول: هي إحدى النساء عفافاً. كما ضمن إحدى معنى أعظم، جاء عنه التمييز. وقال الفراء: هو مصدر نصب بإضمار فعل، أي أنذر إنذاراً. واحتمل أن يكون اسم فاعل بمعنى منذر"(١).

وكلا المعنيين صحيح ومراد من الصيغة (فعيل)، ولو أراد تخصيص اسم الفاعل أو المصدر لاستخدم له صيغة غير احتمالية، ولكنه الاتساع في نظم آي القرآن.

قال تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ٩٠/ ١-٢].

آثر النظم القرآني التعبير في هذه الآية بـ ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ﴾ على ما سواه؛ لما تنطوي عليه هذه الكلمة بلفظها وصيغتها من احتمالات دلالية توسع نطاق المعنى توسيعاً فريداً يضفي معاني لا نجدها في غير هذا التعبير؛ فقوله ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ﴾ يحتمل أربعة معان مختلفة، وكلها مرادة، ولها أدلتها لدى المفسرين:

أولها: أنها تأتي بمعنى الحالّ والمقيم. والمقصود تعظيم المقسم به، وهو أنه لما حلّ الرسول ﷺ بمكة جمعت شرفين: شرفها الذي شرفها الله به وشرف الرسول ﷺ، فازدادت تعظيماً على تعظيم وشرفاً على شرف واستحقت بذلك القسم.

يقول الألوسي: "وقيل: (الحلُّ) صفة أو مصدر بمعنى الحالّ. يقال: حلَّ أي نزل يحلُّ حلّاً وحلولاً. ويقال أيضاً: هو حِلَّ بموضع كذا كما يقال حالّ به"(٢).

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٣٧٠.

(٢) روح المعاني: ٣٠/ ١٣٤.

ويقول أبو حيان: "﴿وَأَنتَ حِلٌّ﴾ جملة حالية تفيد تعظيم المقسم به، أي: فأنت مقيم به، وهذا هو الظاهر...، أقسم بها لما جمعت من الشرفين، شرفها بإضافتها إلى الله تعالى، وشرفها بحضور رسول الله ﷺ وإقامته فيها، فصارت أهلاً لأن يقسم بها"(١).

والمعنى الثاني من معاني (الحِلّ): أنها بمعنى التبرئة مما يقترفه المشركون في مكة، أي: وأنت بهذا البلد متحرج بريء مما يفعلون، كما تقول: أنا في حلٍّ من هذا.

يقول الألوسي: "المعنى وأنت حلٌّ بهذا البلد مما يقترفه أهله من المآثم، متحرج بريء منها"(٢).

والمعنى الثالث: أنها تأتي بمعنى اسم المفعول، أي: مُستَحَلّ، فعلى هذا يكون المعنى: وأنت مُستَحلّ قتلك، لا تراعى حرمتك في هذا البلد الحرام الذي يأمن فيه الناس على دمائهم وأموالهم، والذي يأمن فيه الطير والوحش.

يقول الألوسي: "(الحِلّ) بمعنى المستحَلّ بزنة المفعول الذي لا يحترم، فكأنه قيل: ومن المكابدة أن مثلك على عظم حرمته يُستحلُّ بهذا البلد الحرام، ولا يُحترم كما يُستحلُّ الصيد في غير الحرم"(٣).

وجاء في (الكشاف): "عن شرحبيل: يحرّمون أن يقتلوا بها صيداً ويعضدوا بها شجرة، ويستحلون إخراجك وقتلك. وفيه تثبيت من رسول الله ﷺ، وبعث على احتمال ما كان يكابد من أهل مكة، وتعجيب من حالهم في عداوته"(٤).

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) روح المعاني: ٣٠/ ١٣٤.

(٣) نفسه: ٣٠/ ١٣٣.

(٤) الكشاف: ٤/ ٧٥٧.

والمعنى الرابع من معاني (الحِلّ): أنها تأتي بمعنى الحلال ضد الحرام، أي: وأنت حلال بهذا البلد يحِلُّ لك فيه قتل من شئت، وكان هذا يوم فتح مكة.

يقول الألوسي: "وجوَّز أن يكون (الحِلُّ) بمعنى الحلال ضد الحرام، قال ابن عباس فيما أخرجه عنه ابن جرير وغيره: وأنت يا محمد يحلُّ لك أن تقاتل به، وأما غيرك فلا"(١).

ويقول الزمخشري: "سلَّى رسولَ الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقسم ببلده، على أنّ الإنسان لا يخلو من مقاساة الشدائد، واعترض بأن وعده فتح مكة تتميماً للتسلية والتنفيس عنه فقال ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾، يعني: وأنت حلّ به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر. وذلك أنّ الله فتح عليه مكة وأحلّها له، وما فتحت على أحد قبله ولا أحلّت له، فأحلّ ما شاء وحرّم ما شاء، قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة، ومقيس بن صبابة وغيرهما، وحرّم دار أبي سفيان، ثم قال: إنّ الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض فهي حرام إلى أن تقوم الساعة، لم تحلَّ لأحد قبلي ولن تحلَّ لأحد بعدي، ولم تحلَّ لي إلّا ساعة من نهار... فإن قلت: أين نظير قوله ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ﴾ في معنى الاستقبال؟ قلت: قوله عزّ وجل: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٩/ ٣٠]، ومثله واسع في كلام العباد، تقول لمن تعده الإكرام والحباء: أنت مكرم محبو، وهو في كلام الله أوسع؛ لأن الأحوال المستقبلة عنده كالحاضرة المشاهدة. وكفاك دليلاً قاطعاً على أنه للاستقبال وأن تفسيره بالحالّ محال أن السورة بالاتفاق مكية، وأين الهجرة عن وقت نزولها، فما بال الفتح؟"(٢).

---

(١) روح المعاني: ٣٠/ ١٣٣.
(٢) الكشاف: ٤/ ٧٥٨.

وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فهو ﷺ حالّ بهذا البلد الكريم يبلغ رسالة ربه، متحرج من آثامهم بريء من أفعال الجاهلية، وقد استُحلَّت حرمته وأُريد قتله في حين حلوله به وتبليغ دعوة ربه، وأنه حَلّ لهذا الرسول ﷺ أن يقتل ويأسر في هذا البلد يوم الفتح ما لا يحلّ لغيره، فبكلمة واحدة جمعت الآية احتمالات أربعة ما كان لها أن تجتمع لو قال (حالٌّ)، أو (مُستحَلٌّ)، أو (حلال)، أو غيرها مما يقصر الكلام على معنى واحد لا غير.

قال تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٩٥/ ١-٣].

وصف الله مكة المكرمة بـ ﴿ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾، و ﴿ٱلْأَمِينِ﴾ من حيث الدلالة تحتمل معنيين:

أولهما: أن تكون من الأمن، ومكة هي البلد الآمن في الجاهلية والإسلام، لا ينفر صيده ولا يعضد شجره، دعا له سيدنا إبراهيم عليه السلام بالأمن مرتين؛ الأولى: قبل أن يكون بلداً ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٦]، والثانية: بعد أن صار بلداً ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٣٥].

وقد استجاب الله دعاء أبي الأنبياء، دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٥]، وقوله أيضاً ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ﴾ [آل عمران: ٣/ ٩٧]، وقوله ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [القصص: ٢٨/ ٥٧]، وقوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ﴾ [العنكبوت: ٢٩/ ٦٧].

وصيغة (فعيل) -بعد الذي بيناه من معنى (الأمن) في الكلمة- تحتمل ثلاثة معان:

الأول: أن تكون (فعيل) للمبالغة بمعنى (فاعل)، أي: الآمن. يقول ابن الجوزي: "قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٩٥/٣] يعني: مكة، يأمن فيه الخائف في الجاهلية والإسلام. قال الفراء: ومعنى ﴿ٱلْأَمِينِ﴾: الآمن. والعرب تقول للأمين (آمن). قال الشاعر[١]:

أَلَمْ تَعْلَمي يا أَسْمَ وَيْحَكِ أَنَّني حَلَفْتُ يَميناً لا أَخُونُ أَمِينِي

يريد آمني"[٢].

والثاني قريب من الأول: وهو أن تكون (فعيل) بمعنى (مُفعِل)، يقول ابن عاشور: "سمي الأمين لأن من دخله كان آمناً؛ فالأمين (فعيل) بمعنى (مُفعِل)، مثل (الداعي السمِيع) في بيت عمرو بن معد يكرب"[٣]، يقصد قوله[٤]:

أَمِنْ ريحانَة الداعي السميع يؤرقني وأصحابي هجوع

والثالث: أن تكون ﴿ٱلْأَمِينِ﴾ فعيلاً بمعنى مفعول، مثل جريح بمعنى مجروح، وأسير بمعنى مأسور، أي: المأمون، ونسبة الأمن إليه من قبيل تسمية المحلِّ باسم الحالِّ فيه مجازاً، والمعنى: المأمون أهله والداخل فيه، قال تعالى: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ١٠٦/ ٤]، أو لأنه مأمون الغوائل.

جاء في روح المعاني: "الأمين فعيل... بمعنى مفعول أي: المأمون من (أمنه) أي: لم يَخَفْه، ونسبته إلى البلد مجازية، والمأمون حقيقة

---

(١) البيت مذكور في تهذيب اللغة ولسان العرب: (أمن).
(٢) زاد المسير: ٩/ ١٧٠-١٧١.
(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٧٢.
(٤) ديوان عمرو بن معد يكرب: ٦.

الناسُ، أي: لا تخاف غوائلهم فيه، أو الكلام على الحذف والإيصال أي: المأمون فيه من الغوائل"(١).

والاحتمال الثاني في دلالة ﴿ٱلْأَمِينِ﴾ أن يكون من الأمانة، يقول الألوسي: "الأمين (فعيل) بمعنى (فاعل)، أي: الآمن، من أمُن الرجل بضمّ الميم أمانةً فهو أمين... وسمع على معنى النسب، كما في قوله تعالى: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [القصص: ٢٨/٥٧]، بمعنى ذي أمن. وأمانته أن يحفظ من دخله كما يحفظ الأمين ما يؤتمن عليه ففيه تشبيه بالرجل الأمين"(٢).

ومن لطائف تعليل اختيار الوصف بـ ﴿ٱلْأَمِينِ﴾ في هذه الآية قول د. فاضل السامرائي: "وُصف بالأمين لأنه مكان أداء الأمانة، وهي الرسالة. والأمانة ينبغي أن تؤدى في مكان أمين. فالرسالة أمانة نزل بها الروح الأمين، وهو جبريل، وأداها إلى الصادق الأمين، وهو محمد، في البلد الأمين، وهو مكة. فانظر كيف اختير الوصف هاهنا أحسن اختيار وأنسبه.

فالأمانة حملها رسول موصوف بالأمانة فأداها إلى شخص موصوف بالأمانة في بلد موصوف بالأمانة"(٣).

فباختيار لفظ ﴿ٱلْأَمِينِ﴾ جمعت الآية الكريمة معنيي الأمن والأمانة، وجمعت معنيي اسم الفاعل واسم المفعول، وجمعت الحقيقة والمجاز، فهو أمين وآمن ومأمون، وهذه المعاني كلها مُرادة مطلوبة، وهي صفة اختيرت هنا اختياراً مقصوداً لا يسدُّ مسدّها وصف آخر.

---

(١) روح المعاني: ٣٠/ ١٧٣.
(٢) نفسه: ٣٠/ ١٧٣.
(٣) التعبير القرآني: ٣٤٠، السامرائي، د. فاضل صالح. دار عمار، عمّان، ط٢، ٢٠٠٢م.

ثانياً - دلالة الوزن الصرفي على صيغة صرفية ومعنى معجمي وكلاهما من جذر واحد:

من الوسائل التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع دلالاته استثمار المفردة القرآنية من جهتين، جهة الميزان الصرفي، وجهة المعنى المعجمي، وذلك بأن ترِد الكلمة دالَّة على معنيين؛ أحدهما يُرَدُّ لعوامل صرفية، والآخر لدلالة لفظية، وكلاهما مشتق من جذر لغوي واحد، وكلاهما يمكن أن يكون مراداً، ولا شك أن هذا مما يكثِّر معاني الخطاب القرآني ويقلِّل ألفاظه. وفيما يلي نستطلع نماذج منه:

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧].

الميثاق في الآية الكريمة كلمة تحتمل معنيين:

أحدهما يعتمد على الدلالة المعجمية، وهو ما وثقوا به عهد الله من قبوله وإلزامه أنفسهم، أو ما وثق الله به عهده من آياته وكتبه وإنذار رسله.

والثاني يعتمد على الصيغة الصرفية للكلمة، أي: الميثاق بمعنى المصدر (التوثيق)، كما أن الميعاد بمعنى الوعد، والميلاد بمعنى الولادة. والمعنى: من بعد توثيق العهد، أو توثيق الله.

يقول البيضاوي: " ﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ الضمير للعهد. والميثاق اسم لما يقع به الوثاقة، وهي الاستحكام. والمراد به ما وثق الله به عهده من الآيات والكتب، أو ما وثقوه به من الالتزام والقبول. ويحتمل أن يكون بمعنى المصدر"(١).

ويقول أبو حيان: "أي من توثيقه عليهم، أو من بعد ما وثق به عهده على اختلاف التأويلين في الميثاق. قال أبو البقاء: إن أعدت الهاء على

(١) أنوار التنزيل: ١/ ٢٦٦.

اسم الله كان المصدر مضافاً إلى الفاعل، وإن أعدتها إلى العهد كان مضافاً إلى المفعول، وهذا يدل على أن الميثاق عنده مصدر "[١].

والخلاصة أن لفظ (الميثاق) يدل على معنيين، التوثيق نفسه ووسائله من آيات الله وكتبه وإنذار رسله، وكلاهما مراد في سياق الآية، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٠].

قوله تعالى: ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ يحتمل معنيين:

أولهما: دلالة معجمية بأن يكون الوقودُ هو الحطبَ نفسَه، والمعنى: وَأُولَئِكَ هُمْ حطبُ النَّارِ. كما قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٩٨].

والآخر: مردود لصيغة (الفَعول) بوصفه مصدراً كالقَبُول والوَضُوء والطَّهُور، والمعنى إما على المُبالغة، بأن جُعِلُوا نفس التوقد مبالغة في وضعهم بالعذاب، أي: أصحاب توقدها. وإمَّا على حذف مضاف، أي: يوقدها إحراق الناس، ثم حذف المُضَاف، وأقيم المضاف إليه مُقَامه.

جاء في فتح القدير: "(الوقود) في الآية اسم للحطب، أي: هم حطب جهنم الذي تسعَّر به. ولكنها قد تكون مصدراً على وزن (فعول)، وكذلك الوقود بفتح الواو في قراءة الجمهور يحتمل أن يكون اسماً للحطب، كما تقدم، فلا يحتاج إلى تقدير، ويحتمل أن يكون مصدراً؛ لأنه من المصادر التي تأتي على وزن (الفعول)، فتحتاج إلى تقدير، أي: هم أهل وقود النار "[٢].

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٢٧٣.
(٢) فتح القدير: ١/ ٣٢٠-٣٢١.

فالآية جمعت بلفظها ووزنها معنيين؛ المصدر (الإيقاد) ومادته (الحطب)، وكلاهما مراد، ولو عبَّر بأحد هذين اللفظين مثلاً لما أفاد غير معنى واحد.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٥٤].

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ يحتمل ثلاث دلالات: واحدة مستفادة من الصيغة، واثنتان من الدلالة المعجمية للفظ نفسه:

أما الأولى فهي دلالة صيغة (أفعل) على التعدية، من (هَمَّ) بالشيءَ يهمُّ هَمّاً، نواه وأَرادَه وعزَم عليه، و﴿أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ جعلتهم يهمُّون بشيء، يقول ابن عاشور: "قيل: معنى ﴿أَهَمَّتْهُمْ﴾ أدخلت عليهم الهَمّ بالكفر والارتداد، وكان رأسُ هذه الطائفة معتّب بن قشير"(١).

وأما الدلالتان المستفادتان من المعنى المعجمي فأولاهما: أن يكون ﴿أَهَمَّتْهُمْ﴾ من الهم والحزَن، أي: حَدّثتهم أنفسهم بما يدخل عليهم الهَمّ، فجعلتهم ذوي همّ وأوقعتهم فيه، فجفاهم النوم.

والثانية أن يكون بمعنى شدة الاعتناء والذهول عما سواه، من أهمَّه بمعنى جعله مهماً له ومقصوداً. والمعنى: ما يهمهم إلا أنفسهم وطلب خلاصها، لا النبيّ ﷺ ولا غيره، فذهب النوم عنهم.

يقول الرازي: "هؤلاء هم المنافقون عبد الله بن أبي ومعتب بن قشير وأصحابهما، كان همُّهم خلاص أنفسهم. يقال: همني الشيء، أي: كان من همي وقصدي، قال أبو مسلم: من عادة العرب أن يقولوا لمن خاف: قد أهمته نفسه، فهؤلاء المنافقون لشدة خوفهم من القتل طار النوم عنهم.

---

(١) التحرير والتنوير: ٣/ ٢٥٧.

وقيل: المؤمنون كان همهم النبي ﷺ وإخوانهم من المؤمنين، والمنافقون كان همهم أنفسهم. وتحقيق القول فيه: أن الإنسان إذا اشتدّ اشتغاله بالشيء واستغراقه فيه صار غافلاً عما سواه، فلما كان أحب الأشياء إلى الإنسان نفسه، فعند الخوف على النفس يصير ذاهلاً عن كل ما سواها "(١).

فثمة ثلاثة معان مستفادة من الصيغة الصرفية والدلالة المعجمية، عبَّرت عنها الآية الكريمة بكلمة واحدة. وثلاثة المعاني لا يبعد أن تكون مرادة في الوقت ذاته، إذ المنافقون حدّثتهم أنفسهم بالارتداد فهمُّوا به، وأوقعتهم أنفسهم بالهمِّ والحزن، وكان لا يهمُّهم إلا خلاص أنفسهم دون ما سواها، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٤].

في قوله سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ﴾ كلمتان كل منهما تحتمل معنيين بِردِّهما إلى البنية الصرفية والدلالة المعجمية:

فـ ﴿ٱلْخَلْقُ﴾ تدلُّ على المصدر من خلق يخلق خَلْقاً، أي: فله الإيجاد والاختراع، وهذه الصفة خاصة بالله سبحانه. وتحتمل أن تكون بمعنى المفعول، أي: المخلوقات، وهي كلها مِلك لله تعالى.

و ﴿وَٱلْأَمْرُ ۗ﴾ كذلك يحتمل أن يكون مَصْدَراً من أمر يأمر أمراً، ضد النهي. ويحتمل أن يكون بمعنى الشأن، واحد الأمورِ. و(أل) التعريف لاستغراق الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٥٤].

---

(١) التفسير الكبير: ٩/ ٣٨.

يقول ابن عطية: "أخذ المفسرون ﴿ٱلْخَلْقُ﴾ بمعنى المخلوقات. أي هي له كلها وملكه واختراعه، وأخذوا ﴿ٱلْأَمْرُ﴾ مصدراً من أمر يأمر... ويحتمل أن تؤخذ لفظة ﴿ٱلْخَلْقُ﴾ على المصدر من خلق يخلق خلقاً، أي: له هذه الصفة؛ إذ هو المُوجِدُ للأشياء بعد العَدَمِ، ويؤخذ ﴿ٱلْأَمْرُ﴾ على أنه واحد من الأمور، إلا أنه يدل على الجنس، فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١١/ ١٢٣]، وبمنزلة قوله ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢/ ٢١٠]... وكيف ما تأولت الآية فالجميع لله"[(١)].

والجمع بين الخلق والأمر وسّع دلالة الآية أيَّما اتساع، فبدل أن يأتي بأربع عبارات مختلفة الألفاظ لتعبِّر عن أربعة معان، هي: له الإيجاد والأوامر، وله الإيجاد والأمور، وله المخلوقات والأوامر، وله المخلوقات والأمور، أتى بمفردتين انتظمتا تلك المعاني باستثمار الصيغة الصرفية والدلالة المعجمية فكسبها جميعاً من أقرب سبيل وبأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الرعد: ١٣/ ٣٣].

في استخدام المصدر الصريح ﴿مَكْرُهُمْ﴾ فائدة بديعة؛ إذ تضيف إلى معنى المكر معنى احتمالياً آخر، فقد يكون المزيَّنُ لهم هو المكر ذاته، وقد يكون المزيَّنُ ما في المكر من دهاء وإحكام حيلة، ولو قال (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ أن يمكروا) لكان المعنى أنه زين لهم أن يفعلوا مكراً، لا أنّ مكرهم له صفة معينة هي التي تزيّنه لهم[(٢)]، فالتعبير بالمصدر المؤوَّل (أن والفعل) دلالته متعيِّنة على الحدث مجرَّداً عن الوصف، والتعبير بالمصدر الصريح يدل على الحدث، ويحتمل الدلالة على صفة من صفاته.

(١) المحرر الوجيز: ٢/ ٤٠٩.
(٢) معاني النحو: ٣/ ١٢٨.

يقول ابن القيم: "دخول (أن) على الفعل... يدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين من الإشكال وتخليص له من شوائب الإجمال، بيانه أنك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) احتمل الكلام معاني: منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته، وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضاً أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: (أعجبني أن قدمت) كان [دخول] (أن) على الفعل بمنزلة الطبائع والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان"(١).

ففي قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ﴾ معنيان: أولهما قطعي وهو الدلالة على المكر نفسه، والثاني احتمالي قد يُراد به صفة من صفات المكر كالدهاء مثلاً، فجمعت الآية بإيثار المصدر الصريح معنيين بكلمة واحدة، ولو عبَّرت بالمصدر المؤول لأفادت معنى واحداً بكلمتين اثنتين.

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٦/ ١٢٠].

قوله تعالى: ﴿أُمَّةً﴾ يحتمل معنيين:

أولهما: أن (الأمة) تطلق على الرَّجل الجامع لخصالٍ محمودة، ولكماله واستجماعه فضائل لا تكاد توجد إلا مفرقة في أشخاص كثيرة، يؤيد ذلك قول أبي نواس(٢):

ولَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي واحِدِ

(١) بدائع الفوائد: ١/ ٩٩-١٠٠.
(٢) دِيوان أبي نواس: ٢١٨.

والثاني: أن (الأمة) (فُعْلَة) تدلُّ على المبالغة، (فُعْلَة) بمعنى المفعول، كالدُّخلة والنُّخبة، فالأمة: هو الذي يؤتم به؛ فإن الناس كانوا يؤمونه للاستفادة منه والاقتداء بسيرته.

جاء في فتح القدير: "يقال للرجل العالم (أمة). والأمة: الرجل الجامع للخير. قال الواحدي: قال أكثر أهل التفسير: أي معلماً للخير. وعلى هذا فمعنى كون إبراهيم كان أمة أنه كان معلماً للخير، أو جامعاً لخصال الخير، أو عالماً بما علمه الله من الشرائع.

وقيل: (أمة) بمعنى (مأموم)، أي: يؤمه الناس ليأخذوا منه الخير كما قال سبحانه: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٤] "[١].

ففي الكلمة معنيان محتملان أحدهما معجمي، والآخر عائد لدلالة الصيغة الصرفية، وكلاهما مراد، فسيدنا إبراهيم عليه السلام كان جامعاً لخصال الخير، وكان الناس يؤمُّونه للاقتداء بسيرته، والآية جمعت المعنيين بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٨/ ١٠٢].

قوله ﴿نُزُلًا﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه - في المستوى الصرفي- اسم مكان يُراد به موضع النُّزولِ. والثاني: أنَّه - في المستوى المعجمي- اسمُ لما يعدُّ من القِرى للضُّيوف النازلين، وإطلاق اسم (النُّزُل) على العذاب استعارة على سبيل التهكُّم بهم، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٣/ ٢١].

جاء في تفسير الثعالبي: "و(النُّزُل) موضع النزول. و(النُّزُل) أيضاً ما يقدَّم للضيف أو القادم من الطعام عند نزوله. ويحتمل أن يريد بالآية هذا

---

(١) فتح القدير: ٣/ ٢٠٢.

المعنى، أن المعدَّ لهؤلاء بدل (النُّزُل) جهنم، والآية تحتمل الوجهين"[١].

والقول ما قاله الثعالبي من أن الآية تحتمل الوجهين: الدلالة المعجمية لجهنم بمعنى العذاب، والدلالة الصرفية للكلمة بوصفها اسم مكان، والمعنيان مستفادان بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الصف: ٦١/ ١٠-١١].

قوله تعالى: و ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ﴾ هنا يحتمل معنيين:

الأول منهما معجمي، وهو دلالة الخير على ضد الشرّ، وتكون الخيرية في المشار إليه مطلقة، أي: الجهاد والإيمان جمع في ذاته خيري الدنيا والآخرة.

والثاني مستفاد من الدلالة الصرفية للكلمة، إذ يحتمل أن يكون ﴿خَيۡرٞ﴾ اسم تفضيل، أصله: أخير ووزنه (أَفعل)، والمعنى: الجهاد والإيمان خير منْ أموالِكُم وأنفسِكُم ومن كل عمل.

يقول ابن عطية: "وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ أشار إلى الجهاد والإيمان، و ﴿خَيۡرٞ﴾ هنا يحتمل أن يكون للتفضيل، فالمعنى من كل عمل، ويحتمل أن يكون إخباراً أن هذا خير في ذاته ونفسه"[٢].

فالآية جمعت معنيين بكلمة واحدة أحدهما معجمي، والآخر عائد لدلالة الصيغة الصرفية، وكلاهما مراد، وهما عام وخاص، إذ الخيرية المطلقة في الدلالة المعجمية تشمل معنى التفضيل وغيره.

---

(١) الجواهر الحسان: ٢/ ٣٩٧.

(٢) المحرر الوجيز: ٥/ ٣٠٤.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٦٧/ ٣٠].

في وصف الماء بأنه ﴿مَّعِينٍ﴾ وجهان:

أولهما مشتق من (الإمعان)، أي: الماء الجاري الممعن في الجري. والثاني تدل عليه الصيغة والاشتقاق، فـ ﴿مَّعِينٍ﴾ (فعيل) بمعنى (مفعول) من (العين)، أي: الماء الظاهر الذي تراه الأعين، وتناله الدلاء. فأصله معيون، ثم جرى عليه ما جرى على (مبيع).

يقول الرازي: "والمعين الظاهر الذي تراه العيون، فهو من مفعول العين كمبيع، وقيل: المعين الجاري من العيون، من الإمعان في الجري، كأنه قيل: ممعن في الجري"(١).

ويقول الشوكاني: "أي: ظاهر تراه العيون، وقيل: هو من معن الماء، أي: كثر. وقال قتادة والضحاك: أي: جار"(٢).

فالكلمة تتسع لمعان عدة كالجريان والظهور والكثرة، إضافة إلى صيغتها التي تشير إلى اسم المفعول، وكل ذلك صحيح ومراد، وله ما يؤيده في المعاجم وعند المفسرين.

ثالثاً - تعدد معاني الصيغة الصرفية:

إن الصيغة الصرفية وما تحمله من معان مختلفة كانت من الوسائل التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع الدلالة لكثير من المفردات القرآنية؛ وذلك بأن تَرِد الكلمة دالَّة على معنيين أو أكثر، يُرَدُّ كل واحد

---

(١) التفسير الكبير: ٣٠/ ٦٧.
(٢) فتح القدير: ٥/ ٢٦٦.

إلى معنى من المعاني التي تحتملها الصيغة الصرفية. وفيما يلي نستعرض نماذج منها :

قال تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس : ١٠/ ٥].

صيغة (فِعال) في قوله تعالى ﴿ضِيَآءً﴾ تحتمل المصدرية وتحتمل الجمع، كسياط وحياض جمع سوط وحوض.

يقول الرازي : " الضياء لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون جمع ضوء كسوط وسياط وحوض وحياض، أو مصدر ضاء يضوء ضياء، كقولك : قام قياماً وصام صياماً، وعلى أي الوجهين حملته فالمضاف محذوف، والمعنى : جعل الشمس ذات ضياء، والقمر ذا نور، ويجوز أن يكون من غير ذلك؛ لأنه لما عظم الضوء والنور فيهما جعلا نفس الضياء والنور، كما يقال للرجل الكريم إنه كرم وجود "[(١)].

قال تعالى : ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم : ١٤/ ١٦-١٧].

صيغة (يتفعَّل) في قوله تعالى ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ فيها أربعة احتمالات :

أحدها : أنه مطاوع (جَرَّعْته)، نحو : علَّمتهُ فتعلَّمَ.

الثاني : أنه يكون للتكلّف، نحو : تحَلَّم، أي : يتَكلَّف جرعهُ.

الثالث : أنه دالٌّ على المهلة، نحو تفهَّمتهُ، أي : يتناوله شيئاً فشيئاً بالجرع كما يفهم شيئاً فشيئاً بالتفهيم.

الرابع : أنه بمعنى جرع المجرد، نحو : عَددْتُ الشيء وتعَدَّيتُه. والمعنى : يتحسَّاه ويشربه لا بمرة واحدة، بل يجرعهُ لِمرارَتهِ وحَرارَتهِ.

---

(١) التفسير الكبير : ١٧/ ٢٩.

جاء في البحر المحيط: "وتجرَّع تفعَّل، ويحتمل هنا وجوهاً: أن يكون للمطاوعة، أي: جرَّعه فتجرَّع، كقولك: علمته فتعلم. وأنْ يكون للتكلُّف، نحو: تحلم، وأن يكون لمواصلة العمل في مهلة، نحو: تفهَّم، أي: يأخذه شيئاً فشيئاً. وأن يكون موافقاً للمجرد، أي: يجرعه، كما تقول: عدا الشيء وتعدّاه"(١).

والتجرُّع في الآية يدُّل على أن الكافر في جهنم يجرع ذاك الماء الصديد بتكلّف لا يخلو من تمهّل، والكلمة تجمع بصيغتها المعنيين معاً، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَاۚ وَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّا تَخۡوِيفًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٥٩].

ومعنى ﴿مُبۡصِرَةً﴾ واضحة الدلالة، وصيغة اسم الفاعل هنا تفيد أحد أمرين:

أولهما: على النسب، أي: ذات إبصار، يبصرها المتأمل ويتبصّر بها، وتفيدهُ أنها آية.

والثاني: على أنها اسم فاعل من (أبصر)، والهمزة للتعدية، أي: جعل غيرَه مُبصراً وذا بصيرة.

جاء في روح المعاني: " ﴿مُبۡصِرَةً﴾ على صيغة اسم الفاعل حال من الناقة، والمراد: ذات إبصار أو ذات بصيرة يبصرها الغير ويتبصّر بها، فالصيغة للنسب، أو جاعلة الناس ذوي بصائر على أنه اسم فاعل من أبصره، والهمزة للتعدية، أي: جعله ذا بصيرة وإدراك. ويحتمل أن يكون إسناد الإبصار إليها مجازاً وهو في الحقيقة حال من يشاهدها"(٢).

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٤٠٢-٤٠٣.

(٢) روح المعاني: ١٥/ ١٠٤.

وكلا المعنيين محتمل، والجمع بينهما غير بعيد، فهي ذات إبصار، يتبصّر بها المتأمّل، فتجعله ذا بصيرة، والمعنيان مستفادان بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ٦٠/ ١].

صيغة ﴿أَعْلَمُ﴾ تحتمل دلالتين: الأولى: يجوز أن تكون أفعل تفضيل، أي: أنا أعلم من كل أحد بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ. والثانية: يحتمل أن تكون فعلاً مضارعاً عُدِّي بالباء، كما تقول: علمت بكذا، وعلمت كذا فتكون زائدة.

يقول ابن عطية: "قوله تعالى ﴿أَعْلَمُ﴾ يحتمل أن يكون (أفعل)، ويحتمل أن يكون فعلاً؛ لأنك تقول علمت بكذا فتدخل الباء"[1]. والصيغة مترددة بين المعنيين.

قال تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ [الناس: ١١٤/ ٤].

جاء في لسان العرب: "الوَسْوَسَة والوَسْواس الصوت الخفي من ريح... والوَسْواسُ (بالفتح) الاسم، مثل: الزِّلْزال والزَّلْزال، والوِسْواس بالكسر المصدر، والوَسْواس بالفتح هو الشيطان"[2].

ويقول ابن هشام: "يجوز فتحُ أول المضاعف، والأكثر أن يُعْنى بالمفتوح اسمُ الفَاعِلِ، نحو ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾ أي: الُموَسْوِسِ"[3].

---

(١) المحرر الوجيز: ٥/ ٢٩٤.
(٢) لسان العرب: (وسس).
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٣٩، ابن هشام الأنصاري، جمال
=

يستفاد مما جاء في اللسان ومما ذكره ابن هشام أن صيغة ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾ تحتمل أن تكون اسم فاعل، أي: الْمُوَسْوِسِ، وأن تكون مصدراً بمعنى الوسوسة، كالزلزال بمعنى الزلزلة، والمراد به الشيطان، سمي بالمصدر كأنه وسوسة في نفسه؛ لكثرة اشتغاله بها، والمراد ذو الوسواس.

والمتأمل في الصيغة والمعنى يجد في تسمية الشيطان بهذا الاسم شيئين:

أولهما: ما ذكره الألوسي من معنى المبالغة في صيغة (فعلل) يقول: "لها مصدران مطردان فعللة وفِعلال بالكسر وهو أقيس. والفتح شاذ لكنه كثر في المكرر كتمتام وفأفاء ويكون للمبالغة"[(١)]، وما ذكره الرازي من المبالغة في تسمية الشيطان بالمصدر، قال: "سمي بالمصدر، كأنه وسوسة في نفسه؛ لأنها صنعته وشغله الذي هو عاكف عليه، نظيره قوله ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ١١/٤٦]"[(٢)].

والثاني: معنى تكرار الفعل وقد ذكره الرازي كذلك بقوله: " يقال: وسوس إذا تكلم كلاماً خفياً يكرره"[(٣)]، وتكرار الوسوسة من شأن الشيطان لا ينفك عنه.

وبهذا نرى دقة اختيار الكلمة في الآية الكريمة، واتساعها لمعنيين، فـ (الوسواس) تحمل في طيات صيغتها دلالتي المبالغة والتكرار معاً، ولو عبَّر باسم الفاعل (الموسوس) لأفاد التكرار فقط، ولم يفد معنى المبالغة المستفاد من جانبين، من صيغة المصدر نفسها، ومن تسمية الشيطان بالمصدر للمبالغة أيضاً.

= الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

(١) روح المعاني: ٣٠/ ٢٨٦.

(٢) التفسير الكبير: ٣٢/ ١٨١.

(٣) نفسه: ١٤/ ٣٨.

رابعاً - دلالة الصيغة الصرفية على معنيين من جذر واحد:

المفردة اللغوية إذا ما سبكت في صيغة صرفية معينة قد تدلُّ على معنيين مختلفين، رغم اشتقاقهما من الجذر اللغوي نفسه، وقد اعتمد الخطاب القرآني هذا الأسلوب في توسيع الدلالة لبعض المفردات القرآنية؛ وذلك بأن ترِد الكلمة في قالب صرفي دالَّة على معنيين مختلفين ولكنهما من جذر واحد. وفيما يلي نستعرض نماذج منها:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٠٤].

قوله تعالى: ﴿ٱنظُرْنَا﴾ في الآية الكريمة يحتمل أوجهاً:

أحدها: أن يُراد به النظر إلى الشيء، فحذف الجار، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٥٥]، أي: من قومه. وكذلك ﴿ٱنظُرْنَا﴾ أي: انظُرْ إلينَا.

وثانيها: أن يُراد به التأمُّل والتدبُّر، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ١٧/ ٤٨]، والمعنى: تأمَّل حالنا وترفَّق بنا.

وثالثها: أن يكون النظر بمعنى الانتظار، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٥٣]، أي: غير منتظرين إدراكه وبلوغه، وعلى هذا الوجه يكون ﴿ٱنظُرْنَا﴾ معناه انتظرنا ولا تعجل علينا.

يقول البيضاوي: " ﴿ٱنظُرْنَا﴾ بمعنى انظر إلينا. أو انتظرنا، من نظره إذا انتظره. وقرئ أنظرنا من الإنظار، أي: أمهلنا لنحفظ "(١).

وغير بعيد أن تكون هذه المعاني جميعُها مرادةً في الآية، فبدل أن يقول: انظر إلينا وترفق بحالنا ولا تعجل علينا، جمعها بقوله ﴿ٱنظُرْنَا﴾

(١) أنوار التنزيل: ١/ ٣٧٥.

فكسبها بأوجز عبارة ومن أخصر سبيل، وقد أشار الثعالبي إلى شيء من هذا القبيل بقوله: "﴿أَنظُرْنَا﴾ معناه: انتظرنا وأمهل علَيْنا، ويحتمل أن يكون المعنى: تفقَّدنا من النَّظَر، والظاهرُ عنْدي استدعاءُ نظر العَيْن المقترِنِ بتدبُّر الحال"[1]، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣٣].

قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ يحتمل أن يكون أصله -بعد فكِّ التضعيف- (لا تضارَر)، وهو مبني للمجهول. ويحتمل كذلك أن يكون (لا تضارِر)، وفاعله (وَالِدَةٌ)، والمفعول محذوف.

يقول الرازي: " قوله ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ يحتمل وجهين كلاهما جائز في اللغة، وإنما احتمل الوجهين نظراً لحال الإدغام الواقع في ﴿تُضَآرَّ﴾ أحدهما: أن يكون أصله لا تضارِر بكسر الراء الأولى، وعلى هذا الوجه تكون المرأة هي الفاعلة للضرار. والثاني: أن يكون أصله لا تضارَر بفتح الراء الأولى، فتكون المرأة هي المفعولة بها الضرار "[2].

وفي الآية نهي عن إيقاع الضرار بين الوالدة والمولود له[3]، إذ فيها نهي للرجل أن يضارَّها بولدها، ونهي للمرأة أيضاً أن تضارَّه بولده.

والمضارة من جهة الرجل تكون بأن لا تُعطى أجراً كما تُعطى الأجنبية، وبأن ينزع الصبي منها ويمنعها من إرضاعه، وبأن تكره على إرضاعه؛ لأن ذلك ليس بواجب عليها.

والمضارّة من جهتها تكون بأن تأبى إرضاع ولدها؛ ليشق على أبيه، وبأن تلقي الصبي إلى أبيه بعدما ألفها تضارّه بذلك، وبأن تشتطّ عليه

---

(١) الجواهر الحسان: ١/ ٩٤.

(٢) التفسير الكبير: ٦/ ١٠٣-١٠٤.

(٣) انظر: معالم التنزيل: ١/ ٢٧٨.

وتطلب فوق حقها، وبأن تمنعه من رؤية ولده والإلمام به، أو تريد ألا يطيعه.

والخلاصة أن الآية الكريمة جمعت حكمين شرعيين بأوجز عبارة، باستثمار التضعيف في الكلمة أحسن استثمار، ولو عبَّر بالكلمة ذاتها من دون تضعيف لاحتاج لعبارتين بدل الواحدة، كأن يقول: لَا تُضَارَر وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لهُ بِوَلَدِهِ، ولَا تُضَارِر وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لهُ بِوَلَدِهِ، وفي ذلك من التطويل والتكرير ما يتنافى مع الفصاحة والبلاغة ولا يخفى على ذي لب.

أضف إلى ذلك ما أشرنا إليه من أنواع الضرار المختلفة التي شملها جميعاً بلفظ ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ إجمالاً واختصاراً.

قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٨٢].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، فإن الفعل ﴿يُضَآرَّ﴾ يحتمل أن يكون مبنياً للمعلوم، فيكون الكاتب والشهيد قد نهيا أن يضارّا أحداً، ويحتمل أن يكون مبنياً للمجهول فيكون النهي عن إلحاق الضرر بهما، ويقول أبو حيان تأويل أوجه الضرر: "بأن يزيد الكاتب في الكتابة، أو يحرف. وبأن يكتم الشاهد الشهادة، أو يغيرها أو يمتنع من أدائها... وقال ابن عباس، ومجاهد، وعطاء: بأن يقولا: علينا شغل ولنا حاجة. واحتمل أن يكون مبنياً للمفعول، فنهى أن يضارّهما أحد بأن يُعنتا، ويشقَّ عليهما في ترك أشغالهما، ويطلب منهما ما لا يليق في الكتابة والشهادة. قال معناه أيضاً ابن عباس، ومجاهد، وطاووس، والضحاك، والسدي"(١).

(١) البحر المحيط: ٢/ ٣٧٠.

والمعنيان مرادان جميعاً، والله أعلم، ولو أراد أحد المعنيين لعيَّنه بفكِّ التضعيف كما فكَّه في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٨/ ١٣]، ولكنه آثر التعبير بالتضعيف ليشمل المعنيين جميعاً، فيقع النهي على الكاتب والشهيد وعلى من يدعوهما.

يقول الزركشي: " قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ويصح حمله عليهما جميعاً، كقوله تعالى ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ﴾، قيل المراد (يُضَارِر) وقيل (يُضَارَر)، أي: الكاتب والشهيد لا يُضَارِر فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر، ويحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يُضَارِره فيطلبه في وقت فيه ضرر... نعم يجوز أن يريد المتكلم به جميع المحامل ولا يستحيل ذلك عقلا "[1].

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ﴾ [المائدة: ٥/ ٤٥].

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ﴾ يحتمل أن يكون مشتقاً من التصدّق، كما يحتمل أن يكون من الصدق.

أما الأول -وهو معنى التَّصدُّق- فقد بينّا سابقاً أن الضمير ﴿لَّهُۥۚ﴾ في قوله: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ﴾ يحتمل أن يكون عائداً إلى العافي، أي إن المجروح أو ولي المقتول إذا عفا كان ذلك كفارة له. أو عائداً إلى المعفو عنه، أي إن المجني عليه إذا عفا عن الجاني صار ذلك العفو كفارة للجاني، والعافي أجره على الله تعالى.

وأما الاحتمال الثاني وهو أن يكون اشتقاق ﴿تَصَدَّقَ﴾ من الصدق

(١) البرهان: ٢/ ٢٠٨.

فيبيِّنه أبو حيان بقوله: "وقيل: المتصدِّق هو الجاني، والضمير في ﴿لَّهُۥ﴾ يعود عليه. والمعنى: إذا جنى جان فجهل وخفي أمره فتصدَّق هو بأن عرَّف بذلك ومكَّن من نفسه، فذلك الفعل كفارة لذنبه. وقال مجاهد: إذا أصاب رجل رجلاً ولم يعلم المصاب من أصابه فاعترف له المصيب فهو كفارة للمصيب. وأصاب عروة عند الركن إنساناً، وهم يستلمون، فلم يدر المصاب من أصابه، فقال له عروة: أنا أصبتك، وأنا عروة بن الزبير، فإن كان يلحقك بها بأس فأنا بها. وعلى هذا القول يحتمل أن يكون ﴿تَصَدَّقَ﴾ تفعَّل من الصدقة، ويحتمل أن يكون من الصدق"(١).

وبهذا نجد أن الآية الكريمة اتسعت لثلاثة معان؛ اثنان منهما يعودان لمعنى (التصدُّق) مع مراعاة اختلاف عائد الضمير، والثالث يعود لمعنى (الصدق)، وكل ذلك مراد في الآية الكريمة بكلمة واحدة، ولو قال: فَمَن صَدَقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لهُ، لقصر الآية على المعنى الأخير دون المعنيين الأوَّلين.

قال تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٣٤].

قوله تعالى: ﴿تُوعَدُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍۖ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٣٤]، وفي قوله ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٥]، يحتمل أن يكون مضارع وعد وعداً بالخير، وأن يكون مضارع أوعد وعيداً بالشرِّ.

يقول القرطبي: "قوله تعالى ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍۖ﴾ يحتمل أن يكون من (أوعدت) في الشر. والمصدر: الإيعاد، والمراد: عذاب الآخرة. ويحتمل أن يكون من (وعدت) على أن يكون المراد الساعة التي في مجيئها الخير والشر فغلب الخير. روي عن الحسن"(٢).

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥٠٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٨٨.

ويقول أبو حيان: "فتلخص في قوله ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾ العموم، ويخرج منه ما خرج بالدليل. أو يراد به الخصوص من الحشر أو النصر أو الوعيد أو الوعد، أي: بلازمهما من الثواب أو العقاب، أو مجموعهما ستة أقوال"(١).

فقد جمعت الآية الوعد والوعيد بكلمة واحدة، وكلاهما مراد في الوقت نفسه، وكلاهما، الوعد بالثواب والوعيد بالعقاب، صادق وآت لا محالة.

قال تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٩/ ٩٠].

في قوله تعالى ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون وزنه (فعَّل) مضعّفاً دالًّا على التكلُّف، والمعذِّر من عذَّر في الأمر إذا قصّر فيه ثم تكلَّف العذر يُوهم به، ولا عذر لهُ.

والثاني: أن يكون وزنه (افْتَعَل)، والأصلُ (اعتذرَ)، فأدغمت التاءُ في الذال بأن قلبت تاءُ الافتعال ذالاً، ونُقِلت حركتها إلى السَّاكن قبلها، وهو العين.

يقول ابن عاشور: " يختلف التقدير في قوله ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ فإن كانوا المحقين في العذر فتقدير ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ أنّ أصله المعتذرون من (اعتذر) أدغمت التاء في الذال لتقارب المخرجين لقصد التخفيف، كما أدغمت التاء في الصاد في قوله ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٣٦/ ٤٩]، أي: يختصمون.

وإن كانوا الكاذبين في عذرهم فتقدير ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ أنّه اسم فاعل من عَذَّر بمعنى تكلّف العذر. فعن ابن عباس: لعن الله المعذرين. قال الأزهري: ذهب إلى أنّهم الذين يعتذرون بلا عُذر، فكأن الأمر عنده أنّ

---

(١) البحر المحيط: ٤/ ٢٢٨.

المعذِّر بالتشديد هو المظهر للعذر اعتلالاً وهو لا عُذر له"(١).

فالآية جمعت الفريقين، الصادقين في أعذارهم والكاذبين، بكلمة واحدة، وقد عدَّ ابن عاشور دقة الاختيار لهذه الصيغة من لطائف الكتاب العزيز فقال: "ويجوز أن يكون اختيار صيغة (المعذِّرين) من لطائف القرآن لتشمل الذين صدقوا في العذر والذين كذبوا فيه"(٢).

قال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٤٦-٤٨].

صيغة (الأفنان) في قوله تعالى ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ يحتمل أن تكون جمع فنن، وهو الغصن، فكأنه مدحها بظلالها وتكاثف أغصانها. ويحتمل أن تكون جمع فنّ، فكأنه مدحها بكثرة أنواع الفاكهة والنعيم.

يقول ابن الجوزي: "﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ فيه قولان: أحدهما: أنها الأغصان، وهي جمع فَنَن، وهو الغُصن المستقيم طولاً، وهذا قول مجاهد، وعكرمة، وعطية، والفراء، والزجاج. والثاني: أنها الألوان والضروب من كل شيء، وهي جمع فَنَن، وهذا قول سعيد بن جبير. وقال الضحاك: ذواتا ألوان من الفاكهة"(٣).

فصيغة الجمع هذه جمعت المعنيين معاً، وكلاهما مقصود ومراد، إذ إن أشجار الجنة أغصان عظيمة كثيرة الإِيراق والإِثمار، وفيها من أصناف الفاكهة ما لا يعلمه إلا الله، وقد أحسن عطاء إذ جمع بين المعنيين في الآية، يقول ابن الجوزي: "وجمع عطاء بين القولين، فقال: في كل غصن فُنون من الفاكهة"(٤).

---

(١) التحرير والتنوير: ١٠/ ١٧٧.

(٢) نفسه: ١٠/ ١٧٧.

(٣) زاد المسير: ٨/ ١٢٠.

(٤) نفسه: ٨/ ١٢٠.

قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [الواقعة: ٥٦/ ٦٣-٦٧].

قوله تعالى: ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ على وزن (تفعَّل)، ومن معاني هذه الصيغة التجنب والترك، نحو: تأثَّم وتحرَّج، أي: تجنب الإثم والحرج، وكذلك تفكَّه تدلُّ على التجنب، والمتجَنَّب في هذه الكلمة شيئان، هما الفاكهة والفكاهة.

أما المعنى الأول وهو تجنب الفكاهة فيقول فيه أبو حيان: "ومعنى ﴿تَفَكَّهُونَ﴾: تطرحون الفكاهة عن أنفسكم وهي المسرة، ورجل فكه: منبسط النفس غير مكترث بشيء، وتفكَّه من أخوات تحرَّج وتحوَّب"[1].

وأما المعنى الثاني، وهو تجنب الفاكهة فقد أشار إليه البيضاوي بقوله: "والفكه التنقل بصنوف الفاكهة وقد استعير للتنقل بالحديث"[2].

والحق أن كلا المعنيين مراد في الآية الكريمة، وبين تجنُّب الفكاهة وتجنُّب الفاكهة ترابط وثيق، إذ أكل الفاكهة لا يكون إلا حين السرور وانبساط النفس، يبيِّن هذا ابن عاشور بقوله: "الفاكهة: اسم لما يؤكل تفكُّهاً لا قوتاً، مشتقة من فَكِه كفرح، إذا طابت نفسه بالحديث والضحك، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾؛ لأن أكل ما يلذّ للأكل وليس بضروري له إنما يكون في حال الانبساط"[3].

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٢١١.
(٢) أنوار التنزيل: ٥/ ٢٩٠.
(٣) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٢٦٢.

قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [الواقعة: ٥٦/ ٦٣-٦٧].

صيغة اسم المفعول ﴿لَمُغْرَمُونَ﴾ تجمع معنيين محتملين:

أولهما: أن تكون اسم مفعول مشتقاً من (الغرام)، والغَرَامُ: الشر الدائم والعذاب الشديد. يقول الراغب: "الغرام ما ينوب الإنسان من شدة ومصيبة، قال: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٢٥/ ٦٥]، من قولهم هو مغرم بالنساء أي يلازمهن ملازمة الغريم"[١]، والمعنى على ذلك: إنا لمعذبون عذاباً شديداً ملازماً.

والثاني: أن تكون مشتقاً من (الغرم)، والغرم: ما ينوب الإنسان في ماله من ضرر لغير جناية منه أو خيانة[٢]. والمعنى: إنا لمحملون الغرم في النفقة، مُلزمُون غرامة ما أنفقنا.

يقول الثعالبي: "والمعنى يحتمل أن يكون ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ من الغرام وهو أشد العذاب. ويحتمل إنا لمحملون الغرم، أي: غرمنا في النفقة وذهب زرعنا"[٣].

وجاء في البحر: "﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ أي: معذبون من الغرام، وهو أشد العذاب، قال:

إن يعذب يكن غراماً وإن يعط جزيلاً فإنه لا يبالي

أو لمحملون الغرم في النفقة، إذ ذهب عنا"[٤].

---

(١) المفردات: (غرم).
(٢) نفسه: (غرم).
(٣) الجواهر الحسان: ٤/ ٢٥٥-٢٥٦.
(٤) البحر المحيط: ٨/ ٢١١.

ويقول الزمخشري: "﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ أي: لمُلزمُون غرامة ما أنفقنا، أو مُهلكُونَ لهلاك رزقنا، من الغرام وهو الهلاك"[١].

فالآية باختيار صيغة اسم المفعول حققت معنيين مرادين بكلمة واحدة، فهم غرموا زرعهم وما أنفقوا فيه من مال وجهد ووقت، وسيلازمهم العذاب الشديد على ما فعلوا، أو بجمع المعنيين بأنهم عذبوا بذهاب أموالهم بغير عوض، ولو كان التعبير بغير هذه الصيغة لما حققت الجمع بين هذين المعنيين.

قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٖ ﴿٢٧﴾ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴿٢٨﴾ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٧٥/ ٢٦-٣٢].

قال جمهور المتأوِّلين: هذه الآية كلها إنما نزلت في أبي جهل بن هشام[٢]. وقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ﴾ يحتمل من حيث الاشتقاق معنيين، ولكل احتمال ما يؤيده:

الأول: أن يكون من التصديق ضد التكذيب، أي: ما آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى ﴿وَلَٰكِن كَذَّبَ﴾ في مقابل ﴿فَلَا صَدَّقَ﴾.

والثاني: أن يكون من الصدقة بمعنى الزكاة، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾، أي: فلا تصدَّق بماله، ويشهد لهذا المعنى الاقتران المعهود بين الصلاة والزكاة في ستة وعشرين موضعاً من القرآن الكريم، كقوله تعالى مثلاً: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٤٣].

---

(١) الكشاف: ٤/ ٤٦٤.

(٢) المحرر الوجيز: ٥/ ٤٠٦.

يقول البيضاوي: " ﴿فَلَا صَدَّقَ﴾ ما يجب تصديقه، أو فلا صدَّق ماله، أي: فلا زكاه"[1].

ويقول الزمخشري: "أي: لا يؤمن بالبعث، فلا صدق بالرسول والقرآن، ولا صلَّى. ويجوز أن يراد: فلا صدَّق ماله، بمعنى: فلا زكاه"[2].

والخلاصة أن قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ﴾ نفيٌ لمعنيين في وصف أبي جهل، هما نفي التَّصديق ونفي التَّصدُّق، بكلمة واحدة. وقد جُمع هذان المعنيان: نفي التَّصدُّق وإثبات الكفر الذي هو نقيض التَّصديق، في موضع آخر من كتاب الله، هو قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [فصلت: ٤١/ ٦-٧].

قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٩٥/ ٨].

عبَّرت الآية الكريمة باسم التفضيل (أَحْكَمِ) لتدل على معنيين محتملين بل مقصودين معاً، هما:

الأول: اشتقاق (أَحْكَم) من الحكمة، فيكون معنى ﴿بِأَحْكَمِ الْحَٰكِمِينَ﴾: أَلَيْسَ الله أعظم ذوي الحكمة وأحسنهم تدبيراً، ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحريم: ٦٦/ ٢].

الثاني: اشتقاق (أَحكَم) من الحكم بمعنى القضاء، فيكون المعنى: أَلَيْسَ الله بأقضى الحاكمين، وقد قال تعالى: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١١٣].

يقول ابن عاشور: "(أحكم) يجوز أن يكون مأخوذاً من الحكم،

(١) أنوار التنزيل: ٥/ ٤٢٤.
(٢) الكشاف: ٤/ ٦٦٤.

أي: أقضى القضاة، ومعنى التفضيل أن حكمه أسدّ وأنفذ. ويجوز أن يكون مشتقاً من الحكمة. والمعنى: أنه أقوى الحاكمين حِكمةً في قضائه بحيث لا يخالط حكمه تفريط في شيء من المصلحة"(١).

فجمع بقوله: ﴿بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ معنيين من جذر لغوي واحد، هما الحكم والحكمة، أي: أقضى القضاة، وأحكم القضاة، ولو قال: أقضى الْحَاكِمِينَ، لدلَّ على معنى واحد.

خامساً - دلالة صيغة الفعل على زمنين، أو على لازم ومتعد:

يقسم الفعل عادة إلى ثلاثة أقسام من حيث الزمن: ماض وحاضر ومستقبل، وإلى قسمين من حيث اللزوم والتعدي، بيد أن ثمة أفعالاً في العربية تحتمل الأزمنة الثلاثة مجتمعة أو متفرقة إذا ما أُحكم نظمها في بعض التراكيب اللغوية، وأفعالاً أخرى تؤدي معنيين، فتستعمل لازمة أحياناً ومتعدية، وقد أفاد الخطاب القرآني من النوعين، من اتساع الدلالة الزمنية في الفعل، ومن اتساع الفعل للزوم والتعدي في المعنى، فجمع الغرضين بفعل واحد أحياناً. وفيما يلي نستعرض نماذج من ذلك:

قال تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٧].

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ يحتمل دلالتين مختلفتين بالنظر إلى معنى الهمزة في الفعل ﴿أَضَآءَتْ﴾، أولهما: أن تكون الهمزة للتعدية، فتُعرب ﴿مَا﴾ على هذا مفعولاً به. والثاني: أن تكون الهمزة للصيرورة، فعلى هذا تكون ﴿مَا﴾ ظرفاً للإضاءة.

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣١٨.

يقول ابن عاشور: "(أضاء) يجيء متعدياً، وهو الأصل؛ لأن مجرده (ضَاء) فتكون حينئذٍ همزته للتعدية، كقول أبي الطمحان القيني:

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دُجى الليل حتى ثقب الجزع ثاقبه

ويجيء قاصراً بمعنى (ضاء) فهمزته للصيرورة، أي: صار ذا ضوء فيساوي (ضاء)، كقول امرئ القيس يصف البرق:

يُضِيء سنَاه أو مصابيح راهب أمال السليط بالذبال المفتل

والآية تحتملهما، أي: فلما أضاءت النار الجهات التي حوله، وهو معنى ارتفاع شعاعها وسطوع لهبها، فيكون ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ موصولاً مفعولاً لـ ﴿أَضَآءَتۡ﴾، وهو المتبادر. وتحتمل أن تكون من أضاء القاصر، أي أضاءت النار، أي: اشتعلت وكثر ضوءها في نفسها، ويكون ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ على هذا ظرفاً للنار، أي: حصل ضوء النار حولها غير بعيد عنها"[(١)].

فالفعل يحتمل اللزوم والتعدي، يقال: أضاءت النار بنفسها وأضاءت غيرها، والمعنيان صحيحان ولعلهما مرادان في الوقت نفسه، ولو عبَّر بالفعل الثلاثي: ضَاءتْ مَا حَوْلَهُ، لما أفاد غير معنى واحد.

قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٤].

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ﴾ في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٥٨]، يحتملُ وجْهَيْن:

أحدهما: أن تكون (من) شرطيَّةً، ويكون الفعل ماضياً في لفظه مستقبلاً في معناه. والثاني: أن تكون موصولةً، و﴿تَطَوَّعَ﴾ ماضياً في لفظه ومعناه، صلة الموصول.

---

(١) نفسه: ١/ ٣٠٤.

جاء في مشكل إعراب القرآن: "قوله: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ﴾ يحتمل أن تكون للشرط، فموضع ﴿تَطَوَّعَ﴾ جزم، ومعناه الاستقبال، وجواب الشرط ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾. ويحتمل أن تكون (مَن) بمعنى الذي، فيكون ﴿تَطَوَّعَ﴾ فعلاً ماضياً على بابه، ودخلت الفاء في ﴿فَهُوَ﴾ لما في الذي من معنى الإبهام"(١).

والوجهان مقصودان في الآية الكريمة، فهي تشمل من تطوَّع في الماضي ومن سيتطوَّع في المستقبل فَهُوَ خَيْرٌ لَهُم، فالمعنيان محتملان ومقصودان في الوقت نفسه وبلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣٥].

الفعلان في الآية الكريمة ﴿عَرَّضْتُم﴾ و ﴿أَكْنَنتُمْ﴾ كل منهما جمع دلالتين زمانيتين:

الأولى: أن يكونا ماضيين على أصلهما، بمعنى نفي الجناح على ما كان منكم من تعريض أو إكنان.

والثانية: أن يكونا للدلالة على الاستقبال، أي: لَاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تعرِّضون بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاء أَوْ تكنُّون فِي أَنفُسِكُمْ.

فالفعلان في الآية يحتملان المضي والاستقبال؛ لأن الآية في الأحكام(٢)، والأحكام تضبط ما سيقع من أفعال العباد، فالآية نفت الجناح بعبارة واحدة عما كان وعما سيكون من التعريض بالخطبة أو الإكنان في النفس.

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٤-١١٥.
(٢) انظر: معاني النحو: ٣/ ٢٧٤.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٢].

الفعل في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴿٦١﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٢﴾ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٦١-٦٣]، الفعل في الآيتين يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون على لفظه فعلاً ماضياً مسنداً لضمير الغائب، والمعنى: فإن أعرضوا عن قبول الطاعة.

والثاني: أن يكون مضارعاً، والأصل (تَتَوَلَّوْا)، ويكون الكلام جارياً على نسق واحدٍ، وهو الخطاب، وحذف إحدى التاءين تخفيفاً كما في قوله تعالى: ﴿تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾ [الكهف: ١٨/ ١٧].

يقول أبو حيان: "يحتمل أن يكون ﴿تَوَلَّوْا﴾ ماضياً، ويحتمل أن يكون مضارعاً حذفت منه التاء، أي: فإن تتولوا، والمعنى: فإن تولوا عما أمروا به من اتباعه وطاعته فإن الله لا يحب من كان كافراً"(١).

ففي الآية احتمالان الماضي مع الغائب، والمضارع مع المخاطب، والحق أن كليهما مراد، والآية تشمل الغائبين والمخاطبين في الماضي والحاضر، ولو قال (تَتَوَلَّوا) لقيد المعنى بوجه واحد، ولكنه لما أراد جمع المعنيين آثر الصيغة الاحتمالية على الصيغة القطعية، فقال: ﴿تَوَلَّوْا﴾.

(١) البحر المحيط: ٢/ ٤٤٩.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٤/ ٩٧].

وقوله تعالى: ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويحتمل أن يكون مستقبلاً على معنى (تتوفاهم) فحذفت إحدى التاءين، وتكون في العبارة إشارة إلى ما يأتي من هذا المعنى في المستقبل.

يقول الألوسي: "﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ يحتمل أن يكون ماضياً، وتركت علامة التأنيث للفصل؛ ولأن الفاعل غير المؤنث حقيقي. ويحتمل أن يكون مضارعاً، وأصله (تتوفاهم) فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، وهو لحكاية الحال الماضية. ويؤيد الأول قراءة من قرأ (توفتهم). والثاني قراءة إبراهيم (تُوفاهم) بضم التاء على أنه مضارع وفيت، بمعنى أن الله تعالى يوفي الملائكة أنفسهم فيتوفونها. أي: يمكنهم من استيفائها فيستوفونها. وإلى ذلك أشار ابن جني. والمراد من التوفي قبض الروح"(١).

والمعنيان، الماضي والمستقبل، مرادان ويتسع لهما لفظ الفعل، ولو أراد تخصيص المعنى الأول فقط لأنث الفعل فتعيَّن الماضي، ولو أراد الثاني لما حذف التاء فيتعيَّن المستقبل، ولكنه أرادهما معاً بلفظ واحد فأتى بالفعل على هذه الصيغة الاحتمالية بالتذكير والحذف.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٩/ ١٢٢].

الفعل في العربية إن كان بعد أدوات التحضيض كما في قوله تعالى:

(١) روح المعاني: ٥/ ١٢٥.

﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ﴾ يدلُّ على زمنين الماضي والمستقبل، إن كانت غاية التحضيض الطلب لا التقريع، جاء في شرح الرضي: " ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية،... وكذا بعد حرف التحضيض إذا كان للطلب، لا للتقريع "(١).

وعلى هذا فإن قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ﴾ يجمع الدلالتين بفعل واحد، الدالة على ما مضى، وهو المُعبَّر عنه بالفعل الماضي ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٍ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٌ﴾، والدلالة على المستقبل، أي: فَلَوْلَا يَنْفرُ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ...

قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٢١].

الفعلان (جزعنا وصبرنا) في الآية الكريمة، والفعل في (وعظت) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ١٣٦]، كل من هذه الأفعال تحتمل المضي والاستقبال، وعلة ذلك أنها جاءت بعد همزة التسوية، يقول السيوطي: "يحتمل الاستقبال والمضي وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية، نحو: سواء علي أقمت أم قعدت؛ إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك "(٢).

ويقول الرضي: "ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو: سواء علي أقمت أم قعدت، وبعد: (كلما) و(حيثما)؛ لأن في الثلاثة رائحة الشرط "(٣).

---

(١) شرح الرضي: ٢/ ٢٥٠.
(٢) همْع الهَوامع في شَرح جمْع الجَوامع: ١/ ٤٣، السيوطي، جَلال الدّين أبو الفضْل عبْد الرّحمن بْن أَبي بكْر (٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية، مصر.
(٣) شرح الشافية: ٤/ ١٣.

فالآية الكريمة تحقق المعنيين بلفظ واحد: الماضي كما هو المتبادر من الصيغة، والمستقبل، أي: سَوَاء عَلَيْنَا أنجزع أَمْ نصبر مَا لَنَا مِن مَحِيصٍ.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ٢٢/ ١].

(الزلزلة) في الآية الكريمة مصدر قد يكون لازماً بمعنى تزلزل الساعة، وربما كان متعدياً، أي: زلزال الساعة الناس، يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ﴾ الزلزلة: مصدر، يجوز أن يكون من الفعل اللازم، أي: تزلزل الساعة شيء. وأن يكون متعدياً، أي: إن زلزال الساعة الناس، فيكون المصدر مضافاً إلى الفاعل في الوجهين"[1].

ولا ريب أن المعنيين مرادان في الآية؛ إذ الزلزلة نفسها شيء عظيم، وزلزلتها الناس كذلك شيء عظيم، فأفادت الآية المعنيين بكلمة واحدة.

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٣٩.

الفصل الثالث

اتساع الدلالة لأسباب لغوية

من الوسائل التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع دلالاته، استثمار الطاقة التعبيرية في حروف المعاني، وتعدد دلالة المفردات اللغوية التي قد يكون مردُّها إلى دلالة الكلمة على معنيين من جذر واحد، أو من جذرين مختلفين، أو على معنيين أحدهما حقيقة والآخر مجاز.

أولاً - تعدد دلالة حروف المعاني:

قد يدلُّ كل حرف من حروف المعاني على معنيين أو أكثر، وقد يجتمع في الحرف بعض معانيه في سياق واحد، فيتَّسع الخطاب لتأويلات متعددة بعدد تلك المعاني، وفيما يلي نماذج لتعدد احتمالات التفسير في بعض الآيات الكريمة الناجم عن اتساع حروف المعاني لمعنيين أو أكثر في الخطاب نفسه.

١ - تعدد دلالة الهمزة:

قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٦٢-٦٣].

همزة الاستفهام في قولهم: ﴿ءَأَنتَ﴾ تحتمل معنيين:

الأول: التقرير، إذ هم جازمون بمعرفة الفاعل، ويوجهون السؤال لإبراهيم عليه السلام على سبيل التقرير والإثبات، يقول الألوسي: "والهمزة كما قال العلامة التفتازاني للتقرير بالفاعل إذ ليس مراد الكفرة حملَه عليه السلام على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان، بل على الإقرار بأنه منه"(١).

والمعنى الثاني: معنى الاستفهام الحقيقي في التماسهم معرفة الفاعل، وهم يجهلون الفاعل، يقول الخطيب: "يجوز أن يكون الاستفهام على أصله؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام"(٢).

وقد جمع ابن هشام الرأيين بقوله: "وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا﴾ محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا﴾"(٣).

وإذن فنظم الآية الكريمة دلَّ على معنيي الاستفهام الحقيقي والتقريري بحرف واحد، هو همزة الاستفهام.

قال تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٢٢/ ٤٥-٤٦].

الاستفهام بالهمزة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يحتمل معنيين:

---

(١) روح المعاني: ١٧/ ٦٤.
(٢) نفسه: ١٧/ ٦٤.
(٣) مغني اللبيب: ٢٦.

الأول: أن أهل مكة لم يسافروا؛ ولذلك لم يعتبروا بهذه الآثار، فحثَّهم على السفر؛ ليروا مصارع تلك الأمم فيعتبروا، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١١].

والثاني: أن يكونوا قد سافروا ولم يعتبروا؛ فلهذا أنكر عليهم كما أنكر عليهم في قوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٣٧-١٣٨].

يقول الرازي في قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: "يحتمل أنهم ما سافروا فحثهم على السفر؛ ليروا مصارع من أهلكهم الله بكفرهم، ويشاهدوا آثارهم فيعتبروا، ويحتمل أن يكونوا قد سافروا ورأوا ذلك، ولكن لم يعتبروا فجعلوا كأن لم يسافروا ولم يروا"(١).

فالآية اتسعت لمعنيين محتملين: السفر مع الإنكار، وعدم السفر مع الحثِّ عليه، كل ذلك بعبارة واحدة.

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٤٩/ ١٢].

الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ﴾ يحتمل ثلاثة معان:

أولها: أن يكون تقريراً لهم بما عندهم؛ لتحقُّق أنَّ كلَّ أحد يقرُّ بأنه لا يحب ذلك؛ ولذلك أجيب الاستفهام بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾.

ثانيها: أن يكون إنكاراً توبيخيّاً لهم على حبهم الغيبة، مع الأمر بكرهها.

---

(١) التفسير الكبير: ٢٣/ ٤٠.

والثالث: أن يكون إنكاراً مكذِّباً لادِّعائهم بلسان الحال محبة أكل لحم أخيهم.

يقول الزركشي: " قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير... كقوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، يحتمل أنه استفهام تقرير، وأنه طلب منهم أن يقرُّوا بما عندهم تقرير ذلك؛ ولهذا قال مجاهد: التقدير (لا)؛ فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا (لا) جعلوا كأنهم قالوا. وهو قول الفارسي والزمخشري. ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون ميتة والمراد محبتهم له غيبته على سبيل المجاز. و ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ بمعنى الأمر، أي: اكرهوه. ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب أنهم لما كانت حالهم حال من يدعي محبة أكل لحم أخيه نسب ذلك إليهم وكذبوا فيه فيكون ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ خبراً "(١).

ففي الآية ثلاثة احتمالات: تقرير وإنكاران موبِّخ ومكذِّب، باستخدام همزة الاستفهام في نظم الآية الكريمة.

٢- تعدد دلالة (أل التعريف):

قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ٦٠].

في تعريف ﴿ٱلْحَجَرَ﴾ في الآية الكريمة دلالتان:

الأولى: قصدُ حجرٍ معين، فتكون اللام عهدية، والإشارة إلى حجر معلوم، أي: اضْرِب بعَصَاكَ الْحَجَرَ المعهود لديك.

---

(١) البرهان: ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

والثانية: أن تكون اللام لاستغراق الجنس، أي: اضْرِب بعَصَاكَ الشيء الذي يقال له الْحَجَر، أيَّ حجر. ولم يأمره أن يضرب حجراً بعينه.

يقول الشوكاني: "والحجر يحتمل أن يكون حجراً معيناً فتكون اللام للعهد، ويحتمل ألَّا يكون معيناً فتكون للجنس، وهو أظهر في المعجزة وأقوى للحجة"(١).

ويقول أبو حيان: "لم يكن حجراً معيناً، بل أي حجر ضرب انفجر منه الماء، وهذا أبلغ في الإعجاز، حيث ينفجر الماء من أي حجر ضرب...، فعلى هذا تكون الألف واللام في ﴿ٱلْحَجَرَ﴾ للجنس. وقيل: إن الألف واللام للعهد، وهو حجر معين حمله معه من الطور"(٢).

والمعنيان محتملان عبَّرت عنهما الآية الكريمة جميعاً، غير أن دلالة الجنس في التعريف أبين في القدرة وأبلغ في الحجة والإعجاز.

قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٢/ ٩٠].

التعريف في قوله تعالى: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ يحتمل دلالتين:

الأولى: أن تكون اللام عهدية، والمقصود بالكافرين بنو إسرائيل المُتحدَّث عنهم في سياق الآيات، فكأنه قال، ولهم عَذَابٌ مهِينٌ.

الثانية: أن تفيد العموم، وهذه لها مزية على قوله: ولهم عذاب مهين، لأن العبارة الأولى تشمل أولئك الكفار وغيرهم، والعبارة الثانية لا يدخل فيها إلا المُتحدَّث عنهم.

(١) فتح القدير: ١/ ٩١.
(٢) البحر المحيط: ١/ ٣٨٩.

يقول الألوسي: "﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ اللام في الكافرين للعهد، والإظهار في موضع الإضمار للإيذان بعليَّة كفرهم لما حاق بهم، ويحتمل أن تكون للعموم فيدخل المعهودون فيه"(١).

فللتعريف في الكلمة دلالتان محتملتان، التخصيص بالمعهودين والتعميم، غير أن الثانية أوسع.

قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ۗ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا۟ خَآئِبِينَ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٢٦-١٢٧].

الألف واللام في تعريف ﴿ٱلنَّصْرُ﴾ تحتمل أيضاً دلالتين:

الأولى: العهدية، أي وَمَا النَّصْرُ المشار إليه الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٢٣] إِلَّا مِنْ عِندِ الله. يقول الألوسي في تعليق ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾: "جوز أن يتعلق بما تعلق به الخبر في قوله سبحانه: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٢٦] على تقدير كونه عبارة عن النصر المعهود"(٢).

الثانية: أن تفيد اللام العموم في كل نصر، يقول أبو حيان: "التقدير: وما النصر إلا كائن من عند الله، لا من عند غيره؛ لأحد أمرين: إما قطع طرف من الكفار بقتل وأسر، وإما بخزي وانقلاب بخيبة. وتكون الألف واللام في ﴿ٱلنَّصْرُ﴾ ليست للعهد في نصر مخصوص، بل

(١) روح المعاني: ١/ ٣٢٣.
(٢) نفسه: ٤/ ٤٨.

هي للعموم، أي: لا يكون نصر أي نصر من الله للمسلمين على الكفار إلا لأحد أمرين"(١).

فالتعميم والتخصيص محتملان في الآية، ولكنَّ الدلالة الثانية أوسع وأشمل؛ إذ يدخل فيها كل نصر.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ [الرعد: ١٣/ ٢٠].

التعريف في ﴿ٱلْمِيثَٰقَ﴾ يحتمل كذلك دلالتين:

الأولى: أنه الميثاق المعهود في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٧٢].

الثانية: أنه تعريف الجنس فيستغرق جميع المواثيق. يقول الزمخشري: "ولا ينقضون كلَّ ما وثقوه على أنفسهم وقبلوه من الإيمان بالله وغيره من المواثيق بينهم وبين الله وبين العباد، تعميم بعد تخصيص"(٢).

وقد جمع القرطبي الاحتمالين بقوله: "﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ يحتمل أن يريد به جنس المواثيق، أي، إذا عقدوا في طاعة الله عهداً لم ينقضوه...، ويحتمل أن يشير إلى ميثاق بعينه، وهو الذي أخذه الله على عباده حين أخرجهم من صلب أبيهم آدم"(٣).

وجنس الميثاق أعم وأشمل؛ إذ يدخل فيه الميثاق الذي أخذه الله على عباده حين أخرجهم من صلب أبيهم آدم، وكل المواثيق من التزام

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥٦.
(٢) الكشاف: ٢/ ٤٩٤.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣٠٧-٣٠٨.

العبد أنواع الطاعات، والمواثيق المذكورة في التوراة والإنجيل على وجوب الإيمان بنبوة محمد ﷺ عند ظهوره، والمواثيق بينهم وبين العباد.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٩/ ٦٩].

تعريف ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ يحتمل معنيين:

الأول: هم المجاهدون المذكورون في قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾، وكان من الممكن أن يقول: وَإِنَّ الله لَمَعَهم، ولكنَّ ذكر ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ هو من قبيل إقامة الظاهر مُقَام المضمر إظهاراً لشرفهم.

والثاني: شمول المحسنين لكلِّ من عمل عملاً حسناً، يقول ابن عاشور: "والمراد بـ ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ جميع الذين كانوا محسنين، أي: كان عملُ الحسنات شعارهم، وهو عامّ"(١).

وذكر الألوسي المعنيين بقوله: "و(أل) في ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ يحتمل أن تكون للعهد؛ فالمراد بـ ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ الذين جاهدوا، ووجه إقامة الظاهر مقام الضمير ظاهر، وإلى ذلك ذهب الجمهور، ويحتمل أن يكون للجنس؛ فالمراد بهم مطلق جنس من أتى بالأفعال الحسنة، ويدخل أولئك دخولاً أوليّاً برهانيّاً"(٢).

والآية الكريمة جمعت المعنيين بحرف التعريف؛ فبدل أن يقال: وإن الله لمع المحسنين، وإن الله لمع كل محسن، كانت الآية الكريمة بلفظها: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ جامعة للمعنيين معاً من أقرب سبيل.

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٠/ ٢٠٧.
(٢) روح المعاني: ٢١/ ١٥.

٣- تعدد دلالة (إلَّا):

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨٥﴾ وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٨٥-٨٦].

الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَۖ﴾ يحتمل عند المفسرين وجهين:

الأول: استثناء منقطع؛ بمعنى (لكن) للاستدراك، أي: ولكن لرحمة من ربك ألقى إليك؛ لأن النبي ﷺ لم يرجُ أن يبعثه الله بكتاب من عنده، بل كان ذلك رحمة من الله تعالى به واصطفاء له.

والثاني: استثناء متصل، والمعنى: وما ألقي عليك الكتاب إلا رحمة من ربك.

يقول أبو حيان: "﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ هذا تذكير لنعمه تعالى على رسوله، وأنه تعالى رحمه رحمة لم يتعلق بها رجاؤه. وقيل: بل هو معلق بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ وأنت بحال من لا يرجو ذلك، وانتصب رحمة على الاستثناء المنقطع، أي: لكن رحمة من ربك سبقت فألقى إليك الكتاب. وقال الزمخشري: هذا كلام محمول على المعنى، كأنه قيل: وما ألقي عليك الكتاب إلا رحمة من ربك. انتهى. فيكون استثناء متصلاً إما من الأحوال، وإما من المفعول له"[١].

ففي الآية معنيان محتملان، ولعلهما مرادان معاً، ولو عبَّر بـ (لكن) مثلاً لقصر الآية على المعنى الأول دون الثاني، ولكنه اتساع الدلالة في الخطاب القرآني.

(١) البحر المحيط: ٧/ ١٣٢.

٤- تعدد دلالة (أم):

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٨٠].

و﴿أَمْ﴾ في قوله: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون متّصلة، فتكون للمعادلة بين الشيئين، أي: أيّ هذين واقع، وأخرجه مُخْرج المتردّد فيه للتقرير، وإن كان قد علم وقوع أحدهما، وهو قولهم على الله ما لا يعلمون.

الثاني: أن تكون منقطعة بمعنى (بل)، والتقدير: بل تَقُولُونَ عَلَى الله مَا لَا تَعْلَمُونَ.

يقول أبو السعود: "و﴿أَمْ﴾ إما متصلةٌ، والاستفهام للتقرير المؤدي إلى التبكيت لتحقق العلم بالشق الأخيرِ، كأنه قيل: أم لم تتخذوه بل تتقوّلون عليه تعالى. وإما منقطعةٌ، والاستفهام لإنكار الاتخاذِ ونفيِه، ومعنى (بل) فيها الإضرابُ والانتقالُ من التوبيخ بالإنكار على اتخاذ العهدِ إلى ما تفيد همزتُها من التوبيخ على التقوُّل على الله سبحانه"(١).

والآية متسعة للمعنيين باستخدام ﴿أَمْ﴾، ولعلهما مرادان معاً، ولو قال: (بل تَقُولُونَ عَلَى الله مَا لَا تَعْلَمُونَ) لتعيَّن المعنى الثاني وانتفى معنى المعادلة بين الشيئين، ولكنه عبَّر بـ (أَمْ) فكسب المعنيين معاً.

قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٤٣/ ٥١-٥٢].

و﴿أَمْ﴾ في قوله: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا﴾ تحتمل دلالتين:

(١) إرشاد العقل السليم: ١/ ١٢١.

الأولى: أن تكون متصلة على إقامة المسبب مقام السبب، والمعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون فتعلمون أني خير منه.

والثانية: أنها منقطعة للتقرير بمعنى (بل أَنَا خَيْرٌ منْ هَذَا)، وقد قدَّم من أسباب فضله مُلْك مِصْرَ وَجري الأَنْهَار من تحته.

وقد لخص الشوكاني آراء اللغويين فقال: "(أم) هي المنقطعة المقدّرة بـ (بل) التي للإضراب دون الهمزة التي للإنكار، أي: بل أنا خير. قال أبو عبيدة: (أم) بمعنى (بل)، والمعنى: قال فرعون لقومه: بل أنا خير. وقال الفراء: إن شئت جعلتها من الاستفهام الذي جعل بـ (أم) لاتصاله بكلام قبله، وقيل: هي زائدة، وحكى أبو زيد عن العرب أنهم يجعلون (أم) زائدة، والمعنى: أنا خير من هذا. وقال الأخفش: في الكلام حذف، والمعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون؟ ثم ابتدأ، فقال: ﴿أَنَاْ خَيْرٌ﴾، وروي عن الخليل، وسيبويه نحو قول الأخفش، ويؤيد هذا: أن عيسى الثقفي، ويعقوب الحضرمي وقفا على (أم) على تقدير: أم تبصرون، فحذف لدلالة الأوّل عليه، وعلى هذا فتكون (أم) متصلة لا منقطعة، والأوّل أولى، ومثله قول الشاعر الذي أنشده الفراء:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى
وصورتها أم أنت في العين أملح

أي: بل أنت"[1].

ولو عبّرت الآية بـ (بل) لتحدَّد معنى الانقطاع، ولكنها جاءت بـ (أم) فكسبت المعنيين من أقرب سبيل، وبأوجز عبارة.

---

(١) فتح القدير: ٤/٥٥٩.

٥- تعدد دلالة (إن):

قال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٤٦].

قوله تعالى: ﴿وَإِن﴾ في الآية الكريمة يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها شرطيةٌ، وجوابها محذوفٌ، أي: ولو كان مكرهم معدّاً لإزالةِ الجبال الرَّواسي.

والوجه الثاني: أنَّها نافيةٌ، واللام بعدها لام الجحودِ؛ لأنَّها بعد كونٍ منفيّ، والمعنى على تحقير مكرهم، أي: وما كان مكرهم لتزول منه الشَّرائع التي كالجبال في ثبوتها وقوَّتها.

والوجه الثالث: أن تكون(إنْ) المخففة من الثقيلة. والمعنى على تعظيم مكرهم، أي: وإنَّ عِظَمَ مكرِهم وشِدَّتَه؛ ليذهب بعظام الأمور.

يقول البيضاوي: "﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾ في العظم الشدة ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ مسوَّى لإزالة الجبال. وقيل: (إنْ) نافية واللام مؤكِّدة لها كقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٨/ ٣٣]، على أن الجبال مثل لأمر النبي ﷺ ونحوه. وقيل: مخففة من الثقيلة، والمعنى أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال الراسية ثباتاً وتمكُّناً من آيات الله تعالى وشرائعه"(١).

ففي الآية ثلاثة احتمالات ممكنة، ولعلها مرادة في الوقت نفسه، جُمعت بـ (إنْ)، ولو قال بدلاً منها (ما) أو (لو) أو (إنَّ) لقصر دلالة الآية على احتمال واحد من تلك الاحتمالات، ولكنه الإعجاز البياني في اتساع الدلالة.

---

(١) أنوار التنزيل: ٣/ ٣٥٥.

٦- تعدد دلالة (أنى):

قال تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٣].

قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ يصلح للمكان والزمان والكيفية، وقد ذكر المفسرون الاحتمالات الثلاثة:

الأول: المكان، أي: إنه يجوز للزوج أن يأتيها من قُبلها في قُبلها، ومن دُبرها في قُبلها.

والثاني: الزمان، بمعنى: أيّ وقت شئتم من أوقات الحلِّ.

والثالث: أنه يجوز للرجل أن يأتيها قائمة أو باركة، أو مضطجعة، بعد أن يكون في موضع الحرث.

جاء في روح المعاني: "﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ قال قتادة والربيع: من أين شئتم. وقال مجاهد: كيف شئتم. وقال الضحاك: متى شئتم"(١). ويقول ابن عطية: "وقوله: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ معناه عند جمهور العلماء من صحابة وتابعين وأئمة: من أي وجه شئتم مقبلة ومدبرة وعلى جنب، و﴿أَنَّىٰ﴾ إنما تجيء سؤالاً أو إخباراً عن أمر له جهات، فهي أعم في اللغة من (كيف) ومن (أين) ومن (متى)، هذا هو الاستعمال العربي، وقد فسر الناس ﴿أَنَّىٰ﴾ في هذه الآية بهذه الألفاظ، وفسرها سيبويه بـ(كيف) و(من أين) باجتماعهما"(٢).

وجاء في البحر المحيط: "و﴿أَنَّىٰ﴾: بمعنى (كيف) بالنسبة إلى العزل وترك العزل، قاله ابن المسيب، فتكون الكيفية مقصورة على هذين الحالين، أو بمعنى كيف على الإطلاق في أحوال المرأة، قاله عكرمة

(١) روح المعاني: ٢/ ١٢٤.
(٢) المحرر الوجيز: ١/ ٢٩٩.

والربيع، فتكون دلت على جواز الوطء للمرأة في أي حال شاءها الواطئ مقبلة ومدبرة على أي شق، وقائمة ومضطجعة وغير ذلك من الأحوال، وذلك في مكان الحرث، أو بمعنى (متى). قاله الضحاك، فيكون إذ ذاك ظرف زمان، ويكون المعنى: فأْتوا حرثكم في أي زمان أردتم"[(١)].

فتأمَّل كيف جمعت الآية بـ ﴿أَنَّىٰ﴾ دلالات الزمان والمكان والحال معاً بلفظ واحد، فبيَّنت وأوجزت، ولو قال (متى) أو (كيف) أو (من أين) لما أفاد غير معنى واحد.

قال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٠١].

و﴿أَنَّىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ تحتمل كذلك أن تكون بمعنى (كيف) وتحتمل معنى (من أين).

يقول الألوسي: "أي (من أين) أو (كيف) يكون له ولد والحال أنه ليس له صاحبة يكون الولد منها"[(٢)]. والآية عبرت عن نفي الولد في السؤالين المحتملين بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٥٢].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾ ﴿أَنَّىٰ﴾ يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون بمعنى (كيف). جاء في فتح القدير: "والمعنى: كيف لهم أن يتناولوا الإيمان من بعد؛ يعني في الآخرة، وقد تركوه في الدنيا؟ وهو معنى: ﴿مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾"[(٣)].

---

(١) البحر المحيط: ٢/ ١٨١.
(٢) روح المعاني: ٧/ ٢٤٢.
(٣) فتح القدير: ٤/ ٣٣٦.

والآخر: أن يكون بمعنى (من أين) استفهاماً عن المكان، وهو مستعمل في الإنكار. يقول البيضاوي: "﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾ ومن أين لهم أن يتناولوا الإيمان تناولاً سهلاً ﴿مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾"(١).

والمعنيان سائغان بل مرادان في الآية؛ فقد عبَّرت الآية عن نفي المعنيين من أقرب سبيل، وبأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ۝١٠ يَغْشَى ٱلنَّاسَ ۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١١ رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ۝١٢ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ [الدخان: ٤٤/ ١٠-١٤].

و﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾أيضاً تحتمل المعنيين نفسيهما:

الأول: الدلالة على الحال، أي: كيف يذكرون ويتعظون؟ يقول الرازي: "يعني كيف يتذكرون وكيف يتعظون بهذه الحالة وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الطاعة، وهو ما ظهر على رسول الله من المعجزات القاهرة والبينات الباهرة، ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ﴾ ولم يلتفتوا إليه؟"(٢).

والثاني: استفهام عن المكان، أي: من أين لهم التذكر والاتعاظ؟ يقول ابن عاشور: "و﴿أَنَّىٰ﴾ اسم استفهام، أصله استفهام عن أمكنة حصول الشيء، ويتوسعون فيها فيجعلونها استفهاماً عن الأحوال بمعنى (كيف) بتنزيل الأحوال منزلة ظروف مكان كما هنا بقرينة قوله: ﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾. والمعنى: من أين تحصل لهم الذكرى والمخافة عند ظهور الدخان المبين وقد سدَّت عليهم طرقها بطعنهم في الرسول ﷺ الذي أتاهم بالتذكير؟ والاستفهام مستعمل في الإنكار والإحالة، أي كيف

---

(١) أنوار التنزيل: ٤/ ٤٠٧، إرشاد العقل السليم: ٧/ ١٤٠.

(٢) التفسير الكبير: ٢٧/ ٢٠٨.

يتذكرون وهم في شك يلعبون وقد جاءهم رسول مبين فتولوا عنه وطعنوا فيه "[١].

والظاهر أن الآية الكريمة جمعت فأوجزت؛ إذ عبَّرت بـ ﴿أَنَّىٰ﴾ عن استبعاد تذكرهم من جهتي الحال والمكان، فكأنها قالت: (من أين لهم الذكرى؟ وكيف تأتيهم وقد تولوا عن رسولهم؟)، فهو سؤال عن الموضع الذي تأتي منه الذكرى، وعن حالتهم التي هم فيها، وكلاهما استفهام غير حقيقي يدل على الاستبعاد، ولو قال (من أين لهم الذكرى)، أو (كيف لهم الذكرى) لأدّى ذلك معنى واحداً فجاء بـ ﴿أَنَّىٰ﴾ ليجمع المعنيين معاً.

٧- تعدد دلالة (أو):

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٤/ ١٣٥].

تدلُّ ﴿أَوْ﴾ عند النحاة والمفسرين في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ على أحد أمرين:

أولهما: أنَّ ﴿أَوْ﴾ بمعنى (الواو)، فعلى هذا يكون الضمير في (بِهِمَا) عائداً على لَفْظِ غنيّ وفقير. يقول الزركشي: "إذا عطف بـ (أو) وجب إفراد الضمير، نحو: (إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه)؛ لأن (أو) لأحد الشيئين، فأما قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ فقيل: إن (أو) بمعنى (الواو)"[٢].

ثانيهما: أن (أَوْ) على بابها، وهي هنا لتفصيل ما أُبْهِم في الكلام. جاء

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٥/ ٣١٩.
(٢) البرهان: ٤/ ٤٠.

في اللباب: "وذلك أنَّ كلَّ واحدٍ من المَشْهُود عليه والمشهود له قد يكُون غنيّاً، وقد يكُون فقيراً، وقد يكونان غَنِيَّيْنِ، وقد يكونان فَقيرَيْن، وقد يكون أحَدُهُمَا غنيّاً والآخر فَقِيراً؛ فلما كَانتِ الأقسام عند التَّفْصِيل على ذلك أُتِي بـ (أو) لتَدُلَّ على التَّفْصِيل؛ فعلى هذا يكون الضَّمِير في (بِهِمَا) عائداً على المَشْهُود له والمشهود عليه، على أيِّ وصفٍ كانا عليه"[١].

وقد ذكر أبو حيان الرأيين بقوله: "أي: إن يكن المشهود عليه غنياً فلا تمتنع من الشهادة عليه لغناه، أو فقيراً فلا تمنعها ترحماً عليه وإشفاقاً. فعلى هذا الجوابُ محذوف؛ لأن العطف هو بـ (أو)، ولا يثنى الضمير إذا عطف بها، بل يفرد...، وذهب الأخفش وقوم إلى أنّ (أو) في معنى (الواو)، فعلى قولهم يكون الجواب: فالله أولى بهما، أي: حيث شرع الشهادة عليهما، وهو أنظر لهما منكم"[٢].

وإذن فالرأيان محتملان، والآية تتسع لهما باستخدامها ﴿أَوْ﴾، ولو عبَّرت بـ (الواو) لما شملت معنى التفصيل الوارد في (أو).

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٥/ ٣٣].

حرف العطف ﴿أَوْ﴾ في الآية الكريمة يحتمل معنيين:

الأول: التخيير، والمعنى أن الإمام إن شاء قتل وإن شاء صلب، وإن شاء قطع الأيدي والأرجل، وإن شاء نفى، أي واحد من هذه الأقسام شاء فعل في كل قاطع طريق.

الثاني: التفصيل، أي لبيان اختلاف الأحكام وتَرْتِيبهَا باختلاف

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٦٨.
(٢) البحر المحيط: ٣/ ٣٨٥.

الجنايات؛ فإن قُطّاع الطريق إذا قتلوا وأخَذُوا المال: قُتِلُوا وصُلِبُوا، وإذَا قَتَلُوا ولم يَأخذُوا المالَ قُتِلُوا وَلَمْ يُصْلَبُوا، وإذا أخَذُوا المال ولم يَقْتُلُوا؛ قُطِعَتْ أيديهم وأرْجُلُهم من خلافٍ، وإذا أخافُوا السَّبيل، ولم يأخُذُوا مالاً؛ نُفُوا من الأرض.

وقد انقسم العلماء في الحكم على قطاع الطرق فريقين تبعاً لفهمهم دلالة ﴿أَوْ﴾ في الآية، يقول ابن عاشور: "وقد دلّت الآية على أمرين: أحدهما: التخيير في جزاء المحاربين؛ لأنّ أصل (أو) الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء في الوقوع، ويقتضي ذلك في باب الأمر ونحوه التخيير، نحو ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ٢/ ١٩٦]. وقد تمسّك بهذا الظّاهر جماعة من العلماء منهم مالك بن أنس، وسعيدُ بن المسيّب، وعطاء، ومجاهد، والنخعي، وأبو حنيفة،... وذهب جماعة إلى أنّ (أو) في الآية للتّقسيم لا للتخيير، وأنّ المذكورات مراتب للعقوبات بحسب ما اجترحه المحارب: فمن قتل وأخذ المال قُتل وصُلب، ومن لم يَقتل ولا أخذَ مالاً عُزّر، ومن أخاف الطريق نُفي، ومن أخذ المال فقط قُطع، وهو قول ابن عبّاس، وقتادة، والحسن، والسديّ، والشافعي"[١].

فالآية الكريمة اتسعت باستخدام ﴿أَوْ﴾ لاحتمالين ممكنين، ترتَّب عليه اختلاف الفقهاء في استنباط الحكم التشريعي من الخطاب القرآني.

قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٤٧].

اختلف النحاة في دلالة ﴿أَوْ﴾ في الآية، فهي ذات احتمالات:

أولها: أنها بمعنى (بل)، جاء في شرح الرضي: " قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، أي: بل يزيدون، وإنما جاز الإضراب بـ (بل) في كلامه تعالى؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مئة ألف، بناء على ما يحزر

(١) التحرير والتنوير: ٥/ ٩٤-٩٥.

الناس من غير تعمق، مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق فأضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مئة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك"(١).

ثانيها: أنها بمعنى (الواو)، يقول البغدادي: "اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، فقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وقال آخرون منهم: المعنى بل يزيدون"(٢).

والثالث: أنها للشك، يقول ابن جني: "فأما قول الله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فلا يكون فيه ﴿أَوْ﴾ على مذهب الفراء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى (الواو). لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً. وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مئة ألف أو يزيدون"(٣).

ففي الآية احتمالات جمعتها بـ ﴿أَوْ﴾، ولو عبَّرت بـ (الواو) أو بـ (بل) لاقتصرت على معنى واحد لا غير.

٨- تعدد دلالة (أي):

قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٨١-٨٢].

قد يدل الاستفهام على الإنكار، والمعنى فيه على النفي كما في قوله

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٤/ ٣٩٦.
(٢) خزانة الأدب: ٤/ ٧٤.
(٣) الخصائص: ٢/ ٤٦١.

تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ١١١]، وقد يدلُّ على التقرير كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [الشرح: ٩٤/ ١]، غير أنه في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ﴾، جاء دالّاً على الإنكار والتقرير معاً، إنكار الأمن ونفيه عن المشركين، وتقريره في الوقت ذاته للمؤمنين.

يقول الزركشي: "قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير، كقوله: ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ﴾، أي: ليس الكفار آمنين، والذين آمنوا أحق بالأمن. ولما كان أكثر مواقع التقرير دون الإنكار قال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾"(١).

فجمع الاستفهام بـ (أيّ) معنيين مرادين، الإنكار والتقرير، بعبارة واحدة.

٩- تعدد دلالة (الباء):

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٨].

قوله تعالى ﴿بِٱلۡإِثۡمِ﴾ تحتمل هذه الباء دلالتين:

الأولى: أن تكون للسَّبب، أي: بما يوجب إثماً كاليمين الكاذبة، فتتعلَّق بقوله: ﴿لِتَأۡكُلُواْ﴾.

والثانية: أن تكون للمصاحبة، فتكون حالاً من الفاعل في ﴿لِتَأۡكُلُواْ﴾.

يقول الألوسي: "﴿بِٱلۡإِثۡمِ﴾، أي: بسبب ما يوجب إثماً كشهادة

---

(١) البرهان: ٢/ ٣٤٤.

الزور واليمين الفاجرة، ويحتمل أن تكون الباء للمصاحبة، أي: متلبسين بالإثم، والجار والمجرور على الأول متعلق بـ (تأكلوا)، وعلى الثاني حال من فاعله"[١]. والمعنيان عبَّرت عنهما الآية بحرف واحد، وغير بعيد أن يُرادا معاً، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٥/٦].

(الباء) في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ تحتمل عند النحاة والفقهاء أوجهاً:

الوجه الأول: الإلصاق، والمعنى: ألصقوا أيديكم بِرُؤُوسِكُمْ، وهذا المعنى يقتضي مسح ما مقداره مقدار اليد، وهو ربع الرأس.

الثاني: التبعيض، وعبَّر بعضهم عن هذا بموافقة (من)، يعني التبعيضية، أي: وَامْسَحُواْ بعض رُؤُوسِكُمْ.

والثالث: أنها زائدة تفيد التوكيد، والمعنى: وَامْسَحُواْ رُؤُوسَكُمْ.

جاء في فتح القدير: "قوله: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ قيل: الباء زائدة، والمعنى: امسحوا رُؤُوسَكُمْ، وذلك يقتضي تعميم المسح لجميع الرأس. وقيل: هي للتبعيض، وذلك يقتضي أنه يجزئ مسح بعضه. واستدل القائلون بالتعميم بقوله تعالى في التيمم: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ﴾ ولا يجزئ مسح بعض الوجه اتفاقاً. وقيل: إنها للإلصاق، أي ألصقوا أيديكم بِرُؤُوسِكُمْ"[٢].

---

(١) روح المعاني: ٢/ ٦٩.
(٢) فتح القدير: ٢/ ١٧.

وثمة وجه رابع مفاده الاستعانة مع تقدير حذف وقلب، يقول ابن هشام في معاني الباء: "الحادي عشر: التبعيض، أثبت ذلك الأصمعيّ والفارسي والقُتبيُّ وابن مالك، قيل: والكوفيون،... قيل: ومنه ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقلباً، فإنّ (مسَح) يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء، ونظيره بيت الكتاب:

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديّة ومسحت باللّثتينِ عَصفَ الإثمدِ

يقول: إن لثاتك تضربُ إلى سُمرة؛ فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلب معمولي مسحَ"[١].

وقد اختلف الفقهاء في مقدار المسح في الوضوء؛ فالمشهور من مذهب الشافعي وجوب أدنى ما يُطلق عليه اسم المسح، والمشهور من مذهب أبي حنيفة مسح ربع الرأس، أما الإمام مالك فالواجب عنده التعميم، يقول البيضاوي: "اختلف العلماء في قدر الواجب؛ فأوجب الشافعي -رضي الله تعالى عنه- أقلَّ ما يقع عليه الاسم أخذاً باليقين، وأبو حنيفة -رضي الله تعالى عنه- مسح ربع الرأس؛ لأنه عليه الصلاة والسلام مسح على ناصيته وهو قريب من الربع، ومالك -رضي الله تعالى عنه- مسح كله أخذاً بالاحتياط"[٢].

ومردُّ اختلاف الفقهاء إلى اختلافهم في دلالة (الباء)، يقول ابن عطية: "والباء في قوله: ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾ مؤكدة زائدة عند من يرى عموم الرأس، والمعنى عنده: وامسحوا رؤوسكم، وهي للإلزاق المحض عند

---

(١) مغني اللبيب: ١٤٣.

(٢) أنوار التنزيل: ٢/ ٣٠٠.

من يرى إجزاء بعض الرأس، كأن المعنى: أوجدوا مسحاً برؤوسكم؛ فمن مسح شعرة فقد فعل ذلك"[1].

فتأمَّل كيف اتسعت الآية الكريمة بحرف واحد لأربعة معانٍ مختلفة، تبعها اختلاف الفقهاء في استنباط حكم فقهي من كتاب الله الحكيم في نظمه وإعجازه.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَـٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٧].

في دلالة (البَاءِ) في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها ظرفية بمعنى (في)، والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يعود على البلد، أي: فَأَنزَلْنَا في البلد الْمَاء.

والثاني: أَنَّهَا سببيَّةٌ، والضمير للسحاب، أي: فأنزلنا الماء بسبب السَّحَابِ.

يقول أبو حيان: "الظاهر أنّ الباء ظرفية، والضمير عائد على بلد ميت، أي: فأنزلنا فيه الماء، وهو أقرب مذكور ويحسن عوده إليه فلا يجعل لأبعد مذكور، وقيل: الباء سببيّة، والضمير عائد على السحاب"[2].

أما الوجه الثالث فقيل: إنها بمعنى (مِنْ)[3]، والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يعود على السحاب، أي: فأنزلنا من السَّحَابِ الماء.

---

(١) المحرر الوجيز: ٢/ ١٦٣.
(٢) البحر المحيط: ٤/ ٣٢١.
(٣) انظر فتح القدير: ٢/ ٢١٤.

والاحتمالات الثلاثة قد تكون مرادة معاً في الآية، ولو قال (فَأَنزَلْنَا منه أو فيه) لقصر الآية على معنى واحد، ولم تؤدِّ ما أدَّته الباء في هذا السياق.

١٠- تعدد دلالة (حتى):

قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٤٩/ ٩].

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ يفيد دلالتين في الآية الكريمة:

الأولى: دلالتها على علة القتال، أي بمعنى (كي)، والتقدير: فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي كي تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ الله.

والثانية: دلالتها على الغاية، أي بمعنى (إلى)، والتقدير: فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي إلى أن تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ الله.

يقول الأزهري: "وقد تكون ﴿حَتَّىٰ﴾ في الموضع الواحد تحتملهما، أي: المعنيين، معنى إلى، ومعنى كي، كقوله تعالى: ﴿فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ يحتمل أن يكون المعنى على الغاية، أو التعليل، أي: إلى أن تفيء، أو كي تفيء"(١).

فالتعبير بـ ﴿حَتَّىٰ﴾ أكسب الآية معنيي العلَّة والغاية، ولو كان التعبير بـ (كي) أو (إلى أن) لما أفاد غير إحدى الدلالتين.

---

(١) مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٠٦، الأزهري، خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ)، تح: د. عبد الكريم مجاهد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م. وانظر مغني اللبيب: ١٦٩.

١١- تعدد دلالة (الفاء):

قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٣٥].

تدل (الفاء) في قوله: ﴿فَتَكُونَا﴾ في هذه الآية، وفي الأعراف، على معنيين:

الأول: العطف، فيكون ما بعدها مجزوماً معطوفاً على ﴿وَلَا تَقْرَبَا﴾، ويكون النهي عن الاقتراب وعن الظلم، أي: لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ولا تَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ.

الثاني: السبب، ويكون الفعل بعدها منصوباً بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء، والنهي عن الاقتراب المؤدي للظلم.

يقول الزركشي: "﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٣٥]. يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً، ويحتمل أن يكون منصوباً. وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي، فيكون قد نهى عن الظلم كما نهى عن قربان الشجرة، فكأنه قال: لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَلا تَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"(١).

فالفاء في هذا السياق أفادت معنيين مرادين في الآية، والله أعلم، هما النهي عن الاقتراب من الشجرة والظلم مجتمعين في (فاء السبب)، ومتفرقين كلّ على حدة في (فاء العطف)، فقامت عبارة مقام عبارتين بحرف واحد.

---

(١) البرهان: ٤/ ١٤٤.

قال تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٤/ ١٢٩].

(الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا﴾ فيها وجهان:

أحدهما: أنها السببية، والفعل بعدها مَنْصُوب بإضْمَارِ (أنْ) جَواباً للنَّهْي.

والثاني: أنها العاطفة، والفعل مَجْزُوم عَطْفاً على الفِعْل قبله، أي: فَلَا تَمِيلُواْ ولا تَذَرُوهَا.

يقول أبو حيان: "﴿فَتَذَرُوهَا﴾ يحتمل أن يكون مجزوماً عطفاً على ﴿تَمِيلُواْ﴾، ويحتمل أن يكون منصوباً بإضمار (أنْ) في جواب النهي"[(١)].

ففي الآية الكريمة اتساع لمعنيين باستخدام (الفاء): بيان علة الترك، وفيه نَهْيٌ عن الجمع بين الميل والترك، وعطف الترك على الميل، وفيه نهيٌ عن الميل وعن الترك، كلٍّ على حِدَة، وهو أبلغُ، فكسبت الآية المعنيين بحرف واحد هو الفاء.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ١٠/ ٨٨].

قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ يحتمل دلالتين مختلفتين باختلاف دلالة (الفاء)؛ إذ تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون عاطفة، والتقدير: ربنا ليضلوا عن سبيلك ويستمر إضلالهم حتى يروا العذاب الأليم.

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٣٨١.

والثاني: أن تكون سببية تبين علَّة الدعاء قبلها، والتقدير: اطبع على قلوبهم وقسِّها حتى لا يؤمنوا؛ فإنها تستحق ذلك.

يقول البيضاوي: "﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ جواب للدعاء، أو دعاء بلفظ النهي، أو عطف على ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾ وما بينهم دعاء معترض"[1].

ويقول ابن عاشور: "وهذا إيجاز بديع؛ إذ جمع في هذا التركيب جواب الدعاء وبيانَ علة الدعاء عليهم بذلك، وأصل الكلام: فيؤمنوا فإنهم لا يؤمنون إلا إذا رأوا العذاب الأليم،... ويجوز أن يكون قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ إلخ عطفاً على قوله: ﴿لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾ وجملة الدعاء بينهما معترضة، والمعنى: ليضلوا عن سبيلك فيستمر ضلالهم حتى يروا العذاب الأليم"[2].

فقد أكسبت (الفاء) الآية معنيين في وقت واحد، قامت مقامهما؛ فاستغنى النظم الكريم بالفاء عن ذكر جملتين مختلفتين.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٢/ ١٠٩].

(الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَيَنظُرُوا۟﴾ في هذه الآية الكريمة -وفي نظائرها من سور أخرى[3] - تحتمل دلالتين:

الأولى: أن تكون عاطفة، والفعل بعدها مجزوم؛ لأنه معطوف على ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾، أي: ألم يسيروا ويروا، والمعنى على إثبات السير والنظر تقريراً وتوبيخاً، يقول أبو السعود: "﴿فَيَنظُرُوا۟﴾ عطفٌ على يسيروا داخلٌ

(١) أنوار التنزيل: ٣/ ٢١٢.
(٢) التحرير والتنوير: ١١/ ١٦٦.
(٣) انظر: الروم ٣٠/ ٩، فاطر ٣٥/ ٤٤، غافر ٤٠/ ٢١ و٨٢، محمد ٤٧/ ١٠.

في حكم التَّقريرِ والتَّوبيخِ، والمعنى أنَّهم قد سارُوا في أقطارِ الأرضِ وشاهدُوا ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾"(١).

الثانية: أن تكون لبيان السبب، والفعل بعدها منصوب؛ لتقدُّم النفي، على غرار قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦/٢٢]، والمعنى على نفي السير والنظر، أي: إنهم لم يسيروا فكيف ينظرون؟ يقول أبو حيان: "﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ فاحتمل أن يكون حثاً على السفر ليشاهدوا مصارع الكفار فيعتبروا، أو يكونوا قد سافروا وشاهدوا فلم يعتبروا فجعلوا كأن لم يسافروا ولم يروا"(٢).

ويرى أبو حيان أن نصب الفعل ﴿فَيَنظُرُواْ﴾ سببه جواب النفي، يقول: "وجاز أن يكون ﴿فَيَنظُرُواْ﴾ مجزوماً عطفاً على يسيروا، وأن يكون منصوباً على جواب النفي"(٣). أما ابن عادل في (اللباب) فيؤثر أن يكون سبب النصب جواب الاستفهام، يقول: "قوله ﴿فَيَنظُرُواْ﴾ يجوز أن يكون منصوباً في جواب الاستفهام، وأن يكون مجزوماً نَسَقاً على ما قبله كقوله:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرْكَ الرُّسُومُ

رواه بعضهم بالجزم، والنصب"(٤).

والخلاصة أن الآية الكريمة اتسعت بالفاء لمعنيين متباينين: أحدهما: أنهم ساروا ورأوا، ولكنهم لم يعتبروا، فكأنهم لم يسيروا، والآخر: أنهم لم يسيروا ولم يروا، فيحثهم على السير والاعتبار، ولو قال: أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ويَنظُرُواْ، لما أفاد غير المعنى الأول.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٧/ ٥٢.
(٢) البحر المحيط: ٦/ ٣٤٩.
(٣) نفسه: ٧/ ٤٣٩.
(٤) اللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٣٥.

١٢- تعدد دلالة (اللام):

قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ١٠/ ٨٨].

(اللام) في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾ تحتمل ثلاثة أوجه في المعنى:

أولها: أن تكون لام العاقبة، والفعل منصوب، أي: آتيتهم زينة وأموالاً ليصير أمرهم إلى الضلال.

والثاني: أن تكون اللام للتعليل، والفعل كذلك منصوب، والمعنى على الاستدراج؛ لأنهم جعلوا النعمة سبباً للضلال.

يقول البيضاوي: "اللام للعاقبة وهي متعلقة بـ ﴿ءَاتَيْتَ﴾، ويحتمل أن تكون للعلة؛ لأن إيتاء النعم على الكفر استدراج وتثبيت على الضلال، ولأنهم لما جعلوها سبباً للضلال فكأنهم أوتوها لِيُضِلُّواْ"(١).

أما الوجه الثالث فهو لام الدعاء، ويكون الفعل بعدها مجزوماً بها، كأنه قال: ليثبتُوا على ما هم عليه من الضلال، وليكونُوا ضُلَّالاً.

يقول ابن هشام في معاني اللام: "السابع عشر: الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل... ويحتمله ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ١٠/ ٨٨]، ويحتمل أنها لام الدعاء فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً"(٢).

---

(١) أنوار التنزيل: ٣/ ٢١٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢٨٢-٢٨٣.

ففي الآية الكريمة حرف واحد اتسعت به الآية لثلاثة معانٍ مختلفة، الدعاء والتعليل والصيرورة، ولعلها مرادة جميعاً، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٦/ ٥٤-٥٥].

وكذلك الأمر في اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ﴾ في هذه الآية وفي سورة الروم؛ إذ تحتمل التعليل، والصيرورة، والفعل في الحالتين منصوب، وتحتمل الأمر على سبيل التهديد، كما في قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤١/ ٤٠] فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً.

جاء في اللباب: "قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ ۚ﴾ في هذه اللام ثلاثة أوجهٍ: أحدها: أن تكون لام كي، وهي متعلقة بـ ﴿يُشْرِكُونَ﴾، أي: إن إشراكهم سببه كفرهم به. الثاني: أنَّها لام الصَّيرورةِ، أي: صار أمرهم إلى ذلك. الثالث: أنَّها لام الأمر، وإليه نحا الزمخشريُّ"(١).

فـ (اللام) أدَّت ثلاثة معانٍ محتملة بعبارة واحد، ولو عبَّرت الآية بـ (كي) بدل (اللام) لما أفادت غير معنى التعليل، ولاحتجنا إلى جملتين أخريين؛ لنعبِّر عن احتمالات المعنى في الآية.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٩/ ٦٥-٦٦].

(اللام) في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ۖ﴾ تحتمل كذلك وجهين:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١٢/ ٨٤.

أولهما: التعليل، والفعل بعدها منصوب، أي: سَيُشْرِكُونَ لِيَكُونَ إشراكُهُم كفراً بنعمة الإنجاء، وَلِيَتَمَتَّعُوا بسبب الشرك، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ وبال عملهم.

والثاني: الأمر، ومعناه التهديد والتوعيد، والفعل مجزوم، أي: ليجحدوا نعمة الله في إنجائه إياهم فسيعلمون فساد ما يعملون.

يقول أبو حيان: "والظاهر في ﴿لِيَكۡفُرُواْ﴾ أنها لام كي، وعطف عليه ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْۖ﴾ في قراءة من كسر اللام وهم: العربيان ونافع وعاصم، والمعنى: عادوا إلى شركهم لِيَكْفُرُوا، أي: الحامل لهم على الشرك هو كفرهم بما أعطاهم الله تعالى، وتلذذهم بما متعوا به من عرض الدنيا، بخلاف المؤمنين؛ فإنهم إذا نجوا من مثل تلك الشدة، كان ذلك جالباً شكر الله تعالى، وطاعة له مزدادة. وقيل: اللام في ﴿لِيَكۡفُرُواْ﴾ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْۖ﴾ لام الأمر، ويؤيده قراءة من سكن لام (ولْيتمتعوا) وهم: ابن كثير، والأعمش، وحمزة، والكسائي؛ وهذا الأمر على سبيل التهديد، كقوله ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤١/ ٤٠]"(١).

فاستخدام (اللام) في الآية وسع دلالتها لتشمل الأمر والتعليل، ولو كان بدلاً منها (كي) أو أسلوب الأمر لما أفادت الآية غير أحد المعنيين.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ١٠٠/ ٦-٨].

اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [العاديات: ١٠٠/ ٨] متعلقة بـ (شديد)، وفيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها لام العلة، أي: وإنه لشديد لأجل حبِّ المالِ، يقول

(١) البحر المحيط: ٧/ ١٥٥.

أبو حيان: "اللام في (لِحُبِّ) لام العلة، أي: وإنه لأجل حب المال لبخيل"[١].

الثاني: أنها لام التعدية، والمعنى: وإنه لقوي مطيق لحب المال، يقال: هو شديد لهذا الأمر، أي: مطيق له، يقول أبو حيان أيضاً: "وإنه لحب المال وإيثاره قوي مطيق، وهو لحب عبادة الله وشكر نعمه ضعيف متقاعس. تقول: هو شديد لهذا الأمر وقوي له إذا كان مطيقاً له ضابطاً. قال الزمخشري: أو أراد: وإنه لحب الخيرات غير هَشٍّ منبسط، ولكنه شديد منقبض"[٢].

الثالث: أنها لام التقوية، والمعنى: وإنه شديد لحب الخير، جاء في روح المعاني: "أي إنه شديد لحب الخير، كقولك: (إنه لزيد ضروب) في (إنه ضروب لزيد)، وظاهر التمثيل أنه اعتبر حب الخير مفعولاً به لشديد، وإن (شديد) اسم فاعل جيء به على فعيل للمبالغة، وإن اللام في ﴿لِحُبِّ﴾ للتقوية"[٣].

والمعاني الثلاثة أفادتها الآية الكريمة وجمعتها بحرف واحد هو (اللام).

١٣- تعدد دلالة (لا):

قال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ﴾ [هود: ١١/ ١-٢].

(لا) في قوله تعالى ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ في هذه الآية، وفي نظائرها[٤] تحتمل معنيين:

---

(١) نفسه: ٨/ ٥٠٢.

(٢) نفسه: ٨/ ٥٠٢.

(٣) روح المعاني: ٣٠/ ٢١٩.

(٤) انظر: هود ١١/ ٢٦، يوسف ١٢/ ٤٠، الإسراء ١٧/ ٢٣، يس ٣٦/ ٦٠، فصلت ٤١/ ١٤، الأحقاف ٤٦/ ٢١.

الأول: أن تكون نافية لا عمل لها، والفعل منصوب بـ (أنْ).

والثاني: أن تكون ناهية جازمة، والفعل مجزوم بها، وتكون (أنْ) مفسرة.

يقول أبو حيان: "و﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ يحتمل أن يكون (أن) حرف تفسير؛ لأنّ في تفصيل الآيات معنى القول وهذا أظهر؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار،... وقيل: (أنْ) نصبت لا تعبدوا، فالفعل خبر منفي"[(١)]. فاجتمع في الآية الكريمة معنيي النفي والنهي باستخدام (لا).

قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾﴾ [النمل: ٢٧/ ٢٩-٣١].

كذلك (لا) في قوله تعالى ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ﴾ تحتمل معنيين: أن تكون نافية لا عمل لها، وناهية جازمة، والفعل مجزوم بها، وتكون (أنْ) مفسرة.

جاء في معاني القرآن: "وقوله جل وعز ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ أي: ألّا تتكبروا، ويجوز أن يكون المعنى: بألّا تعلوا علي، أي كتب بترك العلو، ويجوز على مذهب الخليل وسيبويه أن تكون (أنْ) بمعنى (أي) مفسرة، كما قال: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٣٨/ ٦]"[(٢)].

ويقول ابن هشام: "ليس من أقسام ﴿أَلَّا﴾ التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ﴾، بل هذه كلمتان أن الناصبة

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٢٠١-٢٠٢.

(٢) معاني القرآن الكريم: ٥/ ١٣٠، النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، تح: محمد علي الصابوني. جامعة أم القرى، مكة المرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

ولا النافية، أو أن المفسرة أو المخففة من الثقيلة ولا الناهية، ولا موضع لها على هذا"[(١)]. فاستخدام (لا) أفاد في الآية الكريمة معنيي النفي والنهي بأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْاْ فِى ٱلْمِيزَانِ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٧-٨].

ومثلها (لا) في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨﴾؛ فإنها تحتمل النفي، والفعل منصوب بـ (أنْ). وتحتمل النهي، والفعل مجزوم بها، وتكون (أنْ) مفسِّرة.

يقول ابن عطية: "وقوله ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ﴾ نهي عن التعمد الذي هو طغيان بالميزان،... و(أن لا) هو بتقدير لئلا، أو مفعول من أجله، و﴿تَطْغَوْاْ﴾ نصب. ويحتمل أن تكون (أنْ) مفسِّرة، فيكون ﴿تَطْغَوْاْ﴾ جزماً بالنهي"[(٢)]. وبهذا نجد أن الآية الكريمة اتسعت باستخدام (لا) لمعنيي النفي والنهي من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ۝٣ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ۝٤ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥ يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ۝٦ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝٨ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝٩ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ٩٠/ ١-١١].

إنَّ دخول (لا) على الفعل ﴿ٱقْتَحَمَ﴾ أكسب الخطاب القرآني في هذه الآية مساحة واسعة من الدلالات المحتملة، بل المجتمعة في نظم هذه السورة الكريمة، فهي من حيث الأسلوب تحتمل الإنشاء والخبر، ومن

---

(١) مغني اللبيب: ١٠٣.
(٢) المحرر الوجيز: ٥/ ٢٢٥.

حيث المضمون تجمع أربع دلالات على النحو الآتي:

الدلالة الأولى: أن تكون (لا) نافية للفعل الماضي، والمعنى على الإخبار بأن هذا الإنسان الذي أنعم الله عليه باللسان والشفتين وهدايته النجدين، لم يشكر تلك النعم باقتحام العقبة، أي: بإنفاق ماله في فكِّ الرقاب وإطعام الطعام، يقال: اقتحم الرَّجُلُ في الأَمرِ رَمَى بنفسه فيه من غير رَوِيَّةٍ[1]، والعقبة طريق وَعْرٌ في الجبل، وفي الآيةِ استعارةٌ لهذا العمل الشاقِّ على النفسِ، وهو بذل المال، تشبيهٌ بعقبةِ الجبَلِ.

يقول أبو حيان: "والظاهر أن (لا) للنفي، وهو قول أبي عبيدة والفرّاء والزجاج، كأنه قال: وهبنا له الجوارح ودللناه على السبيل، فما فعل خيراً، أي فلم يقتحم"[2].

ويقول البيضاوي: "﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ أي فلم يشكر تلك الأيادي باقتحام العقبة وهو الدخول في أمر شديد، و﴿ٱلْعَقَبَةَ﴾: الطريق في الجبل، استعارها بما فسرها عزَّ وجلّ به من الفك والإطعام في قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ٩٠/ ١٢-١٦] لما فيهما من مجاهدة النفس، ولتعدد المراد بها حَسُنَ وقوع (لا) موقع (لم)؛ فإنها لا تكاد تقع إلا مكررة، إذ المعنى: فَلَا فَكَ رَقَبَةً ولا أَطْعَمَ يَتيماً أو مسكيناً"[3].

وللرازي تفصيل في مسألة تكرار (لا)، يقول: "قلما توجد (لا) الداخلة على المضي إلا مكررة، تقول: لا جنبني ولا بعدني، قال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٧٥/ ٣١]، وفي هذه الآية ما جاء التكرير فما السبب فيه؟ أجيب عنه من وجوه:

---

(١) لسان العرب: (قحم).

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٤٧١.

(٣) أنوار التنزيل: ٥/ ٤٩٣.

الأول: قال الزجاج: إنها متكررة في المعنى؛ لأن معنى ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك، وقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ٩٠/ ١٧] يدلُّ أيضاً على معنى: فَلَا اقتحم العقبة ولا آمن.

الثاني: قال أبو علي الفارسي: معنى ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ لم يقتحمها، وإذا كانت (لا) بمعنى (لم) كان التكرير غير واجب، كما لا يجب التكرير مع (لم)، فإن تكررت في موضع نحو ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ فهو كتكرر (ولم) نحو ﴿لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟﴾ [الفرقان: ٢٥/ ٦٧]"[١].

وأما الأخفش فيرى أن (لا) تنفي المستقبل كما تنفي الماضي، ولم يشترط التكرار أصلاً، جاء في تفسير القرطبي: "وقال الأخفش ﴿فَلَا صَدَّقَ﴾ أي: لم يصدق، كقوله: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ﴾ أي: لم يقتحم. ولم يشترط أن يعقبه بشيء آخر، والعرب تقول: لا ذهب، أي: لم يذهب. فحرف النفي ينفي الماضي كما ينفي المستقبل، ومنه قول زهير:

فـــلا هـــو أبـــداهـــا ولـــم يـــتـــقـــدم"[٢]

والدلالة الثانية: أن تكون (لا) نافية لحدوث الفعل في المسقبل، والمعنى على الإخبار بأن هذا الإنسان لا يقتحم العقبة، جاء في روح المعاني: "قيل: الكلام إخبار عن المستقبل فليس مما يلزم فيه التكرير، أي: فلا يقتحم العقبة؛ لأن ماضيه معلوم بالمشاهدة، فالأهم الإخبار عن حاله في الاستقبال، لكن لتحقق الوقوع عبر بالماضي"[٣].

الدلالة الثالثة: أن في الكلام استفهاماً إنكارياً، يقول القرطبي: "معنى الكلام الاستفهام الذي معناه الإنكار، تقديره: أفلا اقتحم العقبة؟

---

(١) التفسير الكبير: ٣١/ ١٦٧.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ١١٣-١١٤.
(٣) روح المعاني: ٣٠/ ١٣٩.

أو هلا اقتحم العقبة؟ يقول: هلا أنفق ماله في فك الرقاب وإطعام السغبان ليجاوز به العقبة فيكون خيراً له"[١].

والدلالة الرابعة: أن في الكلام دعاء على ذلك الكافر ألّا يرزقه الله تعالى ذلك الخير، يقول أبو حيان: "وقيل: هو جار مجرى الدعاء، كقوله: لا نجا ولا سلم، دعاء عليه ألّا يفعل خيراً"[٢].

فالخطاب القرآني في هذه الآية الكريمة جمع أربع دلالات محتملة بل مرادة في آن واحد؛ فقد نفى اقتحام العقبة في الماضي والمستقبل، واستفهم وحضَّ ودعا، كل ذلك بحرف واحد هو (لا)، يقول د. فاضل: "فانظر كيف جمع هذا التعبير هذه المعاني، وكلها مرادة مطلوبة، وأنه لو جاء بأي حرف آخر غير (لا) لم يفد هذه المعاني الكثيرة المتعددة؛ فهو لو قال (ما اقتحم العقبة) أو (لم يقتحم العقبة) لم يفد إلا الإخبار عنه في الماضي. فانظر كيف وسَّعت (لا) المعنى وجمعت معاني عدة في تعبير واحد؟"[٣].

١٤- تعدد دلالة (لمَّا):

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٣٢/ ٢٤].

﴿لَمَّا﴾ في قوله تعالى ﴿لَمَّا صَبَرُوا۟ۖ﴾ تحتمل معنيين:

أحدهما الجزاء، بتعليق جعلهم أئمة على صبرهم.

والثاني: الظرف الزماني، وفيه دلالتان بحسب تعليق الظرف، فيصح أن يكون جعلهم أئمة حين صبروا، أو يهدون حين صبروا.

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٦٦.
(٢) البحر المحيط: ٨/ ٤٧١.
(٣) الجملة العربية والمعنى: ١٦٩-١٧٠.

جاء في روح المعاني: " ﴿لَمَّا﴾ يحتمل أن تكون هي التي فيها معنى الجزاء، نحو: لما أكرمتني أكرمتك. أي: لَمَّا صَبَرُوا جَعَلْنَاهم أَئِمَّةً. ويحتمل أن تكون هي التي بمعنى الحين الخالية عن معنى الجزاء، والظاهر أنه حينئذ ظرف لجعلنا، أي: جعلناهم أئمة حين صبروا، وجوز أبو البقاء كونها ظرفاً ليهدون "[1].

١٥- تعدد دلالة (ما):

قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ﴾ [البقرة: ٢/ ١٠٢].

(مَا) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ تحتمل وجهين في المعنى:

أولهما: أن ﴿مَا﴾ موصولة بمعنى (الذي)، ومحلّها النصب عطفاً على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، والتقدير: يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ. أو النصب لكن عطفاً على ﴿مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾، والتقدير: وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ. وعلى هذا فما بينهما اعتراض. أو الجر عطفاً على ﴿مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ﴾، والتقدير: افتراء على ملك سليمان وافتراء على ما أنزل على الملكين.

والثاني: أن ﴿مَا﴾ حرف نفي، والجملة معطوفة على الجملة المنفية قَبْلَها، والمعنى: وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ إباحة السحر.

يقول أبو حيان: " ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ ظاهره أن ﴿مَا﴾ موصول اسمي منصوب، وأنه معطوف على قوله: ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، وظاهر العطف التغاير، فلا يكون ما أنزل على الملكين سحراً. وقيل: هو معطوف على ﴿مَا تَتْلُوا۟

(١) روح المعاني: ٢١/ ١٣٨.

﴿ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾، أي: وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ والذي أُنْزِلَ. وظاهره أن ما علموه الناس أو ما اتبعوه هو منزل... وقيل: ما في موضع جر عطفاً على ﴿مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾، والمعنى: افتراء على ملك سليمان وافتراء على ما أنزل على الملكين، وهو اختيار أبي مسلم، وأنكر أن يكون الملكان نازلاً عليهما السحر، قال: لأنه كفر والملائكة معصومون، ولأنه لا يليق بالله إنزاله، ولا يضاف إليه؛ لأن الله يبطله، وإنما المنزل على الملكين الشرع، وإنهما كانا يعلمان الناس ذلك. وقيل: ﴿مَا﴾ حرف نفي، والجملة معطوفة على ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ﴾، وذلك أن اليهود قالوا: إن الله أنزل جبريل وميكال بالسحر، فنفى الله ذلك"[(١)].

ففي الآية اتساع لأربعة احتمالات ممكنة في المعنى ولعلها مرادة جميعاً في الخطاب القرآني، كل ذلك بحرف واحد، ولو قال: (ولم ينزل) بدل ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ لقصر العبارة على معنى واحد هو النفي.

قال تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِۚ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٧٥].

قولُهُ: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ في (ما) احتمالان سائغان:

أحدها: أَنَّها نكرةٌ تامَّةٌ، ومعناها التعجُّب، فإِذَا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْداً)، فمعناهُ: شيءٌ صَيَّرَ زَيْداً حَسَناً.

الثاني: أَنَّهَا استفهاميَّةٌ صَحِبَها معنى التعجُّب؛ نحو: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٨]، معناها: ما الَّذي صَبَّرهم على النَّار؟ وأيُّ شيء صَبَّرهم على النَّار؛ حتى تَرَكوا الحَقَّ، واتبعوا البَاطِلَ.

جاء في مشكل إعراب القرآن: "قوله: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ ما: في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبرها، ويحتمل أن تكون استفهاماً،

(١) البحر المحيط: ١/ ٤٩٧.

وأن تكون تعجباً يعجب الله المؤمنين من الكفار على عمل يقربهم إلى النار وكذلك معنى الاستفهام"(١).

ويقول أبو السعود: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ تعجيبٌ من حالهم الهائلة التي هي ملابستُهم بما يوجب النارَ إيجاباً قطعياً كأنه عينها. و (ما) عند سيبويهِ نكرةٌ تامة مفيدة لمعنى التعجيب مرفوعةٌ بالابتداء... خبرُها ما بعدها، أي: شيءٌ ما عظيم جعلهم صابرين على النار، وعند الفراء استفهامية وما بعدها خبرها، أي: أيُّ شيءٍ أصبرَهم على النار؟"(٢).

فانظر كيف اتسعت الآية الكريمة لمعنيي التعجيب والاستفهام إذ جمعتهما بحرف واحد.

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٤/ ٦٥].

(مَا) في قوله تعالى ﴿مِّمَّا قَضَيۡتَ﴾ تحمل ثلاث دلالات محتملة:

أولاها: المصدرية، والمعنى: لَا يَجِدُواْ حَرَجاً من قضاء قَضَيْتَه.

الثانية: أن تكُون موصولة بمَعْنى الَّذِي، والمعنى: لَا يَجِدُواْ حَرَجاً من الَّذي قضَيْتَهُ.

والثالثة: أن تكون نكرة موصوفة بمعنى شيء، أي: لَا يَجِدُواْ حَرَجاً من شيء قضَيْتَهُ، أو قضَيْتَ به.

يقول الألوسي: "و (ما) يحتمل أن تكون موصولة ونكرة موصوفة ومصدرية، أي: من الذي قضيته أي قضيت به، أو من شيء قضيت، أو من قضائك"(٣).

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٧.

(٢) إرشاد العقل السليم: ١/ ١٩٢.

(٣) روح المعاني: ٥/ ٧١.

فاستخدام (مَا) في هذا السياق أكسب العبارة اتساعاً في المعنى يغني عن ذكر ثلاث عبارات مختلفة؛ إذ عبَّر عنها مجتمعة بـ (مَا) التي أفادت معاني الموصول والمصدر والنكرة المشار إليها.

قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٩/ ٧].

قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ يجوزُ في (ما) أن تكون مصدرية ظرفيةً، أي: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ويجوزُ أن تكون شرطيةً، والتقدير: أيّ زمانٍ استقاموا لكم فاستقيموا لهم.

جاء في روح المعاني: "و(ما) - كما قال غير واحد - إما مصدرية منصوبة المحل على الظرفية بتقدير مضاف، أي: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. وإما شرطية منصوبة المحل على الظرفية الزمانية، أي: أيَّ زمان استقاموا لكم فاستقيموا لهم"(١). وكلاهما محتمل وصحيح، استعانت الآية الكريمة للتعبير عنهما بحرف واحد أغنى عن جملتين.

قال تعالى: ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يوسف: ١٢/ ٢٥].

قوله: ﴿مَا جَزَآءُ﴾ يجوز في ﴿مَا﴾ هذه أن تكون نافية، أي: ليس جزاؤه إلا السجن أو العذاب الأليم، وأن تكون استفهاميَّة، يعني: أيّ جزاء يستحقه من أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوَءاً؟ ثم أجابت عن استفهامها بقولها: ﴿إِلَّآ أَن يُسْجَنَ﴾.

يقول الرازي: " ﴿مَا﴾ يحتمل أن تكون نافية، أي ليس جزاؤه

(١) نفسه: ١٠/ ٥٥.

إلا السجن، ويجوز أيضاً أن تكون استفهامية يعني: أي شيء جزاؤه إلا أن يسجن؟ كما تقول: من في الدار إلا زيد؟ "[(١)]. فعبَّرت الآية الكريمة عن معنيي النفي والاستفهام بحرف واحد.

قال تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الحجر: ١٥/ ٩٤].

قوله تعالى: ﴿بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ يجوز في (مَا) وجهان:

أحدهما: أن تكون بمعنى الذي، أي: بالذي تؤمر به من الشرائع.

والثاني: أن تكون (ما) مصدرية أي فاصدع بأمرك وشأنك.

يقول ابن هشام: " ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ (ما) مصدرية، أي: بالأمر، أو موصول اسمي، أي: بالذي تؤمره"[(٢)]. وجاء في روح المعاني: "و(مَا) جاز أن تكون موصولة والعائد محذوف أي بالذي تؤمر به فحذف الجار فتعدى الفعل إلى الضمير فصار تؤمره ثم حذف، وقيل: التقدير فاصدع بما تؤمر بالصدع به"[(٣)].

فالتعبير بـ (مَا) أكسب الآية معنيي الموصول والمصدر، ولو كانت العبارة (فاصدع بالذي تؤمر)، أو (فاصدع بأمرك) لما أفادت كل واحدة إلا معنى واحداً، ولكن (مَا) أغنت بمفردها عن عبارتين مجتمعتين.

قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا﴾ [الكهف: ١٨/ ١٦].

و(مَا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ تحتمل ثلاثة معانٍ متفرقة في التفسير، مجتمعة في نظم الآية الكريمة أيما اجتماع، وهي:

---

(١) التفسير الكبير: ١٨/ ٩٨.

(٢) مغني اللبيب: ٧٣٦.

(٣) روح المعاني: ١٤/ ٨٥.

الأول: أن تكون موصولة، والتقدير: وإذ اعتزلتموهم واعتزلتم الذين يعبدونهم إلا الله تعالى.

الثاني: أن تكون مصدرية، والتقدير: وإذ اعتزلتموهم واعتزلتم عبادتهم إلا عبادة الله تعالى.

والثالث: أن تكون نافية، والضمير في ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ﴾ يعود على الفتية إخباراً عن عقيدتهم.

يقول أبو السعود: " ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ عطف على الضمير المنصوب و(ما) موصولة أو مصدرية، أي: إذ اعتزلتموهم ومعبوديهم إلا الله، أو وعبادتهم إلا عبادة الله، وعلى التقديرين فالاستثناء متصل على تقدير كونهم مشركين كأهل مكة، ومنقطع على تقدير تمحضهم في عبادة الأوثان. ويجوز كون (ما) نافية على أنه إخبار من الله تعالى عن الفتية بالتوحيد معترض بين إذ وجوابه"(١).

للمفسرين أن يقولوا: إن الآية تحتمل هذا الوجه أو هذا أو ذاك، ولكن الذي يبدو - والله أعلم - أن هذه الاحتمالات الثلاثة، مع ما فيها من احتمالي الاتصال والانقطاع في الاستثناء تنطوي مجتمعة بمعانيها المختلفة بحرف واحد في بلاغة الخطاب القرآني وإعجازه.

قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [الكهف: ١٨/ ٣٩].

قوله تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ يجوز في ﴿مَا﴾ أن تكون موصولاً اسمياً بمعنى (الذي)، ويجوز أن تكون شرطية، والمعنى: أيّ شيء شاءه كان.

يقول الثعالبي: "و ﴿مَا﴾ تحتمل أن تكون بمعنى الذي، بتقدير الذي

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١١، وأنوار التنزيل: ٣/ ٤٨٢.

شاء الله كائن، وفي شاء ضمير عائد على ﴿مَا﴾. ويحتمل أن تكون شرطية بتقدير ما شاء الله كان"(١). وكلاهما صحيح مراد.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠/ ١٥].

وكذلك ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ فهي تحتمل أن تكون حرفاً مصدريّاً كما تحتمل أن تكون اسماً موصولاً.

يقول الألوسي: "و(ما) مصدرية، أي: لتجزى بسعيها وعملها إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشرّ... وقيل: (ما) موصولة، أي: بالذي تسعى فيه، وفيه حذف العائد المجرور بالحرف مع فقد شرطه"(٢). والمعنيان مرادان في الآية،عبَّرت عنهما بحرف واحد.

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٦٨].

وأيضاً ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فهي تحتمل المصدرية والموصولية، جاء في روح المعاني: " ﴿وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي: عن إشراكهم، على أن (ما) مصدرية، ويحتمل أن تكون موصولة بتقدير مضاف، أي: عن مشاركة ما يشركونه به، كذا قيل"(٣).

وكلا المعنيين له ما يؤيده ومقصود في هذه الآية الكريمة، وفي مثيلاتها، وما أكثرها!

---

(١) الجواهر الحسان: ٢/ ٣٨١.
(٢) روح المعاني: ١٦/ ١٧٣.
(٣) نفسه: ٢٠/ ١٠٥.

قال تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [يس: ٣٦/٦].

و﴿مَّآ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ تحتمل ثلاثة معانٍ:

الأول: أن تكون نافية، والمعنى: لِتُنذِرَ قَوْماً لم يُنذَر آباؤُهُمْ.

الثاني: أن تكون موصولة، والمعنى: لِتُنذِرَ قَوْماً مثل الذي أُنذِرَ آباؤُهُمْ.

والثالث: أن تكون مصدرية، أي: لِتُنذِرَ قَوْماً إنذاراً مثل إنذار آبائهمْ الأولين.

يقول القرطبي: "(ما) لا موضع لها من الإعراب عند أكثر أهل التفسير منهم قتادة؛ لأنها نفي. والمعنى: لتنذر قوماً ما أتى آباءهم قبلك نذير. وقيل: هي بمعنى (الذي)، فالمعنى: لتنذرهم مثل ما أنذر آباؤهم، قاله ابن عباس وعكرمة وقتادة أيضاً. وقيل: إن (مَا) والفعل مصدر، أي: لتنذر قوماً إنذار آبائهم"(١).

والمعاني الثلاثة محتملة يتسع لها نظم الآية الكريمة وإن رجح بعض هذه الأوجه على الآخر كما يقول ابن هشام: "والأرجح في ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ أنها النافية بدليل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٤٤]، وتحتمل الموصولة"(٢).

قال تعالى: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [يس: ٣٦/ ٢٦-٢٧].

وكذلك (ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ فهي تحتمل المصدرية، أي: ليتهم يعلمون بمغفرة ربي، والموصولية، أي: ليتهم يعلمون بالذي غفر به ربي.

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٥/ ٦.
(٢) مغني اللبيب: ٤١٥.

يقول ابن الجوزي: "وفي (ما) قولان: أحدهما: أنها مع ﴿غَفَرَ﴾ في موضع مصدر، والمعنى: بغفران الله لي. والثاني: أنها بمعنى (الذي)، فالمعنى ليتهم يعلمون بالذي غفر لي به ربي فيؤمنون، فنصحهم حيّاً وميتاً"(١).

والمعنيان مرادان عبَّرت عنهما الآية الكريمة، ولو عبَّرت الآية (بالمغفرة أو بالذي غفر به) لشحَّ المعنى وطال اللفظ؛ فانظر أي بلاغة جمعت المعنيين بحرف واحد!.

قال تعالى: ﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٣٩/ ٥٠].

في قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ عبّرت الآية الكريمة بـ (مَا) مرتين، ولكل واحدة منهما وجهان محتملان، فاتسعت الآية الكريمة لأربعة معان مجتمعة في عبارة واحدة، على النحو الآتي:

الأول: أن تكون الأولى نافية والثانية موصولة، والمعنى: لم يغنِ عنهم المال الذي كانوا يكسبونه.

الثاني: أن تكون الأولى نافية والثانية مصدرية، والمعنى: لم يغنِ عنهم كسبهم.

الثالث: أن تكون الأولى استفهامية والثانية موصولة، والمعنى: أيّ شيء أغنى عنهم المال الذي كانوا يكسبونه؟

الرابع: أن تكون الأولى استفهامية والثانية مصدرية، والمعنى: أيّ شيء أغنى عنهم كسبهم؟

يقول الرازي: "(مَا) في قوله: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم﴾ نافية، أو مضمنة

(١) زاد المسير: ٧/ ١٤.

معنى الاستفهام، ومحلها النصب، و(ما) في قوله: ﴿مَّا كَانُوا۟ يَكۡسِبُونَ﴾ موصولة، أو مصدرية، ومحلها الرفع، يعني: أي شيء أغنى عنهم مكسوبهم أو كسبهم؟ "[١].

والمعاني الأربعة كلها مرادة، والله أعلم، اختزلها الخطاب القرآني بحرفين، وقد احتجنا لبيان المعنى فيهما لأربع جمل ما بلغت معشار ما بلغه التعبير القرآني في الفصاحة والإيجاز، ولا قاربت.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٥-٦].

وكذلك (مَا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ﴾ فهي تحتمل وجهين، و ﴿تُوعَدُونَ﴾ تحتمل وجهين على نحو ما رأينا سابقاً، فيتولد في الآية ثلاثة معان مجتمعة على النحو الآتي:

الأول: أن تكون (ما) اسماً موصولاً، والمعنى: إن الذي توعدونه لصادق.

الثاني: أن تكون (ما) مصدرية، والمعنى: إن وعدكم لصادق.

الثالث: أن تكون (ما) مصدرية، والمعنى: إن وعيدكم لصادق.

يقول الألوسي: "و(مَا) موصولة، والعائد محذوف، أي: إن الذي توعدونه أو توعدون به. ويحتمل أن تكون مصدرية، أي: إن وعدكم أو وعيدكم "[٢].

والمعاني الثلاثة مجتمعة مرادة في نظم الآية الكريمة، ولو قال: (إن الذي توعدونه) أو (إن وعدكم) أو (إن وعيدكم) لما أفاد في كل عبارة غير معنى واحد، ولكنه جمع ثلاثتها بحرف وفعل.

---

(١) التفسير الكبير: ٢٧/ ٧٩.

(٢) روح المعاني: ٢٧/ ٤.

قال تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾ [الحاقة: ٦٩/٢٨].

في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾ عبّرت الآية الكريمة بـ ﴿مَآ﴾ مرتين، ولكل واحدة منهما وجهان محتملان، على النحو الآتي:

الأول: أن تكون الأولى نافية والثانية جزء من كلمة، والمعنى: لم يغنِ عني مالي الذي جمعته.

الثاني: أن تكون الأولى نافية والثانية موصولة، والمعنى: لم يغنِ عني الذي أملكه.

الثالث: أن تكون الأولى استفهامية والثانية جزء من كلمة، والمعنى: أيّ شيء أغنى عني مالي الذي جمعته؟

الرابع: أن تكون الأولى استفهامية والثانية موصولة، والمعنى: أيّ شيء أغنى عني الذي أملكه؟

يقول الألوسي: " ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾ أي: ما أغنى عني شيئاً الذي كان لي في الدنيا من المال ونحوه كالأتباع، على أن ﴿مَآ﴾ في ﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ نافية و ﴿مَآ﴾ في ﴿مَالِيَهۡۜ﴾ موصولة فاعل ﴿أَغۡنَىٰ﴾، ومفعوله محذوف، و(لِيهْ) جار ومجرور في موضع الصلة. ويجوز أن يجعل ﴿مَالِيَهۡۜ﴾ عبارة عن (مال) مضاف إلى ياء المتكلم... ويجوز أن تكون ﴿مَآ﴾ في ﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ استفهامية للإنكار و﴿مَالِيَهۡۜ﴾ على احتماليه، أي: أيّ شيء أغنى عني مالي "(١).

وهذا مثال بديع على اتساع الخطاب القرآني لأربع دلالات متفرقة بحرف وشطر كلمة.

---

(١) نفسه: ٢٩/٤٩، إرشاد العقل السليم: ٩/٢٦، مغني اللبيب: ٤١٥.

قال تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ٨٠/ ١٧].

وكذلك ﴿مَآ﴾ في قوله تعالى ﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ فهي تحتمل التعجبية والاستفهامية.

جاء في البحر: "﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ الظاهر أنه تعجب من إفراط كفره، والتعجب بالنسبة للمخلوقين، إذ هو مستحيل في حق الله تعالى، أي: هو ممن يقال فيه: ما أكفره! وقيل: ﴿مَآ﴾ استفهام توقيف، أي: أي شيء أكفره؟ أي جعله كافراً، بمعنى لأي شيء يسوغ له أن يكفر"(١).

ويقول ابن عطية: "وقوله تعالى: ﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ يحتمل معنى التعجب، ويحتمل معنى الاستفهام توقيفاً، أي: أيّ شيء أَكْفَرَهُ، أي: جعله كافراً"(٢). فجمعت ﴿مَآ﴾ معنيي التعجب والاستفهام من أقرب سبيل.

١٦- تعدد دلالة (من):

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٣].

إن (من) في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ تحتمل عند بعض المفسرين وجهين:

أولهما: معنى الجزئية، أي: يُنفِقُونَ بعض ما رزقناهم، وفي ذلك تنبيه على منع الإسراف.

والثاني: معنى الكلية، أي: يُنفِقُونَ من كل أنواع النعم التي رزقناهم.

يقول البيضاوي: "وإدخال (من) التبعيضية عليه لمنع المكلف عن

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٤٢٠.

(٢) المحرر الوجيز: ٥/ ٤٣٨.

الإسراف المنهي عنه، ويحتمل أن يراد به الإنفاق من جميع المعاون التي آتاهم الله من النعم الظاهرة والباطنة"[١].

ولا شك أن المعنيين مرادان في الآية، إذ الإنفاق جزء من كل، وينبغي أن يكون من جميع الأنواع التي أنعم الله بها على العبد، وبدل أن يقول: ينفقون جزءاً من كل نعمة أنعم الله بها عليهم، جمع المعنيين بحرف واحد فقال: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ١٦/ ٥].

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ تحتمل (من) أوجهاً:

الأول: التبعيض، أي: تأكلون بعضها الذي يؤكل كاللحوم والشحوم.

الثاني: ابتداء الغاية، أي: الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس في معايشهم.

الثالث: السبب، أي بسببها، كقولنا: فلان يأكل من حرفة يحترفها، أي: منها يحصل رزقه، والمعنى: بسببها تأكلون.

يقول الألوسي: "﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ أي: تأكلون ما يؤكل منها من اللحوم والشحوم ونحو ذلك؛ فـ (من) تبعيضية، والأكل إما على معناه المتبادر، وإما بمعنى التناول الشامل للشرب فيدخل في العد الألبان، وجوز أن تكون (من) ابتدائية، وأن تكون للتبعيض مجازاً، أو سببية، أي: تأكلون ما يحصل بسببها؛ فإن الحبوب والثمار المأكولة تكتسب باكتراء الإبل مثلاً وأثمان نتاجها وألبانها وجلودها"[٢].

---

(١) أنوار التنزيل: ١/ ١٢١-١٢٢.
(٢) روح المعاني: ١٤/ ٩٩.

وجاء في الكشاف: "الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس في معايشهم. وأما الأكل من غيرها من الدجاج والبط وصيد البر والبحر فكغير المعتدّ به وكالجاري مجرى التفكه، ويحتمل أن طعمتكم منها؛ لأنكم تحرثون بالبقر، فالحبّ والثمار التي تأكلونها منها وتكتسبون بإكراء الإبل وتبيعون نتاجها وألبانها وجلودها "[١].

والمعاني الثلاثة مرادة في الآية الكريمة، يختزنها النظم القرآني بحرف واحد من حروف المعاني.

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٢٢/ ٣٠].

﴿مِنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ تحتمل وجهين:

الأول: بيان الجنس، والمعنى: اجْتَنِبُوا هذا الصنف من الأرجاس، الذي هو الأوثان.

الثاني: ابتداء الرجس، فكأنه قال: اجْتَنِبُوا الرِّجْسَ ابتداءً مِنَ الأَوْثَانِ فما فوقها.

يقول القرطبي: " قيل: إنها لبيان الجنس فيقع نهيه عن رجس الأوثان فقط، ويبقى سائر الأرجاس نهيها في غير هذا الموضع. ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية، فكأنه نهاهم عن الرجس عاماً، ثم عين لهم مبدأه الذي منه يلحقهم؛ إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس"[٢]. والمعنى الثاني

---

(١) الكشاف: ٢/ ٥٥٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٥٤.

أعم وأشمل، والأول محتمل غير بعيد، عبَّرت الآية عنهما بحرف واحد يحتمل الوجهين.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْأَخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ٦٠/ ١٣].

﴿مِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ تحمل وجهين محتملين، بل مجتمعين، هما:

الأول: أن تكون لابتداء الغاية، أي: كيأسهم من بعث موتاهم لاعتقادهم عدم البعث.

الثاني: أن تكون بيانية، أي: كما يئس الكفار الذين قد ماتوا منهم من الآخرة؛ لأنه قد وقفوا على الحقيقة، وعلموا أنه لا نصيب لهم في الآخرة.

يقول أبو حيان: "والظاهر أن من في ﴿مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ لابتداء الغاية، أي: لقاء أصحاب القبور. فـ ﴿مِنْ﴾ الثانية كالأولى ﴿مِنَ﴾ الآخرة. فالمعنى أنهم لا يلقونهم في دار الدنيا بعد موتهم. وقال ابن عرفة: هم الذين قالوا: ما يهلكنا إلا الدهر. انتهى. والكفار على هذا كفار مكة؛ لأنهم إذا مات لهم حميم قالوا: هذا آخر العهد به، لن يبعث أبداً. وهذا تأويل ابن عباس وقتادة والحسن.

وقيل: ﴿مِنْ﴾ لبيان الجنس، أي: الكفار الذين هم أصحاب القبور، والمأيوس منه محذوف، أي: كما يئس الكفار المقبورون من رحمة الله؛ لأنه إذا كان حياً لم يقبر كان يرجى له ألَّا ييئس من رحمة الله؛ إذ هو متوقع إيمانه. وهذا تأويل مجاهد وابن جبير وابن زيد. وقال ابن عطية: وبيان الجنس أظهر. انتهى. وقد ذكرنا أن الظاهر كون (مِنْ) لابتداء الغاية، إذ لا يحتاج الكلام إلى تقدير محذوف"[(١)].

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٢٥٦.

فأبو حيان يرجح معنى ابتداء الغاية في ﴿مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾، في حين يرجح ابن عطية معنى بيان الجنس، والحق أن المعنيين مرادان معاً، جمعتهما بلاغة الخطاب القرآني بأوجز عبارة ومن أقرب سبيل.

١٧- تعدد دلالة (نا):

قال تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٨٤].

(نا) في قوله تعالى ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ تحتمل معنيين: أولهما أن تكون نون العظمة للمفرد، والآخر أن تكون ضمير الجماعة.

جاء في روح المعاني: "﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ وهو القرآن المنزل عليه ﷺ أولاً وعليهم بواسطة تبليغه إليهم، ومن هنا أتى بضمير الجمع، وقد يعتبر الإنزال عليه -عليه الصلاة والسلام- وحده، ولكن نسب إلى الجمع ما هو منسوب لواحد منه مجازاً على ما قيل. ويحتمل أن تكون النون نون العظمة لا ضمير الجماعة"(١)، وكلاهما صحيح ومحتمل، فاكتسبت الآية معنيين بحرف واحد.

١٨- تعدد دلالة (هل):

قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٥٠/ ٣٠].

قوله: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ يجوز أن يكون ذلك استدعاء للزيادة، أي: هل من مزيد فأزداد. ويجوز أن يكون تنبيهاً من حيث المعنى على أنها قد امتلأت، أَي: هل بقي فيَّ موضعٌ لم يمتلئ، أي: ما بقي فيّ موضع

(١) روح المعاني: ٣/ ٢١٤.

للزيادة، وحصل ما ذكره تعالى في قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١/ ١١٩].

يقول ابن جني: "﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ قالوا معناه: قد امتلأت. وهذا أيضاً تفسير على المعنى دون اللفظ، و﴿هَلْ﴾ مبقاة على استفهامها...، أي: أتعلم يا ربنا أن عندي مزيداً؟. فجواب هذا منه عزَّ اسمه: لا. أي: فكما تعلم أن لا مزيد فحسبي ما عندي. فعليه قالوا في تفسيره: قد امتلأت، فتقول: ما من مزيد"(١).

ففي الاستفهام بـ ﴿هَلْ﴾ في نظم الآية الكريمة معنيان: أحدهما الاستفهام على اللفظ، والآخر الجحد على المعنى، وإنما صلح هذا للوجهين لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد.

١٩- تعدد دلالة (الواو):

قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٤٢].

(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ فيها وجهان راجحان:

الأول: أن تكون عاطفة، والنهي عن الفعلين كل على حدة، والفعلان مجزومان بالنهي، أي: لَا تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَلا تَكْتُمُواْ الْحَقَّ.

والثاني: أن تكون الواو جامعة؛ فيكون النهي عن الجمع بين الفعلين، ويكون الثاني منصوباً بـ (أن) مضمرة وجوباً، والمعنى: لا يجتمع منكم لبس وكتمان، كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

---

(١) الخصائص: ٣/ ٢٦٤.

قال سيبويه في (كتابه): "إن شئت جعلت ﴿وَتَكۡتُمُواْ﴾ على النهي، وإن شئت جعلته على الواو"(١)، فذكر الاحتمالين في الآية.

يقول القرطبي: "قوله تعالى: ﴿وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿تَلۡبِسُواْ﴾ فيكون مجزوماً، ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار أن، التقدير: لا يكن منكم لبس الحق وكتمانه، أي: وأن تكتموه"(٢).

وما يقال في دلالة الواو على معنيي العطف والمعية في هذه الآية الكريمة يقال في نظائرها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٨]، وقوله أيضاً: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ﴾ [محمد: ٤٧/ ٣٥].

ففي هذه الآيات الكريمة حلَّ حرف واحد، هو (الواو) محل جملتين، فبدل أن يقول: (لَا تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَلا تَكْتُمُواْ الْحَقَّ. أو لا يكن منكم لبس الحق وكتمانه) قال: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ﴾ فأصاب المعنيين من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٧].

الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا﴾ تحتمل وجهين:

أحدهما: العطف، والمعنى: وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ قائلين: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا.

والآخر: الحال، والتقدير: وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ يقول: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا.

(١) كتاب سيبويه: ٣/ ٤٤.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٤٢.

يقول ابن هشام في حذف الحال: "أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ١٣/ ٢٣-٢٤]، أي: قائلين ذلك. ومثله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٧]، ويحتمل أن (الواو) للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي: وإسماعيل يقول"[(١)].

والمعنيان سائغان، أفادتهما الآية الكريمة باستخدام (الواو) الجامعة لمعنيي العطف والحال في هذا النظم الكريم.

قال تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة: ٢/ ١٣٣].

قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنَّها معطوفةٌ على قوله ﴿نَعْبُدُ﴾، يعني: أنها تتمّةُ جوابهم له، فأجابوه بزيادة.

والثاني: أنهَّا حال من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾، والعامل ﴿نَعْبُدُ﴾، كأنهم قالوا: نعبد إلهك مسلمين له بطاعتنا وعبادتنا إياه.

والثالث: ألّا يكون لها محل، بل هي جملة اعتراضيّة مؤكدة، بمعنى نعبد إلهك بعدك ونحن له الآن وفي كل حال مسلمون.

يقول ابن عاشور: وقوله ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ جملة في موضع الحال من ضمير ﴿نَعْبُدُ﴾، أو معطوفة على جملة ﴿نَعْبُدُ﴾، جيء بها اسمية لإفادة ثبات الوصف لهم ودوامه بعد أن أفيد بالجملة الفعلية المعطوف عليها معنى التجدد والاستمرار"[(٢)].

---

(١) مغني اللبيب: ٨٣٠.

(٢) التحرير والتنوير: ١/ ٧١٤.

ويقول أبو السعود: "﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ حال من فاعل نعبد، أو من مفعوله، أو منهما معاً، ويحتمل أن يكون اعتراضاً محققاً لمضمون ما سبق"(١).

فالآية الكريمة جمعت بين معاني العطف والحال والاستئناف بحرف الواو من أيسر الطرق.

قال تعالى: ﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤۡتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلۡوِلۡدَٰنِ وَأَن تَقُومُواْ لِلۡيَتَٰمَىٰ بِٱلۡقِسۡطِۚ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمٗا﴾ [النساء: ٤/ ١٢٧].

الواو في قوله تعالى: ﴿وَتَرۡغَبُونَ﴾ فيها معنيان مرادان، هما:

الأول: العطف على النفي السابق، أي: النِّسَاء الَّلاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَلا تَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ.

والثاني: الحال بإثبات الرغبة مع النفي السابق، والمعنى: النِّسَاء الَّلاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَأنتم تَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ.

يقول العكبري: "﴿وَتَرۡغَبُونَ﴾ فيه وجهان؛ أحدهما: هو معطوف على (تؤتون)، والتقدير: ولا ترغبون. والثاني: هو حال، أي: وأنتم ترغبون في أن تنكحوهن"(٢).

والمعنيان مرادان، ويؤيدهما ما ذُكر في سبب النزول، جاء في اللباب: " أن الآية نزلت في تَوْفِية الصَّداق لَهُنَّ، وكانت اليتيمَةُ تكون عند الرَّجُلِ، فإن كانت جَمِيلةً ومَالَ إلَيْهَا تزوَّجَ بها وأكَلَ مالها، وإن

(١) إرشاد العقل السليم: ١/ ١٥٦.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٩٦.

كانت دَمِيمَةً منعها الأَزْوَاجَ حتى تَمُوتَ، فأنزل الله هذه الآية"(١).

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ الناس بالدرجة الفضلى في هذا المعنى؛ فكان إذا سأل الولي عن وليته فقيل: هي غنية جميلة. قال له: اطلب لها من هو خير منك وأعود عليها بالنفع. وإذا قيل له: هي دميمة فقيرة، قال له: أنت أولى بها وبالستر عليها من غيرك(٢).

فنجد أن الآية الكريمة أدَّت المعنيين معاً بحرف (الواو) فقط الذي يحتمل معنيي العطف والحال، فأصابهما جميعاً في هذا النظم المحكَم، غير أن للمعنيين سبيلاً آخر في الآية نفسها، نذكره في الاتساع بالحذف.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٤].

قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْتُم﴾، (الواو) كذلك تحتمل ثلاثة أوجه، هي: الحال والاستئناف والعطف.

فقد ذكر العكبري أنَّ: "﴿وَتَرَكْتُم﴾ يجوز أن يكون حالاً، أي: وقد تركتم. وأن يكون مستأنفاً"(٣).

وجاء العطف والحال في التحرير والتنوير، يقول ابن عاشور: "﴿وَتَرَكْتُم﴾ عطف على ﴿جِئْتُمُونَا﴾، وهو يبيّن معنى ﴿فُرَادَىٰ﴾ إلّا أنّ في الجملة الثّانية زيادة بيان لمعنى الانفراد بذكر كيفية هذا الانفراد؛ لأنّ كلا الخبرين مستعمل في التّخطئة والتّنديم، إذ جاؤوا إلى القيامة وكانوا ينْفون ذلك المجيء، وتركوا ما كانوا فيه في الدّنيا وكان حالهم حال من ينوي الخلود. فبهذا الاعتبار عطفت الجملة ولم تفصل. وأبو البقاء جعل

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٤٨.
(٢) المحرر الوجيز: ٢/ ١١٨.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٤.

الجملة حالاً من الواو في ﴿جِئْتُمُونَا﴾، فيصير ترك ما خوّلوه هو محلّ التّنكيل"(١). وثلاثة المعاني لها ما يسوغها، عبَّرت الآية عنها مجتمعة بحرف الواو.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٢٧].

الواو في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ﴾ تحتمل وجهين في المعنى:

أولهما: أنَّها واو العطف، عطفت ﴿وَيَذَرَكَ﴾ على ﴿لِيُفْسِدُوا۟﴾.

والثاني: أنَّها واو المعية، والمعنى: أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ مع تركهم إياك وَآلِهَتَكَ؟

يقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور (ويَذَرَكَ) بالياء وفتح الراء عطفاً على ﴿لِيُفْسِدُوا۟﴾، أي: للإفساد ولتركك وترك آلهتك،... ويجوز أن يكون النصب على جواب الاستفهام، والمعنى: أنى يكون الجمع بين تركك موسى وقومه للإفساد، وبين تركهم إياك وعبادة آلهتك؟ أي: إنّ هذا مما لا يمكن وقوعه"(٢). والمعنيان سائغان، أوجزت الآية التعبير عنهما بحرف واحد قام مقام جملتين.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ ۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٨/ ٤٨].

---

(١) التحرير والتنوير: ٦/ ٢٢٧.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٣٦٦-٣٦٧.

الواو في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ تحتمل أيضاً وجهين في المعنى:

أولهما: أنها العاطفة، عطفت ما بعدها على ما قبلها، والقائل واحد هو الشيطان.

والآخر: أنها استئنافية، وبالوقف على لفظ الجلالة ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَۚ﴾ يتم كلام الشيطان، ثم استئناف كلام جديد، والقائل هو الله تعالى.

جاء في فتح القدير: "﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ يحتمل أن تكون من تمام كلام إبليس، ويحتمل أن تكون كلاماً مستأنفاً من جهة الله سبحانه"(١).

وغير بعيد أن يكون ﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ من كلام الله تعالى ومن كلام الشيطان في وقت واحد جمعتهما الآية الكريمة بحرف واحد، فأغنت عن تكرار العبارة مرتين، فكانت من البيان والإيجاز بمكان.

قال تعالى: ﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٩].

الواو في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُوا۟﴾ تحتمل وجهين:

الأول: أن تكون عاطفة، والفعل بعدها مجزوم بالعطف.

والثاني: أن تكون للمعية، والفعل بعدها منصوب بإضمار (أن) بعد الواو في جواب الأمر.

يقول الألوسي: "﴿وَتَكُونُوا۟﴾ بالجزم عطفاً على جواب الأمر. وبالنصب بعد الواو بإضمار (أن)، أي: يجتمع لكم خلو وجهه والكون من بَعْده"(٢).

(١) فتح القدير: ٢/ ٣١٦.
(٢) روح المعاني: ١٢/ ١٩١.

وكلا المعنيين سائغ محتمل، عبَّرت عنهما الآية الكريمة بحرف واحد.

قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٢٠/ ٧٢].

الواو في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ﴾ تحتمل معنيين:

أحدهما: أن تكون عاطفة، والمعنى: لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَعلى الَّذِي فَطَرَنَا.

والآخر: أن تكون حرف جر وقسم، كأنهم قالوا: وَالله الَّذِي فَطَرَنَا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ.

جاء في فتح القدير: "﴿وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ﴾ معطوف على ﴿مَا جَآءَنَا﴾، أي: لن نختارك على ما جاءنا به موسى من البينات وعلى الذي فطرنا، أي: خلقنا. وقيل: هو قسم، أي: والله الذي فطرنا لن نؤثرك، أو لا نؤثرك. وهذان الوجهان في تفسير الآية ذكرهما الفراء والزجاج"[١].

والذي يبدو - والله أعلم - أن المعنيين مرادان في هذا النظم المحكم الكريم، فبدل أن يقول: وَالله الَّذِي فَطَرَنَا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَعلى الَّذِي فَطَرَنَا، اختزل المعنيين: القسم والعطف بحرف الواو الصالح لهما معاً في هذا السياق، فاتسع في المعنى وأوجز في العبارة.

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/ ٧٠].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ الواو تحتمل معنيين:

---

(١) فتح القدير: ٣/ ٣٧٦.

أحدهما: أن تكون حالية، والمعنى: بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ وَحالةُ أَكْثَرهِمْ كراهية الحق.

والآخر: أن تكون استئنافية، ويكون المعنى قد تم عند ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، ثم يستأنف كلاماً جديداً فيقول: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾.

يقول ابن كثير: "﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾، يحتمل أن تكون هذه جملة حالية، أي: في حالة كراهة أكثرهم للحق، ويحتمل أن تكون خبرية مستأنفة، والله أعلم"(١).

وغير بعيد أن يكون المعنيان مرادين أراد أن يُعبِّر عن حالتهم في أثناء المجيء، وأراد أن يخبر كذلك بأن أكثرهم للحق كارهون، ولكنه طوى العبارتين بحرف واحد يجمعهما، فأفصح وأوجز.

قال تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٢٧/ ٥٩].

والواو في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ تحتمل أيضاً معنيين:

أحدهما: العطف، فيكون (سَلامٌ) داخلاً في الأمر بالقول، وعلى هذا فيكون قد أمر بشيئين؛ أحدهما: قول الحمد لله، والثاني: قول سلام على عباده الذين اصطفى، ويكون كلاهما معمولاً لفعل القول.

والآخر: الاستئناف، فيكون الأمر بالحمد فقط، والوقف على لفظ الجلالة، ثم السلام استؤنف إخباراً من جهة الله تعالى، كما أخبر بذلك في سورة الصافات فقال: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٨٠-١٨٢]، فيكون

(١) تفسير القرآن العظيم: ٥/ ٤٨٤.

الكلام قد تضمن جملتين: طلبية: وهي الأمر بقوله: قل الحمد لله، وخبرية: وهي سلامه تعالى على عباده، وعلى هذا فيكون من باب عطف الخبر على الطلب.

جاء في بدائع الفوائد: "قوله ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ هل السلام من الله تعالى، فيكون المأمور به الحمد، والوقف التام عليه، أو هو داخل في القول، والأمر بهما جميعاً؟ فالجواب عنه أن الكلام يحتمل الأمرين ويشهد لكل منهما ضرب من الترجيح"[1].

وقد ذكر ابن القيم أدلة للقولين[2]، فمن مرجحات العطف أنه جاء على الأصل من حيث اتصال السلام بالحمد وعطفه عليه من غير فاصل، وأنه من عطف الخبر على الخبر، وهو الأصل كذلك. وأنه أتى بالضمير بلفظ الغيبة ولم يقل سلام على عبادي مما يرجح أن المسلم هو القائل الحمد لله.

وذكر من ضروب الترجيح في الاستئناف أنه مطابق لنظائره في القرآن من سلامه تعالى بنفسه على عباده الذين اصطفى، كقوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٣٧/ ٧٩]، ومنها أن عباده الذين اصطفى هم المرسلون، والله سبحانه يقرن بين تسبيحه لنفسه وسلامه عليهم وحمده لنفسه، فقال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٨٠-١٨٢]. ومنها كثرة عطف الخبر على الطلب في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ١١٢].

ثم يقول ابن القيم: "وفصل الخطاب في ذلك أن يقال: الآية تتضمن

---

(١) بدائع الفوائد: ٢/ ٣٩٧.
(٢) نفسه: ٢/ ٣٩٧-٣٩٨.

الأمرين جميعاً وتنتظمهما انتظاماً واحداً"[١]. وهذا الذي ختم به ابن القيم هو غاية ما نرمي إليه من البحث في اتساع الدلالة في العبارة القرآنية لتنتظم معنيين أو أكثر بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ﴾ [الحديد: ٥٧/ ١٩].

وكذلك الواو في قوله تعالى ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ تحتمل معنيين:

أولهما: العطف، فيكون ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ﴾ معطوفاً على ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾، والصنفان فريق واحد يشتركان في الأجر والنور، باعتبار أن الشهداء آمنوا بالله وصدقوا رسله.

والآخر: الاستئناف، فيكون الوقف على ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾، ثم يستأنف الكلام، و﴿وَٱلشُّهَدَآءُ﴾ مبتدأ خبره إما ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وإما ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ﴾؛ فيكون الصنفان فريقين ومختلفين في الأجر، باعتبار الصدِيقين صفوة من المؤمنين.

يقول ابن الجوزي: "اختلفوا في نظم الآية على قولين؛ أحدهما: أن تمام الكلام عند قوله تعالى ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾، ثم ابتدأ فقال تعالى: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾. هذا قول ابن عباس، ومسروق، والفراء في آخرين. والثاني: أنها على نظمها. والواو في ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ﴾ واو النسق"[٢].

ويقول البيضاوي: "أي أولئك عند الله بمنزلة الصديقين والشهداء، أو هم المبالغون في الصدق؛ فإنهم آمنوا وصدقوا جميع أخبار الله ورسله

---

(١) نفسه: ٢/ ٣٩٨.

(٢) زاد المسير: ٨/ ١٧٠.

والقائمون بالشهادة لله ولهم، أو على الأمم يوم القيامة. وقيل: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ مبتدأ وخبر"[١].

فتأمَّل اشتجار المعنيين في الآية الكريمة بالنظر إلى معنى الصدِّيقين والشهداء، وأثر (الواو) في الدلالة على معنيي العطف والاستئناف.

ثانياً - تعدد دلالة اللفظ:

تعدد الدلالة المعجمية للكلمة من المداخل اللطيفة التي ولجها الخطاب القرآني في نظمه الكريم للجمع بين دلالتين وربما أكثر في كلمة واحدة، نتلمس هذا الاتساع في دلالة اللفظ على معنيين من جذر واحد، وفي دلالته على معنيين من جذرين مختلفين، ثم في دلالة اللفظ على معنيين أحدهما حقيقي والآخر مجازي.

١- دلالة اللفظ على معنيين من جذر واحد:

غير مستغرب أن تتعدد دلالات الكلمة الواحدة في سياقات مختلفة، ولكن اللافت أن تتعدد دلالاتها في سياق واحد، أو يُراد منها عدة دلالات في وقت واحد، وتكون الكلمة في تلك المعاني من جذر لغوي واحد. وفيما يلي نستعرض نماذج لاتساع بعض الكلمات القرآنية لمعنيين أو أكثر، فيتسع الخطاب القرآني لاتساع بعض مفرداته.

قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٨٨].

القلة في اللغة تدل على شيئين: أحدهما المعنى الشائع وهو خلاف الكثرة، والآخر النفي. فقد جاء في اللسان: "القِلَّةُ خِلاف الكثرة والقُلُّ

---

(١) أنوار التنزيل: ٥/ ٣٠١.

خلاف الكُثْر... وفي الحديث أَنه كان يُقِلُّ اللَّغْوَ، أَي: لا يَلْغُو أَصلاً. قال ابن الأَثير: وهذا اللفظ يستعمَل في نفي أَصل الشيء كقوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾"(١).

والآية الكريمة تحتمل أنهم لم يكونوا آمنوا قليلاً ولا كثيراً، وتحتمل أنهم يصدقون بالشيء قليلاً ويكفرون بما سواه كالإيمان بالرسول ﷺ فيكونون كافرين، وذلك أن (قليل) و(قلّ) و(أَقلّ) قد تستعمل لمعنى النفي ولمعنى القلة، يقول الزمخشري: "﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ فإيماناً قليلاً يؤمنون. و(ما) مزيدة، وهو إيمانهم ببعض الكتاب. ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم"(٢).

فالآية الكريمة جمعت بكلمة واحدة بين صنفين من الناس: بين من يؤمنون قليلاً، ومن لا يؤمنون أصلاً، وبدل أن يقال: فمنهم من لا يؤمن ومنهم من يؤمن قليلاً، جمع العبارتين بكلمة واحدة، سبكها بنظم معجز بقوله: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ فأفاد وأوجز.

قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٩٦].

(وجد) في اللغة تحتمل التعدي إلى مفعول واحد، وتكون بمعنى (لقي)، وتحتمل كذلك التعدي إلى مفعولين، وتكون بمعنى (علم)، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ في الآية الكريمة يحتمل المعنيين؛ فقد تكون من (وجد) بعقله بمعنى (علم) المتعدية إلى مفعولين، والضمير مفعول أول، و﴿أَحْرَصَ﴾ مفعول ثان. وقد تكون من (وجد) بمعنى (لقي) فتتعدى إلى واحد.

---

(١) لسان العرب: (قلل).
(٢) الكشاف: ١/ ١٩٠.

يقول أبو حيان: "﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ الخطاب هنا للنبي ﷺ. و(وجد) هنا متعدّية إلى مفعولين: أحدهما الضمير، والثاني أحرص الناس. وإذا تعدّت إلى مفعولين كانت بمعنى (علم) المتعدّية إلى اثنين، كقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٠٢]، وكونها هنا تعدّت إلى مفعولين هو قول من وقفنا على كلامه من المفسرين. ويحتمل أن يكون (وجد) هنا بمعنى (لقي وأصاب)، ويكون انتصاب أحرص على الحال"(١).

فجمع قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ معنيي (علم) و(لقي)، فأكسب الآية اتساعاً في المعنى مع إيجاز في اللفظ.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٢١].

يقول الأصفهاني: "تلاه: تبعه متابعة ليس بينهم ما ليس منها، وذلك يكون تارة بالجسم، وتارة بالاقتداء في الحكم. ومصدره: تُلُوّ وتِلْو، وتارة بالقراءة وتدبر المعنى، ومصدره: تلاوة ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٩١/ ٢]، أراد به ههنا الاتباع على سبيل الاقتداء والمرتبة...، والتلاوة تختص باتباع كتب الله المنزلة تارة بالقراءة، وتارة بالارتسام لما فيها من أمر ونهي وترغيب وترهيب"(٢).

وقوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ يحتمل أن يكون من التلاوة، أي: القراءة والتدبر. ويحتمل أن يكون من التلوّ، بمعنى الاتباع والاقتداء.

جاء في فتح القدير: "والمراد بقوله: ﴿يَتْلُونَهُۥ﴾ أنهم يعملون بما فيه؛ فيحللون حلاله ويحرمون حرامه، فيكون من تلاه يتلوه إذا اتبعه، ومنه

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٤٨٠.

(٢) المفردات: (تلا).

قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٩١/ ٢]، أي: اتبعها، كذا قيل. ويحتمل أن يكون من التلاوة، أي: يقرؤونه حق قراءته لا يحرفونه ولا يبدلونه"(١).

فالآية جمعت بكلمة واحدة معنيي القراءة والاتباع، أغنت عن جملتين؛ فبدل أن يقول: يقرؤونه حق قراءته ويتبعونه حق اتباعه، اختزن المعنيين بقوله: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ فأصابهما من أقرب سبيل.

وكذا الشأن في قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ١٨/ ٢٧]؛ إذ هو أمر من الله سبحانه أن يواظب على تلاوة الكتاب الموحى إليه، وأن يتبع حق اتباعه، جمع المعنيين بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٥].

المثابة في اللغة اسم مكان من (ثاب) إذا رجع، يقول الزبيدي: "والمَثَابَةُ: المَوْضِعُ الَّذِي يُثَابُ إِلَيْه أَي يُرْجَعُ إِليه مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، ومنه قولُه تَعالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾. وإِنَّمَا قِيلَ لِلْمَنْزِلِ مَثَابَةٌ؛ لأَنَّ أَهْلَهُ يَتَصَرَّفُونَ في أُمُورِهم ثُمَّ يَثُوبُونَ إِليهِ"(٢).

غير أن (المثابة) في الآية الكريمة تحتمل معنى آخر، وهو أن تكون مكاناً لتحصيل الثواب، فقد جاء في المفردات: "وقوله عز وجل: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً﴾ قيل معناه: مكاناً يكتب فيه الثواب"(٣).

والاحتمالان ذكرهما أهل التفسير، فقد قال القرطبي في قوله تعالى:

(١) فتح القدير: ١/ ١٣٥-١٣٦.
(٢) تاج العروس: (ثوب).
(٣) المفردات: (ثوب).

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً﴾ : "يراد به الموضع الذي يثاب إليه، أي يرجع إليه... ويحتمل أن يكون من الثواب، أي يثابون هناك"(١).

ويقول البيضاوي: "﴿ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً﴾ مرجعاً يثوب إليه أعيان الزوار أو أمثالهم، أو موضع ثواب يثابون بحجه واعتماره"(٢).

فالمثابة إذن كلمة جامعة للمعنيين، وبدل أن يقول: جعلنا البيت مكاناً يثوب إليه الناس مرة بعد مرة، ويُثابون فيه كل مرة، قال: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً﴾ فقامت كلمة مقام جملتين، فأدت الغرض وأوجزت اللفظ.

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٧٧].

الصدق في اللغة كما يقول الراغب: "مطابقة القول الضميرَ والمخبَرَ عنه معاً، ومتى انخرم شرط من ذلك لم يكن صدقاً تامّاً"(٣).

والصدق بعد ذلك صدقان: صدق في اللسان، وهو خلاف الكذب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤/ ٨٧]، وصدق في الأفعال والأحوال، قال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٢٣]، أي: حقَّقوا العهد بما أظهروه من أفعالهم.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١١٠.
(٢) أنوار التنزيل: ١/ ٣٩٨، وانظر: المحرر الوجيز: ١/ ٢٠٧، والجواهر الحسان: ١/ ١٠٦.
(٣) المفردات: (صدق).

وقد جاء الصدقان في قوله تعالى: ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٣/٨]، أي: يسأل من صدق بلسانه عن صدق فعله؛ تنبيهاً أنه لا يكفي الاعتراف بالحق دون تحريه بالفعل[1].

و﴿ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ في الآية الكريمة: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ لا أقول يحتمل المعنيين، بل يجمع المعنيين معاً؛ إذ الآية تشير إلى الذين جمعوا تلك الأوصاف الجلية، من الإيمان، وإنفاق المال في سبيل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والوفاء بالعهد، والصبر فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ، ثم قال: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ ثم عقَّب بـ : ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾؛ فمن جمع هذه الصفات وشهد الله له بالتقوى لا يكون صادقاً بلسانه فحسب، وإنما هو الصدق في لسانه وقلبه وجميع أحواله.

يقول أبو حيان في الآية: "والصدق هنا يحتمل أن يراد به الصدق في الأقوال؛ فيكون مقابل الكذب، والمعنى: أنهم يطابق أقوالهم ما انطوت عليه قلوبهم من الإيمان والخبر؛ فإذا أخبروا بشيء كان صدقاً لا يتطرق إليه الكذب... ويحتمل أن يراد بالصدق: الصدق في الأحوال، وهو مقابل الرياء، أي: أخلصوا أعمالهم لله تعالى دون رياء ولا سمعة، بل قصدوا وجه الله تعالى، وكانوا عند الظن بهم، كما تقول: صدقني الرمح، أي: وجدته عند اختباره كما أختار، وكما أظن به"[2]. فهؤلاء صدق منهم القول والاعتقاد، وتحقَّق صدقهم بفعلهم.

فقد جمعت الآية الكريمة بين معنيي الصدق في اللسان وهو ضد الكذب، والصدق في الأحوال وهو ضد الرياء، فأدَّى قوله تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ الغرضين جميعاً اتساعاً في المعنى وإيجازاً في اللفظ.

---

(١) نفسه: (صدق).

(٢) البحر المحيط: ٢/ ١٠.

قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٧].

التوبة في اللغة تعني الرجوع، وتعني كذلك التخفيف، جاء في تاج العروس: "أَصْلُ (تَابَ): عادَ إلى الله ورَجَعَ وأَنَابَ، وتَابَ الله عَلَيْهِ أَيْ: عَاد بالمَغْفِرَةِ، أَوْ وَفَّقهُ للتَّوْبَة، أَوْ رَجَعَ به مِن التَّشْديد إلى التَّخْفِيف، أَوْ رجَع عليه بفَضْلِه وَقَبُولِه، وكُلُّها معانٍ صَحِيحَةٌ وَارِدَةٌ"[(١)].

والآية التي بين يدينا تجمع بين هذين المعنيين (المغفرة والتخفيف) في قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾؛ إذ معناها: قَبِل توبتكم حين تبتم مما ارتكبتم من المحظور، وخفف عنكم بالرخصة والإباحة.

وبهذين المعنيين فسَّر العلماء قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ في هذه الآية وفي نظائرها من القرآن الكريم، يقول القرطبي: "وقوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ يحتمل معنيين؛ أحدهما: قبول التوبة من خيانتهم لأنفسهم. والآخر: التخفيف عنهم بالرخصة والإباحة، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ﴾ [المزمل: ٧٣/ ٢٠]، يعني خفف عنكم. وقوله عقيب القتل الخطأ: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ﴾ [النساء: ٤/ ٩٢]، يعني تخفيفاً؛ لأن القاتل خطأ لم يفعل شيئاً تلزمه التوبة منه، وقال تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ٩/ ١١٧]، وإن لم يكن من النبي ﷺ ما يوجب التوبة منه"[(٢)].

---

(١) تاج العروس: (توب).

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٣١٧، وانظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٦، وفتح القدير: ١/ ١٨٦.

أضف إلى ذلك قوله تعالى عقب التوبة في الآية نفسها ﴿وَعَفَا عَنكُمْ﴾ أيضاً جمعت المعنيين، يقول القرطبي: "وقوله تعالى: ﴿وَعَفَا عَنكُمْ﴾ يحتمل العفو من الذنب، ويحتمل التوسعة والتسهيل، كقول النبي ﷺ: (أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله) يعني تسهيله وتوسعته"(١).

فالآية جمعت بكلمة واحدة بين قبول التوبة عما فات والترخيص بما هو آت، وبكلمة ثانية بين العفو والتوسعة، فاستغنت الآية الكريمة بكلمتين عن أربع جمل، وفي ذلك من البلاغة والإيجاز ما فيه.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠٤-٢٠٥].

التولِّي في اللغة(٢) يأتي بمعنى الولاية إذا عُدِّي بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥/ ٥١]، وإذا عُدِّي بـ (عن) لفظاً أو تقديراً اقتضى معنى الإعراض والانصراف كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٦٣]، والتولي قد يكون بالجسم وقد يكون بترك الإصغاء والائتمار، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٨/ ٢٠].

جاء في اللسان: "(التَّوَلِّي) يكون بمعنى الإعْراضِ ويكون بمعنى الاتِّباع... و تَوَلَّيْتُ الأَمرَ تولِّياً إذا وليته، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٤/ ١١]، أي: وَلِيَ وِزْرَ الإِفْكِ وإشاعَتَه"(٣).

وبالمعنيين (الولاية والإعراض) فُسِّر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى

---

(١) نفسه: ٢/ ٣١٧، وانظر: فتح القدير: ١/ ١٨٦.
(٢) المفردات: (ولي).
(٣) لسان العرب: (ولي).

﴿ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠٥]، يقول أبو حيان في الآية: "حقيقة التولي الانصراف بالبدن، ثم اتسع فيه حتى استعمل فيما يرجع عنه من قول وفعل، ومعناه هنا، قال ابن عباس: غضب؛ لأنه رجوع عن الرضى الذي كان قبله، وقال الحسن: انصرف عن القول الذي قاله، وقال مقاتل وابن قتيبة: انصرف ببدنه، وقال مجاهد: من الولاية، أي: صار والياً "[١].

وجاء في فتح القدير: "﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ﴾ أي: أدبر وذهب عنك يا محمد... وقيل: إنه بمعنى الولاية، أي: إذا كان والياً فعل ما يفعله ولاة السوء من الفساد في الأرض"[٢].

والحقُّ أن ﴿تَوَلَّىٰ﴾ في هذه النظم الكريم أدَّت المعنيين معاً، فإن المتولِّي عن طاعة الله ورسوله إذا تولَّى أمر الناس حكم فيهم بحكم الجاهلين، وسلك بهم سبل الظالمين، وأهلك الحرث والنسل، ولم يرقب فيهم إلًّا ولا ذمة.

أضف إلى ذلك استخدام (السعي) في الآية الكريمة، وهي أيضاً عند المفسرين تحتمل معنيين: السعي بالقدمين وهو الأصل، والسعي بالعمل والتدبير، وكلاهما مراد في الآية.

يقول الشوكاني: "والسعي المذكور يحتمل أن يكون المراد به: السعي بالقدمين إلى ما هو فساد في الأرض، كقطع الطريق، وحرب المسلمين. ويحتمل أن يكون المراد به العمل في الفساد، وإن لم يكن فيه سعي بالقدمين، كالتدبير على المسلمين بما يضرّهم، وأعمال الحيل عليهم، وكل عمل يعمله الإنسان بجوارحه، أو حواسه يقال له (سعي)، وهذا هو الظاهر من هذه الآية"[٣].

---

(١) البحر المحيط: ٢/ ١٢٤.
(٢) فتح القدير: ١/ ٢٠٨.
(٣) نفسه: ١/ ٢٠٨.

وبهذا نجد أن كلمتين في الآية أغنتا عن أربع جمل، فتأمل أي اتساع هذا.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٣/ ٧].

يُطلَق (التأويل) في اللغة ويراد به أحد أمرين:

أولهما: ما يدل عليه الاشتقاق من معنى أول الشيء وأصله؛ إذ التأويل مشتق من (أول).

والثاني: بيان حقيقة الشيء وغايته التي ينتهي إليها. يقول ابن فارس: "الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه"(١).

والذي نذهب إليه أنه أصل واحد هو ردُّ الأمر، وردُّ الأمر تارة يكون إلى حقيقته وأصله، وأخرى يكون إلى مآله ومنتهاه. يشهد للأول قول الراغب: "التأويل من (الأول)، أي: الرجوع إلى الأصل. ومنه: الموئل للموضع الذي يرجع إليه"(٢). ويؤيد الثاني ما جاء في التاج: "التَّأْوِيلُ: تفسيرُ ما يَؤُولُ إليه الشيء"(٣).

ومن هذا الباب تأويل الكلام، فمرة يكون بردِّه إلى عاقبته وما يؤُولُ إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٣]، يعني تفسير ما يَؤُول إليه في وقت بعثهم ونشورهم. ومرة يكون بردِّه إلى حقيقته وكنه معناه.

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (أول)، ابن فارس، أبو الحسين أحمد (٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، ١٩٨١م.
(٢) المفردات: (أول).
(٣) تاج العروس: (أول).

ولهذين الاعتبارين اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، فكانوا فريقين:

فمن أخذ بالاعتبار الأول -وهو تفسير ما يؤول إليه الكلام- قال: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه من كتاب الله، ويكون ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ معطوفاً على لفظ الجلالة.

ومن أخذ بالاعتبار الثاني -وهو ردُّ الكلام إلى حقيقته وكنه معناه- قال لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله عزّ وجلّ، مع مراعاة الوقف على لفظ الجلالة، وتكون الواو في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا﴾ للاستئناف يعقبها مبتدأ خبره ﴿يَقُولُونَ﴾.

يقول الشوكاني بعد أن ذكر اختلاف المفسرين وحجج كل فريق: "ومن أهل العلم من توسط بين المقامين؛ فقال: التأويل يطلق ويراد به في القرآن شيئان:

أحدهما: التأويل بمعنى حقيقة الشيء، وما يؤول أمره إليه، ومنه قوله: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾ [يوسف: ١٢/ ١٠٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٣]، أي: حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد، فإن أريد بالتأويل هذا فالوقف على الجلالة؛ لأن حقائق الأمور، وكنهها لا يعلمه إلا الله عزّ وجلّ، ويكون قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مبتدأ، و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبره.

وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر، وهو التفسير والبيان والتعبير عن الشيء، كقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: ١٢/ ٣٦]، أي: بتفسيره - فالوقف على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾؛ لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه، وعلى هذا، فيكون ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالاً منهم"[1].

---

(١) فتح القدير: ١/ ٣١٧.

وخلاصة الأمر أن الآية الكريمة جاءت بـ (التأويل) وجمعت بهذه الكلمة الاحتمالين: ردّ المتشابه إلى حقيقته وكنه معناه الذي لا يعلمه إلا الله، وكذلك تفسير المتشابه وتلمس ما يؤول إليه من المعنى، وهذا مما يعلمه الراسخون في العلم، فأفادت الوجهين جميعاً بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴿١٠﴾ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٠-١١].

الآية في اللغة تدلّ على العلامة، والجماعة. يقول الراغب الأصفهاني: "الآية: هي العلامة الظاهرة، وحقيقته لكل شيء ظاهر هو ملازم لشيء لا يظهر ظهوره، فمتى أدرك مدرك الظاهر منهما علم أنه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته إذ كان حكمهما سواء، وذلك ظاهر في المحسوسات والمعقولات فمن علم ملازمة العلم للطريق المنهج ثم وجد العلم علم أنه وجد الطريق، وكذا إذا علم شيئاً مصنوعاً علم أنه لا بد له من صانع"(١).

وجاء في بدائع الفوائد: "لفظ الألف والياء المكررة راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره؛ فمنه: أياة الشمس لضوئها؛ لأنه يبينها ويميزها من غيره. ومنه الآية العلامة. ومنه خرج القوم بآيهم، أي: بجماعتهم التي يتميزون بها عن غيرهم"(٢). ومنه آية القرآن؛ لأنَّها جماعةُ حروفٍ(٣).

---

(١) المفردات: (أي).
(٢) بدائع الفوائد: ١/ ١٦٥.
(٣) معجم مقاييس اللغة: (أيي).

وقوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الآيات) في هذا الموضع ونظائرها في مواضع أخرى من القرآن الكريم[(١)] لا تخرج عن المعنى اللغوي للكلمة، فهي تحتمل أن تكون جماعة حروف من كلام الله تعالى تتمايز بخصائصها من كلام البشر، كما تحتمل أن تكون علامة يستدل بها على الخالق العظيم، كقوله تعالى: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٦/ ١١].

يقول أبو حيان: "والآيات يحتمل أن تكون المتلوة في كتب الله، ويحتمل أن تكون العلامات الدالة على توحيد الله وصدق أنبيائه"[(٢)].

وجاء في فتح القدير: "قوله: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ﴾ يحتمل أن يريد الآيات المتلوة، ويحتمل أن يريد الآيات المنصوبة للدلالة على الوحدانية ويصح إرادة الجميع"[(٣)].

وفي إرادة الجميع اتساع في دلالة (الآيات)؛ إذ تعبِّر عن معنيين: الآيات المتلوة والشواهد الكونية، بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٤/ ٣٦].

يقول الراغب: "القرب والبعد يتقابلان... ويستعمل ذلك في المكان وفي الزمان وفي النسبة وفي الحظوة والرعاية والقدرة"[(٤)].

وقوله تعالى: ﴿وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ يحتمل عند المفسرين القرب في المكان والقرب في النسب.

---

(١) انظر مثلاً: المائدة ٥/ ١٠ و٨٦، الأنعام ٦/ ٣٩ و٤٩، الأعراف ٧/ ٣٦.
(٢) البحر المحيط: ٢/ ٤٠٦.
(٣) فتح القدير: ١/ ٣٢١.
(٤) المفردات: (قرب).

يقول الألوسي: "﴿وَٱلۡجَارِ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ أي: الذي قرب جواره. ﴿وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ﴾ أي: البعيد، من الجنابة ضد القرابة، وهي على هذا مكانية. ويحتمل أن يراد بالجار ذي القربى مَن له مع الجوار قرب واتصال بنسب أو دين، وبالجار الجنب الذي لا قرابة له، أو مشركاً"(١). وجاء في الكشاف: "﴿وَٱلۡجَارِ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ الذي قرب جواره... وقيل: الجار: القريب النسب"(٢).

والحق أن الآية جمعت وأوجزت فذكرت من له حق الجوار، ومن له حق الجوار والإسلام، ومن له حق الجوار والإسلام والرحم، كل ذلك بقوله: ﴿وَٱلۡجَارِ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾؛ فأغنت كلمة عن ثلاث جمل؛ إذ احتملت القربى المكانية والقربى في الدين والنسب.

وما قيل في هذه الآية يصدق في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَـٰمٌ فِى يَوۡمٍ ذِى مَسۡغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾ [البلد: ٩٠/ ١٢-١٥]، جاء في التفسير الكبير: "قال مقاتل: يعني يتيماً بينه وبينه قرابة، فقد اجتمع فيه حقان يتم وقرابة، فإطعامه أفضل. وقيل: يدخل فيه القرب بالجوار، كما يدخل فيه القرب بالنسب"(٣).

فقوله تعالى: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾ جمع القرب المكاني والقرب بالنسب بكلمة واحدة وكلاهما مراد، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِى ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَـٰلِدُونَ﴾ [المائدة: ٥/ ٨٠].

---

(١) روح المعاني: ٥/ ٢٨، وانظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٨٧.
(٢) الكشاف: ١/ ٥٤١.
(٣) التفسير الكبير: ٣١/ ١٦٩.

الرُؤْيَةُ: تعني النَّظَرُ بالعَيْنِ وبالقَلْبِ[١]، وبالمعنيين فسَّر المفسِّرون قوله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾.

يقول أبو حيان: "الظاهر عود الضمير في ﴿مِّنْهُمْ﴾ على بني إسرائيل، فقال مقاتل: ﴿كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ هو من كان بحضرة الرسول ﷺ يتولون الكفار وعبدة الأوثان، والمراد كعب بن الأشرف وأصحابه الذين استجلبوا المشركين على الرسول، وعلى هذا يكون ﴿تَرَىٰ﴾ بصرية، ويحتمل أن تكون من رؤية القلب؛ فيحتمل أن يراد أسلافهم، أي: ترى الآن إذ أخبرناك"[٢].

والذي نرجحه أن الآية جمعت بين معنيي الرؤية لتشمل الحاضرين وأسلافهم بالرؤية العينية والقلبية، فاتسع المعنى بأوجز لفظ.

قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٢٢].

﴿جَمِيعًا﴾ في هذه الآية وفي نظائرها من القرآن الكريم[٣] تحتمل دلالتي التوكيد والحال، وبالمعنيين جاءت كتب التفسير؛ فقد جاء في البحر المحيط ما يشير إلى دلالة التوكيد: "ويدل عليه التأكيد العام بقوله: ﴿جَمِيعًا﴾"[٤]. وجاء في التفسير الكبير ذكر الحال، يقول الرازي: ﴿جَمِيعًا﴾ نصب على الحال، أي: نحشر الكل حال اجتماعهم"[٥].

وقد جمع ابن عادل الرأيين في اللباب، يقول: "﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من

(١) القاموس المحيط: (رأى).
(٢) البحر المحيط: ٣/ ٥٤٩.
(٣) انظر مثلاً سورة يونس ١٠/ ٢٨.
(٤) البحر المحيط: ٤/ ٢٢٢.
(٥) التفسير الكبير: ١٧/ ٦٧.

مفعول ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾، ويجوز أن يكون توكيداً عند من أَثْبَتَهُ من النحويين كـ (أجمعين)"[١].

وإذن فإنَّ ﴿جَمِيعًا﴾ تنطوي على معنيي التوكيد والحال، كأنه قال: وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ أجمعين مجتمعين، ويبيِّن لنا المسألة د. فاضل السامرائي بقوله: الفرق بين (جميع) إذا اتصلت بالضمير (جميعهم، جميعنا...) و(جميع) المفردة أن المتصلة به لا تكون إلا توكيداً بمعنى (كل)، والمفردة قد تكون بمعنى (كل) وقد تكون بمعنى (مجتمع). وقد تحتمل المعنيين معاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ فهذا يحتمل معنيين:

الأول: أن يكون بمعنى (كل) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم كلهم.

الثاني: أن يكون بمعنى (مجتمع) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم مجتمعين.

وقد يراد المعنيان معاً، أي يحشرهم كلهم مجتمعين، فبعدوله إلى المفردة كسب المعنيين معاً، ولو قال (ويوم نحشرهم جميعهم) لأفاد معنى واحداً فقط[٢]، فانظر كيف أوجز في المبنى وزاد في المعنى.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٤٢].

الربّ في اللغة يطلق ويقيد، فإن أطلق فلا يُراد به غير الله تعالى، وإن قيِّد بالإضافة فإنه يراد به الله تعالى والمولى والمالك، يقول الراغب[٣]: لا يقال الربّ مطلقاً إلا لله تعالى المتكفِّل بمصلحة الموجودات، نحو

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٨/ ٧٢.
(٢) معاني النحو: ٤/ ١٢٤.
(٣) المفردات: (رب).

قوله: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ [سبأ: ٣٤/ ١٥]. وبالإضافة يقال له ولغيره، يقال: رب الدار ورب الفرس لصاحبهما، وعلى ذلك قول الله تعالى: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ١٢/ ٤٢].

والرَّبُّ في قوله تعالى: ﴿ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾، تحتمل عند المفسرين معنيين:

الأول: أن يكون بمعنى الإله، ويكون الناسي يوسف عليه السلام، والمعنى، فأنسى الشيطانُ يوسفَ ذكر ربه؛ فاستعان بالمخلوق؛ فعوقب بالسجن بضع سنين مع العلم أن الاستعانة بالناس في دفع الظلم جائزة في الشريعة، إلا أن حسنات الأبرار سيئات المقربين، فهذا وإن كان جائزاً لعامة الخلق إلا أن الأولى بالصديقين أن يقطعوا نظرهم عن الأسباب بالكلية، وألَّا يشتغلوا إلا بمسبب الأسباب.

والثاني: أن يكون الملك هو المقصود بـ ﴿رَبِّهِۦ﴾، ويكون الناسي هو الناجي، ساقي الملك، والمعنى: فأنسى الشيطانُ الناجيَ ذكر يوسف للملك.

يقول البيضاوي: "﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ فأنسى الشرابي أن يذكره لربه، فأضاف إليه المصدر لملابسته له، أو على تقدير ذكر أخبار ربه، أو أنسي يوسف ذكر الله حتى استعان بغيره، ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: "رحم الله أخي يوسف، لو لم يقل: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ لما لبث في السجن سبعاً بعد الخمس"[(١)].

وجاء في البرهان: "وقوله ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾؛ فإن لفظة ربك رشحت لفظة ﴿رَبِّهِۦ﴾؛ لأن يكون تورية إذ يحتمل أنه أراد بها الإله سبحانه والملك، فلو اقتصر على قوله: ﴿فَأَنسَىٰهُ

---

(١) أنوار التنزيل: ٣/ ٢٩٠.

ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ﴾ لم تدل لفظة ربه إلا على الإله، فلما تقدمت لفظة ﴿رَبِّكَ﴾ احتمل المعنيين"[١].

فكلمة ﴿رَبِّهِۦ﴾ إذن تحتمل المعنيين، بل عبَّرت عنهما معاً، فحمَّلت الآية دلالتين مختلفتين بكلمة واحدة، ولو قال: فَأَنساهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ الله، لاقتصرت العبارة على المعنى الأول، فاتساع الكلمة لمعنى الإله والملك سد مسدّ جملتين في وقت واحد.

قال تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٥].

كلمة ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ في اللغة تأتي لمعانٍ عدة مبثوثة في المعاجم وكتب اللغة:

أولها: أنها بمعنى ما تبرح وما تزال، أي: ما تزال ذاكراً يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً...، يقول ابن منظور: "ما فَتِئْتُ وما فَتَأْتُ أَذكره، لُغَتان بالكسر والنصب، فَتَأَهُ فَتْأً وفُتُوءاً وما أَفْتَأْتُ الأَخيرة تَمِيميَّة، أَي: ما بَرِحْتُ وما زِلْتُ، لا يُسْتَعْمَل إِلَّا في النَّفْي ولا يُتَكَلَّم به إِلَّا مع الجَحْد، فإِن استُعْمل بغير ما ونحوها فهي مَنْوِيَّة على حسب ما تَجيءُ عليه أَخَواتُها"[٢].

الثاني: أنها بمعنى ينسى، أي: ما تنسى تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً، جاء في اللسان: "وفي نوادر الأعراب: فَتِئْتُ عن الأمر أَفْتَأُ إِذا نَسِيته وانْقَدَعْت"[٣].

والثالث: أنها بمعنى فتر وسكن، والمعنى: لا تفتر عن ذكر يوسف

---

(١) البرهان: ٣/ ٤٤٦.
(٢) لسان العرب: (فتأ).
(٣) نفسه: (فتأ).

ولا تسكن، جاء في الكشاف: " وعن مجاهد: لا تفتر من حبه، كأنه جعل الفتوء والفتور أخوين "(١).

والمعنى الرابع: أنها بمعنى أطفأ النار، كأنه قال: إن نار قلبك لا تنطفئ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً، فقد جاء في التاج: "قال الفرَّاء: فَتَأْتُه عن الأمرِ: سَكَّنْتُه، وفَتَأْتُ النَّارَ أطفأتُها "(٢).

فتأمّل كيف يدلّ هذا اللفظ على أربعة معانٍ متباينة اجتمعت في هذا السياق المُحكَم النظم لتعبِّر أبلغ تعبير عن حالة سيدنا يعقوب بعد فقده يوسف عليهما السلام، فكأنهم قالوا: إنك لا تنسى ذكر يوسف، ولا تسكّن نفسك، ولا تكف عن ذكره، وإن النار التي في جوانحك لا تنطفئ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ(٣)، فقامت كلمة واحدة مقام أربع جمل؛ فأي اتساع وإيجاز هذا؟!.

قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۚ﴾ [الرعد: ١٣/ ١٧].

قوله تعالى: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ يحتمل في الآية الكريمة معنيين:

أحدهما: أن يكون من التقدير بمعنى القسمة، أي: بما قُسِم لها من الماء، جاء في التاج: "وقَدَرَ الرِّزْقَ يَقْدُرُه ويَقْدِرُه: قَسَمَهُ. قِيلَ: وبه سُمِّيَت لَيْلَةُ القَدْرِ؛ لأَنَّهَا تُقَسَّم فيها الأَرزاقُ "(٤).

والثاني: أن يكون بمقدار ما تحمله على قدر صغرها وكبرها.

يقول أبو السعود: "﴿بِقَدَرِهَا﴾ أي: سالت ملتبسة بمقدارها الذي

(١) الكشاف: ٢/ ٤٧٠.
(٢) تاج العروس: (فتأ).
(٣) الجملة العربية والمعنى: ١٦٨.
(٤) تاج العروس: (قدر).

عينه الله تعالى واقتضته حكمته في نفع الناس. أو بمقدارها المتفاوت قلة وكثرة بحسب تفاوت محالها صغراً وكبراً، لا بكونها مالئة لها منطبقة عليها، بل بمجرد قلتها بصغرها المستلزم لقلة موارد الماء وكثرتها بكبرها المستدعي لكثرة الموارد؛ فإن مورد السيل الجاري في الوادي الصغير أقل من مورد السيل الجاري في الوادي الكبير"(١).

ويقول البيضاوي: "﴿بِقَدَرِهَا﴾ بمقدارها الذي علم الله تعالى أنه نافع غير ضار. أو بمقدارها في الصغر والكبر"(٢). فجمعت الكلمة في نظم الآية الكريمة معنيي القسمة والحجم في آن معاً، والله أعلم بمراده.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٧].

﴿تَأَذَّنَ﴾ في اللغة تأتي لثلاثة معانٍ، هي القسم والقول والإعلام، يقول الزبيدي: "﴿تَأَذَّنَ﴾ ليفعلنّ، أي: أقسم وقال، وبه فُسِّر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾. وقال الزجاج: تأذن هنا بمعنى (أعلم). وقال الليث رحمه الله تعالى: تأذنت لأفعلنَّ كذا وكذا يراد به إيجاب الفعل"(٣).

وإلى (القسم) و(الإعلام) يشير ابن كثير في تفسير الآية، يقول: "وقوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾، أي: آذنكم وأعلمكم بوعده لكم. ويحتمل أن يكون المعنى: وإذ أقسم ربكم وآلى بعزته وجلاله وكبريائه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٦٧]"(٤).

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٤.
(٢) أنوار التنزيل: ٣/ ٣٢٥.
(٣) تاج العروس: (أذن).
(٤) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٤٧٩.

وإلى معنى (القول) يشير الزمخشري في الآية، يقول: "والمعنى: وإذ تأذن ربكم فقال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾، أو أجرى ﴿تَأَذَّنَ﴾ مجرى (قال)؛ لأنه ضرب من القول"[1].

ففي الآية ثلاثة معان ذكرها المفسرون متفرقة، والذي نذهب إليه أنها تدل على ثلاثة المعاني مجتمعةً، الإعلام والقسم والقول؛ فكأنه قال: وَإِذْ أقسم ربكم مُعلِماً قائلاً لَئِن شَكَرْتُمْ؛ فأدّى اللفظ الواحد مُؤدّى ثلاثة ألفاظ في وقت واحد.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٢٢].

السلاطة في اللغة: التمكن؛ من القهر والغلبة، ويكون بقوة القتال كما يكون بقوة الإقناع؛ ولذلك يطلق السلطان على الملك والحجة، جاء في مقاييس اللغة: "السين واللام والطاء أصلٌ واحدٌ، وهو القوّة والقهر. من ذلك السَّلاطة، من التسلط وهو القَهْر، ولذلك سمِّي السُّلْطان سلطاناً. والسلطان: الحُجَّة"[2].

ويقول ابن منظور: "في السلطان قولان أَحدهما: أَن يكون سمي سلطاناً لتَسْلِيطِه، والآخر: أَن يكون سمي سلطاناً لأَنه حجة من حُجَج الله. قال الفراء: السلطان عند العرب الحجة، ويذكر ويؤنث، فمن ذكر السلطان ذهب به إلى معنى الرجل، ومن أَنثه ذهب به إلى معنى الحجة"[3].

(١) الكشاف: ٢/ ٥٠٩.
(٢) معجم مقاييس اللغة: (سلط).
(٣) لسان العرب: (سلط).

وقول الشيطان في الآية ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ﴾ يحتمل سلطان القهر وسلطان الحجة، يقول أبو حيان: "﴿إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ﴾ الظاهر أنه استثناء منقطع؛ لأنّ دعاءه إياهم إلى الضلالة ووسوسته ليس من جنس السلطان، وهو الحجة البينة. قيل: ويحتمل أن يريد بالسلطان الغلبة والتسليط والقدرة أي: ما اضطررتكم ولا خوفتكم بقوة مني، بل عرضت عليكم شيئاً فأتى رأيكم عليه"(١).

ومما يحتمل المعنيين أيضاً قول مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٦٩/ ٢٩]؛ إذ يحتمل السلطانين، سلطان القدرة وسلطان الحجة، يقول أبو السعود: "﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ أي مُلكِي وتسلُّطِي على الناسِ أو حُجتي التي كنتُ أحتجُّ بها في الدُّنيا أو تسلطي على القُوَى والآلاتِ فعجزتُ عن استعمالِهَا في العِبَاداتِ"(٢).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَـٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٥/ ١٤-١٥].

تباينت أقوال اللغويين والمفسِّرين في قوله تعالى: ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَـٰرُنَا﴾، وفي أصل الدلالة للكلمة؛ فالراغب يرى أن: "(السكر) حالة تعرض بين المرء وعقله"(٣)، وابن فارس يقول: "السين والكاف والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على حَيرة"(٤).

وبين القولين أقوال للغويين في الآية خاصة، ذكرها الزبيدي في تاج العروس(٥)، تتلخص في أربعة معانٍ:

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٤٠٨.
(٢) إرشاد العقل السليم: ٩/ ٢٦، وانظر المفردات: (سلط).
(٣) المفردات: (سكر).
(٤) معجم مقاييس اللغة: (سكر).
(٥) تاج العروس: (سكر).

أولها : حُبِستْ ومُنِعتْ من النَّظَر. قاله الفراءُ.

ثانيها : غُطِّيتْ وغُشِّيتْ. مأْخُوذٌ من سُكْرِ الشَّرابِ كأنّ العينَ لَحقها ما يلْحقُ شاربَ المُسْكِرِ. قاله أبو عمْرو بن العلاءِ.

ثالثها : قال مُجاهد : سُكِّرَتْ أبصارُنَا ، أي : سُدَّتْ. قال أبو عُبيدٍ : يذْهبُ مُجاهدٌ إلى أنَّ الأبْصارَ غَشيَها ما منعها من النّظر كما يمنَع السِّكْرُ الماءَ من الجري.

رابعها : قال الزَّجاج : تَحيّرَتْ وسَكَنَتْ عن النَّظرِ.

وبأقوال اللغويين قال المفسرون، فقد جاء في التفسير الكبير : "قال الواحدي : سكرت غشيت وسُدَّت بالسحر. هذا قول أهل اللغة، قالوا : وأصله من السكر، وهو سدُّ الشق لئلا ينفجر الماء، فكأن هذه الأبصار منعت من النظر كما يمنع السِّكر الماء من الجري، والتشديد يوجب زيادة وتكثيراً. وقال أبو عمرو بن العلاء : هو مأخوذ من سكر الشراب يعني أن الأبصار حارت ووقع بها من فساد النظر مثل ما يقع بالرجل السكران من تغيُّر العقل، فإذا كان هذا معنى التخفيف فـ ﴿سُكِّرَتْ﴾ بالتشديد يراد به وقوع هذا الأمر مرة بعد أخرى. وقال أبو عبيدة : ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ أي : غشيت أبصارنا فوجب سكونها وبطلانها، وعلى هذا القول أصله من السكون. يقال : سكرت الريح سكراً إذا سكنت، وسكر الحر يسكر، وليلة ساكرة لا ريح فيها، وقال أوس :

جذلت على ليلة ساهرة فليست بطلق ولا ساكره

ويقال : سكرت عينه سكراً إذا تحيَّرت وسكنت عن النظر، وعلى هذا معنى ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾، أي : سكنت عن النظر، وهذا القول اختيار الزجاج"[1].

---

(١) التفسير الكبير : ١٩/ ١٣٣.

والحاصل أن الكلمة تنطوي على عدة معان وإن تقاربت، فأغنت الكلمة باتساعها عن كلمات تفصيلية تدور في فلكها، واتسع العلماء في تفسيرها.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ١٥/ ٤٥-٤٦].

السلام في الآية الكريمة، وفي قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُلُودِ﴾ [ق: ٥٠/ ٣٤]، يحتمل أن يكون اسماً لتحية المسلمين، أي: ادخلوها بتحية من الله وملائكته، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ١٣/ ٢٣-٢٤]، وتحتمل أن تكون بمعنى السلامة، أي: ادخلوها بسلامة من كل داء وآفة، يقول الراغب: "والسلامة التعرِّي من الآفات الظاهرة والباطنة"(١).

وبالقولين قال المفسرون، إذ جاء في زاد المسير: "﴿بِسَلَٰمٍ﴾ وذلك أنهم سَلِموا من عذاب الله، وسلموا فيها من الغُموم والتغيُّر والزَّوال، وسلَّم الله وملائكتُه عليهم"(٢).

ويقول الزمخشري: "﴿بِسَلَٰمٍ﴾ سالمين أو مسلماً عليكم، تسلم عليكم الملائكة"(٣).

ولعل الأمثل ما ذكره ابن الجوزي من الجمع بين التحية والسلامة، إذ جمعت الكلمة المعنيين معاً، فقلَّ اللفظ وكثر المعنى، وذلك من البلاغة بمكان.

---

(١) المفردات: (سلم).
(٢) زاد المسير: ٨/ ٢٠.
(٣) الكشاف: ٢/ ٥٤٢.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٨/ ١٩].

و(النظر) في اللغة قد يكون بالبصر، وقد يكون بالبصيرة، وهو في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ يجمعهما، إذ إنهم طلبوا منه إعمال العقل والعين في اختيار نوع الطعام ومكانه وبائعه؛ فقد جاء في تأويل ﴿أَزْكَىٰ﴾ أنه أحل ذبيحة وأطهر لأن عامة بلدتهم كانوا كفاراً يذبحون للطواغيت، وقيل: ألذ وأطيب[(١)]، وكل ذلك يحتاج إلى إعمال البصيرة والبصر معاً.

يقول الألوسي: "و(النظر) يحتمل أن يكون من نظر القلب، وأن يكون من نظر العين. و(أَيُّ): استفهام مبتدأ. و﴿أَزْكَىٰ﴾: خبره. والجملة معلق عنها الفعل للاستفهام"[(٢)].

وبدل أن يقول فلينظر أيّها ألذ للعين وأطيب للنفس، وليتبصَّر أيّها أحلّ وأطهر، جمع المعنيين بكلمة اتسعت لنظر العين ونظر القلب معاً بأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ١٩/ ٥٢].

في استخدام كلمة ﴿ٱلْأَيْمَنِ﴾ في الآية الكريمة ونظمها تفنن عجيب يأخذ بالألباب، ويُحمِّل الآية أوجهاً عديدة من المعاني بأقل الألفاظ، وتفصيل ذلك في مسألتين: هما تأخير الصفة عن المضاف والمضاف إليه، واغتنام الطاقة الدلالية للجذر اللغوي (ي م ن) والصيغة الصرفية (أفعل) في التعبير عن اليُمْن واليمين معاً.

---

(١) البحر المحيط: ٦/ ١٠٧.
(٢) روح المعاني: ١٥/ ٢٣١.

فكلمة ﴿ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ سبقها مضاف مجرور ﴿جَانِبِ﴾ ومضاف إليه ﴿ٱلطُّورِ﴾ وهو مجرور كذلك، وهي بحسب التأويل النحوي واللغوي تحتمل ثلاثة معانٍ:

الأول: أن تكون صفة للمضاف ﴿جَانِبِ﴾، ويؤيده قوله تعالى في سورة طه: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [طه: ٢٠/ ٨٠]. بنصب الأيمن نعتاً لجانب الطور، والجبل نفسه لا يمنة له ولا يسرة، يقول ابن عاشور: "وجانب الطور: سفحه. ووصفه بالأيمن باعتبار جهة الشخص المستقبل مشرقَ الشمس، وإلا فليس للجبل يمين وشمال معيَّنان، وإنما تعرَّف بمعرفة أصل الجهات، وهو مطلع الشمس فهو الجانب القبلي باصطلاحنا"[١].

الثاني: أن تكون صفة للمضاف ﴿جَانِبِ﴾، ولكن بمراعاة اشتقاق اللفظ من اليمن والبركة، فالجانب الأيمن بمعنى المبارك الأسعد، يقول أبو حيان: "وإن كان من (اليمن) احتمل أن يكون صفة للجانب وهو الراجح ليوافق ذلك في الآيتين"[٢]، في قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم: ١٩/ ٥٢]، وقوله: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [طه: ٢٠/ ٨٠].

والثالث: أن يكون (الأيمن) صفة للمضاف إليه ﴿ٱلطُّورِ﴾، وليس المقصود أن ثمة جبلاً في جهة اليمين وجبلاً في جهة اليسار، وإنما يراعى الاشتقاق من اليمن والبركة، فالطور الأيمن بمعنى الأسعد، يقول أبو حيان: "واحتمل أن يكون صفة للطور إذ معناه الأسعد المبارك"[٣].

فباستخدام كلمة (الأيمن) وتأخيرها جمعت الآية أوجهاً من المعاني المحتملة، بل المرادة بأخصر لفظ وأوجز عبارة، فبدل أن يقول: من

(١) التحرير والتنوير: ١٦/ ١٥٨.
(٢) البحر المحيط: ٦/ ١٨٨.
(٣) نفسه: ٦/ ١٨٨.

الجانب الأيمن للطور، أو من الجانب المبارك للطور، أو من الجانب الأيمن المبارك من الطور، أو يقول من الطور المبارك من جانبه (على البدلية)، فبدلاً من ذلك كله قال تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ فاحتوى تلك المعاني جميعها بلفظ قليل ونظم فريد.

قال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٨٧].

﴿نَّقۡدِرَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون ﴿نَّقۡدِرَ﴾ بمعنى (نُقَدِّر)، أي: فظن أَن لن نُقَدِّر عليه العقوبة.

والآخر: أَن يكون بمعنى (نضيِّق)، أي: فظن أَن لن نُضَيِّقَ عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيۡهِ رِزۡقُهُۥ فَلۡيُنفِقۡ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُۚ﴾ [الطلاق: ٦٥/ ٧].

جاء في التاج: "يُقَال: قَدَرَ عليه الشَّيْءَ يَقْدِرُه ويَقْدُرُه قَدْراً وقَدَراً وقَدَّرَه: ضَيَّقَه... وقولُه تَعَالَى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾، أَي: لَنْ نُضَيِّق عليه. قاله الفَرّاءُ وأَبو الهَيْثَم. وقال الزَّجّاج: أَي لَنْ نُقدِّر عليه ما قَدَّرنا من كوْنِه في بَطْنِ الحُوتِ. قال: ونَقْدِرُ بمعنَى نُقدِّر. قال: وقد جاءَ هذا في التَّفْسِير. قال الأَزْهريّ: وهذا الذي قالَهُ صحيحٌ، والمعنى ما قَدَّرَهُ الله عَلَيْه من التَّضْيِيقِ في بَطْنِ الحُوت، وكُلُّ ذلك سائغٌ في اللُّغَة. والله أَعلم بما أَراد"[١].

ولعل من الصالح أن نجمع بين المعنيين، فنقول: فَظَنَّ أَن لَن نُقدِّر عَلَيْهِ من عقوبة التضييق ما قدَّرنا، فتكون الآية عبَّرت عن المعنيين معاً من أقرب سبيل وبأوجز عبارة.

---

(١) تاج العروس: (قدر).

قال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٢/ ٢٩].

العتق في العربية يدل على معنيين: الكرم والقدم، يقول ابن فارس: "العين والتاء والقاف أصل صحيح يجمع معنى الكرم خِلْقةً وخُلُقاً، ومعنى القِدَم"(١).

والعتيق في وصف البيت الحرام في الآية الكريمة لا يخرج عن هذين المعنيين، بل يجمعهما معاً؛ فهو مع كرامته وحرمته أقدم بيت على وجه المعمورة، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٩٦].

وقد اختلف المتأوِّلون في وجه صفة البيت بالعتيق نجملها بخمسة أوجه(٢):

أحدها: العتيق القديم؛ لأنه أول بيت وضع للناس. عن الحسن.

وثانيها: لأنه أعتق من الجبابرة فكم من جبار سار إليه ليهدمه فمنعه الله تعالى، وهو قول ابن عباس وقول ابن الزبير.

وثالثها: لم يملك قط. عن ابن عيينة.

ورابعها: أعتق من الغرق. عن مجاهد.

وخامسها: بيت كريم من قولهم عتاق الطير والخيل.

والجمع بين هذه الأوجه غير عسير، فبيت الكريم كريم، ولم يكن الله ليجعل لأحد على بيته من سبيل، سواء بالتملك أو التسلُّط، وهو أول بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ، فالوصف بالعتيق يكسب الآية ثلاثة معانٍ بلفظ واحد.

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (عتق).

(٢) التفسير الكبير: ٢٣/ ٢٧.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٣٩].

الحسيب في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ يحتمل معنيين:

أولهما: فَعِيلٌ بمَعْنَى مُفْعِلٍ من الحساب، أي: وَكَفَى بِالله محاسباً.

والثاني: بمعنى الكافي، تقول: أَحْسَبَهُ الشَّيْءُ إذا كَفَاهُ وأَحْسَبَنِي ما أَعْطَانِي أَي كَفَانِي.

فالكلمة تحتمل معنى المحاسب ومعنى الكافي، وبهما قال أهل العلم في الآية: "قال أَبو إِسحاق في قولهِ عزّ وجلّ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾: يكون بمعنى مُحاسِباً ويكون بمعنى كافِياً"[1].

وجاء في التاج: "﴿حَسِيبًا﴾ أَيْ مُحَاسِباً، أَو يَكُونُ بمَعْنَى كَافِياً، أَي: يُعْطِي كُلَّ شَيْءٍ من العِلْم والحِفْظِ والجَزَاءِ بمِقْدَارِ ما يحْسُبُه أَيْ يَكْفِيهِ، تَقُولُ: حَسْبُكَ هذا، أَي اكتَفِ بهَذَا"[2].

ولا يصحُّ الاكتفاء بأحد المعنيين في الآية؛ إذ لا يُعقل أن يقال: إن الله محاسِب أو كاف على التخيير، بل الله عزَّ وجلَّ كاف ومحاسِب معاً، والكلمة جمعت المعنيين فأدَّت الغرض وأوجزت.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ﴾ [سبأ: ٣٤/ ١٤].

الفعل (تبيَّنَ) في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ﴾ يحتمل معنيين:

---

(١) لسان العرب: (حسب).

(٢) تاج العروس: (حسب).

أحدهما: أن يكون لازماً بمعنى بان وظهر، أي: ظهرت حقيقة الجن وبانت بأنهم لا يعلمون الغيب.

والآخر: أن يكون متعدّياً بمعنى (علم)، أي: علمت الجن موته.

يقول الثعالبي: "قَرأ الجمهور: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ بإسْنَادِ الفعلِ إِلَيْها، أي: بَانَ أَمْرُهَا، كَأَنَّهُ قال: افْتُضِحَتِ الجِنّ، أي: للإِنْسِ، هذا تَأَوِيلٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قولُه: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ بِمَعْنَى: عَلِمَتِ الجِنُّ وَتَحَقَّقَتْ، وَيُرِيدُ بِالجِنِّ جُمْهُورَهُمْ؛ والخَدَمَةَ مِنْهُمْ، ويُرِيدُ بالضَّمِيرِ فِي ﴿كَانُواْ﴾ رُؤَسَاءَهُمْ وَكِبَارَهُمْ لأَنَّهُمْ هُمُ الذينَ يَدَّعُونَ عِلْمَ الغَيْبِ لأَتْبَاعِهِم من الجِنِّ والإنسِ"[١].

والمعنيان مرادان كذلك، فقد جمع الفعل ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ افتضاح أمر الجن، سواء الجن عموماً للإنس، وأمر رؤسائهم لجمهورهم، فأصابت الكلمة الغرضين معاً من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فصلت: ٤١/٨].

قوله تعالى: ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ في الآية الكريمة، وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم[٢]، يحتمل اسم المفعول ﴿مَمْنُونٍ﴾ ثلاثة معان:

الأول: أن يكون من المنّ بمعنى القطع، يقول الخليل: "والمنّ قَطْع الخيْر، وقوله جل وعز ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ أي: غير مقطوع"[٣]، ويقول الرازي: "﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ أي: غير مقطوع، من قولك: مننت

(١) الجواهر الحسان: ٣/ ٢٤٣.

(٢) في سورة القلم ٦٨/ ٣، والانشقاق ٨٥/ ٢٥، والتين ٩٥/ ٦.

(٣) كتاب العين: (من)، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي / د. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م.

الحبل، أي: قطعته، ومنه قولهم: قد منَّه السفر، أي: قطعه"(١).

والثاني: أن يكون بمعنى النقص، جاء في مختار الصحاح: "المَنُّ: القطع، وقيل: النقص، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦/٩٥]"(٢). ويقول الألوسي: " فيه إشارة إلى أن أجر المؤمن غير العامل مَمْنُون، أي: منقوص بالنسبة إلى أجر المؤمن العامل"(٣).

أما الثالث فهو المن بمعنى تكدير المنعَم عليه بذكر النعمة واستعظامها، والتقدير: غَيْرُ مَمْنُونٍ به عليهم، والمعنى: أن أجرهم سرور لهم لا تشوبه شائبة كدر لأن المنّ ينغّص الإنعام، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢/ ٢٦٤]، يقول ابن عاشور: "الممنون: الذي يُمنّ على المأجُور به، أي: لهم أجر لا يشوبه كدر، ولا كدر أن يمنّ على الذي يعطاه بقول: هذا أجرك، أو هذا عطاؤك، فالممنون: مَفْعول مَنّ عليه، ويجوز أن يكون مفعولاً من مَنَّ الحبلَ، إذا قطعه فهو منين، أي: مقطوع أو موشك على التقطع"(٤).

والخلاصة أن الآية الكريمة جمعت ثلاثة معان محتملة بل مرادة في كلمة واحدة، فثواب الذين آمنوا وعملوا الصالحات غير منقوص ولا منقطع وغير مكدَّر بالمنّ عليهم، فقال: ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ ليجمع هذه المعاني كلها، ولم يقل غير مقطوع ولا نحو ذلك فيفيد معنى دون آخر.

قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٤٧].

جاء في مختارالصحاح: "الوُسْعُ والسَّعَة بالفتح الجدة والطاقة ﴿لِيُنفِقْ

---

(١) التفسير الكبير: ٢٧/ ٧٨.
(٢) مختار الصحاح: (منن).
(٣) روح المعاني: ٢٥/ ٨.
(٤) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٧٩.

ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٦٥/ ٧]، أي: على قدر سعته، وأَوْسَعَ الرجل صار ذا سعة وغنى"(١).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ يحتمل المعنيين: الأول: أن يكون بمعنى الغنى، أي: وَإِنَّا لأغنياء. الثاني: أن تكون بمعنى القدرة والطاقة، أي: وَإِنَّا لقادرون مطيقون.

يقول ابن عادل: "معناه: لَقَادِرُونَ، كقولك: ما في وُسْعِي كذا، أي: ما في طاقتي وقُوَّتِي، كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٨٦]. قاله ابن عَبَّاسٍ. وعنه أيضاً: لموسعون الرزق على خَلْقِنَا. وقيل: ذُو سَعَةٍ. وقال الضحاك: أغنياء، دليله قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣٦]"(٢).

وقد جمع القرطبي أقوال المفسرين في الآية فقال: "﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ قال ابن عباس: لقادرون. وقيل: أي وإنا لذو سعة، وبخلقها وخلق غيرها لا يضيق علينا شيء نريده. وقيل: أي وإنا لموسعون الرزق على خلقنا. عن ابن عباس أيضاً. الحسن: وإنا لمطيقون. وعنه أيضاً: وإنا لموسعون الرزق بالمطر. وقال الضحاك: أغنيناكم، دليله: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ﴾. وقال القتبي: ذو سعة على خلقنا. والمعنى متقارب. وقيل: جعلنا بينهما وبين الأرض سعة. الجوهري: وأوسع الرجل، أي: صار ذا سعة وغنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ أي: أغنياء قادرون. فشمل جميع الأقوال"(٣).

والقول ما قاله القرطبي من الجمع بين الغنى والقدرة؛ فالله جلَّ وعلا يُخبر عن نفسه بصفتين بلفظ واحد، والصفتان مناسبتان للسياق(٤).

---

(١) مختار الصحاح: (وسع).
(٢) اللباب في علوم الكتاب: ١٨/ ١٠٠.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٥٢.
(٤) انظر: روح المعاني: ٢٧/ ١٢ بتصرف.

أما صفة القدرة فلأن الجملة جاءت بعد قوله ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ فجاء ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ تذييلاً لإثبات سعة قدرته على كل شيء فضلاً عن السماء، وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٥٠/ ٣٨].

وأما صفة الغنى فلأن الجملة جاء قبلها قوله: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٢٢]، فناسب أن يتمم بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٤٧] مبالغة في المنّ والعطاء.

أضف إلى معنيي الغنى والقدرة ما يفيده حذف المفعول من احتمالات دلالية أخرى، كتوسيع السماء وتوسيع الرزق وغير ذلك، يقول البيضاوي: "﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ لقادرون، من الوسع بمعنى الطاقة، والموسع: القادر على الإنفاق. أو ﴿لَمُوسِعُونَ﴾ السماء، أو ما بينها وبين الأرض، أو الرزق"[1]، فتأمل المعاني المحتملة التي يحتاج بسطها إلى جُمَل أوجزها النظم القرآني بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ۝٤ سَيَهۡدِيهِمۡ وَيُصۡلِحُ بَالَهُمۡ ۝٥ وَيُدۡخِلُهُمُ ٱلۡجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمۡ﴾ [محمد: ٤٧/ ٤-٦].

قوله تعالى: ﴿عَرَّفَهَا لَهُمۡ﴾ يحتمل من حيث الاشتقاق معنيين:

أحدهما: أن يكون من المعرفة التي هي ضد الجَهْل، والمعنى: دلَّهم على منازلهم في الجنة وحدَّدها لهم.

والآخر: أن يكون من العَرْفِ، وهو الطيب، أي: طيبها لهم.

وبالمعنيين جاءت كتب اللغة والتفسير، يقول ابن الجوزي: "وفي قوله: ﴿عَرَّفَهَا لَهُمۡ﴾ قولان: أحدهما: عرَّفهم منازلهم فيها فلا يستدِلُّون عليها ولا يُخطِئونها، هذا قول الجمهور، منهم مجاهد وقتادة، واختاره

(١) أنوار التنزيل: ٥/ ٢٤١.

الفراء، وأبو عبيدة. والثاني: طيَّبها لهم، رواه عطاء عن ابن عباس. قال ابن قتيبة: وهو قول أصحاب اللغة يقال: طعامٌ معرَّف، أي: مطيَّب."(١).

ويقول ابن عاشور: "ومعنى ﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ أنه وصفها لهم في الدنيا فهم يعرفونها بصفاتها، فالجملة حال من الجنة، أو المعنى هداهم إلى طريقها في الآخرة فلا يترددون في أنهم داخلوها، وذلك من تعجيل الفرح بها. وقيل ﴿عَرَّفَهَا﴾ جعل فيها عرْفاً، أي: ريحاً طيباً، والتطييب من تمام حسن الضيافة"(٢).

ونرجح الجمع بين المعنيين، فهم يعرفون مقاعدهم من الجنة، وقد طيَّبها الله لهم وأعدَّها لاستقبالهم، فاختصر النظم القرآني العبارتين بكلمة واحدة تجمعهما، إيجازاً في اللفظ واتساعاً في المعنى.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤/٥٤].

النهر في اللغة يدل على ثلاثة معانٍ، هي مجرى الماء، والسعة، والضياء، وقد ردَّها ابن فارس إلى أصل واحد هو الانفتاح، يقول: "النون والهاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تفتُّح شيءٍ أو فتحِه. وأنْهَرْتُ الدَّم: فتحتُه وأرسلْته. وسمِّي النّهرُ لأنَّه يَنْهَر الأرض، أي: يشقُّها. والمَنْهَرة: فضاءٌ يكون بين بُيوت القَوم يُلقُون فيها كُناسَتَهم... ومنه النَّهار: انفِتاح الظُّلمة عن الضِّياء ما بين طُلوعِ الفجر إلى غروب الشَّمس. ويقولون: إنَّ النّهار يجمع على نُهُر."(٣).

وجاء في المفردات: "النهر مجرى الماء الفائض وجمعه أنهار...

---

(١) زاد المسير: ٧/ ٣٩٨.
(٢) التحرير والتنوير: ٢٦/ ٧١.
(٣) معجم مقاييس اللغة: (نهر).

والنهر السعة تشبيهاً بنهر الماء،... والنهار الوقت الذي ينتشر فيه الضوء"[١].

وهذه المعاني الثلاثة قيلت في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾، بتخصيص أحد هذه المعاني، أو بترجيح بعضها على الآخر.

فمن العلماء من نظر إلى الفاصلة القرآنية في سياق السورة، في تفسير الكلمة فقال هي الأنهار جاءت مفردة لمراعاة الفاصلة، جاء في البرهان: "واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكد جداً، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً؛ ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع:... (الخامس): إفراد ما أصله أن يجمع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ قال الفراء: الأصل الأنهار، وإنما وحّد لأنه رأس آية، فقابل بالتوحيد رؤوس الآي"[٢].

وجاء في زاد المسير: "قال الزجّاج: المعنى: في جنّات وأنهار، والاسم الواحد يَدلُّ على الجميع، فيجتزأ به من الجميع... وحكى ابن قتيبة عن الفراء أنه وُحِّد لأنه رأسُ آية، فقابل بالتوحيد رؤوس الآي"[٣].

ومنهم من رأى في الكلمة معنى الضياء من النهار، جاء في التاج: "والنَّهَرُ مُحَرَّكَةً: السَّعَةُ والضِّياءُ وبه فسَّر بعضهم قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾، أَي لأَنَّ الجَنَّة ليس فيها ليلٌ، إنَّما هو نورٌ يتلألأُ. وقال ثعلبٌ: نَهَرٌ: جمع نُهُر، وهو جَمع الجَمْع للنَّهار"[٤].

---

(١) المفردات: (نهر).

(٢) البرهان: ١/ ٦٠-٦٣.

(٣) زاد المسير: ٨/ ١٠٣.

(٤) تاج العروس: (نهر).

ومنهم من خصص معنى السعة، قال الضحاك: "ليس المراد هنا نهر الماء، وإنما المراد سَعَةُ الأرزاق؛ لأن المادة تدلُّ على ذلك، كقول قَيْس بن الخَطِيم:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا ··· يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونها مَا وَرَاءَهَا

أي وسعته. ومنه: أَنْهَرْتُ الجُرْحَ"(١).

ومنهم من أجاز ثلاثة المعاني، يقول البيضاوي: "﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ أنهار، واكتفى باسم الجنس، أو سعة، أو ضياء من النهار"(٢).

وجاء في اللسان: "وأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ فقد يجوز أن يعني به السعة، والضياء، وأن يعني به النهر الذي هو مجرى الماء على وضع الواحد موضع الجميع... وقيل: في قوله: ﴿جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ أي في ضياء وسعة؛ لأن الجنة ليس فيها ليل إنما هو نور يتلألأ، وقيل: نهر أي أنهار. وقال أحمد بن يحيى: نَهَر جمع نُهُر، وهو جمع الجمع للنَّهار. ويقال: هو واحد نَهْر كما يقال: شَعَر وشَعْر، ونصب الهاء أفصح"(٣).

وهذه المعاني كلها مرادة مقصودة في دلالة (النَّهَر) في الآية الكريمة، ولكل معنى ما يؤيده من القرآن أو السنة؛ فالجنان التي أعدها للمتقين:

أولاً: ذات أنهار، قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ﴾ [محمد: ٤٧/ ١٥].

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١٨/ ٢٨٦.
(٢) أنوار التنزيل: ٥/ ٢٧١.
(٣) لسان العرب: (نهر).

وثانياً: ذات سعة في المكان، قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٣٣]، وذات سعة في الرزق، قال تعالى في وصف جنة المتقين: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق: ٥٠/ ٣٥].

وثالثاً: ذات نور، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَلا مُشَمِّرٌ لِلْجَنَّةِ؟ هِيَ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ نُورٌ يَتَلأْلأُ، وَرَيْحَانَةٌ تَهْتَزُّ، وَنَهَرٌ مُطَّرِدٌ، وَزَوْجَةٌ حَسْنَاءُ جَمِيلَةٌ فِي رَوْضَةٍ، وَحِبْرَةٍ فِي إِقَامَةِ الأَبَدِ"(١).

فتأمَّل كيف جمع قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ﴾ هذه المعاني كلها بلفظ واحد، ومع هذا راعى الجانب الموسيقي الذي تقتضيه الفاصلة القرآنية في رؤوس الآي، ولو جاءت هذه الكلمة بصيغة الجمع، أي (أنهار) بدل (وَنَهَر)، لما أفادت غير هذا المعنى، ولو قال (إن المتقين في جنات ونور) لقصر الدلالة على معنى واحد، وكذلك لو قال (إن المتقين في جنات وسعة)، فضلاً عما سيعتري النص من خلل في الجانب الموسيقي للفاصلة القرآنية.

قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٦].

النجم في اللغة يدل على الكوكب، وعلى النبات الذي لا ساق له، وكلاهما من أصل واحد هو الظهور، يقول ابن فارس: "النون والجيم والميم أصلٌ صحيح يدلُّ على طُلُوعٍ وظهور. ونَجَمَ النَّجمُ: طَلَعَ. ونَجَمَ السِّنُّ والقَرْنُ: طَلَعَا. والنّجم: الثُّريَّا، اسمٌ لها... والنَّجم من النَّبات: ما لم يكن له ساقٌ، مِن نَجَمَ إذا طَلَعَ"(٢). وبالمعنيين فُسِّر (النَّجْمُ) في الآية الكريمة:

---

(١) المعجم الكبير: ١/ ١٦٢، الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة الزهراء، الموصل، ١٩٨٣م.
(٢) معجم مقاييس اللغة: (نجم).

فمن جعله النبات، أشار للمناسبة بين الشجر ذي الساق والنبات الذي لا ساق له، يقول ابن عطية: "وقوله: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ قال ابن عباس والسدي وسفيان: (النَّجْمُ). النبات الذي لا ساق له، وسمي نجماً لأنه نجم، أي: ظهر وطلع، وهو مناسب للشجر نسبة بينة"(١).

ومن جعله نجم السماء أشار إلى مناسبة النجم للسماء ومناسبة الشجر للأرض، يقول ابن عطية: "وقال مجاهد وقتادة والحسن: (النَّجْمُ) اسم الجنس من نجوم السماء، والنسبة التي لها من السماء هي التي للشجر من الأرض؛ لأنها في ظاهرهما"(٢).

واللافت ما ذهب إليه الزركشي من الأخذ بالمعنى الأول واعتبار الثاني توهُّماً من باب التورية، يقول: "أراد بالنجم النبات الذي لا ساق له، والسامع يتوهم أنه أراد الكوكب، لا سيما مع تأكيد الإيهام بذكر الشمس والقمر"(٣).

والحق أنَّ كلا الرأيين صواب، وأحقُّ منهما الجمع بينهما؛ إذ ما الذي يمنع أن يرادا معاً والله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾ [الرعد: ١٣/ ١٥]؟ ففي قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ إيجاز لمعنيين بكلمة واحدة تحتملهما، بل تنطوي عليهما معاً.

قال تعالى: ﴿فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ۝٢١ أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ [القلم: ٦٨/ ٢١-٢٢].

الصرم في اللغة القطع، يقول ابن منظور: "الصَّرْمُ: القَطْعُ البائنُ،

(١) المحرر الوجيز: ٥/ ٢٢٤.
(٢) نفسه: ٥/ ٢٢٤.
(٣) البرهان: ٣/ ٤٤٥.

وعمَّ بعضهم به القطع أيَّ نَوْعٍ كان"[١].

"وقوله عز وجل إن كنتم صارِمِينَ أي عازمين على صَرْم النخل... ورجل صارِمٌ أي ماضٍ في كل أمر المحكم وغيره رجل صارِمٌ جَلْدٌ ماضٍ شُجاعٌ"[٢].

وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ يحتمل المعنيين، وبهما قال المفسرون، فقد جاء في فتح القدير: "﴿إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ أي: قاصدين للصرم... وقيل: معنى صارمين ماضين في العزم، من قولك سيف صارم"[٣].

ويقول الثعالبي: "وقولهم ﴿إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ يحتمل أن يكون من صرام النخل. ويحتمل أن يريد إن كنتم أهل عزم وإقدام على رأيكم، من قولك: سيف صارم"[٤].

والذي نرجحه هو الجمع بين المعنيين، والمعنيان من جذر وأصل لغوي واحد، كما يقول ابن فارس[٥]، فبدل أن يقول: (إن كنتم صارمين في عزمكم على صرم النخل)، حذف الجار والمجرور من الأول والمضاف إليه من الثاني، فقال: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾، فكسب المعنيين جميعاً، ولو قال (صارمين في عزمكم) أو (صارمين النخل) لما أفاد غير معنى واحد، مع ما فيها من ركاكة النظم، وخلل في الفاصلة القرآنية.

---

(١) لسان العرب: (صرم).
(٢) نفسه: (صرم).
(٣) فتح القدير: ٥/ ٢٧٢.
(٤) الجواهر الحسان: ٤/ ٣٢٨.
(٥) معجم مقاييس اللغة: (صرم).

قال تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾ [الإنسان: ٧٦/١٩].

قوله تعالى: ﴿مُّخَلَّدُونَ﴾ تحتمل عند اللغويين والمفسِّرين معنيين:

أحدهما: من (الخلود) بمعنى البقاء، يقول الزبيدي: "وخَلدَ يَخْلُدُ خُلُوداً بالضّمّ: دام وبَقِيَ وأقام. وخَلَدَ يَخْلِد من حَدّ ضَرَب خَلْداً بفتح فسكون وخُلُوداً كقُعُود: أَبْطَأَ عنه الشيبُ وقد أسن كأنما خلق ليَخْلُد"[١].

والآخر: من (الخُلْد) بمعنى السوار والقرط، جاء في التاج: "والخُلْد: السِّوارُ والقُرْطُ، كالخَلَدَة محرَّكةً، وهذه عن الصاغاني ج كقردة. وعن أبي عمرو: خَلَّد جارِيتَه إذا حَلَّاها بالخَلَدة. وجمعها: خِلَدٌ وهي القِرَطَة"[٢].

وبالقولين قال الفيروزابادي في الآية الكريمة على التخيير، قال: "﴿وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ مُقَرَّطُونَ أو مُسَوَّرونَ، أو لا يَهْرَمونَ أبَداً ولا يُجاوِزونَ حَدَّ الوَصافَةِ"[٣].

وكذلك تناقلت كتب التفسير احتمالية الكلمة للمعنيين، يقول الألوسي: "﴿وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ أي: مبقون أبداً على شكل الولدان وحدِّ الوصافة لا يتحولون عن ذلك، وإلا فكلُّ أهل الجنة مخلد لا يموت. وقال الفراء وابن جبير: مقرَّطون بخلدة، وهي ضرب من الأقراط"[٤].

ويرى الزركشي أن في الآية تورية وإيهاماً، يقول: "وقوله: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾، أي: مقرطون، تجعل في آذانهم القرطة، والحلق الذي

(١) تاج العروس: (خلد).
(٢) نفسه: (خلد).
(٣) القاموس المحيط: (خلد).
(٤) روح المعاني: ٢٧/ ١٣٦.

في الأذن يسمى قرطاً وخلدة. والسامع يتوهم أنه من الخلود"[١].

ولست أدري لم جعل الزركشي معنى الخلود توهُّماً، مع أنه رأي جمهور العلماء كما جاء في زاد المسير، يقول ابن الجوزي: "وفي المخلَّدين قولان: أحدهما: أنه من الخُلد، والمعنى: أنهم مخلوقون للبقاء لا يتغيَّرون، وهم على سنٍّ واحد. قال الفراء: والعرب تقول للإنسان إِذا كَبِر ولم يَشْمَط، أو لم تذهب أسنانه عن الكِبَر: إنه لمخلَّد. هذا قول الجمهور. والثاني: أنهم المُقَرَّطُون، ويقال: المُسَوَّرون. ذكره الفراء وابن قتيبة"[٢].

وأصحّ من الاثنين الجمع بينهما؛ إذ من كمال تنعم أهل الجنة أن يروا خدمهم بأجمل صورة وأحلى زينة، وقد شبههم الله تعالى باللؤلؤ المنثور، فلا بدَّ أن يكونوا محلَّين بالأقراط والأسورة، وأن يبقوا على حالة واحدة لا يغيرون، ولا ينالهم كبر أو هرم يعيب خدمتهم أهل الجنة.

فكلمة ﴿مُّخَلَّدُونَ﴾ أصابت المعنيين جميعاً، التحلي بالأقراط والأسورة، والدوام على سنٍّ واحدة، ولو قال (ولدان مقرَّطون) لما أفاد غير معنى واحد، ولكنه البيان القرآني المحكَم، قليل الألفاظ كثير المعاني.

قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨٨/ ٨].

قوله تعالى: ﴿نَّاعِمَةٌ﴾ تحتمل من حيث الاشتقاق دلالتين:

إحداهما: من النعومة، كنى بها عن البهجة وحسن المنظر، أي وجوه يومئذ ذات بهج وحسن.

(١) البرهان: ٣/ ٤٤٥.
(٢) زاد المسير: ٨/ ١٣٥.

والثانية: من النعمة، أي متنعمة، كما قال تعالى: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٨٣/ ٢٤].

وجوز ابن عاشور الوجهين فقال: "و﴿نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨٨/ ٨] خبر عن ﴿وُجُوهٌ﴾ [الغاشية: ٨٨/ ٨]. يجوز أن يكون مشتقاً من نعُم بضم العين ينعُمُ بضمها الذي مصدره نعومة، وهي اللين وبهجة المرأى وحسن المنظر. ويجوز أن يكون مشتقاً من نَعِم بكسر العين ينعَم، مثل: حَذِرَ، إذا كان ذا نعمة، أي: حسن العيش والترف"(١).

ومن المستغرب أن يقطع الزركشي بأحد المعنيين ويجعل الآخر توهُّماً، وأن اللفظ من باب التورية، إذ يقول: "وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨٨/ ٨]، أراد بها في نعمة وكرامة، والسامع يتوهم أنه أراد من النعومة"(٢).

وما الذي يمنع أن تكون وجوه أهل الجنة ناعمة ومتنعمة؟ بل هي كذلك، أفاد من الجذر اللغوي وصيغة اسم الفاعل، فأصاب المعنيين بلفظ واحد إيجازاً واتساعاً.

٢- دلالة اللفظ على معنيين من جذرين مختلفين:

قد تتلاقى كلمتان مختلفتان من جذرين مختلفين على صورة واحدة تجمعهما معاً، فتتسع دلالة الخطاب للمعنيين جميعاً، فيكونا مرادين معاً. وقد جاء في الخطاب القرآني اتساع دلالي من هذا القبيل، نستعرض فيما يلي نماذج منه:

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٢٦٥.
(٢) البرهان: ٣/ ٤٤٥.

قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣].

في تسمية السورة القرآنية بـ (السورة) احتمالان لغويان، كل منهما مشتق من جذر لغوي مختلف عن الآخر:

أحدهما: أن تكون من (سور)، جاء في مختار الصحاح: "والسُّورُ أيضاً جمع سُورَةٍ، مثل: بُسْرة وبُسْر، وهي كل منزلة من البناء، ومنه سورة القرآن؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى"(١).

والثاني: أن تكون من (سأر)، يقول الراغب: "ومن قال: سؤرة فمن أسأرت، أي: أبقيت منه بقية، كأنها قطعة مفردة من جملة القرآن. وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ٢٤/ ١]، أي: جملة من الأحكام والحكم. وقيل: أسأرت في القدح، أي: أبقيت فيه سؤراً، أي: بقية"(٢).

وأقوال المفسرين في تسمية السور القرآنية لا تخرج عن الاحتمالين، يقول ابن عادل في اللباب: "السورة واحدة السُّوَر، وهي طائفة من القُرْآن. وقيل: السُّورة الدَّرجة الرفيعة، قال النابغة:

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ اللهَ أَعْـطَـاكَ سُـورَةً   تَـرَى كُـلَّ مَـلْـكٍ دُونَـهـا يَـتَـذَبْـذَبُ

وسميت سورة القرآن بذلك؛ لأن قارئها يشرف بها وترفعه، أو لرفعة شأنها، وجلالة محلّها في الدِّين، وإن جعلت واوها منقلبة عن الهمزة فيكون اشتقاقها من (السُّؤْر)، وهو البقية والفضلة، ومنه: أَسْأَرُوا في الإِنَاءِ، قال الأعشى:

فَـبَـانَـتْ وَقَـدْ أَسَـأَرتْ فـي الـفُـؤَا   دِ صَـدْعـاً عَـلَـى نَـأْيِـهَـا مُـسْـتَـطِـيـرَا

---

(١) مختار الصحاح: (سور).

(٢) المفردات: (سور).

أي: أَبْقَتْ، ويدلّ على ذلك أن (تميماً) وغيرها يهمزون، فيقولون: سؤرة بالهمزة. وسميت سورة القرآن بذلك؛ لأنها قطعة منه، وهي على هذا مخفّفة من الهمز"(١).

ويقول القيسي: "وقد أجمع القراء على ترك همزها فتحتمل الوجهين جميعاً"(٢).

والخلاصة أن التسمية تحتمل الجذرين، وتعبِّر عن المعنيين معاً، فهي قطعة من القرآن (من: س أ ر) يشرُف بها قارئها ويرتفع برفعة شأنها (من: س و ر)، فأدت الغرضين بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ﴾ [البقرة: ٢/ ٦١].

﴿أَدْنَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾ من حيث الاشتقاق تحتمل ثلاثة جذور بثلاثة معان متباينة:

أحدها: أن تكون من الدنو، بمعنى القرب المكاني تعبيراً عن الخسة، كما استعير البعد للشرف، فقيل: بعيد المنزلة، بعيد الهمة. الثاني: يحتمل أن يكون مهموزاً من الدناءة، وأبدلت فيه الهمزة ألفاً. والثالث: أن يكون من الدون، ثم حدث فيه شيء من الإبدال والإعلال، فصارت (أدنى).

جاء في اللباب (في لفظ أدنى): "وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو الظاهر، قول الزجاج أن أصله (أَدْنَوْ) من الدنو، وهو

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١/ ٤٣٤.
(٢) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٨.

القرب، فقلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها...

والثاني: قول علي بن سليمان الأَخْفَش أن أصله (أَدْنَأُ) مَهْمُوزاً من دَنَأَ يدْنَأُ دَنَاءَة، وهي الشيء الخَسِيْس، إلا أنه خفّف همزته...

الثالث: أن أصله (أَدْوَن) من الشيء الدّون، أي: الرَّدِيء، فقلب بأن أخرت العين إلى موضع اللام، فصار: أَدْنُوُ، فأعلّ"(١).

وثلاثة المعاني تصلح لقول سيدنا موسى عليه السلام في هذا السياق، فكأنه قال: أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى، والَّذِي هُوَ أَدْنَأ، والَّذِي هُوَ أَدْون بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ؟، إلا أن الأولى أغنت عن الأخريين؛ لاحتمالية الاشتقاق على ما بيَّنَّا، فأكسبت القول ثلاث دلالات بكلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥٩].

يحتمل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ﴾ أن يكون مشتقاً من (سنن)، ويدل على التغير، ومنه ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ١٥/ ٢٨]، ويحتمل أن يكون من (سنه)، بمعنى غيَّرته السنون.

يقول مكي القيسي: "قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ﴾ يحتمل أن يكون معناه لم يتغير ريحه، من قولهم: تسنَّى الطعام إذا تغير ريحه أو طعمه، فيكون أصله (يتسنن) على وزن يتفعل بثلاث نونات فأبدل من الثالثة ألفاً؛ لتكرر الأمثال؛ فصار (يتسنَّى) فحذفت الألف للجزم، فبقي (يتسنَّ) فجيء بالهاء لبيان حركة النون في الوقف. ويحتمل أن يكون معناه لم تغيره السنون،

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٢/ ١١٨-١١٩.

فتكون الهاء فيه أصلية لام الفعل؛ لأن أصل سنة سنهة، ويكون سكونها للجزم، فلا يجوز حذفها في الوصل ولا في الوقف"(١).

والوجهان يأتلفان من حيث المعنى، إذ إن الطعام والشراب لن يتغير طعمه أو ريحه، ولم تغيِّره تتابع السنون، فالكلمة أدت المعنيين مرة واحدة.

قال تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [هود: ١١/ ٢٧].

قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾ يقرأ بهمزة بعد الدال، وهو من بدأ يبدأ إذا فعل الشيء أولا. ويقرأ بياء مفتوحة، وفيه وجهان: أحدهما: أن الهمزة أبدلت ياء لانكسار ما قبلها. والثاني: أنه من بدا يبدو إذا ظهر.

يقول القرطبي: "قوله تعالى: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾، أي: ظاهر الرأي، وباطنهم على خلاف ذلك. يقال: بدا يبدو إذا ظهر، كما قال: (فاليوم حين بدون للنظار). ويقال للبريَّة بادية؛ لظهورها. وبدا لي أن أفعل كذا، أي: ظهر لي رأي غير الأول. وقال الأزهري: معناه: فيما يبدو لنا من الرأي.

ويجوز أن يكون ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾ من بدأ يبدأ وحذف الهمزة. وحقق أبو عمرو الهمزة فقرأ: (بَادِئَ الرَّأْيِ)، أي: أول الرأي، أي: اتبعوك حين ابتدؤوا ينظرون، ولو أمعنوا النظر والفكر لم يتبعوك، ولا يختلف المعنى هاهنا بالهمز وترك الهمز"(٢).

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٣٨.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٢٤.

فالكلمة تحتمل معنى الظاهر من (بدا)، ومعنى الأول من(بدأ)، فأصابت بالتسهيل المعنيين جميعاً، كأنهم قالوا: وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا في ظاهر الرأي وأوله؛ فقامت ﴿بَادِىَ﴾ مقام الكلمتين.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٤٩].

قوله تعالى: ﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ يحتمل من حيث الاشتقاق أمرين:

الأول: أن يكون واوياً من (الغوث)، والماضي (أغاث) رباعي، وهو الفرج والنجدة، نقول: أغاثنا الله، أي: أنجدنا وفرَّج عنا.

والثاني: أن يكون يائيّاً من (الغيث)، والماضي (غاث) ثلاثي، وهو المطر، نقول: غاثنا الله، أي: أمطرنا.

جاء في اللباب: "﴿يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ يجوز أن تكون الألف عن واوٍ، وأن تكون عن ياءٍ: إما من الغوث، وهو الفرج، وفعله رباعي، يقال: أَغَاثَنا الله إذَا أنْقذنَا من كرْبٍ أو غمٍّ، ومعناه: يغاثُ الناسُ من كَرْبِ الجَدبِ. وإما من الغيثِ، وهو المطرُ، يقال: أَغْيَثَت الأرض، أي: أمطرتْ، وفعله ثلاثي، يقال: أَغاثَنَا الله من الغَيْثِ، وقالت أعرابيةٌ: غِثْنَا ما شِئْنَا، أي: أمْطِرنا ما أردْنَا"[(١)].

والذي يُلحظ في دقة استخدام هذه الكلمة أنها بُنيَت للمجهول، فانقلبت الواو والياء في الرباعي والثلاثي ألفاً؛ لتجمع الاحتمالين معاً بكلمة واحد، فكأنه قال: (فيه يُنجَدون ويُمطَرون)، فأكسبت الآية اتساعاً في المعنى، واللفظ واحد.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١١/ ١٢٣.

٣- دلالة اللفظ على معنيين؛ حقيقي ومجازي:

الأصل أن تطلق الكلمة ويُراد حقيقة معناها، وقد تطلق ويُراد بها معان أخر مجازية، وقد استثمر الخطاب القرآني بعض المفردات استثماراً مزدوجاً جمع فيه بين الحقيقة والمجاز فأدَّى المعنيين جميعاً في آن معاً إيجازاً واتساعاً، وفيما يلي نماذج لهذا النوع من اتساع الدلالة في الخطاب القرآني:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١١٥].

الوجه في قوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ يحمل دلالتين؛ إحداهما: الحقيقة في إطلاق اسم المصدر والقصد المصدر، أي: إطلاق الوجه على الاتجاه. والآخر: إطلاق الوجه مجاز في حق الباري عزَّ وجلَّ، يفصِّل لنا ابن جني هاتين الدلالتين بقوله: "قوله سبحانه ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ إنما هو الاتجاه إلى الله؛ ألا ترى إلى بيت الكتاب:

أستغفر الله ذنباً لستُ محصيَهُ   ربَّ العباد إليه الوجه والعمل

أي الاتجاه؛ فإن شئت قلت: إن الوجه هنا مصدر محذوف الزيادة، كأنه وضع (الفَعْل) موضع (الافتعال) ... وإن شئت قلت: خرج مخرج الاستعارة؛ وذلك أن وجه الشيء أبداً هو أكرمه وأوضحه، فهو المراد منه والمقصود إليه، فجرى استعمال هذا في القديم سبحانه مجرى العرف فيه والعادة في أمثاله، أي: لو كان تعالى مما يكون له وجه لكان كل موضع تُوجِّه إليه فيه وجهاً له"(١).

فابن جني يخيِّر القارئ إن شاء قال الأول، وإن شاء أخذ بالثاني،

---

(١) الخصائص: ٣/ ٢٤٧-٢٤٨.

ولنا أن نجمع بين الوجهين، فنقول: لو كان تعالى مما يكون له وجه لصح أن يكون كل موضع اتجاهاً إلى وجهه الكريم.

قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًاۚ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣٥].

السرُّ في اللغة ضد الجهر، وقد يُطلق ويراد به ما يجري في السرِّ مجازاً، والآية الكريمة من هذا القبيل؛ إذ تعددت فيها أقوال المفسِّرين؛ فمنهم من جعله نكاحاً أو جماعاً، ومنهم من قال: هو على معناه من الاستخفاء، والنكاح محذوف.

يقول العكبري: "﴿سِرًّا﴾ مفعول به؛ لأنه بمعنى النكاح، أي: لا تواعدوهن نكاحاً. وقيل: هو مصدر في موضع الحال تقديره: مستخفين بذلك. والمفعول محذوف تقديره: لا تواعدوهن النكاح سرّاً"[(١)].

ويقول البيضاوي: "ولكن لا تواعدوهن نكاحاً أو جماعاً، عبر بالسِّرِّ عن الوطء؛ لأنه مما يسرُّ،... وقيل: معناه لا تواعدوهن في السرِّ، على أن المعنى بالمواعدة في السرِّ المواعدة بما يستهجن"[(٢)].

فالكلمة تحتمل المعنيين؛ إذ عبَّر بـ (السرِّ) عن السرِّ، وعن الوطء الذي يكون عادة في السرِّ، فأصاب المعنيين معاً.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [يونس: ١٠/ ٩].

الهداية في اللغة تعني الدلالة، يقول الراغب: "الهداية دلالة بلطف،

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٩.
(٢) أنوار التنزيل: ١/ ٥٣١.

ومنه الهدية وهوادي الوحش، أي: متقدماتها الهادية لغيرها "(١). وتستعمل في غير الدلالة مجازاً.

وقد فسَّر العلماء قوله تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ بمعان منها حقيقة ومنها مجاز:

يقول الثعالبي: "الهداية في هذه الآية تحتمل وجهين: أحدهما: أن يريد أنه يديمهم ويثبتهم. الثاني أن يريد أنه يرشدهم إلى طريق الجنان في الآخرة"(٢). أول الوجهين في قول الثعالبي مجاز، والثاني يُحمل على المعنى الحقيقي للكلمة من الدلالة والإرشاد.

وكذلك القرطبي يقول: "أي يزيدهم هداية، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ٤٧/ ١٧]، وقيل: يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ إلى مكان تجري من تحتهم الأنهار"(٣).

ويقول ابن الجوزي: "قوله تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ فيه أربعة أقوال؛ أحدها: يهديهم إلى الجنة ثواباً بإيمانهم. والثاني: يجعل لهم نوراً يمشون به بإيمانهم. والثالث: يزيدهم هدى بإيمانهم. والرابع: يثيبهم بإيمانهم. فأما الهداية، فقد سبقت لهم"(٤).

فدلالة (الهداية) في هذه الآية عند المفسِّرين تُحمل على الحقيقة بمعنى الإرشاد إلى طريق الجنة، وهذا يكون في الآخرة، أو على المجاز بمعنى تثبيتهم على الهدى، أو الازدياد في الهدى، وهذا يكون في الحياة الدنيا؛ فأدت الكلمة معنيين، وأغنت عن جملتين.

---

(١) المفردات: (هدى).
(٢) الجواهر الحسان: ٢/ ١٧١.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣١٢.
(٤) زاد المسير: ٤/ ١٠.

قال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْـَٔاخِرَةِ لِيَسُـࣳٔـُٔواْ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُواْ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْاْ تَتْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٧].

الوجوه في الآية الكريمة تحتمل عند المفسرين الحقيقة والمجاز: الحقيقة بظهور أثر الإساءة على الوجوه من حزن وكآبة. والمجاز من طريقين: أحدهما: إطلاق الجزء وإرادة الجميع، كقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٢٧]، والآخر: إطلاق الوجه على وجهاء القوم وسادتهم.

يقول الألوسي: "أي: بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، أي ليجعل العباد المبعوثون آثار المساءة والكآبة بادية في وجوهكم؛ فإن الأعراض النفسانية تظهر فيها، فيظهر بالفرح النضارة والإشراق، وبالحزن والخوف الكلوح والسواد فالوجوه على حقيقتها. قيل: ويحتمل أن يعبر بالوجه عن الجملة؛ فإنهم ساءوهم بالقتل والنهب والسبي؛ فحصلت الإساءة للذوات كلها، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَاۚ﴾. ويحتمل أن يراد بالوجوه ساداتهم وكبراؤهم"(١).

فحلَّت جملة واحدة محلَّ ثلاث جمل، باستثمار الحقيقة والمجاز في لفظ الوجوه، فكأنه قال: لِيَسُوءواْ وُجُوهَكُمْ، ولِيَسُوءوكُمْ، ولِيَسُوءواْ وُجهاءَكُمْ.

قال تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٦/ ٢٠١-٢٠٢].

الرؤية في اللغة تدل على إدراك المرئي حقيقة، وعلى اقتراب رؤيته

(١) روح المعاني: ١٥/ ١٩.

مجازاً، كما دلَّ الفعل (حضر) على المقاربة في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٠] أي: إذا قارب حضوره، وقوله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣١]؛ لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله، وبالمعنيين الحقيقي والمجازي جاء تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾.

يقول ابن هشام: "﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ أي: حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً مثل: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾، أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته"(١).

فانظر كيف اتسعت الآية الكريمة لثلاث دلالات بكلمة واحدة أغنت عن ثلاث عبارات، اثنتان على الرؤية الحقيقية، وواحدة على الرؤية المجازية.

قال تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٩١﴾ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴿٩٢﴾ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٣٧/ ٩١-٩٣].

اليمين في اللغة تدلُّ على اليد حقيقة، وعلى القسَم والقوة مجازاً، يقول الراغب: "اليمين أصله الجارحة... واليمين في الحلف مستعار من اليد اعتباراً بما يفعله المعاهد والمحالف وغيره"(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ يحتمل أن يكون بالجارحة، أي: باليد اليمنى، ويحتمل أن يكون بالقوة، كما يحتمل أن يكون برّاً

(١) مغني اللبيب: ٣٤٤-٣٤٥.
(٢) المفردات: (يمن).

باليمين الذي أقسمه في قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٥٧].

يقول ابن جني: "في قول الله جلَّ اسمه: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ ثلاثة أقوال؛ أحدها: باليمين التي هي خلاف الشمال. والآخر باليمين التي هي للقوة. والثالث باليمين التي هي قوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾"[1].

والذي نرجحه القول بمجموع هذه المعاني؛ إذ الضرب كان إنفاذاً لتهديده ويمينه فلا يكون حانثاً، وكان الضرب بقوة بيده اليمنى، فاجتمع في (اليمين) ثلاث دلالات في كلمة واحدة، فأغنت عن ثلاث جمل.

قال تعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴿٣٤﴾ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٥٦/ ٣٤-٣٨].

الفراش في اللغة يأتي لمعنيين ذكرهما الرازي فقال: "الفِرَاشُ واحد الفُرُشِ، وقد يكنى به عن المرأة"[2]، وبهذين المعنيين فسَّر العلماء هذه الآية الكريمة.

يقول ابن الجوزي: "قوله تعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ فيها قولان:

أحدهما: أنها الحشايا المفروشة للجلوس والنوم. وفي رفعها قولان: أحدهما أنها مرفوعة فوق السرر. والثاني أن رفعها زيادة حشوها ليطيب الاستمتاع بها.

والثاني: أن المراد بالفُرُش النساء، والعرب تسمي المرأة فراشاً وإزاراً ولباساً. وفي معنى رفعهن ثلاثة أقوال؛ أحدها: أنهن رفعن

(١) الخصائص: ٣/ ٢٤٧-٢٥٠.
(٢) مختار الصحاح: (فرش).

بالجمال على نساء أهل الدنيا. والثاني: رفعن عن الأدناس. والثالث: في القلوب لشدة الميل إليهن.

قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ يعني النساء، قال ابن قتيبة: اكتفى بذكر الفرش لأنها محل النساء عن ذكرهن"(١).

ويقول القرطبي: "وقيل: إن الفرش هنا كناية عن النساء اللواتي في الجنة ولم يتقدم لهن ذكر، ولكن قوله عز وجل: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ دال لأنها محل النساء فالمعنى: ونساء مرتفعات الأقدار في حسنهن وكمالهن. دليله قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ أي: خلقناهن خلقاً، وأبدعناهن إبداعاً. والعرب تسمي المرأة فراشاً ولباساً وإزاراً، وقد قال تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٧]"(٢).

ويقول أبو السعود: "﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ أي رفيعة القدر، أو منضدة مرتفعة، أو مرفوعة على الأسرة. وقيل: الفرش النساء حيث يكنى بالفراش عن المرأة، وارتفاعها كونهن على الأرائك، قال تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٣٦/ ٥٦]، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾"(٣).

فالفُرُش في الآية الكريمة تحتمل أن تكون فرش الأسرة والمجالس، وتحتمل أن تكون بمعنى النساء كنى عنهن بذكر محلهنّ، فالتعبير بـ (الفرش) أكسب الآية احتمالين في المعنى بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٧٤/ ٤].

الثياب تطلق في اللغة على شيئين: الملابس حقيقة والقلب مجازاً.

---

(١) زاد المسير: ٨/ ١٤١.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٢١٠.
(٣) إرشاد العقل السليم: ٨/ ١٩٣.

يقول ابن منظور: "الثِّيابُ اللِّباسُ ويقال للقَلْبِ. وقال الفرَّاءُ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ أَي: لا تكن غادِراً فَتُدَنِّسَ ثِيابَك؛ فإِنَّ الغادِرَ دَنِسُ الثِّيابِ. ويقال ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ يقول: عَمَلَكَ فأَصْلِحْ. ويقال ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ أَي: قَصِّرْ؛ فإِن تَقْصِيرها طُهْرٌ. وقيل: نَفْسَكَ فطَهِّر. والعرب تَكْني بالثِّيابِ عن النَّفْسِ"(١).

ولا تخرج أقوال المفسرين عن هذين المعنيين الحقيقي والمجازي للثياب، غير أن ابن عاشور لم يكتف بذكرهما احتمالين على التخيير، وإنما جمع بينهما على ما نؤثر في هذه الدراسة، فقال: "وللثياب إطلاق صريح وهو ما يلبسه اللابس، وإطلاق كنائي فيكنى بالثياب عن ذات صاحبها، كقول عنترة:

فشككت بالرمح الأصم ثيابه

كناية عن طعنه بالرمح.

وللتطهير إطلاق حقيقي وهو التنظيف وإزالة النجاسات، وإطلاق مجازي وهو التزكية، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٣٣]، والمعنيان صالحان في الآية فتحمل عليهما معاً"(٢).

فقد آثر ابن عاشور في الآية الكريمة الجمع بين معنيي اللباس والقلب، ومعنيي التنظيف والتزكية، فقامت العبارة مقام عبارتين، إيجازاً واتساعاً.

---

(١) لسان العرب: (ثوب).
(٢) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٧٦.

الفصل الرابع

اتساع الدلالة لأسباب بلاغية

من عوامل اتساع الدلالة في الخطاب القرآني اعتماده في نسج التركيب وإحكام النظم على التفنن البلاغي في أداء المعاني وفق أساليب العرب، بل فوقها في الفصاحة والبيان، نذكر من تلك الأساليب استخدام اللفظ في معنيين مجازيين، وتضمين الفعل معنى فعل آخر، وحذف جزء من التركيب، والاستخدام البديعي للفظ في معنيين، والتقديم والتأخير، والإخبار بالعام عن الخاص، وتردد الجملة بين أساليب الإنشاء والخبر.

أولاً - التضمين:

التضمين لغة: جعل الشيء في ضِمن الشيء مشتملاً عليه، جاء في لسان لعرب: "ضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ أَوْدَعه إياه، كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ"[١].

والتضمين في الاصطلاح يُراد به أشياء:

---

(١) لسان العرب: (ضمن).

أحدها: التضمين في الشعر، وهو على ضربين:

أولهما: تضمين الإسناد، وذلك يقع في بيتين من الشعر أو فصلين من الكلام المنثور على أن يكون الأول منهما مسنداً إلى الثاني فلا يقوم الأول بنفسه ولا يتمُّ معناه إلا بالثاني، كقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ   وَأَرْدَفَ أعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

أَلا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّويلُ ألا انْجَلي   بِصُبْحٍ وَما الإِصْباحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

والضرب الثاني: أن يضمن الشاعر شعره والناثر نثره كلاماً آخر لغيره قصد الاستعانة على تأكيد المعنى المقصود، ولو لم يذكر ذلك التضمين لكان المعنى تامّاً، وربما ضمن الشاعر البيت من شعره بنصف بيت أو أقل منه، كما قال جحظة:

قُمْ فاسْقِنِيهَا يَا غُلامُ وَغَنِّني   ذَهَبَ الَّذينَ يُعَاشُ في أَكْنَافِهِمْ

ألا ترى أنه لو لم يقل في هذا البيت "ذَهَبَ الَّذينَ يُعَاشُ في أَكْنَافِهِمْ" لكان المعنى تامّاً لا يحتاج إلى شيء آخر؛ فإن قوله "قمْ فاسْقِنِيهَا يَا غُلامُ وَغَنِّني" فيه كفاية إذ لا حاجة له إلى تعيين الغناء؛ لأن في ذلك زيادة على المعنى المفهوم لا على الغرض المقصود(١).

وقد ذكر السيوطي هذا الضرب من التضمين بقوله: "إدراج كلام الغير في أثناء الكلام؛ لقصد تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم، وهذا هو النوع البديعي. قال ابن أبي الإصبع: ولم أظفر في القرآن بشيء منه إلَّا في موضعين تضمَّنا فصلين من التوراة والإنجيل، قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٥/ ٤٥] الآية، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٤٨/ ٢٩] الآية. ومثله ابن النقيب وغيره بإيداع حكايات المخلوقين في

---

(١) المثل السائر: ٢/ ٣٢٤-٣٢٦.

القرآن، كقوله تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾، وعن المنافقين: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾. قال: وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأعجمية"[١].

والثاني: التضمين في القرآن: "أن يكون ما بعد الفاصلة متعلِّقاً بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٣٧-١٣٨][٢].

الثالث: التضمين المزدوج: أن يقع في أثناء قرائن النثر أو النّظم لفظان مُسَجَّعان بعد رعاية حُدود الأسجاع والقوافي الأصليّة، كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٧/ ٢٢]، وكحديث: "المؤمنون هينون لينون"[٣] ومن النظم:

تعوَّدَ رسْمَ الوَهْبِ والنَّهْبِ في العُلا وهذانِ وقت اللطفِ والعنفِ دَأْبُهُ[٤]

الرابع: ما ذكره القاضي أبو بكر في (إعجاز القرآن): "وأما التضمين: فهو حصول معنى فيه من غير ذكره له باسم أو صفة هي عبارة عنه. وذلك على وجهين: تضمينٌ توجبُه البِنْية، كقولنا: "معلوم"، يوجب أنه لا بدَّ من عالم. وتضمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصحُّ إلَّا به، كالصفة بضارب على مضروب. والتضمين كله إيجاز.

وذكر: أن التضمين الذي تدل عليه دلالات القياس أيضاً إيجاز. وذكر: أن (بسم الله الرحمن الرحيم) من باب التضمين؛ لأنه تضمن تعليم

(١) الإتقان: ٢/ ٢٤٣-٢٤٤.
(٢) نفسه: ٢/ ٢٤٣.
(٣) الحديث في مسند الشهاب: برقم (١٣٩)، ١١/ ١١٤، القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
(٤) التوقيف على مهمات التعاريف: ١٨١، وانظر: كتاب التعريفات: ٨٤.

الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تبارك وتعالى، أو التبرك باسمه"(١).

الخامس: التضمين الذي نقصده في هذا البحث، هو ما جاء في حاشية السيد الجرجاني على الكشاف بقوله: "التضمين أن تقصد بلفظ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدلُّ عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقوله (أحمد إليك فلاناً) لاحظت فيه مع معنى الحمد معنى الإنهاء، ودللت عليه بذكر صلته، أعني (إلى) أي أنهي حمده إليك. وفائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين؛ فالفعلان مقصودان معاً وتبعاً"(٢).

ويقول ابن هشام: "قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدَّى كلمتين. قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ﴾ [الكهف: ١٨/ ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [النساء: ٤/ ٢]، أي: ولا تضموها إليها آكلين"(٣).

فالتضمين على ما ذكر ابن هشام له غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، وهذه هي فائدة التضمين؛ ففيه كسب معنيين في تعبير واحد: معنى الفعل المذكور ومعنى المحذوف الذي ذُكر شيء من متعلقاته.

والتضمين نوع خاص من المجاز؛ لأنه يجمع في اللفظ بين الحقيقة

---

(١) إعجاز القرآن: ٢٧٢-٢٧٣، الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (٤٠٣هـ)، تح: السيد أحمد صقر. دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٧م.
(٢) حاشية الجرجاني على الكشاف: ١/ ٩٧.
(٣) مغني اللبيب: ٨٩٧-٨٩٩.

والمجاز معاً، يقول السيوطي: "وإنما كان التضمين مجازاً؛ لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع بينهما مجاز"[(١)].

وحقيقة التضمين أن يتضمن فعل معنى فعل آخر، ويُعدَّى تعديته، وبذلك قد يصبح اللازم متعدياً، وإن كان متعدياً لمفعول به واحد فإنه يتعدَّى بالتضمين لاثنين.

غير أنَّ عماد التعدية في التضمين حروف الجر؛ إذ يُعدَّى الفعل المذكور بحرف الفعل المضمَّن، يقول ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عزَّ اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٧]، وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"[(٢)].

وههنا خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة في المسألة؛ فالبصريون يحملون تعدية الفعل بغير حرفه على التضمين، والكوفيون يحملونه على جواز إنابة الحروف بعضها مكان بعض، يقول ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرُف الجر لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٢٠/ ٧١]: إن (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكُّنه من

---

(١) الإتقان: ٢/ ١١٠.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٠٨.

الجذع بالحالِّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله (شربن بماء البحر) معنى روينَ، و(أحسنَ) في ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٢/ ١٠٠] معنى (لطفَ)، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلُّ تعسفاً "(١).

والذي نؤيده أن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض خلاف الأصل، وأن إبقاءها على أصل معناها والقول بالتضمين أولى وأسلم من القول بترادف الحروف أو تناوبها، جاء في (شرح الرضي على الكافية): "واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدَّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب"(٢).

ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى لتقارب معانيها، يقول د. فاضل: " وقد تقترب المعاني من بعضها، أو يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض، أو قريب منه، فمثلاً قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء، فيستعمل للظرفية، فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتماثلان تماماً"(٣).

ويقول ابن السراج: "واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن

(١) مغني اللبيب: ١٥٠-١٥١.
(٢) شرح الشافية: ٢/ ٣٨٢.
(٣) معاني النحو: ٣/ ٧.

اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به. فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[١].

والتضمين في كلام العرب كثير فاش، يتعب مستقصيه، يقول ابن جني: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به. ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً"[٢]، وفيما يأتي نتلمس أمثلة له في كتاب الله وأثره في توسيع دلالات الخطاب القرآني:

قال تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ١/ ٧].

الإنعام إيصال الإحسان إلى الغير[٣]، والهمزة في قوله تعالى: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ لجعل الرجل صاحب نعمة، والأصل في الإنعام أن يتعدى بنفسه، أما تعديته بـ (على) فلإفادة معنى التفضُّل تضميناً، فكأنه قال (أنعمت متفضلاً عليهم).

يقول أبو حيان: "(أَنعَمتَ)... نعم إذا كان في نعمة، وأنعمت عينه أي سررتها، وأنعم عليه أي بالغ في التفضيل عليه، والهمزة في أنعم تجعل الشيء صاحب ما صيغ منه، إلا أنه ضمَّن معنى التفضُّل، فعدى بـ (على)، وأصله التعدية بنفسه. أنعمته أي: جعلته صاحب نعمة"[٤].

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ٤١٥.
(٢) الخصائص: ٢/ ٣١٠.
(٣) المفردات: (نعم).
(٤) البحر المحيط: ١/ ١٤٤.

فالتضمين أكسب الآية معنيي الإنعام والتفضُّل معاً بفعل الأول ومتعلق الثاني إيجازاً في اللفظ واتساعاً في المعنى.

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٥].

التكبير يتعدَّى بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾، أما تعديته بـ (عَلَى) فللدلالة على محذوف تقديره (حامدين).

جاء في الكشاف: "وإنما عدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمَّناً معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم"(١).

فضمَّ فعل (التكبير) معنى (الحمد) إلى معناه بتعديته بما يتعدى به فعل الحمد، فاتسع وأوجز.

قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٧].

ومن التضمين قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾؛ لأنه لا يقال رفثت إلى المرأة، لكن لما كان بمعنى الإفضاء ساغ ذلك، والتقدير: أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ مفضين إِلَى نِسَائِكُمْ.

يقول ابن هشام: "ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ ضُمن الرفث معنى الإفضاء، فعدي بـ (إلى) مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ

(١) الكشاف: ١/ ٢٥٤.

بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٤/ ٢١]، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته"(١).

وجاء في لسان العرب: "الرَّفَثُ الجماعُ وغيره مما يكون بين الرجل وامرأَته، يعني: التقبيل والمُغازلة ونحوهما مما يكون في حالة الجماع، وأَصله قول الفُحْش. والرَّفَثُ أَيضاً الفُحْشُ من القول وكلام النساءِ في الجماع، تقول منه رَفَثَ الرجل وأَرْفَثَ،... وقد رَفَثَ بها ومَعها... الرَّفَثُ كلمة جامعة لكل ما يريده الرجلُ من المرأَة"(٢).

ويقول ابن جني: "وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه..."(٣).

فاتسعت الآية بالتضمين لمعنيي الرفث والإفضاء بكلمة وحرف ناب عن فعله حين سُبك مع كلمة أخرى، فجمع النظم الكريم بهذا التركيب المعنيين معاً بأوجز عبارة وأبلغ سبك.

قال تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٧].

في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ معنيان:

أحدهما: أن يدلَّ (التبيُّن) بنفسه على معنى الوضوح، أي: حتى يتَّضح لكم الخيط البيض من الخيط السود.

(١) مغني اللبيب: ٨٩٧-٨٩٩.
(٢) لسان العرب: (رفث).
(٣) الخصائص: ٢/ ٣٠٨.

والآخر: أن يدلَّ (التبيُّن) على (التميُّز) ضمناً؛ لأنه تعدَّى بـ (من)، وهو ما يتعدَّى به فعل التميز، قال تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ٨/ ٣٧].

يقول الألوسي في (مِن) الأولى: "الظاهر أنها متعلقة بـ (يتبين) بتضمين معنى التميز، والمعنى حتى يتضح لكم الفجرُ متميزاً عن غبش الليل، فالغاية إباحة ما تقدَّم حتى يتبين أحدهما من الآخر، ويميز بينهما، ومن هذا وجه عدم الاكتفاء بـ (حتى يتبين لكم الفجر)، أو(يتبين لكم الخيط الأبيض من الفجر)؛ لأن تبين الفجر له مراتب كثيرة، فيصير الحكم مجملاً محتاجاً إلى البيان"[1].

فحصل بالتضمين معنيان: معنى التبيُّن ومعنى التميُّز في آن معاً بفعل وحرف.

قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٠].

والفعل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ يشمل ثلاث دلالات مختلفة، ولكنها تؤدي في مجملها معنى دقيقاً بأبلغ بيان وأحكم نسج:

أولها: معنى العلم، وهو المصرح به في صيغة الفعل.

الثانية: معنى التمييز، وهو المضمَّن في الفعل المذكور، ويدلُّ عليه متعلِّقه، كما مرَّ، أي: وَالله يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مميزاً إياه مِنَ الْمُصْلِحِ، أو: يُميِّز بعلمه الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ.

---

(١) روح المعاني: ٢/ ٦٦.

جاء في البحر: "و﴿مِنَ﴾ متعلقة بـ ﴿يَعۡلَمُ﴾ على تضمين ما يتعدّى بـ (مِنَ)، كأن المعنى: والله يميز بعلمه المفسد من المصلح"(١).

والثالثة: معنى الجزاء، وهو تعبير بالسبب عن المسبَّب مجازاً؛ إذ علم الله تعالى بالمفسد والمصلح يقتضي الثواب والعقاب، ويؤكد هذا المعنى مجيء الفعل بصيغة الفعل المضارع الدالة على التكرار وتجدُّد الجزاء بتجدُّد العمل.

يقول أبو حيان: "﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ جملة معناها التحذير، أخبر تعالى فيها أنه عالم بالذي يفسد من الذي يصلح، ومعنى ذلك: أنه يجازي كلاً منهما على الوصف الذي قام به، وكثيراً ما ينسب العلم إلى الله تعالى على سبيل التحذير؛ لأن من علم بالشيء جازى عليه، فهو تعبير بالسبب عن المسبَّب، و﴿يَعۡلَمُ﴾ هنا متعدٍّ إلى واحد، وجاء الخبر هنا بالفعل المقتضي للتجدد، وإن كان علم الله لا يتجدد؛ لأنه قصد به العقاب والثواب للمفسد والمصلح، وهما وصفان يتجدّدان من الموصوف بهما، فتكرر ترتيب الجزاء عليهما لتكررهما"(٢).

وجاء في إرشاد العقل السليم: "﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ العلم بمعنى المعرفة المتعدية إلى واحد، و(مِنَ) لتضمينه معنى التمييز، أي: يعلم من يفسد في أمورهم عند المخالطة أو من يقصد بمخالطته الخيانة والإفساد مميزاً له ممن يصلح فيها أو يقصد الإصلاح فيجازي كلًّا منهما بعمله"(٣).

ففي نظم الآية الكريمة اتساع بدلالة الفعل على ثلاثة معان اجتمعت له؛ العلم حقيقة، والجزاء مجازاً، والتمييز تضميناً.

(١) البحر المحيط: ٢/ ١٧٢.
(٢) السابق نفسه.
(٣) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢٢٠.

أضف إلى ما سبق التعميم في الحكم وذلك بحذف العائد؛ إذ الأصل: والله يعلم مفسدكم من مصلحكم، أو المفسد من المصلح منكم، فحذف العائد يوسع المعنى ليشمل المخاطبين وجميع المفسدين والمصلحين، وبهذا يكون الاتساع في الآية الكريمة من جهة اللفظ، حقيقة ومجازاً وتضميناً، ومن جهة الخطاب تعميماً.

قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٦].

الإيلاء: الحلف في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾. وحقه أن يستعمل بـ (على) وتعدِّيه بـ (من) لتضمينه معنى البعد، أي: للذين يحلفون متباعدين من نسائهم، فجمع معنى البعد بالتضمين إلى معنى الحلف باللفظ، فكسبهما معاً بلفظ واحد.

يقول الزمخشري: "فإن قلت: كيف عدي بـ (من) وهو معدَّى بـ (على)؟ قلت: قد ضمن في هذا القسَم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين"[١].

وأوَّل ابن هشام الفعل المضمَّن بالامتناع، قال: "وقوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف؛ فلهذا عدي بـ (من)، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: حلف من كذا، بل حلف عليه، قال: من متعلقة بمعنى للذين، كما تقول لي منك مبرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء: "آلى من امرأته" فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية"[٢]، وكذلك الزركشي في البرهان يقول: "ضمّن (يُؤْلُونَ) معنى (يمتنعون) من وطئهن بالأَلِيَّة"[٣].

---

(١) الكشاف: ١/ ٢٩٦.

(٢) مغني اللبيب: ٨٩٧.

(٣) البرهان: ٣/ ٣٤١.

فالآية متسعة بهذا التضمين لمعنيي القسم والبعد أو الامتناع في وقت واحد، ومن أقرب طريق.

قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣٥].

يشتمل فعل العزم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ على معنيين:

أحدهما: الجدُّ في الأمر، وهو معنى العزم.

والآخر: النية، وهو المضمَّن في فعل العزم؛ ولذلك تعدَّى وهو في الأصل لازم، قال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٥٩]، وقال: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٤٧/ ٢١].

جاء في مغني اللبيب: "وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ أي: لا تنووا؛ ولهذا عدي بنفسه لا بـ (على)"[1].

ويقول د. فاضل: "وقد يضمن فعل لازم معنى فعل متعد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣٥]؛ لأن (عزم) فعل لازم، وقد ضُمّن معنى (ولا تنووا)"[2]. فاكتسب نظم الآية اتساعاً لمعنيي العزم والنية بفعل واحد.

قال تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥٩].

في قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ﴾ معنيان:

---

(١) مغني اللبيب: ٨٩٧-٨٩٩.

(٢) معاني النحو: ٣/ ١٢-١٣.

أحدهما: وقوع الموت في لحظة.

والآخر: اللبث على تلك الحالة مئة عام، ومعنى اللبث مضمَّن في الموت؛ لأنه لو حمل على ظاهر اللفظ لفسد المعنى.

يقول ابن هشام في الآية: "إن المتبادر انتصاب مئة بأماته، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتد، والصواب أن يضمَّن أماته ألبثه، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين"(١).

وجاء في روح المعاني: "﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ أي: فألبثه ميتاً مئة عام، ولا بد من اعتبار هذا التضمين؛ لأن الإماتة بمعنى إخراج الروح وسلب الحياة مما لا تمتد"(٢).

فاتسعت الآية بالتضمين لمعنيين في وقت واحد مع إيجاز اللفظ وإحكام السبك.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٣].

الأصل في الاصطفاء أن يتعدَّى بـ (من)، كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٢٢/ ٧٥]، والأصل في التفضيل أن يتعدى بـ (على)، كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥٣]. وتعدية الاصطفاء بـ ﴿عَلَى﴾ في الآية الكريمة إشارة لتضمينه معنى التفضيل كما يوحي السياق.

---

(١) مغني اللبيب: ٦٨٧.
(٢) روح المعاني: ٣/ ٢١.

يقول الألوسي في تفسير الآية: "الاصطفاء: الاختيار، وأصله أخذ صفوة الشيء كالاستصفاء، ولتضمينه معنى التفضيل عدِّي بـ (على)"(١).

وجاء في البحر: "﴿عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ متعلق بـ ﴿ٱصْطَفَىٰٓ﴾، ضمَّنه معنى (فضَّل)، فعدَّاه بـ (على). ولو لم يضمنه معنى (فضَّل) لعدِّي بـ (من)"(٢).

فالفعل جمع معنى الاصطفاء بلفظه ومعنى التفضيل بمتعلقه، فأفاد اتساعاً في الدلالة مع الإيجاز في اللفظ.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٥٢].

ثمة خلاف بين الكوفيين والبصريين في تعليل استخدام (إلى) في قوله ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ﴾؛ إذ يرى أهل الكوفة ترادفاً بين (إلى) و(مع)، أما أهل البصرة فيؤوِّلونها بتضمين معنى الإضافة، أي: من يضيف نصرته إلى نصرة الله.

يقول المرادي: "إنما تجعل (إلى) كـ (مع)، إذا ضممت شيئاً إلى شيء، كقول العرب: الذود إلى الذود إبل. قال -أي الفراء- فإن لم يكن ضم لم تكن (إلى) كـ (مع)، فلا يقال في (مع فلان مال كثير): إلى فلان مال كثير. انتهى. وكون (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور، عن الكوفيين. وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين.

وتأوَّل بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل، وإبقاء (إلى) على أصلها. والمعنى في قوله تعالى ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ﴾: من يضيف نصرته إلى نصرة الله، و(إلى) في هذا أبلغ من (مع)؛ لأنك لو قلت: من

(١) نفسه: ٣/ ١٣١.

(٢) البحر المحيط: ٢/ ٤٥٣.

ينصرني مع فلان، لم يدلَّ على أن فلاناً وحده ينصرك ولا بدَّ، بخلاف إلى؛ فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها؛ إذ المعنى على التضمين: من يضيف نصرته إلى نصرة فلان"(١).

وجاء في الكشاف: "﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ من صلة أنصاري مضمناً معنى الإضافة، كأنه قيل: من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله ينصرونني كما ينصرني، أو يتعلق بمحذوف حالاً من الياء، أي: من أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه"(٢).

فاكتسبت الآية اتساعاً بتضمين النصرة معنى الإضافة في لفظ واحد عبَّر عن المعنى الأول بلفظه وعن الثاني بذكر متعلقه المناسب للسياق.

قال تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٤/ ٢].

فعل الأكل في قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ﴾ يدلّ على معنيين في وقت واحد، هما:

الأول: يدلّ على التصرُّف مجازاً؛ لأنَّ المال لا يؤكل حقيقة، ولأن الأكل أهم مجالات الإنفاق والتصرُّف بالمال، أي: لا تتصرفوا بأموالهم ولا تنتفعوا بها.

والثاني: يدلّ على الإضافة أو الضم بتعدي الفعل بـ (إلى)؛ إذ ضمَّن الفعل وأبقى حرف الجر الدالّ عليه بما يناسب السياق، والتقدير: لا تُضِيفُوا أموالهم إلى أموالكم في الأكل، أو لا تضموها إليها آكلين.

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: ١٣٩، المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم(٧٩٤هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ. وانظر: الخصائص: ٢/ ٣٠٩.
(٢) الكشاف: ١/ ٣٩٣.

جاء في روح المعاني: "والمراد من الأكل في النهي الأخير مطلق الانتفاع والتصرف، وعبَّر بذلك عنه لأنه أغلب أحواله، والمعنى لا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم، أي: تنفقوهما معاً ولا تسووا بينهما، وهذا حلال وذاك حرام، فـ (إلى) متعلقة بمقدر يتعدَّى بها، وقد وقع حالاً، وقدره أبو البقاء (مضافة)، ويجوز تعلُّقها بالأكل على تضمينه معنى الضم"(١).

ويقول الرازي: "معناه ولا تضموا أموالهم إلى أموالكم في الإنفاق حتى تفرقوا بين أموالكم وأموالهم في حل الانتفاع بها... واعلم أنه تعالى وإن ذكر الأكل، فالمراد به التصرُّف؛ لأن أكل مال اليتيم كما يحرم فكذا سائر التصرفات المهلكة لتلك الأموال محرمة، والدليل عليه أن في المال ما لا يصح أن يؤكل، فثبت أن المراد منه التصرف، وإنما ذكر الأكل لأنه معظم ما يقع لأجله التصرُّف"(٢).

ففي نظم الآية الكريمة اتساع جمع معنيين في لفظ واحد، معنى التصرُّف مجازاً ومعنى الضمِّ تضميناً، فأوجز في العبارة وبلَّغ المراد بأبلغ بيان.

قال تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤/ ٤].

الفعل ﴿طِبْنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ اجتمع فيه دلالتان:

الأولى: ما يدلّ عليه اللفظ من معنى اللذة، يقول الأصفهاني:

---

(١) روح المعاني: ٤/ ١٨٨، وفتح القدير: ١/ ٤١٩.
(٢) التفسير الكبير: ٩/ ١٣٨.

"أصل الطيب ما تستلذه الحواس وما تستلذه النفس"[(١)].

الثانية: التجافي، وهو المعنى المتحصِّل من تعليق ﴿عَن شَىۡءٍ﴾ بالفعل، وحق الفعل أن يتعدّى بالباء لا بـ (عن)، مع مراعاة توافق المعنيين في السياق.

وباجتماع الدلالتين المذكورة والمضمَّنة في اللفظ يصبح معنى الآية: فإن وهبن لكم شيئاً من الصداق طيبة به النفس متجافية عنه من غير إكراه فكلوه، وفي الآية دليل على تضييق هذا الباب من وجهين: أحدهما أنه بنى الشرط على طيب النفس فقال ﴿فَإِن طِبۡنَ﴾، ولم يقل: فإن وهبن أو سمحن لكم؛ إعلاماً بأن المراعى هو تجافي نفسها عن الموهوب طيبة به. والآخر: حثُّهن على تقليل الموهوب بقوله: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَىۡءٍ مِّنۡهُ﴾، ولم يقل: فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عنه.

جاء في روح المعاني: "واللام متعلقة بالفعل، وكذا (عن) بتضمينه معنى التجافي والتباعد، وإلا فأصله أن يتعدَّى لمثل ذلك بالباء...، والمعنى فإن وهبن لكم شيئاً من الصداق متجافياً عنه نفوسهن طيبات غير مخبثات بما يضطرهن إلى البذل من شكاسة أخلاقكم وسوء معاملتكم، وإنما أوثر ما في النظم الكريم دون (فإن وهبن لكم شيئاً منه عن طيب نفس)؛ إيذاناً بأن العمدة في الأمر طيب النفس وتجافيها عن الموهوب بالمرة حيث جعل ذلك مبتدأً وركناً من الكلام لا فضلة كما في التركيب المفروض"[(٢)].

ففي دلالة ﴿طِبۡنَ﴾ على اللذة والتجافي معاً تصريحاً وتضميناً إيجاز في اللفظ واتساع في المعنى بأبلغ أسلوب وأقصره.

---

(١) المفردات: (طاب).
(٢) روح المعاني: ٤/ ١٩٩.

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ﴾ [المائدة: ٥/ ٤٨].

(الاتباع) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ﴾ اجتمع فيه معنيان:

أولهما: بدلالة اللفظ على القفو معجمياً، يقول الراغب: "يقال تبعه واتبعه قفا أثره، وذلك تارة بالارتسام والائتمار"(١).

والثاني: بتضمين الاتباع معنى فعل يتعدَّى بـ (عن) ويناسب السياق، كالعدول والانحراف والانصراف.

ومعنى الآية بالجمع بين دلالتي اللفظ: لا تتبع أهواءهم عادلاً عما جاءك، أو لا تنحرف عما جاءك من الحق متبعاً أهواءهم.

جاء في روح المعاني: "(عن) متعلقة بـ (لَا تَتَّبِعْ) على تضمين معنى (العدول) ونحوه، كأنه قيل: لا تعدل عما جاءك من الحق متبعاً لأهوائهم. وقيل: بمحذوف وقع حالاً من فاعله، أي: لا تتبع أهواءهم عادلاً عما جاءك. أو من مفعوله، أي: لا تتبع أهواءهم عادلة عما جاءك"(٢).

ويقول الشوكاني: "﴿عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ﴾ متعلق بـ (لَا تَتَّبِعْ) على تضمينه معنى لا تعدل أو لا تنحرف عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ متبعاً لأهوائهم، وقيل: متعلق بمحذوف، أي: لا تتبع أهواءهم عادلاً أو منحرفاً عن الحق"(٣).

---

(١) المفردات: (تبع).
(٢) روح المعاني: ٦/ ١٥٢.
(٣) فتح القدير: ٢/ ٤٨، وانظر: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٤٥.

فبتضمين الاتباع معنى العدول إيجاز للفظ واتساع في دلالة النظم الكريم بأحكم بيان وأبلغ تعبير.

قال تعالى: ﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٧٧].

في قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ معنيان؛ أحدهما: المعنى المعجمي، وهو النبوُّ عن الطاعة[١]. والآخر: المعنى المضمّن، وهو التولِّي والإعراض أو الصدور، ويدلُّ عليه متعلَّقه المذكور؛ إذ إن (عتا) لا يتعدّى. وحاصل المعنى في الآية: عصوا معرضين عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ، أو تولَّوا عن أمر ربهم عاتين، أو عتوا صادرين عن أمر ربهم.

يقول الزمخشري: "﴿وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ وتولَّوا عنه واستكبروا عن امتثاله عاتين، و﴿أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ ما أمر به على لسان صالح عليه السلام من قوله: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧/ ٧٣]، أو شأن ربهم وهو دينه. ويجوز أن يكون المعنى: وصدر عتوّهم عن أمر ربهم، كأن أمر ربهم بتركها كان هو السبب في عتوّهم"[٢].

وجاء في روح المعاني: "يضمّن (عَتَوْاْ) معنى التولي، أي: تولوا عن امتثال أمره عاتين، أو معنى الإصدار، أي: صدر عتوهم عن أمر ربهم وبسببه؛ لأنه تعالى لما أمرهم بقوله: ﴿فَذَرُوهَا﴾ إلخ ابتلاهم فما امتثلوا فصاروا عاتين بسببه، ولولا الأمر ما ترتب العقر. والداعي للتأويل بـ (تولَّوا) أو (صدر) أن (عتا) لا يتعدّى بـ (عن) فتعديته به لذلك"[٣].

---

(١) المفردات: (عتا).
(٢) الكشاف: ٢/ ١١٦، وانظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٣٣-٣٣٤.
(٣) روح المعاني: ٨/ ١٦٥.

وما قيل في الآية من معنى الصدور المضمَّن يُذكر أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىۚ﴾ [الكهف: ١٨/ ٨٢]، أي: وما فعلته صادراً عن أمري.

وكذلك تضمين العصيان والإعراض[١] في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: ٦٥/ ٨]، والتقدير: وكم من أهل قرية عصوا معرضين عن أمر ربهم.

فقد اتسع النظم في هذه الآيات الكريمة لمعنيين اجتمعا في كلمة واحدة أحدهما ملفوظ والآخر ملحوظ بعبارة وجيزة، وسبك محكَم بديع.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٩/ ٣٨].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ﴾ تضمين كذلك؛ حيث يشمل اللفظ معنى التثاقل بلفظه ومعنى الميل والإخلاد بمتعلِّقه المناسب للسياق، والمعنى: اثَّاقَلْتُمْ مائلين إِلَى الأَرْضِ.

يقول الألوسي: "﴿إِلَى ٱلْأَرْضِۚ﴾ متعلق بـ ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ على تضمينه معنى الميل والإخلاد، ولولاه لم يعدَّ بـ (إلى)، أي: اثاقلتم مائلين إلى الدنيا وشهواتها الفانية عما قليل، وكرهتم مشاق الجهاد ومتاعبه المستتبعة للراحة الخالدة والحياة الباقية، أو إلى الإقامة بأرضكم ودياركم. والأول أبلغ في الإنكار والتوبيخ. ورجح الثاني بأنه أبعد عن توهم شائبة التكرار في الآية"[٢]. فاحتمل اللفظ المعنيين معاً إيجازاً واتساعاً.

---

(١) فتح القدير: ٥/ ٢٤٦.

(٢) روح المعاني: ١٠/ ٩٥، وانظر: إرشاد العقل السليم: ٤/ ٦٥.

قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يوسف: ١٢/ ٥].

الأصل في فعل الكيد أن يتعدَّى بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: ١١/ ٥٥]، ولكنَّه تعدَّى باللام لتضمينه معنى الاحتيال لتأكيد المعنى بإفادة معنى الفعلين المذكور والمضمَّن جميعاً.

يقول الزمخشري: "﴿فَيَكِيدُواْ﴾ منصوب بإضمار أن، والمعنى: إن قصصتها عليهم كادوك. فإن قلت: هلا قيل (فيكيدوك) كما قيل ﴿فَكِيدُونِى﴾؟ قلت: ضمن معنى فعل يتعدى باللام؛ ليفيد معنى فعل الكيد مع إفادة معنى الفعل المضمَّن، فيكون آكد وأبلغ في التخويف وذلك نحو: فيحتالوا لك. ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر"[1].

وجاء في فتح القدير في قوله: ﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًاۖ﴾: "أي فيفعلوا لك، أي: لأجلك كيداً مثبتاً راسخاً لا تقدر على الخلوص منه، أو كيداً خفيّاً عن فهمك، وهذا المعنى الحاصل بزيادة اللام آكد من أن يقال (فيكيدوا كيداً). وقيل: إنما جيء باللام لتضمينه معنى الاحتيال المتعدي باللام فيفيد هذا التضمين معنى الفعلين جميعاً الكيد والاحتيال، كما هو القاعدة في التضمين أن يقدر أحدهما أصلاً والآخر حال"[2].

وما ذُكر من تضمين الفعل يؤكد اتساع الدلالة في نظم الخطاب وإيجازه.

قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًاۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّاۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ

(١) الكشاف: ٢/ ٤١٩.
(٢) فتح القدير: ٣/ ٥.

بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [يوسف: ١٢/ ١٠٠].

في قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ معنيان ظاهر ومضمَّن؛ أما الظاهر فدلالة اللفظ على الإحسان، وأما المضمَّن فدلالته على اللطف بتعدِّيه بما يتعدَّى به اللطف، ويؤيده السياق أولاً، وختام الآية ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ ثانياً.

يقول أبو السعود: "﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ المشهور استعمال الإحسان بـ (إلى)، وقد يستعمل بالباء أيضاً، كما في قوله عز اسمه: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٢/ ٨٣]. وقيل: هذا بتضمين (لطف)، وهو الإحسان الخفي كما يؤذن به قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾، وفيه فائدة لا تخفى، أي: لطف بي محسناً إلي غير هذا الإحسان"[١].

وجاء في التحرير والتنوير: "قيل: هو بتضمين (أحسن) معنى (لطف). وباء (بي) للملابسة، أي: جعل إحسانه ملابساً لي، وخصّ من إحسان الله إليه دون مطلق الحضور للامتيار أو الزيادة إحسانين هما يوم أخرجه من السجن ومجيء عشيرته من البادية"[٢].

ويستشف من كلام ابن عاشور أن ثمة إحسانين، إحسان عام وإحسان خاص، يُفرَّق بينهما بالتعدية؛ فإن معنى (أحسن إليه) قدم إليه إحساناً، أو صنع له إحساناً، أما (أحسن به) فمعناه وضع إحسانه به[٣].

وقد قال تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٧٧]، وإحسان الله إلى الخلق إحسان عام يشترك فيه سيدنا يوسف عليه

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٣٠٧، وانظر: فتح القدير: ٣/ ٥٦.
(٢) التحرير والتنوير: ١٢/ ١١٩.
(٣) معاني النحو: ٣/ ٢٣.

السلام وبقية الخلق، أما قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٢/ ١٠٠] فإن فيه إحساناً خاصاً ألصق من الأول إذ أخرجه من السجن، وبوّأه مكانة عالية، وجاء إليه بأهله أجمعين، وغير ذلك من الرعاية واللطف الرباني.

وخلاصة الأمر أن تعدية الإحسان بالباء، إما أن يُحمل على تضمين معنى اللطف، وإما أن يدلَّ على إحسان خاص فيه مزيد عناية، والإحسان في كلتا الحالتين يحمل دلالة (أحسن إلى) وزيادة، مما يفيد توسيع الدلالة وإيجاز العبارة.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَحِبُّونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٖ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٣].

تعدَّى الاستحباب في القرآن الكريم بـ (على) في هذه الآية وفي ثلاثة مواضع أخر، وهي قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ﴾ [التوبة: ٩/ ٢٣]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل: ١٦/ ١٠٧]، ﴿فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [فصلت: ٤١/ ١٧].

والاستحباب في هذه الآيات يجمع بين معنيين ظاهرين، أحدهما بلفظه، والآخر بحرفه؛ ذلك لأن الاستحباب يتعدَّى بنفسه إلى مفعول واحد، وههنا يتعدَّى إلى ثانٍ بـ (على)، وهو ما يشير إلى ما في متعلِّقه من معنى التفضيل والإيثار تضميناً، فكأنه قال: يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا مؤثريها عَلَى الآخِرَةِ.

يقول أبو حيان: "والاستحباب الإيثار والاختيار، وهو استفعال من المحبة؛ لأنّ المؤثر للشيء على غيره كأنه يطلب من نفسه أن يكون أحب إليها وأفضل عندها من الآخر. ويجوز أن يكون استفعل بمعنى أفعل كاستجاب وأجاب، ولما ضمن معنى الإيثار عدِّي بـ (على)"(١).

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٣٩٣.

وفي تضمين الاستحباب معنى الإيثار تنبيه على أنَّ حبَّ الدنيا لا يكون مذموماً إلا إذا اقترن بإيثارها على الآخرة، يقول الرازي: "جمع تعالى بين هذين الوصفين ليتبين بذلك أن الاستحباب للدنيا وحده لا يكون مذموماً إلا بعد أن يضاف إليه إيثارها على الآخرة، فأما من أحبها ليصل بها إلى منافع النفس وإلى خيرات الآخرة فإن ذلك لا يكون مذموماً حتى إذا آثرها على آخرته بأن اختار منها ما يضره في آخرته فهذه المحبة هي المحبة المذمومة"(١).

فاكتست الآية معنى جديداً لا يكون بغير التضمين، وهو الجمع بين الحب والإيثار بفعل واحد تعدَّى بحرف غير حرفه، فقلَّ اللفظ وكثر المعنى.

قال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٢٨].

الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ يجمع معنيين معاً، معنى التجاوز، دلّ عليه بـ ﴿تَعْدُ﴾، ومعنى النبو ضمَّنه في الفعل المذكور ودلّ عليه بـ ﴿عَنْهُمْ﴾، فكأنه قال: ولا تتجاوز عيناك نابيتين عنهم، أو لا تنبُ عيناك عنهم متجاوزتين.

جاء في الكشاف: "يقال: عداه إذا جاوزه، ومنه قولهم: عدا طوره. وجاءني القوم عدا زيداً. وإنما عدي بـ (عن) لتضمين عدا معنى نبا وعلا في قولك (نبت عنه عينه وعلت عنه عينه) إذا اقتحمته ولم تعلق به.

فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك أو لا تعلُ عيناك عنهم؟

---

(١) التفسير الكبير: ١٩/ ٦٢.

قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟ "(١).

وقد وردت الآية عند ابن هشام في أمور لا يكون الفعل معها إلا قاصراً، فذكر منها: "أن يُضمَّن معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ١٨/ ٢٨]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٢٤/ ٦٣]، ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤/ ٨٣]، ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ٤٦/ ١٥]، ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٣٧/ ٨]،... فإنها ضُمنَّت معنى ولا تنبُ، ويخرجون، وتحدثوا، وبارك، ولا يصغون "(٢).

ففي التضمين اتساع باللفظ على نحو ما ذكر الزمخشري؛ ليدل على معنيين معاً بأقصر عبارة وأحكم بيان.

قال تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٧٧].

الفعل نصر في الآية الكريمة يدل على معنيين مجتمعين في اللفظ، أولهما: النصر المعهود في اللفظ، والثاني: الإنجاء والتخليص أو الانتقام المضمَّن في النصر، ويدل عليه تعدِّي الفعل بـ (من)، فيكون معنى الآية: نَصَرْنَاهُ مُنجين إياه مِنَ الْقَوْمِ، أو نَصَرْنَاهُ منتقمين له مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَغْرَقْنَاهُمْ.

جاء في روح المعاني: "منعناه وحميناه منهم بإهلاكهم وتخليصه، وقيل: أي نصرناه عليهم فـ (من) بمعنى (على)، وقال بعضهم: إن النصر

(١) الكشاف: ٢/ ٦٧١.
(٢) مغني اللبيب: ٦٧٦.

يتعدَّى بـ (على) و(من)، ففي الأساس نصره الله تعالى على عدوه ونصره من عدوه، وفرق بينهما بأن المتعدي بـ (على) يدل على مجرد الإعانة، والمتعدي بـ (من) يدل على استتباع ذلك للانتقام من العدو والانتصار"[(١)].

ويقول أبو حيان: "﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ عداه بـ (من) لتضمنه معنى نجيناه بنصرنا من القوم، أو عصمناه ومنعناه، أي: من مكروه القوم"[(٢)].

وللدكتور فاضل تفريق لطيف بين (من وعلى) في تعدية الفعل، يبيِّن فيه أثر التضمين، يقول: "إن هناك فرقاً في المعنى بين قولك (نصره منه) و(نصره عليه) فالنصر عليه يعني التمكن منه والاستعلاء عليه والغلبة، قال تعالى: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٩/ ١٤]، وقال: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٨٦]، أي مكّنا منهم، وليس هذا معنى نصره منه.

أما (نصرناه منهم) فإنه بمعنى نجّيناه منهم، أو منعناه منهم، قال تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود: ١١/ ٣٠]، فليس المعنى من ينصرني على الله، بل من ينجيني ويمنعني منه؟

وقد تقول: ما الفرق بين قولنا (نجيناه من القوم) وقولنا (نصرناه من القوم)؟

والجواب أن التنجية تتعلق بالناجي فقط، فعندما تقول (نجيته منهم) كان المعنى أنك خلّصته منهم، ولم تذكر أنك تعرضت للآخرين بشيء، كما تقول (أنجيته من الغرق) ولا تقول (نصرته من الغرق)؛ لأن الغرق ليس شيئاً ينتصف منه.

---

(١) روح المعاني: ١٧/ ٧٣.
(٢) البحر المحيط: ٦/ ٣٠٦.

أما النصر منه ففيه جانبان في الغالب: جانب الناجي، وجانب الذين نُجِّي منهم، فعندما تقول (نصرته منهم) كان المعنى أنك أنجيته وعاقبت أولئك، أو أخذت له حقه منهم.

وهذه فائدة التضمين ففيه كسب معنيين في تعبير واحد، معنى الفعل المذكور والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته"(١).

قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/ ٨٨].

قوله تعالى: ﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ يشتمل معنيين مجتمعين، أحدهما المنعة المفهومة من الفعل، والآخر النصرة المدلول عليه بحرف الجر تضميناً، ومجمل المعنى: ولا يمنع أحد أحداً من الله منتصراً عليه، أو لا يستعلي أحد على الله مجيراً أحداً، ولكن أين ركاكة هذا التعبير وطوله من علو ذاك البيان وإيجازه؟

يقول الألوسي: "﴿وَهُوَ يُجِيرُ﴾ أي: يمنع من يشاء ممن يشاء، ﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ ولا يمنع أحد منه جل وعلا أحداً، وتعدية الفعل بـ (على)؛ لتضمينه معنى النصرة أو الاستعلاء"(٢).

ويقول أبو السعود: "﴿وَهُوَ يُجِيرُ﴾ أي يُغيث غيرَه إذا شاء ﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ أي ولا يُغيث أحدٌ عليه، أي لا يُمنع أحدٌ منه بالنَّصر عليه"(٣)

وفوق المعنيين في التضمين معنى ثالث مفاد من صيغة البناء للمجهول الذي يُطلق المعنى ليشمل النفي كل فاعل، يقول ابن عاشور: "وبني فعل

(١) معاني النحو: ٣/ ١٢-١٣.
(٢) روح المعاني: ١٨/ ٥٨.
(٣) إرشاد العقل السليم: ٦/ ١٤٨.

﴿يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ للمجهول لقصد انتفاء الفعل عن كل فاعل، فيفيد العموم مع الاختصار"[١].

فإحكام النظم في هذه العبارة أكسبها توسعاً في الدلالة فجمعت بالصيغة نفي الفعل عن كل أحد، وبالفعل معنيي الجوار والنصرة، كل ذلك بفعل وحرف؛ اتساعاً في المعنى، وإيجازاً في اللفظ، وإعجازاً في النظم.

قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٤/ ٦٣].

الأصل في المخالفة أن تتعدَّى بنفسها إلى مفعول واحد، فإذا تعدَّت بحرف كما في قوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ دلَّت على تضمين فعل يتعدَّى بذاك الحرف، فيكون المعنى: يُخَالِفُونَ معرضين عَنْ أَمْرِهِ، أو صادين، أو منحرفين، أو مبتعدين، أو غير ذلك مما يتعدَّى بـ (عن) ويناسب السياق.

يقول الشوكاني في الآية: "عدّى فعل المخالفة بـ (عن) مع كونه متعدياً بنفسه؛ لتضمينه معنى الإعراض أو الصدّ"[٢].

وجاء في البحر: "وخالف يتعدَّى بنفسه، تقول: خالفت أمر زيد، وبـ (إلى)، تقول: خالفت إلى كذا؛ فقوله: ﴿عَنْ أَمْرِهِ﴾ ضمن خالف معنى صدّ وأعرض فعداه بـ (عن)"[٣].

فقد تضمَّن الفعل المتعدي بنفسه معنى فعل قاصر فصار متعدياً بالحرف، وأفاد المعنيين جميعاً بلفظ واحد.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٨/ ٩١.
(٢) فتح القدير: ٤/ ٥٨.
(٣) البحر المحيط: ٦/ ٤٣٧.

قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَـٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ٢٨/ ١٥].

الاستغاثة في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ تجمع بالتضمين طلب النجدة والنصرة معاً، الأول بالفعل، والثاني بالحرف، فكأنه قال: فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ مستنصراً عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ.

يقول الألوسي: "﴿فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾ أي فطلب غوثه ونصره إياه ﴿عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾؛ ولتضمين الفعل معنى النصر عدّي بـ (على)، ويؤيده قوله تعالى بعد: ﴿ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ﴾ [القصص: ٢٨/ ١٨].

ويجوز أن يكون تعديته بـ (على) لتضمينه معنى الإعانة، ويؤيده أنه قرئ (فاستعانه) بالعين المهملة والنون بدل الثاء"(١).

فاتسع اللفظ بالتضمين لمعنيين مختلفين في وقت واحد جامعاً الدقة والإيجاز معاً.

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُوا۟ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُوا۟﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٥٣].

والإذن في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ يجمع بالتضمين معنيين مرادين معاً، المعنى المفهوم من الفعل، والمعنى الملحوظ من الحرف، وهو الدعوة إلى الطعام، ويؤيده قوله بعد ذلك:

(١) روح المعاني: ٢٠/ ٥٣.

﴿وَلَٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُوا۟﴾، فكأنه قال في المجموع: إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ مدعوين إِلَى طَعَامٍ.

يقول الشوكاني: "﴿إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ متعلق بـ ﴿يُؤْذَنَ﴾ على تضمينه معنى الدعاء، أي: إلا أن يؤذن لكم مدعوين إلى طعام"(١).

ويقول أبو السعود: "﴿إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ متعلق بـ ﴿يُؤْذَنَ﴾ بتضمين معنى الدعاء للإشعار بأنه لا ينبغي أن يدخلوا على الطعام بغير دعوة وإن تحقق الإذن"(٢).

فاتسعت الآية الكريمة لمعنيي الإذن والدعوة بعبارة وجيزة ونظم بليغ.

قال تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٨/ ٣٢].

وكذلك الفعل في قوله تعالى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾ يتضمَّن معنيي الحب باللفظ، والإيثار أو الانصراف بالتعدية، فكأنه قال: أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ منصرفاً عَن ذِكْرِ رَبِّي، أو مؤثراً له عَن ذِكْرِ رَبِّي.

جاء في فتح القدير: "انتصاب ﴿حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ على أنه مفعول ﴿أَحْبَبْتُ﴾ بعد تضمينه معنى (آثرت). قال الفراء: يقول آثرت حب الخير، وكل من أحب شيئاً فقد آثره"(٣).

وقال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾؟ قلت: أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بـ (عن)، كأنه قيل: أنبت

---

(١) فتح القدير: ٤/ ٢٩٧.
(٢) إرشاد العقل السليم: ٧/ ١١٢، وانظر: أنوار التنزيل: ٤/ ٣٨٣.
(٣) فتح القدير: ٤/ ٤٣١.

حب الخير عن ذكر ربي. أو جعلت حب الخير مجزياً أو مغنياً عن ذكر ربي"[(١)].

ففي الآية اتساع في المعنى وإيجاز للفظ بنظم محكَم معجِز.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٩/ ٢٣].

وأيضاً في قوله تعالى: " ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ عدّى ﴿تَلِينُ﴾ بـ ﴿إِلَىٰ﴾ لتضمينه فعلاً يتعدّى بها، كأنه قيل: سكنت واطمأنت إلى ذكر الله لينة غير منقبضة"[(٢)].

يقول الزمخشري: "فإن قلت: ما وجه تعدية (لان) بـ (إِلَى)؟ قلت: ضمن معنى فعل متعدٍّ بـ (إِلَى)، كأنه قيل: سكنت، أو اطمأنت إلى ذكر الله لينة غير منقبضة، راجية غير خاشية"[(٣)].

فبالتضمين عبَّرت الآية الكريمة عن معنيي اللين والطمأنينة بلفظ واحد من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٤٢/ ٢٥].

وكذلك جمع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ معنيي القَبول والصفح، يدلُّ على الأول الفعل، وعلى الثاني تعدِّيه بـ (عن)، والتقدير: يَقْبَلُ التَّوْبَةَ صافحاً عَنْ عِبَادِهِ.

---

(١) الكشاف: ٤/ ٩٣.
(٢) فتح القدير: ٤/ ٤٥٩.
(٣) الكشاف: ٤/ ١٢٦.

يقول الألوسي: "وتعدية القبول بـ (عن) لتضمُّنه معنى التجاوز والعفو، أي: يقبل ذلك متجاوزاً عن ذنوبهم التي تابوا عنها"(١).

وجعل الزركشي الصفح مضمَّناً في التوبة لا في القبول فقال في الآية: "جاء بـ (عن)؛ لأنه ضمّن التوبة معنى العفو والصفح"(٢).

وأيّاً كان فإن في الآية الكريمة اتساعاً لمعنى الصفح مع القبول والتوبة عبَّرت عنه بلفظ وجيز.

قال تعالى: ﴿فَتَنَادَوْاْ مُصْبِحِينَ ﴿٢١﴾ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ [القلم: ٦٨/ ٢١-٢٢].

وكذلك تعدية الغدو بـ (على) في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ﴾ يجعل الفعل مشتملاً على معنى الإقبال أو الاستيلاء تضميناً، والتقدير: اغْدُوا مقبلين عَلَى حَرْثِكُمْ.

يقول الزمخشري: "فإن قلت: هلا قيل: اغدوا إلى حرثكم؛ وما معنى على؟ قلت: لما كان الغدو إليه ليصرموه ويقطعوه: كان غدواً عليه كما تقول: غدا عليهم العدو. ويجوز أن يضمن الغدو معنى الإقبال كقولهم: يغدى عليه بالجفنة ويراح، أي: فأقبلوا على حرثكم باكرين"(٣).

فجمعت الآية بالتضمين معنيي الإقبال والتبكير بلفظ واحد إيجازاً في اللفظ واتساعاً في المعنى.

قال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٧٦/ ٦].

مما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ حمل الآية على

(١) روح المعاني: ١١/ ١٥.
(٢) البرهان: ٣/ ٣٣٩.
(٣) الكشاف: ٤/ ٥٩٥.

التضمين، وكذلك قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٨٣/٢٨]، إذ في كل منهما تعدي الشرب بالباء، وأصله أن يتعدى بنفسه، فكان من أقوال المفسرين تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بالباء، كالارتواء أو الالتذاذ.

يقول البيضاوي: "﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ أي: ملتذاً بها، أو ممزوجاً بها، وقيل: الباء مزيدة، أو بمعنى (من)؛ لأن الشرب مبتدأ منها"(١).

وجاء في البحر: "﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ أي يمزج شرابهم بها، أتى بالباء الدالة على الإلصاق، والمعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل، أو ضمن يشرب معنى (يروى) فعدَّى بالباء"(٢).

ويقول الزركشي في الآية: "ضمن ﴿يَشْرَبُ﴾ معنى (يروى)؛ لأنه لا يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا فـ ﴿يَشْرَبُ﴾ يتعدى بنفسه، فأرِيد باللفظ الشرب والري معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد. وقيل: التجوز في الحرف، وهو الباء، فإنها بمعنى (من). وقيل: لا مجاز أصلاً، بل العين ها هنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء، لا إلى الماء نفسه، نحو نزلت بعين، فصار كقوله: مكاناً يشرب به"(٣).

فقد جمعت الآية معنيي الشرب والارتواء تضميناً، والمعنى يزداد اتساعاً بالاحتمالات الأخرى تضميناً وغير تضمين. يقول أبو حيان: "﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ أي يشربها، أو منها، أو ضمن ﴿يَشْرَبُ﴾ معنى (يروى بها)، أقوال"(٤).

---

(١) أنوار التنزيل: ٥/ ٤٢٦.
(٢) البحر المحيط: ٨/ ٣٨٧.
(٣) البرهان: ٣/ ٣٣٨-٣٣٩.
(٤) البحر المحيط: ٨/ ٤٣٤.

قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٨٣/ ١-٣].

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ تضمين الاستيلاء والتسلط في الاكتيال، بدليل التعدِّي بـ (على)، فكأنه قال: الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ متسلطين عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ.

يقول الألوسي: "وتبديل كلمة (على) بـ (من) هنا قيل لتضمين الاكتيال معنى الاستيلاء"[1]، ويؤيد د. فاضل هذا المعنى مفرِّقاً بين المعنيين قائلاً: "والظاهر أنه هو الصواب؛ لأن هنالك فرقاً بين قولك: اكتال منه، واكتال عليه، فاكتال منه لا يفيد أنه ظلمه حقه، وهضمه ماله، بخلاف اكتال عليه، فإن فيه معنى التسلّط والاستعلاء، وهذا في المطففين، قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾، فهم إذا أخذوا منهم أخذوا أكثر من حقهم، وإذا أعطوهم أعطوهم أقل من حقهم، ففيه إذن من معنى التحكم والجور والظلم وهو أبلغ من (من) هنا، وليست بمعنى (من)، ولا تفيد (من) هذا المعنى"[2].

والخلاصة أن تعدِّي الاكتيال بـ (على) وسع المعنى ليشمل الكيل والتسلط معاً بتعبير موجز.

وأخيراً حسبنا من التضمين ما ذكرنا؛ فإنه باب في العربية واسع، وفي القرآن منه كثير، "قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسِبُ لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا"[3]، ويقول في الخصائص:

---

(١) روح المعاني: ٣٠/ ٦٨.
(٢) معاني النحو: ٣/ ٤٥.
(٣) مغني اللبيب: ٨٩٧-٨٩٩.

"وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً، لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبَّله وأْنس به؛ فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"(١).

ثانياً - الحذف:

الحذف وسيلة من الوسائل البلاغية التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع دلالاته في كثير من آياته الكريمة، وقد تنوع الحذف بين حروف ومفردات وتراكيب، وفيما يأتي نستعرض نماذج من الخطاب القرآني اتسعت فيها المعاني، وتعددت الاحتمالات نتيجة لحذف حرف أو اسم أو فعل، وربما جملة:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢/ ٦١].

التقدير في جزم المضارع ﴿يُخْرِجْ﴾ أن يكون مجزوماً بلام الأمر، أي: لِيُخْرِجْ. ولكن في حذف اللام والإتيان بالفعل مجزوماً على هذه الصورة فائدتان:

الأولى: الإلماح إلى التأدُّب مع جناب الخالق عز وجلّ من أن يُذكر في حقه لام الأمر صراحة، فتحذف اللام إجلالاً والمعنى على إرادتها.

الثانية: ذكر اللام يجعل العبارة نصّاً في الأمر، وحذفها يجعل التعبير محتملاً للأمر والشرط، فقد يكون المعنى: ادع ربك أن يخرجَ لنا مما تنبت الأرض؛ فإنك مجاب الدعاء إن تدع ربك يخرجْ.

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣١٠.

يقول ابن عاشور: "وجملة ﴿يُخۡرِجۡ لَنَا﴾ إلى آخرها هي مضمون ما طلبوا منه أن يدعو به فهي في معنى مقول قول محذوف، كأنه قيل: قل لربك يخرج لنا. ومقتضى الظاهر أن يقال: أن يخرج لنا، فعدل عن ذلك إلى الإتيان بفعل مجزوم في صورة جواب طلبهم إيماء إلى أنهم واثقون بأنه إن دعا ربه أجابه، حتى كأنَّ إخراج ما تنبت الأرض يحصل بمجرد دعاء موسى ربه"(١).

ويقول د. فاضل: "فإن هذا يحتمل الشرط، والمعنى إن تدع ربك يخرج لنا، بخلاف ما لو دعوناه نحن، والمعنى: أنه يستجيب لك ولا يستجيب لنا،... ويحتمل الأمر، أي: ليخرجْ ولكنه حذف اللام إكباراً وإجلالاً للذات العلية من أن يصرح معها بلام الأمر، وهذا شأن كثير مما حذف فيه اللام. والله أعلم"(٢).

فحذف اللام وسَّع دلالة الخطاب ليشمل معنيي الأمر وجواب الشرط، علاوة على ما فيه من أدب الخطاب في حق الخالق جلَّ وعلا.

وما قيل في هذه الآية ورد في قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُۚ﴾ [الإسراء: ١٧/ ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٣١]؛ إذ ذهب بعض المفسرين إلى أن المعنى: إن تقل لهم يقيموا الصلاة، وهو جواب شرط مقدر، وذهب آخرون إلى أنه على تقدير لام الأمر، أي: قل لعبادي ليقيموا الصلاة.

يقول القرطبي: "أي: قل لهم أقيموا. والأمر معه شرط مقدر، تقول: أطع الله يدخلك الجنة، أي: إن أطعته يدخلك الجنة. هذا قول

(١) التحرير والتنوير: ١/ ٥٠٥.
(٢) معاني النحو: ٤/ ٢٠.

الفراء. وقال الزجاج: ﴿يُقِيمُوا۟﴾ مجزوم بمعنى اللام، أي: ليقيموا. فأسقطت اللام لأن الأمر دلَّ على الغائب بـ ﴿قُل﴾. قال: ويحتمل أن يقال: ﴿يُقِيمُوا۟﴾ جواب أمر محذوف، أي: قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة"(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٤٥/ ١٤]؛ إذ الفعل ﴿يَغْفِرُوا۟﴾ يحتمل أن يكون مجزوماً بلام الأمر مقدرة على أن ذلك مقول القول، ويحتمل أن يكون جواب شرط مقدر، أي: إن تقل لهم يَغْفِرُوا.

يقول ابن عاشور: "وجزْم ﴿يَغْفِرُوا۟﴾ على تقدير لام الأمر محذوفاً، أي: قل لهم ليغفروا، أو هو مجزوم في جواب ﴿قُل﴾، والمقول محذوف دلَّ عليه الجواب. والتقدير: قل للذين آمنوا اغفروا يغفروا. وهذا ثقة بالمؤمنين أنهم إذا قال لهم الرسول ﷺ امتثلوا. والوجهان يتأتَّيان في مثل هذا التركيب كلما وقع في الكلام"(٢). فإسقاط اللام أكسب الآية معنيي الشرط والأمر معاً من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٨٨].

في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ حذف للموصوف وذكر للصفة ﴿قَلِيلًا﴾ مما يؤدي إلى احتمالات إعرابية متولدة من المعاني التي يمكن فهمها من تأويل المحذوف في الآية الكريمة؛ فقد تكون القلة في الإيمان، وقد تكون في المؤمنين، وقد تكون في الوقت.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣٦٦.
(٢) التحرير والتنوير: ٢٥/ ٣٥٩.

يقول ابن عطية: "و﴿قَلِيلًا﴾ نعت لمصدر محذوف تقديره فإيماناً قليلاً ما يؤمنون، والضمير في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لحاضري محمد ﷺ، ويتجه قلة هذا الإيمان: إما لأن من آمن بمحمد منهم قليل، فيقل لقلة الرجال، قال هذا المعنى قتادة، وإما لأن وقت إيمانهم عندما كانوا يستفتحون به قبل مبعثه قليل، إذ قد كفروا بعد ذلك، وإما لأنهم لم يبق لهم بعد كفرهم غير التوحيد على غير وجهه، إذ هم مجسمون، فقد قللوه بجحدهم الرسل وتكذيبهم التوراة، فإنما يقلُّ من حيث لا ينفعهم كذلك، وعلى هذا التأويل يجيء التقدير فإيماناً قليلاً، وعلى الذي قبله فوقتاً قليلاً، وعلى الذي قبله فعدداً من الرجال قليلاً"(١).

فحذف الموصوف أكسب الآية ثلاثة احتمالات في المعنى بأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٦].

وكذلك ﴿قَلِيلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾؛ إذ هي صفة لمحذوف، قد يكون التمتيع، وقد يكون الزمان، يقول العكبري: "﴿قَلِيلًا﴾ نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف"(٢).

ويقول د. فاضل: "مما ينوب عن الظرف صفته نحو ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾، أي زمناً قليلاً، ويحتمل أن يكون المعنى تمتيعاً قليلاً، فيكون نائباً عن المصدر، وهو ما يفيد معنيين"(٣).

---

(١) المحرر الوجيز: ١/ ١٧٧.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٣.
(٣) معاني النحو: ٢/ ١٦٥.

فبالحذف اتسعت دلالة الآية الكريمة للمصدر والزمان معاً بعبارة واحدة، ولو عيَّن الموصوف لقيَّد المعنى بالمذكور.

قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ١٩٦].

في قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْحَجِّ﴾ حذف يوسِّع المعنى، ويوسِّع دائرة الفتوى بين الفقهاء؛ نتيجة اختلافهم في تأويل المضاف المحذوف، فمنهم من رآه زمان الحج، ومنهم من رآه مكان الحج.

يقول القرطبي: "فإن قوله ﴿أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ﴾ يحتمل أن يريد موضع الحج، ويحتمل أن يريد أيام الحج. فإن كان المراد أيام الحج فهذا القول صحيح؛ لأن آخر أيام الحج يوم النحر، ويحتمل أن يكون آخر أيام الحج أيام الرمي؛ لأن الرمي عمل من عمل الحج خالصاً وإن لم يكن من أركانه. وإن كان المراد موضع الحج صامه ما دام بمكة في أيام منى"(١).

فحذف المضاف أدَّى إلى اتساع الدلالة في الآية، وإلى اتساع الفقهاء في الحكم المترتب على تقدير المحذوف، ولو ذكر المحذوف لقيَّد المعنى إما بزمان الحج، وإما بمكانه، ولكن بالحذف جمعهما معاً من أقرب سبيل وأوجزه.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٦٤].

آثر النظم الكريم في هذه الآية أن يسبك النهي عن المراءاة في الإنفاق مجرداً من حرف العلة مع أن التعليل مراد؛ وذلك ليضيف إلى معنى التعليل معنيين آخرين لا يصح تقديرهما مع حرف العلة، وهما الحال والعلة.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٤٠٠.

يقول د. فاضل: "فإذا أردت التنصيص على العلة جئت بحرف العلة، وإن أردت التوسع في المعنى أسقطت الحرف، فتكسب أكثر من معنى، فإذا قلت مثلاً: (ينفق ماله لمراءاة الناس) جعلت المراءاة علة، وإذا قلت: (ينفق ماله رئاء) أفدت ثلاثة معان في آن واحد، وهي العلة كما ذكرت، أي: ينفق ماله للمراءاة، والحالية: أي ينفق ماله مرائياً، والمفعولية المطلقة، أي ينفق ماله إنفاق رئاء أو يرائي رئاء"(١).

يجمل البيضاوي هذه الاحتمالات في المعنى بقوله: "و﴿رِئَآءَ﴾ نصب على المفعول له، أو الحال بمعنى مرائياً، أو المصدر، أي: إنفاق رئاء"(٢).

فحذف حرف العلة وسَّع المعنى، ولو قال (لرئاء الناس) لاقتصرت الآية على معنى واحد، أو لاحتاجت إلى جملتين أخريين للتعبير عن معنيي الحال والمصدر، ولكن حذف اللام أفاد ثلاثة المعاني مجتمعة، فزاد المعنى بنقص اللفظ، وحسن السبك.

قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٣/ ٤١].

وردت الكثرة في آيتين متقاربتين، في هذه الآية ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾، وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٤١]، غير أنه في الأولى حذف الموصوف، وفي الثانية نصَّ عليه فقال: ﴿ذِكْرًا كَثِيرًا﴾، وفي الحذف توسيع للمعنى، وفي الذكر تقييد؛ ذلك أنه في الثانية تعيَّن الموصوف وهو الذكر، أما في الأولى فمحتمل لأمرين:

(١) معاني النحو: ٢/ ١٩٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١١٢.
(٢) أنوار التنزيل: ١/ ٥٦٦.

أحدهما: المصدر، فيكون المعنى كما في الثانية، أي: وَاذْكُر ربَّكَ ذِكْراً كَثِيراً. والآخر: أن يقدر المحذوف زماناً، فيكون المعنى: وَاذْكُر ربَّكَ وقتاً كَثِيراً. يقول الألوسي: "﴿كَثِيرًا﴾ صفة لمصدر محذوف أو زمان كذلك، أي: ذكراً كثيراً، وزماناً كثيراً"[١].

ويقول د. فاضل: "إن من أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى، فالإتيان بنائب المصدر قد يوسع المعنى توسيعاً لا يؤديه ذكر المصدر، وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلاً منه، فإنك إذا حذفت المصدر وجئت بصفته فربما احتمل معنى جديداً لم يكن ذكر المصدر يفيده ولا يحتمله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٣/ ٤١]، فهنا تحتمل كلمة ﴿كَثِيرًا﴾ أن يراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكراً كثيراً، ويحتمل أن يراد به الدلالة على الوقت، أي زمناً كثيراً، فهذا تعبير يحتمل معنيين في آن واحد، بخلاف ما لو ذكرت الموصوف، فإنه لا يدل إلا على معنى واحد، وقد يكون المعنيان مطلوبين، أي ذكراً كثيراً زمناً كثيراً فتكسبهما بالحذف، فيكون الحذف قد أدى معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى"[٢].

ومن هذا القبيل قوله تعالى في وصف المنافقين: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤/ ١٤٢]، أي: إِلَّا ذكراً قَلِيلاً، أو وقتاً قَلِيلاً.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٩/ ٨٢]، يحتمل الوجهين جميعاً، أي بدل أن يقول: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وقتاً قليلاً، وليبكوا بكاءً كثيراً وقتاً كثيراً قال: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ فأدى المعنيين معاً.

---

(١) روح المعاني: ٣/ ١٥٢.
(٢) معاني النحو: ٢/ ١٣٨-١٣٩.

وكذلك قوله تعالى: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝٣٣ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٢٠/ ٣٣-٣٤]، يحتمل المصدر والظرف في التسبيح والذكر معاً، أي: كَيْ نُسَبِّحَكَ تسبيحاً كَثِيراً وقتاً كثيراً، وَنَذْكُرَكَ ذكراً كثيراً وقتاً كَثِيراً، ولكنه استغنى عن كل ذلك بحذف الموصوفين، فأفاد الظرف والمصدر في الموضعين معاً بالإضافة إلى الإيجاز في اللفظ.

يقول القرطبي: "و ﴿كَثِيرًا﴾ نعت لمصدر محذوف. ويجوز أن يكون نعتاً لوقت، والإدغام حسن، وكذا ﴿وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ "(١).

وقس على ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ١٦]، أي: تمتيعاً قليلاً، أو زماناً قليلاً(٢).

فالخطاب القرآني حين يريد التنصيص على المصدرية، يأتي بالمصدر، كما رأينا، وحين يريد الجمع بين معنيين كالمصدرية والظرفية يحذف الموصوف فيُفيدهما معاً بأقل الألفاظ وأوجز التعابير.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٧٥].

الفعل ﴿يُخَوِّفُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ يتعدَّى إلى مفعولين ذُكر أحدهما وحُذف الآخر، وهذا الحذف يُفيد احتمالين في المعنى:

أحدهما: أن يكون المفعول المحذوف هو الأول والمذكور الثاني، كما تقول: فلان يعطي الدنانير، أي: يعطي الناس الدنانير. والتقدير:

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ١٩٤.
(٢) البحر المحيط: ٧/ ٢١٣.

يخوفكم أولياءه، أي: الشيطان يخوف المؤمنين من أوليائه أو بأوليائه. ونظيره قوله عز وجل: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٢].

والثاني: أن يكون المفعول المحذوف هو الثاني والمذكور الأول، والتقدير: الشيطان يخوف أولياءه شر الآخرين، أي: إنه لا يتعدَّى تخويفه المنافقين والكافرين.

يقول أبو حيان: "والتشديد في ﴿يُخَوِّفُ﴾ للنقل، كان قبله يتعدّى لواحد، فلما ضعف صار يتعدّى لاثنين. وهو من الأفعال التي يجوز حذف مفعوليها وأحدهما اقتصار أو اختصار، أو هنا تعدّى إلى واحد، والآخر محذوف. فيجوز أن يكون الأوّل ويكون التقدير: يخوفكم أولياء، أي: شر أوليائه في هذا الوجه؛ لأن الذوات لا تخاف، ويكون المخوفون إذ ذاك المؤمنين. ويجوز أن يكون المحذوف المفعول الثاني، أي: يخوّف أولياءه شرّ الكفار، ويكون أولياءه في هذا الوجه هم المنافقون، ومَن في قلبه مرض، المتخلفون عن الخروج مع رسول الله ﷺ أي: إنه لا يتعدّى تخويفه المنافقين، ولا يصل إليكم تخويفه"[1].

وبهذا نرى أن حذف أحد المفعولين أكسب الآية الكريمة معنيين مرادين معاً من أيسر سبيل، ولو أراد تعيين أحدهما لما حذف المفعول.

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ٤/ ١٢٧].

سبق أن أشرنا إلى أثر (الواو) في الدلالة على معنيي النفي والإثبات في قوله تعالى: ﴿لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾؛ إذ

(١) نفسه: ٣/ ١٢٥.

جعلت الآية تحتمل النفي بالعطف على النفي السابق، أي: (ولا ترغبون). وتحتمل الإثبات بالحال، أي: (وأنتم ترغبون).

غير أن هذين المعنيين يتحققان من طريق آخر غير طريق (الواو)، ألا وهو طريق الحذف؛ ذلك أن الفعل (رغب) يتعدَّى بـ (في) ويعني الإقبال على الشيء، ويتعدَّى بـ (عن) ويدلُّ على النفور من الشيء، جاء في القاموس: "(رَغِبَ فيه) كَسَمِعَ رَغْباً ويُضَمُّ ورَغْبَةً: أرادَهُ كارْتَغَبَ. (و) عنه: لم يُرِدْهُ"[1]. وحذف الحرف يجعل الآية تحتمل الرغبة في نكاحهن إن كنَّ جميلات، والرغبة عن نكاحهن إن كنَّ دميمات.

يقول ابن هشام: "﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ أي: (في أن)، أو (عن) على خلاف في ذلك بين المفسرين. ومما يحتملهما قوله:

ويرغب أن يبني المعاليَ خالدٌ ويرغب أن يرضى صنيع الألائم

أنشده ابن السيد، فإن قدِّر (في) أولاً و(عن) ثانياً فمدح، وإن عكس فذم"[2].

يقول ابن عطية: "﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ إن كانت الجارية غنية جميلة فالرغبة في نكاحها، وإن كانت بالعكس فالرغبة عن نكاحها، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ الناس بالدرجة الفضلى في هذا المعنى، فكان إذا سأل الولي عن وليته فقيل هي غنية جميلة قال له: اطلب لها من هو خير منك وأعود عليها بالنفع، وإذا قيل له هي دميمة فقيرة قال له: أنت أولى بها وبالستر عليها من غيرك"[3].

فالمَعْنَيان هُنا صَالِحَان، وكلٌّ من الحَرْفَيْن مراد بحسب الحال، فبدل

(١) القاموس المحيط: (رغب).

(٢) مغني اللبيب: ٦٨٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٢/١٤١٨.

أن يقول: وَتَرْغَبُونَ في أَن تَنكِحُوهُنَّ إن كنَّ جميلات موسرات، وَتَرْغَبُونَ عن أَن تَنكِحُوهُنَّ إن كنَّ دميمات فقيرات، استعاض عن هذه الإطالة بحذف حرف الجر فشمل المعنيين من أقرب سبيل إيجازاً واتساعاً.

قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ٤/ ١٦٠].

في قوله تعالى: ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ حذفان يوسعان دلالة الخطاب أيما اتساع:

أولهما: حذف المفعول مما يولِّد معنيين؛ أحدهما: أن يكون صدّهم بإعراضهم عن سبيل الله، فيكون المفعول (أنفسهم). والآخر: أن يكون الصدُّ لغيرهم.

يقول الثعالبي: "﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ يحتمل أن يريد صدهم في ذاتهم، ويحتمل أن يريد صدهم غيرهم"(١).

والحذف الثاني: حذف الموصوف بالكثرة، إذ يحتمل أن يكون المراد بـ ﴿كَثِيرًا﴾ المصدر، أي: صدّاً كثيراً، ويحتمل أن يراد به الوقت، أي: وقتاً كثيراً، ويحتمل أن يراد به الخلق، أي: خلقاً كثيراً، فجمعت الآية الكريمة ثلاثة معان في آن واحد بحذف الموصوف.

يقول أبو حيان: "﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ أي: ناساً كَثِيراً، فيكون كَثِيراً مفعولاً بالمصدر، وإليه ذهب الطبري. قال: صدُّوا بجحدهم أمر محمد ﷺ جمعاً عظيماً من الناس، أو صدّاً كَثِيراً. وقدره بعضهم زماناً كَثِيراً"(٢).

---

(١) الجواهر الحسان: ١/ ٤٣٣.

(٢) البحر المحيط: ٣/ ٤١١، ومعاني النحو: ٢/ ١٤٠.

فاتسعت الآية الكريمة لخمسة معان مستفادة من الحذفين، فبدل أن يقول:

وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ الله خلقاً كَثِيراً.

وَبِصَدِّهِمْ غيرهم عَن سَبِيلِ الله صدّاً كَثِيراً.

وَبِصَدِّهِمْ غيرهم عَن سَبِيلِ الله زماناً كَثِيراً.

وَبِصَدِّهِمْ أنفسهم عَن سَبِيلِ الله صدّاً كَثِيراً.

وَبِصَدِّهِمْ أنفسهم عَن سَبِيلِ الله زماناً كَثِيراً.

استعاض عن هذه الإطالة كلها بحذف المفعول والموصوف، فاتسع في المعاني وأوجز في العبارة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ٤/ ١٧١].

في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا﴾ حذف يولِّد ثلاثة معان باختلاف تقدير المحذوف، وهي:

الأول: أن يكون المحذوف فعلاً وحرف عطف، أي: انتَهُواْ وأتوا خَيْراً لَّكُمْ.

الثاني: أن يكون المحذوف جواب الطلب، أي: انتَهُواْ يكن الانتهاء خَيْراً لَّكُمْ.

الثالث: أن يكون المحذوف المصدر الموصوف بالخيرية، أي: انتَهُواْ انتهاءً خَيْراً لَّكُمْ.

يقول ابن هشام: "﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ أي: وأتوا خيراً، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيرًا نعت لمصدر محذوف، أي انتهاءً خيراً"(١).

وشبيه بهذه الآية قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ﴾ [التغابن: ١٦/٦٤]، يقول أبو حيان: "﴿خَيۡرٗا﴾ منصوب بفعل محذوف تقديره: وأتوا خيراً، أو على إضمار يكن فيكون خبراً، أو على أنه نعت لمصدر محذوف، أي إنفاقاً خيراً"(٢).

فاتسعت الآية بالحذف إلى ثلاثة تقديرات مختلفة ومرادة في الوقت نفسه، ولو ذكر المحذوف لتعيَّن معنى واحد لا غير، ولكن النظم القرآني أراد كل تلك المعاني فجمعها بالحذف إيجازاً واتساعاً.

قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٥/ ٢٥].

قوله تعالى: ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾ فيه معنيان:

أحدهما: على ظاهر اللفظ من الجمع بين ملك النفس والأخ بالعطف، أي: لا أملك إلا نفسي وإلّا أخي.

والثاني: على تقدير حذف في الكلام، أي: لا أملك إلا نفسي، وأخي لا يملك إلا نفسه.

يقول القرطبي: "قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾ لأنه كان يطيعه. وقيل: المعنى: إني لا أملك إلا نفسي، ثم ابتدأ فقال ﴿وَأَخِيۖ﴾، أي: وأخي أيضاً لا يملك إلا نفسه، فـ (أَخِي) على القول

(١) مغني اللبيب: ٨٢٧-٨٢٨.
(٢) البحر المحيط: ٨/ ٢٧٦.

الأول في موضع نصب عطفاً على نفسي، وعلى الثاني في موضع رفع "(١).

ولو ذكر المحذوف لتعيَّن المعنى الثاني، ولكنه بالحذف كسب المعنيين جميعاً من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٤].

ورد فعل الأمر في القرآن الكريم متعدياً بالباء كقوله تعالى: ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٦٣]، وقوله: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ٢٠/ ١٣٢]، والباء تدل على المأمور به.

وورد أيضاً متعدياً باللام كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ٣٩/ ١١-١٢]، ودلالة اللام التعليل. يقول البيضاوي في الآية: "وأمرت بذلك لأجل أن أكون مقدمهم في الدنيا والآخرة؛ لأن قصب السبق في الدين بالإخلاص، أو لأنه أول من أسلم وجهه لله من قريش ومن دان بدينهم، والعطف لمغايرة الثاني الأول بتقييده بالعلة، والإشعار بأن العبادة المقرونة بالإخلاص وإن اقتضت لذاتها أن يؤمر بها فهي أيضاً تقتضيه لما يلزمها من السبق في الدين "(٢).

غير أن الفعل نفسه ورد مجرداً من حرف الجر في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٤]، وفي ثلاثة مواضع أخر من القرآن الكريم(٣).

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ١٢٨.
(٢) أنوار التنزيل: ٥/ ٦١.
(٣) انظر سورة يونس ١٠/ ٧٢، ١٠٤، وسورة النمل ٢٧/ ٩١.

فهذه المواضع تحتمل تقدير اللام للتعليل قياساً على آية الزمر، وتحتمل تقدير الباء للمأمور به قياساً على آيتي الأنعام وطه السابقتين، وكلا المعنيين مراد، وحذف الحرف أفاد المعنيين جميعاً.

قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٥٥].

ورد الأمر بالتقوى مقيداً بسبعة مفاعيل في القرآن الكريم؛ فقد أمرنا الله عزَّ وجلَّ باتقاء النار في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٤]، وأمرنا باتقاء يوم القيامة بوصفين، أحدهما: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢/ ٤٨]، والآخر: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٨١]، وأمرنا باتقائه جلَّ وعلا بقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٩]، وباتقاء الرب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ٤/ ١]، وباتقاء الفتنة ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ﴾ [الأنفال: ٨/ ٢٥]، وباتقاء ما بين أيدينا وما خلفنا بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٣٦/ ٤٥].

غير أنه في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٥٥]، وفي قوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٩٠] حذف المفعول إذ لم يقيد الفعل بشيء محدد، بل أطلقه في كل ما ينبغي اتقاؤه؛ لتشمل جميع المعاني المقيدة التي وردت آنفاً في المواضع السبعة، وقد أشار إليها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ﴾ [التوبة: ٩/ ١١٥].

وخلاصة القول أن حذف المفعول في هذه الآية ونظائرها يوسع آفاق المعنى، فيجمع اتقاء النار، واتقاء يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئاً،

واتقاء يوم نرجع فيه إلى الله، واتقاء الله، واتقاء ربنا، واتقاء فتنة لا تصيب الظالمين خاصة، واتقاء ما بين أيدينا وما خلفنا، يجمع كل تلك المعاني مجتمعة بتعبير واحد حذف منه المفعول.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٦].

الخوف والطمع في الآية الكريمة يدلان على التعليل، كأنه قال: ادعوه لأجل الخوف والطمع، ولكن الخطاب القرآني آثر حذف حرف العلة ونصب الخوف والطمع مما أغنى التعبير بمعنيين آخرين، هما الحال، والمفعول المطلق، ولو ذكر حرف العلة لما أفاد سوى معنى التعليل.

يقول د. فاضل: "يحتمل المفعول له، أي: للخوف والطمع، ويحتمل الحالية، أي: ادعوه خائفين وطامعين، ويحتمل المفعولية المطلقة، أي: ادعوه دعاء خوف وطمع. وهذه المعاني كلها مرادة. والله أعلم. فإنه أراد ادعوه للخوف، وأنتم في حالة خوف، ودعاء خوف، وهو اتساع كبير"[1].

وبهذا نرى أن المعنى اتسع اتساعاً كبيراً بإسقاط حرف الجر، فبدل أن يقول ثلاثة تعبيرات مختلفة قال تعبيراً واحداً جمعها كلها. بخلاف ما لو قال (ادعوه للخوف والطمع) فإنه يكون للتعليل فقط.

قال تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [التوبة: ٩/ ٤٣].

متعلق الإذن في قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ غير مذكور، وهو يحتمل معنيين:

---

(١) نفسه: ٢/ ٢٠٠، وانظر: ٢/ ٢٥٠.

أحدهما: لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ في القعود، ويؤيده قوله تعالى قبلاً: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ٩/ ٤٢].

والآخر: لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ في الخروج؛ إذ لا مصلحة لكم في خروجهم، ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٩/ ٤٧].

يقول القرطبي: "ثم قيل في (الإذن) قولان: الأول: لم أذنت لهم في الخروج معك وفي خروجهم بلا عدة ونية صادقة فساد. الثاني: لم أذنت لهم في القعود لما اعتلوا بأعذار"(١).

وجاء في البحر: "أي: لم أذنت لهم في القعود والتخلف عن الغزو حتى تعرف ذوي العذر في التخلف ممن لا عذر له؟ وقيل: متعلق الإذن هو الخروج معه للغزو، لما ترتب على خروجهم من المفاسد؛ لأنهم كانوا عيناً للكفار على المسلمين. ويدل عليه قوله: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ وكانوا يخذلون المؤمنين ويتمنون أن تكون الدائرة عليهم؛ فقيل: لم أذنت لهم في إخراجهم وهم على هذه الحالة السيئة؟ وبيّن بقوله: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾"(٢).

فبالحذف احتملت الآية المعنيين، وكلاهما صحيح وله ما يؤيده، والجمع بين النقيضين غير عسير؛ إذ المعنى الجامع لهما (لم أذنت بالخروج لمن خرج منهم قبل أن تتبين حقيقة أمره، مع ما في خروجهم من المفاسد، ولم أذنت بالقعود لمن قعد منهم حتى تتبين ذوي العذر في التخلف ممن لا عذر له)، فاستغنى عن ذكر الجملتين والإطالة بحذف المتعلق فكسب المعنيين من أقرب سبيل إيجازاً واتساعاً.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ١٥٤-١٥٥.
(٢) البحر المحيط: ٥/ ٤٨.

قال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبٗا مِّن دَارِهِمۡ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [الرعد: ١٣/ ٣١].

قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ﴾ محذوف الجواب لغرض التوسع في المعنى، بحسب ما يقتضيه السياق، ويؤدي إليه الاجتهاد؛ ولذا فقد قدر الجواب بعضهم (لكان هذا القرآن) وقدره آخرون (لم يؤمنوا).

يقول البيضاوي: " ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ﴾ شرط حذف جوابه، والمراد منه تعظيم شأن القرآن، أو المبالغة في عناد الكفرة وتصميمهم، أي: ولو أن كتاباً زعزعت به الجبال عن مقارِّها .﴿أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ تصدعت من خشية الله عند قراءته، أو شققت فجعلت أنهاراً وعيوناً .﴿أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ﴾ فتسمع فتقرؤه، أو فتسمع وتجيب عند قراءته لكان هذا القرآن؛ لأنه الغاية في الإعجاز، والنهاية في التذكير والإنذار، أو لما آمنوا به "(١).

فحذف جواب الشرط يفيد توسيع المعنى لاحتمالات عدة تناسب السياق والمقام، وكل ذلك صحيح ومراد، ولو أراد تعيين أحد الاحتمالات لنصَّ على الجواب كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٦/ ١١١]، ولكنه أراد إطلاق التعبير لعدة دلالات فحذف الجواب.

قال تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الحجر: ١٥/ ٩٤].

سبقت الإشارة إلى أن (ما) في هذه الآية تحتمل المصدرية

(١) أنوار التنزيل: ٣/ ٣٣٠.

والموصولية، والحق أن الذي يسهم في تفريع هاتين الدلالتين حذف الجار والمجرور؛ فلو قال: فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ به، لتقيَّد معنى (ما) بالاسم الموصول، ولكن حذف (به) وسع دلالتها لتشمل المصدر، أي: فاصدع بأمرك وشأنك. وكذلك الموصول، أي: فاصدع بالذي تؤمر به من الشرائع.

يقول ابن هشام: " ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (ما) مصدرية، أي: بالأمر، أو موصول اسمي، أي: بالذي تؤمره "(١).

فحذف الجار والمجرور أكسب (مَا) معنيي الموصول والمصدر، فأغنت بالحذف عن عبارتين مجتمعتين.

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٥٢].

القليل المستثنى في الآية الكريمة يحتمل معنيين بحسب تقدير الموصوف المحذوف:

الأول: أن يكون المصدر، والتقدير: وَتَظُنُّونَ إِن لبِثْتُمْ إِلَّا لبثاً قَلِيلاً.

الثاني: أن يكون ظرف زمان، أي: وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا وقتاً قَلِيلاً.

يقول أبو حيان: "ويظهر أن انتصاب ﴿قَلِيلًا﴾ على أنه نعت لزمان محذوف، أي: إلّا زمناً قليلاً، كقوله: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾. ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي: لبثاً قليلاً، ودلالة الفعل على مصدره دلالة قوية "(٢).

فحذف الموصوف أفاد معنيين مجتمعين، هما: وَتَظُنُّونَ إِن لبِثْتُمْ إِلَّا لبثاً قَلِيلاً وقتاً قَلِيلاً، ولو ذكر المحذوف لأفاد معنى واحداً، أو أطال

(١) مغني اللبيب: ٧٣٦.

(٢) البحر المحيط: ٦/ ٤٦.

بذكرهما معاً، ولكنه بحذف الموصوف أفادهما جميعاً مع إيجاز في التعبير.

قال تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه: ٢٠/ ٧٩].

يُلحظ في الآية الكريمة ذكر مفعول ﴿أَضَلَّ﴾، وحذف مفعول ﴿هَدَىٰ﴾، والثاني معطوف على الأول، وفي هذا الحذف اتساع في المعنى لطيف؛ إذ في الأول تخصيص الإضلال بقومه، وفي الحذف نفي الهداية عن فرعون عموماً لنفسه ولقومه ولغيرهم.

يقول د. فاضل: "أي وما هداهم، غير أن الحذف هنا له غرض لطيف علاوة على الإيجاز، وذلك أنه أخرجه مخرج العموم، أي: إن فرعون لم يتصف بصفة الهداية البتة، وذلك أنه لو قال (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيداً بقومه، إذ يحتمل أنه هدى غيرهم، لكنه قال: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ أي ما هدى أحداً"(١).

وما قيل هنا من توسيع المعنى بحذف المفعول ينطبق على قوله تعالى في آدم (عليه السلام): ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ٢٠/ ١٢٢]، أي: وهداه، غير أنه أخرجه مخرج العموم فلم يقصر الهداية على آدم (عليه السلام)؛ لأن الله تعالى هداه وهدى كثيراً من خلقه سواه، فأفاد بالحذف هداية آدم (عليه السلام) خاصة، وهداية غيره عامَّة، فزاد في المعنى بنقص اللفظ.

قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٥٨].

قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ﴾ يحتمل المستثنى الموصوف بالقلة ثلاثة معان:

---

(١) معاني النحو: ٢/ ٨١.

أولها: الوقت، أي: لم يسكنها أحد بعدهم إلا زمناً قليلاً كالذي يمرُّ بها مسافراً؛ فإنه يلبث فيها يوماً أو بعض يوم.

الثاني: المصدر، أي: لَمْ تُسْكَن من بَعْدِهِمْ إِلَّا سكناً قَلِيلاً.

الثالث: أن الاستثناء يرجع إلى المساكن، أي: لم تسكن بعد هلاك أهلها إلا قليلاً من المساكن، وأكثرها خراب.

يقول الألوسي: " ﴿لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي: إلا زمناً قليلاً؛ إذ لا يسكنها إلا المارة يوماً أو بعض يوم، أو إلا سكناً قليلاً، وقلته باعتبار قلة الساكنين، فكأنه قيل: لم يسكنها من بعدهم إلا قليل من الناس، وجوز أن يكون الاستثناء من المساكن، أي: إلا قليلاً منها سكن وفيه بعد"(١).

فحذف المستثنى الموصوف وإبقاء صفته وسَّع المعنى ليشمل الزمان والمكان والساكنين، فقلَّ اللفظ وكثر المعنى.

قال تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٣٨/ ١-٥].

قد يكون جواب القسم مقصوداً بعينه فيذكر، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ١٩/ ٦٨]، وقد يكون غير مقصود بعينه فيحذف ليتسع الخطاب لكل ما يحتمله المقام ويذهب ذهن المخاطب كل مذهب مما يحتمله سياق الكلام ومقامه فيكون كله مراداً أو محتملاً، كما في قوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾، إذ فيه قسم محذوف

(١) روح المعاني: ٢٠/ ٩٨.

الجواب، وحذفه يفسح المجال لتقديرات عدة تناسب السياق والمقام.

يقول ابن هشام: "وأما ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ الآية فقيل: الجواب محذوف، أي: إنه لمعجز، بدليل الثناء عليه بقوله: ﴿ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾، أو إنك لمن المرسلين بدليل ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾، أو ما الأمر كما زعموا بدليل ﴿وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾"(١).

ويقول د. فاضل: "يحتمل أن يكون الجواب (لنهلكنهم) بدليل قوله تعالى: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ﴾، ويحتمل أن يكون (لقد عجبوا من إنذارك)، أو (ليعجبن) بدليل قوله: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾، ويحتمل أن يكون الجواب (إنه لذكر لهم) أي شرف لهم، بدليل قوله ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾، ويحتمل أن يكون الجواب (ما الذين كفروا نازلين على حكم الحق بل الذين كفروا في عزة وشقاق) كل ذلك يحتمله السياق، ويحتمل غيره(٢).

وقل مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ ۝٣ قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [ق: ٥٠/ ١-٤]، إذ الجواب يحتمل أن يكون (إنك لمنذر) بدليل قوله: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ ويحتمل أن يكون (ليبعثن) بدليل: ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾، ويحتمل أن يكون ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ﴾، ويحتمل غير ذلك.

جاء في البحر: "والجواب محذوف يدل عليه ما بعده، وتقديره: أنك جئتهم منذراً بالبعث، فلم يقبلوا (بَلْ عَجِبُوا)، وقيل: ما ردوا أمرك بحجة. وقال الأخفش والمبرد والزجاج: تقديره لتبعثن"(٣).

---

(١) مغني اللبيب: ٧١٢-٧١٣.

(٢) معاني النحو: ٤/ ١٦١.

(٣) البحر المحيط: ٨/ ١٢٠.

"هذه المعاني كلها مرادة، أو محتملة المراد، فيكون المعنى قد اتسع بحذف الجواب وشمل أبعاداً لم يكن يشملها بالذكر"(١).

قال تعالى: ﴿بَلْ كَانُواْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ٤٨/ ١٥].

الموصوف المحذوف في الآية الكريمة يحتمل تأويلين صحيحين؛ أولهما: أن يكون المراد فقهاً قليلاً، فيكون مفعولاً مطلقاً. الثاني: أن يكون المراد أنهم لا يفقهون إلا قليلاً من الأمور، فيكون مفعولاً به.

يقول د. فاضل: "وقد يُكتسب بحذف الموصوف معنى المفعولية والمصدرية،... قال تعالى: ﴿بَلْ كَانُواْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ٤٨/ ١٥]، فقد يحتمل أن يراد بـ (قليل) المفعولية، أي إلا قليلاً من الأمور، وقد يحتمل المصدرية، أي فقهاً قليلاً، وقد جمع المعنيين بحذف الموصوف، أي: إلا قليلاً من الأمور فقهاً قليلاً. والله أعلم"(٢).

والمعنيان مرادان، فهذا الحذف للتوسع في المعنى، ولو قال إلا فقهاً قليلاً، أو قليلاً من الأمور لتقيد المعنى بأمر واحد.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٩٣/ ٦-٨].

حذف المفاعيل في هذه الآيات الكريمة عند كثير من المفسرين لرعاية الفواصل مع العلم بالمحذوف، وهو كاف الخطاب، يقول ابن عاشور: "وحذفت مفاعيل ﴿فَـَٔاوَىٰ﴾، ﴿فَهَدَىٰ﴾، ﴿فَأَغْنَىٰ﴾ للعلم بها من ضمائر الخطاب قبلها، وحذفُها إيجاز، وفيه رعاية على الفواصل"(٣).

---

(١) معاني النحو: ٤/ ١٦١.
(٢) نفسه: ٢/ ١٣٩.
(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٥٤.

غير أن في حذف المفاعيل دلالات أوسع من ذكرها مع ما في الحذف من رعاية الفواصل؛ فحذفها يوسع المعنى ليشمل عدة مفاعيل محتملة، يقول الألوسي: "ليدل على سعة الكرم، والمراد: آواك وآوى لك وبك، وهداك ولك وبك، وأغناك ولك وبك"[(١)].

فحذف المفعول أكسب كل فعل ثلاثة معان، وكلها مرادة والله أعلم، ولو قال: (فآواك، فهداك، فأغناك) لقصر اللفظ على معنى واحد، أو لاحتاج إلى تكرار كل فعل مع ذكر مفاعيله؛ ليؤدي تلك المعاني، وذلك من الإطالة والبعد عن الفصاحة بمكان لا يحتاج إلى بيان.

ثالثاً - الاستخدام:

في فنون البلاغة العربية مصطلحان كثيراً ما يلتبس أحدهما بالآخر، ألا وهما: التورية والاستخدام، والفرق بينهما أن التورية استعمال لفظ له معنيان: أحدهما قريب لا يُراد، والآخر بعيد وهو المراد، والقصد من التورية التعمية على المتلقي، وفي الاستخدام استعمال اللفظ بمعنييه معاً بقرينتين. وحاصله أن المشترك إن استعمل في مفهومين معاً فهو الاستخدام، وإن أريد أحدهما مع لمح الآخر باطناً فهو التورية.

يقول ابن حجة الحموي: "الاستخدام: هو استفعال من الخدمة، وأما في الاصطلاح فقد اختلفت العبارات في ذلك على طريقين:

الأولى: طريقة صاحب الإيضاح ومن تبعه ومشى عليها كثير من الناس، وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين، فتريد بذلك اللفظ أحد المعنيين، ثم تُعيد عليه ضميراً تريد به المعنى الآخر. أو تعيد عليه إن شئت ضميرين تريد بأحدهما أحد المعنيين، وبالآخر المعنى

(١) روح المعاني: ٣٠/ ١٦٣، انظر الجملة العربية والمعنى: ١٨٢.

الآخر. وعلى هذه الطريقة مشى أصحاب البديعيات والشيخ صفي الدين الحلي والعميان والشيخ عز الدين وهلم جراً.

الثانية: طريقة الشيخ بدر الدين بن مالك رحمه الله تعالى في المصباح، وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين، ثم يأتي بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر المعنى الآخر. ثم إن اللفظين قد يكونان متأخرين عن اللفظ المشترك، وقد يكونان متقدمين، وقد يكون اللفظ المشترك متوسطاً بينهما.

والطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد، وهو استعمال المعنيين. وهذا هو الفرق بين التورية والاستخدام؛ فإن المراد من التورية هو أحد المعنيين، وفي الاستخدام كل من المعنيين مراد"(١).

فالاستخدام في البلاغة العربية نوع من البديع لطيف، وأداة من أدوات الاتساع في دلالات الخطاب القرآني؛ ذلك لأنه استخدام للفظ في معنيين مختلفين في آن واحد.

وذكروا من أمثلة الاستخدام قول الشاعر(٢):

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

أراد بالسماء (الغيث)، وبالضمير الراجع إليه من رعيناه (النبت)، والسماء يطلق عليهما.

---

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب: ١/ ١١٩، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله، تح: عصام شعيتو. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

(٢) البيت مذكور في: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: ٢/ ٢٦٠، العباسي، عبد الرحيم بن أحمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت،١٩٤٧م. وخزانة الأدب للبغدادي: ٤/ ١٤٥، وخزانة الأدب للحموي: ١/ ١٢٠، ومنسوب لمعَاوِيَةَ بن أبي ملك (مالك) في البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ١/ ١١٥، ومنسوب لجرير في المحرر الوجيز: ٥/ ٤٦٤، ولم أجده في ديوانه.

وقول الآخر:

فسقى الغضى والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي

أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى (الغضى) -وهو المجرور في الساكنيه- (المكان)، وبالآخر -وهو منصوب في شبوه- (النار)، أي: أوقدوا بين جوانحي نار الغضى، يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضى(١).

وفيما يأتي نماذج من بديع الاستخدام في القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤/ ٤٣].

الصلاة في الآية الكريمة تحتمل أن يراد بها معنيان: الأول فعلها. والثاني: مكانها مجازاً. وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ يخدم الأول. و ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ يخدم الثاني.

يقول الألوسي: "وقالوا في آية ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾: إن الصلاة في المعطوف عليه بالمعنى الحقيقي الشرعي، وهو الأركان المخصوصة وفي المعطوف بالمعنى المجازي، وهو المسجد فإنه محل الصلاة"(٢).

ففنُّ الاستخدام أكسب الآية المعنى الشرعي والمعنى المجازي معاً بلفظ واحد، فزاد في المعنى من دون أن يزيد في الألفاظ.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّـٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا ١٢٢

---

(١) كتاب التعريفات: ٣٣، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ١/ ٥٦، والإتقان: ٢/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) روح المعاني: ٦/ ٧٥.

﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا﴾ [النساء: ٤/ ١٢٢-١٢٣].

الوعد في قوله تعالى: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ﴾ يحتمل أن يراد به المصدر المتبادر للذهن ابتداء، ويحتمل أن يراد به اسم المفعول مجازاً، أي: الموعود من الثواب، والضمير في ﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ﴾ عائد على الوعد بالاحتمالين.

يقول ابن عاشور: "الأظهر أنّ قوله: ﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ﴾ استئناف ابتدائي للتنويه بفضائل الأعمال، والتشويه بمساويها، وأنّ في ﴿لَّيۡسَ﴾ ضميراً عائداً على الجزاء المفهوم من قوله: ﴿يُجۡزَ بِهِۦ﴾، أي: ليس الجزاء تابعاً لأماني الناس ومشتهاهم، بل هو أمر مقدّر من الله تعالى تقديراً بحسب الأعمال...، وجعل صاحب (الكشاف) الضمير المستتر عائداً على وعد الله، أي: ليس وعد الله بِأَمَانِيِّكُمْ؛ فتكون الجملة من تكملة الكلام السابق حالاً من ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾"(١).

وقد جمع الألوسي هذين المعنيين معاً من طريق الاستخدام، فقال: "واسم ﴿لَّيۡسَ﴾ مستتر فيها عائد على الوعد بالمعنى المصدري. أو بمعنى الموعود فهو استخدام كما قال السعد"(٢).

وطريقة السكاكي كما مر آنفاً تقتضي أن يُراد بـ ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ المعنى المصدري، وبالضمير العائد عليه اسم المفعول، أي: الموعود من الثواب، وهو المعنى المجازي، فيجمع اللفظ المعنيين أحدهما بلفظه، والآخر بضميره.

---

(١) التحرير والتنوير: ٤/ ٢٦٠.
(٢) روح المعاني: ٥/ ١٥٢.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴿١٠١﴾ قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ ثُمَّ أَصۡبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥/ ١٠١-١٠٢].

"من الاستخدام قوله تعالى: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ﴾، ثم عود الضمير على ﴿أَشۡيَآءَ﴾ في قوله: ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ﴾، أي: سألوا أشياء أخر؛ لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التي سأل عنها الصحابة فنهوا عن سؤالها.

يقول السيوطي في باب الاستخدام: "ومنه ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ ثم قال: ﴿قَدۡ سَأَلَهَا﴾، أي: أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة"[1].

فكسب بلفظ ﴿أَشۡيَآءَ﴾ معنى، وبالضمير العائد عليها معنى آخر، واللفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٩].

ورد في الآية الكريمة ذكر (الزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ) وهو ثمر، ثم ذكر ﴿ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ بعود الضمير عليهما، والتوفيق بين الثمر وثمره يقتضي أن يُراد بالثاني الشجرة وبالأول الثمرة على سبيل الاستخدام.

يقول الألوسي: " ﴿ٱنظُرُوٓاْ﴾ نظر اعتبار واستبصار ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ أي ثمر ذلك، أي: الزيتون والرمان، والمراد شجرتهما، وأريد بهما فيما سبق

(١) الإتقان: ١/ ٥٤٩.

الثمرة؛ ففي الكلام استخدام. وعن الفراء أن المراد في الأول شجر الزيتون وشجر الرمان وحينئذ لا استخدام"[١].

فنظم الآية الكريمة على ما ذهب إليه الألوسي أدَّى باستخدام اللفظ وضميره معنيي الثمرة والشجرة، فزاد في المعنى من غير أن يزيد في اللفظ.

قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٤].

وكذلك التعبير بـ ﴿قَرْيَةٍ﴾ للدلالة على القرية حقيقة، وبالضمير العائد عليها في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾؛ إذ المراد بضمير القرية أهلها مجازاً من إطلاق المحلِّ وإرادة الحالِّ، وحُملت الآية على غير ذلك أيضاً.

جاء في روح المعاني: "وقدر غير واحد في النظم الكريم مضافاً، أي: فجاء أهلها. وجوز بعضهم الحمل على الاستخدام؛ لأن القرية تطلق على أهلها مجازاً"[٢].

فحصل بالاستخدام مزيد معنى، مع الإيجاز في اللفظ، فأكسب الخطاب القرآني اتساعاً وبياناً.

قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٣/ ١٧].

ورد في الآية الكريمة ذكر ﴿أَوْدِيَةٌۢ﴾ بمعناها الحقيقي-في أحد الأقوال- ثم عاد عليها ضمير ﴿بِقَدَرِهَا﴾ بمعنى مياه الأودية مجازاً من إطلاق المحلِّ على الحال.

---

(١) روح المعاني: ٧/ ٢٤٠.
(٢) نفسه: ٨/ ٧٩.

يقول الألوسي: "إن أريد بها المعنى الحقيقي فالمعنى: سالت مياهها بقدر تلك الأودية،... أو يراد بضميرها مياهها بطريق الاستخدام "(١).

فأفاد الاستخدام معنى الأودية ومعنى المياه التي تجري في تلك الأودية بلفظ واحد من أقرب سبيل وأيسر تعبير.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ١٣/ ٣٨-٣٩].

جمع لفظ (كِتَابٌ) في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ معنيين، أحدهما حقيقي متبادر للذهن من لفظ الكتابة، والآخر مجازي يفهم من السياق، وهو ما يراد من الكتابة من تحديد وضبط.

يقول ابن عاشور: "والأجل: الوقت الموقت به عمل معزوم أو موعود. والكتاب: المكتوب، وهو كناية عن التحديد والضبط؛ لأن شأن الأشياء التي يراد تحققها أن تكتب لئلا يخالف عليها. وفي هذا الرد تعريض بالوعيد. والمعنى: لكل واقع أجلٌ يقع عنده، ولكل أجل كتاب، أي: تعيين وتحديد لا يتقدمه ولا يتأخر عنه"(٢).

ودلالة ﴿كِتَابٌ﴾ على المكتوب وعلى التعيين والتحديد هو من قبيل الاستخدام بالاستفادة من لفظي ﴿أَجَلٍ﴾ و ﴿يَمْحُوا﴾ على طريقة بدر الدين بن جماعة.

يقول السيوطي في تعريف الاستخدام: "أن يؤتى بلفظ مشترك، ثم بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر الآخر، وهذه طريقة

---

(١) نفسه: ١٣/ ١٣٠، وانظر: إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٤.
(٢) التحرير والتنوير: ١٢/ ٢٠٣.

بدر الدين بن جماعة في المصباح، ومشى عليها ابن أبي الإصبع. ومثل له بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ الآية؛ فلفظ ﴿كِتَابٌ﴾ يحتمل الأمد المحتوم والكتاب المكتوب، فلفظ ﴿أَجَلٍ﴾ يخدم المعنى الأول، و ﴿يَمْحُوا۟﴾ يخدم الثاني"[(١)].

فالاستخدام في هذه الآية أكسب الكلمة معنيين مرادين في وقت واحد من أيسر السبل.

قال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٦/١].

في تأويل ﴿أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ أقوال، فقد جاء في البحر المحيط: " ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ وهو يوم القيامة على قول الجمهور. وعن ابن عباس: المراد بالأمر نصر رسول الله ﷺ وظهوره على الكفار. وقال الزمخشري: كانوا يستعجلون ما وعدوا من قيام الساعة، أو نزول العذاب بهم يوم بدر استهزاء وتكذيباً بالوعد. انتهى. وهذا الثاني قاله ابن جريج، قال: الأمر هنا ما وعد الله نبيه من النصر وظفره بأعدائه"[(٢)]، وعن ابن عباس ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ قال: خروج محمد ﷺ[(٣)]، وقيل غير ذلك.

ومما جاء في تفسير الآية أن ﴿أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ يُراد به مبعث النبي ﷺ، وفي الضمير بعده العذاب وقيام الساعة، من قبيل الاستخدام، كأنه قال: أتاكم النذير فلا تستعجلوا الساعة والعذاب.

يقول السيوطي: "قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾؛ "فأمر الله يراد به قيام الساعة، والعذاب، وبعثة النبي. وقد أريد بلفظه الأخير، كما أخرج ابن

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٢٨.
(٢) البحر المحيط: ٥/ ٤٥٨.
(٣) فتح القدير: ٣/ ١٥٠.

مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ قال: محمد. وأعيد الضمير عليه في ﴿تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ مراداً به قيام الساعة والعذاب"[1].

فبهذا التأويل يكون اللفظ اتسع بـ (الاستخدام البديعي) لمعنيين في وقت واحد.

قال تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ٧٨ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٧٨-٧٩].

وكذلك ثمة استخدام في قوله تعالى: ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ٧٨ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ﴾؛ إذ يُراد بالقرآن أولاً صلاة الفجر مجازاً من تسمية الكل باسم الجزء، ثم يراد بالضمير العائد عليه معناه الحقيقي، كأنه قال: إن صلاة الفجر كانت مشهودة، ومن الليل فتهجد بالقرآن نافلة لك.

يقول الألوسي: "والمراد بـ ﴿قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ صلاته، كما روي عن ابن عباس ومجاهد، وسميت قرآناً، أي: قراءة؛ لأنها ركنها، كما سميت ركوعاً وسجوداً،... وفيه أن الدليل قائم وهو ﴿أَقِمِ﴾ لاشتهار أقم الصلاة دون أقم القراءة. وضمير (بِهِ) فيما بعد يجوز أن يرجع إلى القرآن بمعناه الحقيقي استخداماً، وهو أكثر من أن يحصى"[2].

فأفاد الاستخدام اتساعاً في دلالة الآية؛ إذ دلَّت على القرآن حقيقةً وعلى الصلاة مجازاً بلفظ واحد.

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٢٨.

(٢) روح المعاني: ١٥/ ١٣٥.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ١٠١].

بنو إسرائيل في هذه الآية الكريمة تدلّ على من عاصروا موسى (عليه السلام)، وعلى أحفادهم الذين عاصروا النبي ﷺ بالضمير العائد عليهم استخداماً.

جاء في روح المعاني: "والمعنى -على سائر احتمالات كون الخطاب لنبينا ﷺ- إذ جاء آباءهم، إذ بنو إسرائيل حينئذ الموجودون في زمانه، وموسى (عليه السلام) ما جاءهم؛ فالكلام إما على حذف مضاف، أو على ارتكاب نوع من الاستخدام"[١].

فدلالة الضمير تختلف عن دلالة عائده؛ مما أكسب الخطاب اتساعاً في المعنى، وإيجازاً في اللفظ.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَـٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَـٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٨/ ١٩].

في ذكر المدينة والضمير (ها) في قوله تعالى: ﴿فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَـٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ ثلاثة أقوال عند الألوسي، أحدها ما نحن فيه من الاستخدام؛ إذ المراد بـ ﴿ٱلْمَدِينَةِ﴾ المدينةُ نفسها، وبالضمير العائد عليها أهلُها مجازاً من قبيل ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٢]، من إطلاق المحلّ والمراد الحالّ، فيكون استخداماً للفظ في معنيين مختلفين، كأنه قال: فابعثوا أحدكم إلى المدينة فلينظر أي أهلها أزكى طعاماً.

---

(١) نفسه: ١٥/ ١٨٤.

جاء في روح المعاني: "وضمير ﴿أَيُّهَآ﴾ إما للمدينة، والكلام على تقدير مضاف، أي: (أي أهلها). وإما للمدينة مراداً بها أهلها مجازاً، وفي الكلام استخدام، ولا حذف. وإما لما يفهم من سياق الكلام، كأنه قيل: فلينظر أي الأطعمة أو المأكل أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه"(١).

فالقول بالاستخدام أحد الآراء الوجيهة في تفسير الآية الكريمة؛ إذ يجعل اللفظ دالاً على معنيين في وقت واحد، أحدهما حقيقي، والآخر مجازي، وفي ذلك اتساع في الدلالة وإيجاز في العبارة.

قال تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٤٠].

(الجنة) في هذه الآية بمعنى البستان، وقد ورد ذكر هذه الجنة في سياق حوار بين رجلين يتعالى أحدهما على الآخر بما عنده من مال وولد في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٣٤]، فكان من ردِّ صاحبه أن قال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٣٩-٤٠]؛ فلفظ الجنة يدلُّ على البستان، والسياق يتحدث عن نعمة المال والولد. والصلة بين المال والبستان غير خافية، أما بين الولد والبستان فقد التمسها بعض المفسرين في أنهما من متع الحياة الدنيا، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ١٨/ ٤٦]؛ إذ تدلُّ الجنة على ما يُمتَّع به المرء من زينة الحياة الدنيا من مال وبنين؛ فالجنة في سياق الآية ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ تدلّ على ترجي نعمة المال والولد، أما الضمير في قوله: ﴿وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا﴾ فيعود على الجنة بمعنى

(١) نفسه: ١٥/ ٢٣١.

البستان لا غير، فيكون لفظ (الجنة) استخدم بمعنيين، أولهما متعة المال والولد، والثاني البستان.

يقول الألوسي: "وقيل: يمكن أن يكون ترجي الولد في قوله: ﴿خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ بناءً على أنه أراد من جنته جميع ما متع به من الدنيا، وتكون الضمائر بعدها عائدة عليها بمعنى البستان على سبيل الاستخدام"[1].

ففي هذا القول توسيع لدلالة اللفظ في الآية، فبدلاً من أن يقول: فعسى ربي أن يؤتيني مالاً أكثر من مالك ونفراً أعز من نفرك، ويرسل على جنتك حسباناً من السماء، قال: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ فأبان وأوجز.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [المؤمنون: ٢٣/ ١٢-١٣].

في التعبير بـ (الإِنسَان) وضميره في (جَعَلْنَاهُ) استخدام واضح؛ إذ المراد بـ (الإِنسَان) آدم (عليه السلام)، وغني عن البيان أن من جُعل نطفة ليس آدم (عليه السلام)، وإنما ولده، فيكون استخدام اللفظ في معنى، وضميره في معنى آخر.

يقول السيوطي في الاستخدام على طريقة السكاكي: "ومنها، وهي أظهرها، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾؛ فإن المراد به آدم، ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولده، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾"[2].

---

(١) نفسه: ١٥/ ٢٨٢.

(٢) الإتقان: ٢/ ٢٢٨.

ولولا الاستخدام لقال: وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ من طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَا ولدهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ، ولكنه اتسع باللفظ لمعنيين مختلفين في وقت معاً، واستعاض عن لفظين بواحد استخداماً وإيجازاً.

قال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ٢٤/ ١].

جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ أقوال كان الاستخدام أحدها؛ إذ إنزال السورة معروف، أما الفرض فيكون لما فيها من أحكام، وإطلاق السورة على أحكامها تعبير مجازي، من إطلاق الكل على الجزء؛ فيكون الضمير في ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ يدل على السورة، وفي ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ يدل على أحكامها من قبيل الاستخدام.

يقول الألوسي: "وقوله تعالى: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ إما على تقدير مضاف، أي: فرضنا أحكامها، وإما على اعتبار المجاز في الإسناد، حيث أسند ما للمدلول للدال؛ لملابسة بينهما تشبه الظرفية. ويحتمل -على بعد- أن يكون في الكلام استخدام، بأن يراد بـ ﴿سُورَةٌ﴾ معناها الحقيقي وبضميرها معناها المجازي، أعني الأحكام المدلول عليها بها"[(١)].

ففي هذا الاحتمال، وإن كان بعيداً، اتساع في المعنى وإيجاز في اللفظ، ولولا الاستخدام لقال: سورة أنزلناها وفرضنا أحكامها.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٥٧/ ٢٧].

---

(١) روح المعاني: ١٨/ ٧٥.

في قوله تعالى: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ عند المفسرين أقوال، أحدها حمل الرهبانية وضميرها على الاستخدام؛ إذ المراد بها المبالغة في التعبد مع مخافة وتحرُّز، والمراد بضميرها الأعمال التعبدية الشاقة، كرفض الدنيا وشهواتها، أي: ابتدعوا أعمالها الشاقة وكلفوا أنفسهم ما لا طاقة لهم به.

فقد ذهب الألوسي لتجويز عطف (رَهْبَانِيَّةً)، وهي من أعمال العباد، على جعل الرحمة والرأفة في القلوب، وهي من شأن الله عزَّ وجلَّ، ذهب إلى: "ارتكاب استخدام في الكلام بأن يعتبر للرهبانية معنيان: الخوف المفرط مثلاً، ويُراد في (جعلنا في قلوبهم رهبانية). والأعمال التعبدية الشاقة، كرفض الدنيا وشهواتها من النساء وغيرهن، ويُراد في ﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ وما بعده"[(١)].

على أن في الآية أقوالاً أخرى ليس هذا محلَّ ذكرها، والذي يعنينا ما أشار إليه الألوسي من (الاستخدام)، الذي يوسع دلالة الآية؛ لتشمل التعبُّد والأعمال الشَّاقة بلفظ واحد، فيزيد في المعنى من دون أن يزيد في اللفظ.

رابعاً - التقديم والتأخير:

كان تقديم لفظ على آخر في نظم الخطاب القرآني ذا أثر بالغ في توسيع دلالة التركيب ليشمل معنيين في وقت واحد، فيزيد في المعاني من دون أن يزيد في المباني، وما هو إلا تقديم أو تأخير، وفيما يأتي نماذج تدلّ على هذا التفنن في أداء المعاني وتكثيرها بتقديم بعض الألفاظ وتأخير بعضها:

(١) نفسه: ٢٧/ ١٩١.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٦].

في تقديم المثل على البعوضة في الآية الكريمة اتساع في المعنى لا يتأتى في التأخير؛ ذلك أن في تقديم البعوضة تقييد للمثل، بخلاف ما في التأخير من الإطلاق والتعميم؛ فقد أفاد سياق الآية الكريمة أن الله لا يستحيي من ضرب الأمثال عموماً، قال تعالى: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٢٥]، ثم بيَّن الله تعالى أنَّه لا يستحيي من ضرب المثل بالبعوضة خاصة، فخصَّص بعد التعميم، ولو قدَّم البعوضة لما أفاد غير المعنى الخاصّ.

يقول د. فاضل: "فهو بيان أن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما أياً كان ذلك المثل على وجه العموم، ولو قال (إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً) لتخصَّص ذلك بالبعوضة فما فوقها، ولم يتسع اتساع التعبير الأول، فاتسع بالتقديم ما لا يتسع بالتأخير"(١).

قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٨٣].

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ﴾ تعميم الإثم بتقديمه، وتخصيص الإثم بالقلب بتأخير ذكره، وبيان ذلك أنه لو قال (ومن يكتمها فإن قلبه آثم) لما أفاد غير إثم القلب، ولكنه بتقديم الإثم أفاد إثم جميع الجوارح، ثم خصَّ القلب بالإثم؛ لأنه موضع كتمان الشهادة، فعبَّر عن إثم الجوارح وإثم القلب معاً بالتقديم والتأخير.

---

(١) الجملة العربية والمعنى: ١٨٨.

جاء في الكشاف: "فإن قلت: هلا اقتصر على قوله ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ﴾؟ وما فائدة ذكر القلب والجملة هي الآثمة لا القلب وحده؟

قلت: كتمان الشهادة هو أن يضمرها ولا يتكلم بها، فلما كان إثماً مقترفاً بالقلب أسند إليه؛ لأنّ إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ. ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد: هذا مما أبصرته عيني، ومما سمعته أذني، ومما عرفه قلبي، ولأنّ القلب هو رئيس الأعضاء والمضغة التي إن صلحت صلح الجسد كله، وإن فسدت فسد الجسد كله، فكأنه قيل: فقد تمكن الإثم في أصل نفسه، وملك أشرف مكان فيه. ولئلا يظن أن كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط"[1].

ويقول العكبري: " ﴿ءَاثِمٌ﴾ فيه أوجه؛ أحدها: أنه خبر إن، و ﴿قَلْبُهُۥ﴾ مرفوع به. والثاني: كذلك، إلا أن ﴿قَلْبُهُۥ﴾ بدل من ﴿ءَاثِمٌ﴾، لا على نيَّة طرح الأول"[2].

ففي إعرابه ﴿قَلْبُهُۥ﴾ بدل من ﴿ءَاثِمٌ﴾ لا على نيَّة طرح الأول إشارة إلى أن المراد إثم عموم الجسد، ثم تخصيص القلب بعد ذلك، فاتسع بتقديم ﴿ءَاثِمٌ﴾ للمعنيين العام والخاص، فزاد في المعنى من دون أن يزيد في اللفظ، وما هو إلا تقديم وتأخير.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٠٠].

من الجائز لغة أن يقدَّم لفظ الجن على الشركاء فيقال: وجعلوا لله الجن شركاء، ولكن بين نظم الآية وهذا التقدير بون شاسع في البلاغة والدلالة، ذلك أن لتقديم الشركاء على الجن فائدة شريفة، ومعنى جليلاً

(١) الكشاف: ١/ ٣٥٧.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢١.

لا سبيل إليه مع التأخير؛ وبيان ذلك أن قولنا (وجعلوا لله الجن شركاء) يقصر المعنى على عبادتهم الجن مع الله تعالى، أما نظم الآية الكريمة بتقديم الشركاء فإنه يفيد نفي الشركاء عموماً والجنَّ خصوصاً.

يقول الجرجاني: "بيانه أنَّا وإن كنَّا نرى جملة المعنى، ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا غير الجن، وإذا أخر فقيل: جعلوا الجن شركاء لله لم يفد ذلك، ولم يكن في شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه"[1].

ولولا التقديم والتأخير لاحتاج المعنى إلى استئناف عبارة، نحو أن يقال: وجعلوا الجن شركاء لله، وما ينبغي أن يكون لله شريك من الجن ولا من غيرهم، ولكن حصل بالتقديم والتأخير زيادة معنى واللفظ واحد.

قال تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود: ١١/ ٣].

إن تأخير ﴿فَضْلَهُۥ﴾ عن ﴿كُلَّ ذِى فَضْلٍ﴾ مكَّن الآية من تأدية معنيين في وقت واحد، وذلك باختلاف عائد الضمير؛ فإن قولنا (ويؤت فضله كل ذي فضل) يفيد معنى واحداً يحدده عود الضمير على الرب في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ﴾.

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢١.

أما عائد الضمير في نظم الآية الكريمة ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ ففيه قولان؛ الأول: أن يعود على ﴿ذِى فَضْلٍ﴾، أي: ثواب فضله. والمعنى: يُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ وإحسان ثواب فضله وإحسانه. والثاني: يحتمل أن يعود على الله عزَّ وجلَّ، أي: يؤتي الله فضله كلَّ ذي فضل وعمل صالح من المؤمنين.

يقول ابن الجوزي مفصِّلاً هذين الاحتمالين: "في هاء الكناية قولان؛ أحدهما: أنها ترجع إلى الله تعالى. ثم في معنى الكلام قولان؛ أحدهما: ويؤت كلَّ ذي فضل من حسنةٍ وخيرٍ فضله، وهو الجنة. والثاني: يؤتيه فضله من الهداية إِلى العمل الصالح.

والثاني: أنها ترجع إِلى العبد، فيكون المعنى: ويؤت كلَّ من زاد في إِحسانه وطاعاته ثواب ذلك الفضل الذي زاده، فيفضِّله في الدنيا بالمنزلة الرفيعة، وفي الآخرة بالثواب الجزيل"(١).

فزاد بتأخير ﴿فَضْلَهُۥ﴾ معنى لم يكن ليحصل بتقديمها، بل لاحتاج إلى عبارتين لتأدية المعنيين، كأن يقول: ويؤت ربكم فضله كل ذي فضل، ويؤت كل ذي عمل صالح وفضل ثواب عمله وفضله. وأين هذا التعبير من ذاك النظم؟

قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٢٠].

تقدَّم الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ﴾ [يس: ٣٦/ ٢٠]، وفي تقدمهما دلالة قطعية على مكان المجيء، وذلك بتعليقهما بالفعل (جَاءَ)، وتأخرا في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٨/ ٢٠]، وفي تأخرهما معنيان محتملان:

(١) زاد المسير: ٤/ ٧٥-٧٦.

أحدهما: بتعليق الجار والمجرور بالفعل كما مرَّ، أي إنه جاء من أقصى المدينة.

والآخر: بتعليقهما بصفة الرجل، أي: جاء رجل كائن من أقصى المدينة، بمعنى أنه هو من سكان أقصى المدينة.

يقول الألوسي: "والظاهر أن ﴿مِّنْ أَقْصَا﴾ صلة (جَاء) وجملة ﴿يَسْعَىٰ﴾ صفة ﴿رَجُلٌ﴾، وجوز أن يكون ﴿مِّنْ أَقْصَا﴾ في موضع الصفة لرجل"(١).

فاتسع تقديم ﴿رَجُلٌ﴾ لمعنيين لم يتسع لهما التأخير.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر: ٤٠/ ٣٥].

قد يتساءل قارئ هذه الآية الكريمة، لمَ قال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾؟، والمتبادر للأذهان أن تكون العبارة (على قلب كل متكبر).

والحق أن في تقديم ﴿كُلِّ﴾ على ﴿قَلۡبِ﴾ مزيد معنى، وبيان ذلك أن الله يطبع على قلب المتكبرين عموماً، وهو المعنى المراد والمتبادر للذهن ابتداء، غير أن في النظم الكريم دلالة أعمق غوراً من تلك؛ إذ إنه يشمل أيضاً جميع القلب لا بعضه، فكأنه قال (كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر جبار).

يقول ابن هشام: "كلّ اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر، نحو: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ٣٥]، والمعرّف المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾ [مريم: ١٩/ ٩٥]، وأجزاء المفرد

---

(١) روح المعاني: ١٥/ ٢٧٣.

المعرف، نحو: كُلُّ زيدٍ حسن. فإذا قلت: أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ كانت لعموم الأفراد، فإن أضفتَ الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب -في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ بترك تنوين قلب- تقديرُ كل بعد قلب ليعمّ أفراد القلوب كما عمّ أجزاء القلب"(١).

ويقول الألوسي: "والظاهر أن عموم كل منسحب على المتكبر والجبار أيضاً، فكأنه اعتبر أولاً إضافة قلب إلى ما بعده ثم اعتبرت إضافته إلى المجموع"(٢).

ويقول الشوكاني: "وفي الكلام حذف، وتقديره: كذلك يطبع الله على كلّ قلب كل متكبر، فحذف كلّ الثانية لدلالة الأولى عليها"(٣).

فقد أفاد تقديم ﴿كُلِّ﴾ على ﴿قَلْبِ﴾ معنيين، بخلاف تأخيرها الذي يفيد استغراق المتكبرين، ولا يفيد استغراق القلب كله.

قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٨٧/ ١-٥].

الأحْوَى (أفعل) من الحُوَّة، وهي سوادٌ يضرب إلى الخُضْرَة، يقول ابن منظور: "الحُوَّةُ: سواد إلى الخُضْرة وقيل: حُمْرةٌ تَضرب إلى السَّواد... ابن سيده: شَفَة حَوَّاءُ حَمْراء تَضْرِب إلى السواد، وكثر في كلامهم حتى سَمَّوْا كل أَسود أَحْوَى"(٤).

---

(١) مغني اللبيب: ٢٥٦.
(٢) روح المعاني: ٢٤/ ٦٩.
(٣) فتح القدير: ٤/ ٤٩٢.
(٤) لسان العرب: (حوا).

ويقول الراغب: " ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ أي: شديد السواد... وقيل: تقديره والذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء. والحُوَّة: شدة الخضرة"[(١)].

وفي إعراب ﴿أَحۡوَىٰ﴾ وجهان بحسب تقدير معناها؛ الأول: أن تكون نعتاً لـ ﴿غُثَآءً﴾، ودلالة (الأحوى) هنا الأسود من اليبس والجفاف. والثاني: أن تكون حالاً من المرعى، فيكون (الأحوى) شديد الخضرة التي تضرب إلى السواد.

جاء في الإتقان: "وقوله: ﴿غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ إن أريد به الأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لـ ﴿غُثَآءً﴾، أو من شدة الخضرة فحال من (الْمَرْعَى)"[(٢)].

وبالاحتمالين قال المفسرون، جاء في البحر المحيط: "والظاهر أن ﴿أَحۡوَىٰ﴾ صفة لـ ﴿غُثَآءً﴾، قال ابن عباس: المعنى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ۝٥﴾ أي أسود؛ لأن الغثاء إذا قدم وأصابته الأمطار اسودَّ وتعفن فصار أحوى. وقيل: ﴿أَحۡوَىٰ﴾ حال من المرعى، أي: أخرج المرعى أحوى، أي: للسواد من شدّة خضرته ونضارته لكثرة ريه، وحسن تأخير ﴿أَحۡوَىٰ﴾ لأجل الفواصل"[(٣)].

وخلاصة الأمر أن (الأحوى) تدلُّ على اختلاط السواد بالخضرة، فإن كانت حالاً من المرعى كان المعنى: أخرج المرعى طريّاً غضّاً شديد الخضرة فجعله غثاء. وإن كانت صفة لـ ﴿غُثَآءً﴾ كان المعنى: أخرج المرعى، ثم لما يبس صار غثاء أسود من جفافه واحتراقه.

---

(١) المفردات: (حوا).

(٢) الإتقان: ١/ ٥٢٩.

(٣) البحر المحيط: ٨/ ٤٥٣.

والحق أن المعنيين مرادان معاً، والجمع بينهما غير عسير؛ فالله سبحانه خلق المرعى غضّاً طريّاً شديد الخضرة، ثم جعله هشيماً أسود من الجفاف واليبس، فاختزل المعنيين بكلمة واحدة، فتحاشا التكرار، وأوجز، وراعى الفاصلة.

والذي أفاد هذين المعنيين المحتملين، بل المرادين، هو تأخير ﴿أَحْوَىٰ﴾ مما جعلها صالحة للمعنيين، ولو قدَّمها فقال: وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى أَحْوَى فَجَعَلَهُ غُثَاء، لما أفاد غير المعنى الأول، مع ما فيه من خلل في موسيقى الفاصلة القرآنية.

خامساً - الإخبار بالعام عن الخاص:

من الوسائل التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع دلالات التركيب أن يخالف بين صدر الكلام وعجزه، فقد يكون المبتدأ أو الشرط خاصّاً فيعقبه بالخبر أو الجزاء عامّاً شاملاً فيدخل فيه صدر الكلام دخولاً أوليّاً، فيكسب المعنيين معاً الخاص أولاً والعام ثانيّاً، وفيما يأتي نستعرض نماذج لهذا الفن في التعبير القرآني.

قال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٩٨].

آثر النظم الكريم في ختام هذه الآية تعميم الحكم، والأصل أن يكون الضمير رابطاً بين الشرط وجوابه بأن يقول: فإن الله عدو له، وفي التعميم توسيع لدلالة العبارة؛ إذ يفيد شيئين:

أولهما: وصف من يعادي الله وملائكته ورسله بالكفر من خلال التنبيه على أن عداوتهم هذه علة لتكفيرهم، ولو قال: (فإن الله عدو له) لم يفد هذا المعنى؛ لأن الضمير لا يدلُّ على الوصف المذكور. يقول ابن

الجوزي: "قال ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ ولم يقل: لهم، ليدل على أنهم كافرون بهذه العداوة"(١).

والثاني: تقرير عداوة الله للكافرين عموماً، ولمن يعادي الله وملائكته ورسله خصوصاً؛ لاندراجهم تحت عموم الكافرين.

جاء في اللباب: "الجواب هنا يجوز أن يكون ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾، فإن قيل: وأين الرَّابط؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما: أن الاسم الظاهر قام مقام المضمر، وكان الأصل: فإن الله عَدُوّ لهم، فأتى بالظَّاهر تنبيهاً على العلة. والثاني: أن يراد بالكافرين العموم، والعموم من الرَّوَابط، لاندراج الأول تحته"(٢).

وبهذا نرى أن الخطاب في الآية الكريمة اتسع لمعنيين بتعميم الجواب، فبين أن الله عدو لجميع الكافرين، ثم أشار إلى معاداة الله لهذا الصنف من البشر على وجه التخصيص؛ لاندراجهم في الكافرين نتيجة عداوتهم لله وملائكته ورسله، فأفاد هذين المعنيين بلفظ واحد.

قال تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٤/ ١٧٢].

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ جواب بالعموم عن الخصوص، إذ الحشر غير مقصور على من يستنكف، والمتبادر للذهن في غير القرآن أن يقال: (ومن يستنكف فسيحشره إليه)؛ للمطابقة بين الشرط وجوابه، ولكن العبارة القرآنية اتسعت لمعنيين في وقت واحد: التخصيص أولاً باعتبار المخصوص

---

(١) زاد المسير: ١/ ١١٩.

(٢) اللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٣١٤-٣١٥.

بالشرط، والتعميم ثانياً؛ لأن الحشر غير مقصور عليه، كل ذلك بلفظ واحد، فبدل أن يقول: (ومن يستنكف فسيحشره إليه، وسيحشر الناس إليه جميعاً)، أفاد المعنيين كليهما بالإخبار عن المفرد بالجمع في قوله تعالى: ﴿فَسَيَحۡشُرُهُمۡ إِلَيۡهِ جَمِيعٗا﴾.

يقول أبو حيان: " ﴿وَمَن يَسۡتَنكِفۡ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيَسۡتَكۡبِرۡ فَسَيَحۡشُرُهُمۡ إِلَيۡهِ جَمِيعٗا﴾... يحتمل أن يكون الضمير عامّاً عائداً على الخلق لدلالة المعنى عليه، لأن الحشر ليس مختصاً بالمستنكف، ولأنّ التفصيل بعده يدل عليه. ويكون ربط الجملة الواقعة جواباً لاسم الشرط بالعموم الذي فيها.

ويحتمل أن يعود الضمير على معنى (مَن)، ويكون قد حذف معطوف عليه لمقابلته إياه، التقدير: فسيحشرهم ومن لم يستنكف إليه جميعاً، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾، أي: والبرد"[١].

فقد أفاد الإخبار بالعام عن الخاص احتمال حذف المعطوف إلى جانب عموم الضمير في عوده على الخلق، وبأيٍّ أخذنا يكون النظم الكريم عبَّر عن الخصوص بالشرط، وعن العموم في جوابه؛ فكسب الاثنين معاً بعبارة واحدة.

قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ وَنَطۡمَعُ أَن يُدۡخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [المائدة: ٥/ ٨٣-٨٥].

خُتمت الآية بقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ والإشارة إلى ثواب الله ﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ﴾، والمتبادر للذهن في غير القرآن أن

(١) البحر المحيط: ٣/ ٤٢٠.

يقال: وذلك جزاؤهم، أو جزاء من يقول هذا القول، ولكن أين هذا التعبير من البيان القرآني ومعانيه؛ إذ إنه يضيف إلى هذا المعنى معنى آخر بلفظ محكَم وجيز، وهو أنهم من المحسنين، فأفاد أن ذلك جزاء كل محسن، وهذا معنى عام، ينطبق عليهم وعلى غيرهم، ثم أفاد أنه جزاؤهم، وهذا معنى خاص؛ لِمَا أشارت إليه الآية من الصلة بين قولهم والإحسان.

يقول أبو حيان: " ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فإما أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمر تنبيهاً على هذا الوصف بهم، وأنهم أثيبوا لقيام هذا الوصف بهم، وهو رتبة الإحسان، وهي التي فسرها رسول الله ﷺ بقوله: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك» ولا إخلاص ولا علم أرفع من هذه الرتبة، وإما أن يكون أريد به العموم فيكونون قد اندرجوا في المحسنين على أن هذه الإثابة لم تترتب على مجرد القول اللفظي؛ ولذلك فسره الزمخشري بقوله بما قالوا بما تكلموا به من اعتقاد وإخلاص من قولك: هذا قول فلان أي اعتقاده وما يذهب إليه. انتهى "(١).

وجاء في روح المعاني: " ﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، أي: جزاؤهم، وأقيم الظاهر مقام ضميرهم مدحاً لهم وتشريفاً بهذا الوصف الكريم. ويحتمل أن يراد الجنس ويندرجون فيه اندراجاً أوليّاً، أي: جزاء الذين اعتادوا الإحسان في الأمور "(٢).

فبذكر ﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ اتسعت الآية الكريمة للمحسنين عموماً، وللقائلين ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ خصوصاً، باعتباره باباً من أبواب الإحسان، كل ذلك بلفظ واحد.

---

(١) نفسه: ٤/ ٩.

(٢) روح المعاني: ٧/ ٦.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٧٠].

عدل الخطاب القرآني في الآية الكريمة عن ذكر الضمير، وهو الأصل، فلم يقل: (إنا لا نضيع أجرهم)، وآثر عموم المصلحين على خصوص ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾، وفي ذلك فائدتان:

إحداهما: أن هذا الصنف هم من المصلحين، ولم يقل أجرهم تنبيهاً على أن صلاحهم علة لنجاتهم.

والأخرى: أن الأجر لا يختص بهذا الصنف من الناس، وإنما يشمل كل المصلحين فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين.

قال ابن القيم في هذه الآية إنه: "لم يقل أجرهم تعليقاً لهذا الحكم بالوصف، وهو كونهم مصلحين، وليس في الضمير ما يدل على الوصف المذكور"(١).

وقال ابن عاشور: "وجملة: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ خبر عن ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾، والمصلحون هم، والتقدير: إنّا لا نضيع أجرهم لأنهم مصلحون؛ فطوي ذكرهم اكتفاء بشمول الوصف لهم وثناء عليهم على طريقة الإيجاز البديع"(٢).

فالإخبار بالعام عن الخاص في هذه الآية وسع دلالة العبارة لتشمل جميع المصلحين أولاً، و ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ ثانياً، وذلك بوصفهم بالصلاح ضمناً، فأفاد معنيين بعبارة واحدة وفي الوقت ذاته.

---

(١) بدائع الفوائد: ٢/ ٢٨٣.

(٢) التحرير والتنوير: ٨/ ٣٤٣.

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩/ ٩١].

في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ عدول عن الضمير المعبِّر عن فئة خاصة إلى العموم الشامل لجنس المحسنين، وكان الأصل أن يقول: ما عليهم من سبيل، فأفاد بهذا العدول معنيين:

أحدهما: التنبيه على وصف الناصحين بالإحسان، وجعل النصح علة لهذا الوصف الجليل.

والآخر: نفي الحرج عن عموم المحسنين، والناصحون لله ورسوله يدخلون في عموم المحسنين.

يقول الألوسي: " ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾، أي: ما عليهم سبيل؛ فالإحسان النصح لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم. ووضع الظاهر موضع ضميرهم اعتناء بشأنهم ووصفاً لهم بهذا العنوان الجليل، وزيدت ﴿مِن﴾ للتأكيد،... ويحتمل أن يكون تعليلاً لنفي الحرج عنهم، و ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ على عمومه، أي: ليس عليهم حرج؛ لأنه ما على جنس المحسنين سبيل وهم من جملتهم "(١).

فاتسعت الآية برابط العموم ما لا تتسع له بالضمير المخصِّص، فجمعتهما معاً على أبلغ وجه وألطف سبك.

قال تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْاْ عَنْهُمْ ۖ فَإِن تَرْضَوْاْ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩/ ٩٦].

كذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، بدلاً

(١) روح المعاني: ١٠/ ١٥٨.

من أن يقال: فإن الله لا يرضى عنهم؛ فقد جمع النظم الكريم بالعموم معنيين:

الأول: وصف هؤلاء الحالفين بالفسق، وجعل حلفهم علة لهذا الحكم.

والآخر: تعميم الحكم بأن الله لا يرضى عن جميع الفاسقين، وهؤلاء الحالفون يدخلون في جملتهم.

يقول أبو السعود: "ووضعُ ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ موضعَ ضميرِهم للتسجيل عليهم بالخروج عن الطاعة المستوجبِ لما حلَّ بهم من السُخط، وللإيذان بشمول الحُكمِ لمن شاركهم في ذلك، والمرادُ به نهيُ المخاطبين عن الرضا عنهم والاغترارِ بمعاذيرهم الكاذبةِ على أبلغ وجهٍ وآكدِه؛ فإن الرضا عمن لا يرضى عنه الله تعالى مما لا يكاد يصدرُ عن المؤمن"[١].

فالعدول عن الضمير إلى عموم الفاسقين وسَّع دلالة الآية لهذين المعنيين بأوجز عبارة وأبلغ بيان.

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ٩/ ١٢٠].

وأيضاً في هذه الآية تعميم للحكم بأن الله لا يضيع أجر المحسنين، ولم يقل (أجرهم)؛ ليصف المذكورين في الآية الكريمة بالإحسان ويجعل أعمالهم علة لهذا الوصف، ثم ليشمل هذا الحكم جميع المحسنين ممن

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٩٤-٩٥.

يقوم بهذه الأعمال، ومن يأتون الإحسان من أبواب أخرى كباب النصح لله ورسوله المذكور آنفاً.

يقول أبو السعود: "والمرادُ بالمحسنين؛ إما المبحوثُ عنهم، ووضعُ المظهرِ موضِعَ المضمرِ لمدحهم والشهادةِ عليهم بالانتظام في سلك المحسنين وأن أعمالَهم من قبيل الإحسانِ وللإشعار بعلية المأخَذ للحكم، وإما جنسُ المحسنين وهم داخلون فيه دخولاً أولياً"(١).

فأفاد النظم الكريم عموم المحسنين، وبيَّن أن الجهاد في سبيل الله من أبواب الإحسان، فاتسع للمعنيين كليهما بأبلغ عبارة وأوجزها.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ١٠/ ٨١].

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ تعميم للحكم، وفيه معنيان كذلك: وصف السحر بالإفساد ضمناً وجعله علة للحكم، ثم بيان أن الله لا يصلح عمل جميع المفسدين، سواء أكان إفسادهم بالسحر أم بأي نوع آخر من الإفساد: كالإعراض عن الإيمان في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ١٠/ ٤٠]، فنظم الآية يشمل السحر والإعراض عن الإيمان وغير ذلك مما بينه الله في مواضع متفرقة من القرآن الكريم.

جاء في روح المعاني: "﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ أي جنسهم على الإطلاق فيدخل فيه السحرة دخولاً أولياً، ويجوز أن يراد بالمفسدين المخاطبون فيكون من وضع الظاهر موضع الضمير للتسجيل عليهم بالإفساد والإشعار بعلة الحكم، والجملة تذييل لتعليل ما قبلها وتأكيده"(٢).

---

(١) نفسه: ٤/ ١١١.

(٢) روح المعاني: ١١/ ١٦٧.

فكسب الخطاب القرآني بالتعميم المعنيين جميعاً في آن واحد من أقرب سبيل وأوجز عبارة.

قال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [هود: ١١/ ١١٥].

سبق أن من أبواب الإحسان الإيمانَ بالله والجهاد في سبيله والنصح لله ورسوله، وفي هذه الآية إشارة إلى باب آخر من أبواب الإحسان، ألا وهو الصبر، وتكرر مع التقوى في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٩٠].

وفي هاتين الآيتين لا يربط الخطاب القرآني بين الشرط وجزائه بضمير يجمعهما، بل يؤثر أن يكون الرابط لفظاً عامّاً يجمع الشرط وغيره مما ينطبق عليه العموم ولو كان من غير جنس الشرط، فقد شمل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ جنس المحسنين من أي باب كان إحسانهم، وأفاد مع ذلك المعنى الخاص في الشرط بأن جعل الصبر في الآية من أبواب الإحسان وعلة للحكم به، فكأنه قال: واصبر فإن الله لا يضيع أجرك؛ لأن الصبر من الإحسان والله لا يضيع أجر المحسنين.

يقول ابن عاشور: "وتوجيه الخطاب إلى النبي ﷺ تنويه به، والمقصود هو وأمته بقرينة التعليل بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ لما فيه من العموم والتفريع المقتضي جمعهما أنّ الصبر من حسنات المحسنين وإلَّا لَمَا كان للتفريع موقع"(١).

فكسب الخطاب المعنيين معاً بعموم اللفظ؛ فالله لا يضيع أجره لأنه صابر والصبر من أبواب الإحسان، والله لا يضيع أجر المحسنين عموماً، سواء أتوا الإحسان من باب الصبر، أم من غيره.

---

(١) التحرير والتنوير: ١١/ ٣٤٤.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٣٠].

وما قيل في الآيات السابقة يقال في عموم الإخبار بقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ عن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ إذ لم يقل (أجرهم) ليشمل المعنيين جميعاً، وصف هذه الفئة بإحسان العمل وجعله علة للحكم بإحسانهم، والإخبار بأن الله لا يضيع أجر جميع المحسنين، وهذه الفئة تدخل في جملتهم، فيكون أخبر عن العام والخاص بلفظ واحد اتساعاً في المعنى وإيجازاً في اللفظ.

وأمثلة هذا النوع من الاتساع في القرآن كثيرة، وتتبعها يطول، فحسبنا ما ذكرنا من أمثلة للتعريف به.

سادساً - احتمال الإنشاء والخبر:

يُعدُّ تردد الجملة بين أساليب الإنشاء والخبر من أسباب الاتساع في دلالة النظم الكريم، فقد يحتمل الخطاب في السياق نفسه أن يكون خبراً، وأن يكون دعاءً أو أمراً أو غير ذلك من أنواع الإنشاء، فيدل على غرضين بتعبير واحد، وفيما يأتي نماذج لذلك:

قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١/ ٢].

اختلف أهل العلم في جملة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ هل هي إخبارية أم إنشائية؟ فذهب فريق من العلماء أنها إخبارية كما يقتضيه الظاهر، وأن المراد هو الإخبار بثبوت الحمد لله، وذهب فريق إلى أنها إنشائية؛ إذ المراد ذكر الحمد على جهة الثناء والتعظيم، ورأى آخرون أنها خبر يتضمن إنشاءً.

يقول ابن عاشور: "اختلف العلماء في جملة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ هل هي إخبار عن ثبوت (الْحَمْدُ لله) أو هي إنشاء ثناء عليه، إلى مذهبين:

فذهب فريق إلى أنها خبر، وهؤلاء فريقان: منهم من زعم أنها خبر باق على الخبرية ولا إشعار فيه بالإنشائية... وذهب فريق ثان إلى أن جملة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ هي خبر لا محالة إلا أنه أريد منه الإنشاء مع اعتبار الخبرية كما يراد من الخبر إنشاء التحسر والتحزن في نحو ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٦]...

المذهب الثاني أن جملة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ إنشاء محض لا إشعار له بالخبرية، على أنها من الصيغ التي نقلتْها العرب من الإخبار إلى إنشاء الثناء...

والحق الذي لا محيد عنه أن ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ خبر مستعمل في الإنشاء فالقصد هو الإنشائية لا محالة، وعدل إلى الخبرية لتحمل جملة الحمد من الخصوصيات ما يناسب جلالة المحمود بها من الدلالة على الدوام والثبات والاستغراق والاختصاص والاهتمام، وشيءٌ من ذلك لا يمكن حصوله بصيغةِ إنشاءٍ، نحو: حمداً لله أو أحمد الله حمداً"(١).

والواضح أنَّ تردُّد الجملة بين الإنشاء والخبر أكسبها فوائد الاثنين معاً؛ إذ إنها إخبار على ما يقتضيه اللفظ، وإنشاء على ما يقتضيه السياق والمعنى من إنشاء الثناء والتعظيم لله تعالى، فاتسعت الجملة للمعنيين معاً واللفظ واحد.

قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٠].

واختلف أهل العلم في معنى قوله: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ﴾ فقال

(١) نفسه: ١/ ١٥٨-١٦٠.

بعضهم: هو دعاء عليهم، وقال آخرون: هو إخبار بأن الله قد فعل بهم ذلك، وهذه الزيادة هي بما ينزل من الوحي ويظهر من البراهين، فهي على هؤلاء المنافقين عمى، وكلما كذبوا زاد المرض.

جاء في فتح القدير: "والمراد بقوله: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ﴾ الإخبار بأنهم كذلك بما يتجدد لرسول الله ﷺ من النعم، ويتكرّر له من منن الله الدنيوية والدينية. ويحتمل أن يكون دعاء عليهم بزيادة الشك وترادف الحسرة وفرط النفاق"(١).

وقال القرطبي في الآية: "قيل: هو دعاء عليهم. ويكون معنى الكلام: زادهم الله شكاً ونفاقاً جزاء على كفرهم وضعفاً عن الانتصار وعجزاً عن القدرة،... وعلى هذا يكون في الآية دليل على جواز الدعاء على المنافقين والطرد لهم، لأنهم شر خلق الله. وقيل: هو إخبار من الله تعالى عن زيادة مرضهم، أي: فزادهم الله مرضاً إلى مرضهم"(٢).

فالجملة تحتمل التقديرين، وتجمع بين المعنيين، وتعبِّر عن اتساع النظم الكريم في الدلالة مع إيجاز في العبارة.

قال تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ۝١١٧ لَّعَنَهُ ٱللَّهُۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٤/ ١١٧-١١٨].

جملة ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ عقب ذكر الشيطان تحتمل معنيين سائغين، بل لعلهما مرادان في الوقت نفسه، أحدهما الإخبار بصفته، والآخر الدعاء عليه باللعن، وهذا إنشاء وذاك خبر.

يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ يجوز أن يكون صفة

---

(١) فتح القدير: ١/ ٤٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١/ ١٩٧.

أخرى لـ ﴿شَيۡطَٰنًا﴾، وأن يكون مستأنفاً على الدعاء"(١).

وجاء في اللباب: "قوله ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُۘ﴾ فيه وجهان: أظهرهما أنَّ الجُمْلَة صِفَةٌ لـ ﴿شَيۡطَٰنًا﴾، فهي في مَحَلِّ نَصْب. والثاني: أنها مُسْتأنفةٌ إمَّا إخْبَار بذلك، وإمَّا دُعَاء عليه"(٢).

فاتسع الخطاب القرآني في هذه الآية للإخبار عن الشيطان والدعاء عليه بعبارة واحدة تحتمل الإنشاء والخبر معاً.

قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥/ ٢٣].

وكذلك وقوع جملة ﴿أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾ بعد ﴿رَجُلَانِ﴾ جعلها صالحة للوصف إخباراً، وللدعاء اعتراضاً، يقول ابن هشام: "ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية؛ فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: منها قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾؛ فإن جملة ﴿أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية"(٣).

فاتسع النظم الكريم لاحتمالي الإنشاء والخبر جميعاً بلفظ واحد من أيسر سبيل.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٥/ ٦٤].

قوله تعالى: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ﴾ يحتمل أن يكون خبراً أخبر الله به الخلق، وأن يكون دعاء على اليهود بذلك.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٩٥.
(٢) اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢.
(٣) مغني اللبيب: ٥٦٢-٥٦٣.

يقول الرازي: " قوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ فيه وجهان:

الأول: أنه دعاء عليهم، والمعنى أنه تعالى يعلمنا أن ندعو عليهم بهذا الدعاء كما علمنا الاستثناء في قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٤٨/ ٢٧]، وكما علمنا الدعاء على المنافقين في قوله: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ٢/ ١٠]، وعلى أبي لهب في قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١١١/ ١].

الثاني: أنه إخبار. قال الحسن: غلت أيديهم في نار جهنم على الحقيقة، أي: شُدَّت إلى أعناقهم جزاءً لهم على هذا القول"(١).

وقد زاد ابن عطية من احتمالات المعنى إذ جعلها خبراً وإنشاءً، وكلاهما يصح أن يكون في الدنيا أو في الآخرة، يقول في المحرر الوجيز: "وقوله تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ دعاء عليهم، ويحتمل أن يكون خبراً، ويصح على كلا الاحتمالين أن يكون ذلك في الدنيا وأن يراد به الآخرة، وإذا كان خبراً عن الدنيا فالمعنى غلت أيديهم عن الخير والإنفاق في سبيل الله ونحوه، وإذا كان خبراً عن الآخرة فالمعنى غلت في نار جهنم، أي: حتم هذا عليهم ونفذ به القضاء كما حتمت عليهم اللعنة بقولهم هذا وبما جرى مجراه"(٢).

فتردُّد الجملة بين الإنشاء والخبر أكسب الآية الكريمة اتساعاً في الدلالة وإيجازاً في اللفظ، إلى جانب اتساع تأويلها بأن يكون ذلك في الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٩/ ٩٨].

قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ يحتمل أن يكون دعاء على هؤلاء

(١) التفسير الكبير: ١٢/ ٣٦.
(٢) المحرر الوجيز: ٢/ ٣١٥.

الأعراب الذين يتربصون بالمؤمنين الدوائر بمثل ما يتربصون به، والدعاء من الله تكوين وتقدير مشوبٌ بإهانة؛ لأنه لا يعجزه شيء فلا يحتاج إلى تمني ما يريده(١)، ويجوز أن تكون الجملة إخباراً بأن السوء يستعلي عليهم ويحيط بهم.

يقول أبو حيان: " ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ دعاء معترض، دعاء عليهم بنسبة ما أخبر به عنهم كقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٥/ ٦٤]، والدعاء من الله هو بمعنى إيجاب الشيء؛ لأنه تعالى لا يدعو على مخلوقاته وهي في قبضته. وقال الكرماني: عليهم تدور المصائب والحروب التي يتوقعونها على المسلمين، وهنا وعد للمسلمين وإخبار. وقيل: دعاء، أي: قولوا: عليهم دائرة السوء"(٢). ففي نظم الآية اتساع لأسلوبي الخبر والدعاء في آن معاً، واللفظ وجيز مُحكَم النسج.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٩/ ١٢٧].

قوله تعالى: ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ ذهب جماعة من المفسرين إلى أنه دعاء عليهم، على أن الدعاء من الله تكوين وتقدير مشوبٌ بإهانة؛ لأن الله لا يَدْعُو على مخلوقاته، وهي في قبضته. أو أنها دعاء بمعنى قولوا لهم هذا. وذهب آخرون إلى أنه أخبر بصرف قلوبهم عن الخير مجازاة لهم على فعلهم.

جاء في البحر: " ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ صيغته خبر، وهو دعاء عليهم بصرف قلوبهم عما في قلوب أهل الإيمان، قاله الفراء. والظاهر أنه خبر لما كان الكلام في معرض ذكر التكذيب، بدأ بالفعل المنسوب إليهم

(١) التحرير والتنوير: ١٠/ ١٨٩.
(٢) البحر المحيط: ٥/ ٩٥.

وهو قوله: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ﴾، ثم ذكر فعله تعالى بهم على سبيل المجازاة لهم على فعلهم كقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصف: ٦١/ ٥]"(١).

ويخصُّها الزمخشري بالدعاء إذ يقول: " ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ دعاء عليهم بالخذلان وبصرف قلوبهم عما في قلوب أهل الإيمان من الانشراح ﴿بِأَنَّهُمۡ﴾ بسبب أنهم ﴿قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ﴾ لا يتدبرون حتى يفقهوا"(٢).

أما ابن عاشور فيرى أنها إخبار لا غير، على سبيل الاستئناف البياني بعد الإخبار بانصرافهم، يقول: "وجملة ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ مستأنفة استئنافاً بيانياً؛ لأن ما أفاده قوله: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ﴾ من عدم انتفاعهم بما في تلك السورة من الإخبار بالمغيبات الدال على صدق الرسول ﷺ يثير سؤال من يسأل عن سَبب عدم انتفاعهم بذلك واهتدائهم، فيجاب بأن الله صرف قلوبهم عن الفهم بأمر تكويني فحُرموا الانتفاع بأبلغ واعظ. وكان ذلك عقاباً لهم بسبب أنهم ﴿قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ﴾، أي: لا يفهمون الدلائل، بمعنى لا يتطلبون الهدى بالتدبر فيفهموا"(٣).

والجملة بعد هذه الأقوال متسعة للأسلوبين وتحتمل المعنيين، والنظم مع ذلك معجِز موجَز.

قال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٩٢].

وجملة ﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾ في الآية الكريمة تحتمل كذلك الإنشاء والخبر بحسب التعليق؛ إذ يمكن أن يكون المعنى نفي التثريب في ذلك اليوم، ثم إنشاء الدعاء لهم بالمغفرة، ويمكن أن يكون المعنى نفي

(١) نفسه: ٥/ ١٢٠.
(٢) الكشاف: ٢/ ٣١٠.
(٣) التحرير والتنوير: ١٠/ ٢٣٦.

التثريب عموماً، ثم الإخبار بأنه يوم المغفرة ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾.

جاء في فتح القدير: "جوّز الأخفش الوقف على ﴿عَلَيْكُمُ﴾، فيكون ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ متعلق بالفعل الذي بعده. وقد ذكر مثل هذا ابن الأنباري، ثم دعا لهم بقوله: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ على تقدير الوقف على اليوم. أو أخبرهم بأن الله قد غفر لهم ذلك اليوم على تقدير الوقف على ﴿عَلَيْكُمُ﴾"(١).

فقول يوسف (عليه السلام) لإخوته: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ جمع احتمالي الخبر وإنشاء الدعاء بجملة واحدة؛ إيجازاً في العبارة واتساعاً في الدلالة.

قال تعالى: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [النمل: ٢٧/ ٤٩].

جملة ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ في الآية الكريمة جمعت بين أسلوبي الإنشاء والخبر، الإنشاء باعتبار الفعل بصيغة الأمر، والخبر باعتبار الفعل ماضياً والجملة حالاً.

جاء في روح المعاني: "﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ أمر من التقاسم، أي: التحالف، وقع مقول القول وهو قول الجمهور. وجوز أن يكون فعلاً ماضياً بدلاً من ﴿قَالُواْ﴾، أو حالاً من فاعله بتقدير (قد) أو بدونها، أي: قالوا متقاسمين. ومقول القول ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾ إلخ، وجوز أبو حيان على هذا أن يكون بالله من جملة المقول"(٢).

ويقول الرازي: "أما قوله: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ فيحتمل أن يكون أمراً أو خبراً في محل الحال بإضمار قد، أي: قالوا متقاسمين"(٣).

---

(١) فتح القدير: ٣/ ٥٣.

(٢) روح المعاني: ١٩/ ٢١٣.

(٣) التفسير الكبير: ٢٤/ ١٧٤.

ففي الخطاب القرآني في هذه الآية اتساع لمعنيي الأمر والإخبار عن الحال، واللفظ واحد جمعهما معاً بكلمة احتمالية واحدة.

سابعاً - دلالة اللفظ على معنيين مجازيين:

قد يستخدم اللفظ للدلالة على معنى مجازي وهو في العربية والقرآن كثير، وقد يجتمع مع دلالته الحقيقية دلالة مجازية، وقد مرَّت أمثلته في اتساع الدلالة لأسباب لغوية، والذي يعنينا هنا أن يتخلّى الخطاب عن الدلالة الحقيقية ويُعمل اللفظ في معنيين مجازيين في وقت معاً، وفيما يأتي نماذج لآيات أدَّت غرضين معاً من طريق المجاز:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠٤-٢٠٥].

الحرث في قوله تعالى: ﴿وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۚ﴾ تحتمل معنيين مجازيين:

أولهما: الزرع، وإطلاق الحرث على الزرع مجاز؛ لما بينهما من علاقة مكانية وسببية، إذ الزرع في مكان الحرث، والحرث من أسباب الزرع.

وقد فرق الراغب بين الحرث والزرع، فقال: الحرث إلقاء البذر وتهيئة الأرض، والزرع مراعاته وإنباته، ولذلك قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَحۡرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٥٦/ ٦٣-٦٤]، أثبت لهم الحرث ونفى عنهم الزرع[١].

---

(١) المفردات: (حرث) و(زرع).

وهذه الآية نزلت في الأخنس بن شريق، كان يظهر المودة للنبي ﷺ ويضمر العداوة، قيل: إنه حرق زرعاً للمسلمين وقتل حميراً لهم فنزلت فيه هاته الآية(١).

الثاني: النساء، وقد جاء إطلاق الحرث على النساء في قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٣]، يقول الراغب: "وذلك على سبيل التشبيه، فبالنساء زرع ما فيه بقاء نوع الإنسان كما أن بالأرض زرع ما به بقاء أشخاصهم"(٢).

يقول أبو حيان في الوجهين: "وعلى ما تقدم من أن الآية في الأخنس، يكون الحرثُ الزرعَ، والنسلُ الحمرَ التي قتلها، فيكون النسل المراد به الدواب ذوات النسل. وقيل: المراد هنا بالحرث هنا النساء، وبالنسل الأولاد، وقال تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ وذكره ابن عطية عن الزجاج احتمالاً، فيكون من الكناية، وهو من ضروب البيان"(٣).

والخلاصة أن الحرث في قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ يتناول الحرثين، الزرع والنساء مجازاً وإيجازاً، جمعهما بلفظ واحد من أقرب سبيل.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣/ ٢٠].

الوجه في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ يحتمل دلالتين مجازيتين:

---

(١) التحرير والتنوير: ٢/ ٢٥٠.

(٢) المفردات: (حرث).

(٣) البحر المحيط: ٢/ ١٢٥.

الأولى: جميع الذات؛ لأن الوجه أشرف الأعضاء، وهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل مجازاً، وإذا خضع الوجه فما سواه أخضع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٢٧].

جاء في فتح القدير: " ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ أي: أخلصت ذاتي لله، وعبر بالوجه عن سائر الذات لكونه أشرف أعضاء الإنسان، وأجمعها للحواس "(١).

والثانية: أن يكون الوجه مصدراً محذوف الزوائد، أي: إطلاق الوجه على الاتجاه، والمراد القصد، يقول الثعالبي: "وقوله: ﴿وَجْهِىَ﴾ يحتمل أن يراد به المقصد، أي: جعلت مقصدي لله. ويحتمل أن يراد به الذات. أي: أسلمت شخصي وذاتي لله(٢).

ويقول أبو السعود: "أي أخلصتُ نفسي وقلبي وجملتي، وإنما عبر عنها بالوجه لأنه أشرفُ الأعضاء الظاهرة ومظهرُ القُوى والمشاعر ومجمعُ معظم ما تقع به العبادةُ من السجودِ والقراءة، وبه يحصل التوجُّه إلى كل شيء "(٣).

فبقوله: " ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ جمع الذات والقصد بلفظ واحد، وكلاهما مجاز، اتسع في دلالته وأوجز في عبارته.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٦٠].

أصل الجرح تمزيق جلد الحيّ بشيء محدّد مثل السكين والسيف والظُفُر والناب، ثم يستخدم في الكسب والعمل مجازاً.

---

(١) فتح القدير: ١/ ٣٢٦.
(٢) الجواهر الحسان: ١/ ٢٥٣.
(٣) إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٨.

يقول الزبيدي: "الجُرْح بالضمّ: يكون في الأَبدانِ بالحَديد ونَحْوِه، والجَرْحُ بالفتح: يكون باللّسان في المَعانِي والأَعراضِ ونحوِها. وهو المُتداوَلُ بينهم وإِن كانا في أَصلِ اللُّغة بمعنىً واحد...، جَرَحَ الشَّيْءَ كَمنع: اكْتَسَبَ، وهو مجازٌ كاجْتَرَحَ... وفي التنزيل: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الجاثية: ٤٥/ ٢١] أَي: اكْتَسبوا. وفي الأَساس: وبِئْسَما جَرَحَتْ يَداك واجْتَرَحَتْ أَي عَمِلتَا وأَثَّرتَا. وهو مُستعار من تأْثيرِ الجَارِحِ"[١].

وبالمعنيين المجازيين فسَّر العلماء الآية الكريمة، يقول أبو حيان: "ومعنى ﴿جَرَحۡتُم﴾ كسبتم، ومنه جوارح الطير، أي: كواسبها. و﴿ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ اكتسبوها، والمراد منها أعمال الجوارح. ومنه قيل للأعضاء جوارح. قال ابن عطية: ويحتمل أن يكون من الجرح، كأن الذنب جرح في الدين، والعرب تقول: وجرح اللسان كجرح اليد"[٢].

فالآية فُسِّرت بمعنى الكسب والاكتساب، أي: الأعمال خيرها وشرّها، كما فُسِّرت بالذنوب، وكلاهما مجاز، غير أن الأول أوسع في المعنى.

قال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٩/ ٢٩].

(اليد) في كلام العرب مجال رحب للمجاز، يقول الزمخشري: "سقط في يده: ندم. والقوم عليّ يدٌ واحدة وساق واحدة إذا اجتمعوا

(١) تاج العروس: (جرح).
(٢) البحر المحيط: ٤/ ١٥٠.

على عداوته. وله يد عند الناس: جاه وقدر... وهو أطول يداً منه: أسخى. وأعطى بيده: انقاد"[(١)].

ومن الدلالات المجازية لليد في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ﴾ أن تكون بمعنى القوة منكم، والانقياد منهم، ومنها أن تكون الجزية معجَّلة غير مؤجَّلة، جاء في أساس البلاغة: "وأعطوا الجزية عن يدٍ: عن انقياد واستسلام، أو نقداً بغير نسيئة"[(٢)].

ويقول الثعالبي: " ﴿عَن يَدٍ﴾ يحتمل وجوهاً: منها أن يريد عن قوة منكم عليهم وقهر، واليد في كلام العرب القوة. ومنها أن يريد سوق الذمي لها بيده لا أن يبعثها مع رسول؛ ليكون في ذلك إذلال لهم. ومنها أن يريد نقدها ناجزاً، تقول بعته يداً بيد، أي: لا يؤخرون بها. ومنها أن يريد عن استسلام، يقال: ألقى فلان بيده إذا عجز واستسلم"[(٣)].

وكل تلك المعاني مراد في الآية الكريمة، عبَّرت عنها بلفظ (اليد) مجازاً وإيجازاً، ولو عبَّر عنها بغير (اليد) لاحتاج إلى عدة جمل قام مقامها لفظ واحد.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٦٢/ ٩].

﴿ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ في الآية الكريمة يحتمل معنيين مجازيين؛ أحدهما: الصلاة، وهي بعض الذكر. والآخر: الخطبة، وهي محلّ الذكر.

يقول الألوسي: "والمراد بذكر الله الخطبة والصلاة، واستظهر أن

(١) أساس البلاغة: (يدي)، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تح: عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م.
(٢) أساس البلاغة: (يدي).
(٣) الجواهر الحسان: ٢/ ١٢٥.

المراد به الصلاة، وجوز كون المراد به الخطبة. وهو على ما قيل مجاز من إطلاق البعض على الكل كإطلاقه على الصلاة، أو لأنها كالمحل له "[١].

وكلا المعنيين مراد في الآية، فهو أمر بالسعي إلى الخطبة والصلاة جميعاً بلفظ واحد، ولو ذكر أحدهما لما أفاد الثاني، ولكنه أتى بهما بتعبير مجازي يشملهما معاً من أقرب سبيل.

---

(١) روح المعاني: ٢٨/ ١٠٢.

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث ظاهرة أسلوبية تفنُّن الخطاب القرآني في إبداعها واستثمارها، ألا وهي اتساع الخطاب لمعانٍ عديدة بألفاظ قليلة، وهو باب في الإيجاز والإعجاز عريض، تناثرت شذراته في كتب التفسير واللغة والأدب، اجتهدنا في لقط دررها وجمع شتاتها في بحث يتتبع الظاهرة، ويرسم معالمها، ويبين أسبابها، فكان هذا البحث في تمهيد وأربعة فصول.

خصَّصنا التمهيد لاستجلاء مصطلح الاتساع لغة، ثم اصطلاحاً، في علم القراءات، وعلوم العربية من لغة ونحو وصرف وبلاغة.

وقد تباين مفهوم المصطلح بين هذه العلوم تبايناً كبيراً، فحاولنا تقصِّي المصطلح في تلك العلوم؛ لنحدد معالمه، ونبين مفهومه في كتب التراث قبل أن نشرع في الدراسة.

ففي علم القراءات وجدنا مصطلح (الاتساع) يدلُّ على إعطاء الحركة فوق حقِّها من المد لتنقلب حرفاً، وذلك نحو قبيح وزيادة في كلام الله تعالى.

وعند اللغويين وجدنا دلالة الاتساع لا تخرج عن معنى التساهل والتسمُّح في دقة التعبير عن المعنى المراد في المفردات والأساليب على حدٍّ سواء.

ويستعمل مصطلح الاتساع عند النحاة رديفاً للخروج عن الأصل في التركيب، وبمعنى التساهل في الأخذ بالضوابط والقواعد في مسائل متناثرة وردت في مباحث الظرف، والمصدر، والحذف، والأسماء، والأفعال، والحروف، وغيرها مما تفرق في كتبهم.

ووجدنا الاتساع في علم الصرف يدلُّ على مخالفة القياس في وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة، وفي بعض موازين الجموع، وكذلك إبدال الحروف في بعض الكلمات.

وفي فنون البلاغة العربية وجدنا المصطلح شديد الاضطراب؛ ففي علم المعاني ورد الاتساع رديفاً للتفنن في الفصاحة، وغاية للتقديم والتأخير، وأحياناً يُراد به الإيجاز بالحذف.

وفي علم البيان ذُكر أحياناً صنواً للتشبيه، وورد أيضاً مع المجاز بنوعيه العقلي واللغوي، والمجاز اللغوي بشطريه الاستعارة والمجاز المرسل، فتارة وجدنا التوسع رديفاً للمجاز العقلي في الإسناد، وأخرى شطراً للمجاز المرسل، وكثيراً ما أُدرج تحت أنواعه المختلفة، أو أُريد به الاستعارة.

أما في علم البديع فقد وجدنا لمصطلح الاتساع دلالتين مختلفتين، أولاهما: الإتيان في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول. والأخرى: أن يقول الشاعر بيتاً يحتمل معاني شتى يحتاج الناظر فيه إلى تأويلات عدة، ويرجح ما يترجح منها بالدليل.

ثم آثرنا رسم معالم الاتساع الذي أردناه لهذا البحث؛ فكان دلالة الخطاب على عدة معان محتملة في تركيب لغوي واحد، يتسع فيه التأويل على قدر قُوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه، لو اختل هذا التركيب لانفرط عقد تلك المعاني، واحتيج إلى تراكيب بعدد تلك المعاني لتعبِّر عنها.

ثم تناولنا العوامل التي تغني الخطاب بتلك المعاني المحتملة في أربعة فصول:

خصصنا الفصل الأول منها بالعلاقات النحوية وأثرها في زيادة معاني النظم الكريم، وقد بحثنا هذا في اختلاف تعليق الظرف، وتعليق الجار والمجرور، وأثر ذلك في توسيع الدلالة؛ إذ إن تعليق شبه الجملة لا ينفك عن المعنى، فإذا اختلف المعنى اختلف التعليق، وإذا اختلف التعليق اختلف المعنى، ورأينا أن الخطاب القرآني قد أفاد كثيراً من الاحتمالات المتعددة في تعليق أشباه الجمل لتوسيع دائرة المعاني والأحكام.

ودرسنا كذلك نماذج من اختلاف الإعراب وعلاقته بتعدد دلالات الخطاب؛ فكل إعراب له معنى، ولكل معنى إعراب، وإن كان النص واحداً، وقد أبدع النظم الكريم في استثمار الاحتمالات الدلالية وأعاريبها المختلفة في كثير من نصوص التنزيل.

وتناولنا في هذا الفصل إمكانية أن يعود الضمير على اسمين أو ثلاثة في عبارة واحدة مما أغنى الخطاب القرآني بكثرة المعاني مع قلة الألفاظ؛ إذ إن الضمير ينوب عن ذكر الاسم المفيد لمعنى محدد، فإذا أمكن ربط الضمير باسمين أو أكثر اتسعت دائرة الإفادة في المعاني وما يتصل بها من مرامي الكلام وربما الأحكام.

ثم رأينا وسيلة فريدة يعتمدها القرآن الكريم في تذكير المضاف المؤنث أو تأنيث المذكر تبعاً للمضاف إليه؛ من أجل توسيع دلالة الخطاب مع المحافظة على قلَّة المفردات، مما يشي بقصد الخطاب من الجمع بين معنيي المضاف والمضاف إليه معاً بعبارة واحدة موجزة، وقد عرضنا نماذج من هذا القبيل وردت في الشعر العربي وجاء بمثلها الخطاب القرآني.

وتناولنا أيضاً أسلوب القرآن الكريم في توسيع الدلالة بالجمع بين الفعل واسم مصدره، فوجدنا أن هذا الأسلوب يُراد به الجمع بين ثلاثة معان أحياناً: معنى الفعل، ومعنى اسم المصدر، ومعنى التوكيد الذي يساق لأجله المصدر.

ورأينا في هذا الفصل أيضاً أن من العوامل النحوية التي أسهمت في توسيع دلالات الخطاب القرآني وقوع الجملة في موقع يحتمل الوصف والاستئناف والحال، مما يؤدي إلى توسيع المراد بأقل الألفاظ.

وكان أخيراً من العوامل النحوية التي وجدنا لها أثراً في توسيع دلالة الخطاب القرآني احتمال إسناد العبارة إلى غير واحد من المتكلمين، وفي اختلاف المتكلم بالعبارة توسيع لنطاق المعاني السياقية في النص وإن كانت العبارة واحدة.

وتحدثنا في الفصل الثاني عن العوامل الصرفية في توسيع معاني النص؛ إذ وجدنا أن البناء الصرفي لكثير من المفردات القرآنية أسهم في توسيع الكثير من دلالات الخطاب القرآني، ورصدنا ذلك في دلالة الوزن الصرفي على عدد من الصيغ الصرفية؛ فقد ترد الكلمة الواحدة في سياق ما تحتمل أوجهاً بحسب بنيانها وتقليب النظر في جوانبها.

وكذلك في دلالة الوزن الصرفي على صيغة صرفية ومعنى معجمي من جذر واحد؛ فمن الوسائل التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع دلالاته استثمار المفردة القرآنية من جهتين، جهة الميزان الصرفي، وجهة المعنى المعجمي، وذلك بأن تَرِد الكلمة دالَّة على معنيين؛ أحدهما يُرَدُّ لعوامل صرفية، والآخر لدلالة لفظية، وكلاهما مشتق من جذر لغوي واحد، وكلاهما يمكن أن يكون مراداً.

وأيضاً تلمسنا ذلك في تعدد معاني الصيغة الصرفية، إذ إن الصيغة الصرفية وما تحمله من معان مختلفة كانت من الوسائل التي اعتمدها

الخطاب القرآني في توسيع الدلالة لكثير من المفردات القرآنية؛ وذلك بأن تَرِد الكلمة دالَّة على معنيين أو أكثر، يُرَدُّ كل واحد إلى معنى من المعاني التي تحتملها الصيغة الصرفية.

وبحثنا كذلك في دلالة الصيغة الواحدة على معنيين مختلفين من جذر لغوي واحد، وقد رأينا في نماذج متعددة أن المفردة اللغوية إذا ما سبكت في صيغة صرفية معينة قد تدلُّ على معنيين مختلفين، رغم اشتقاقهما من الجذر اللغوي نفسه، وقد اعتمد الخطاب القرآني هذا الأسلوب في توسيع الدلالة في آياته البيِّنات التي عرضنا نماذج منها، وبيَّنا اتساع دلالاتها.

ومما وجدناه من العوامل الصرفية أيضاً أن ثمة أفعالاً في العربية تحتمل الأزمنة الثلاثة مجتمعة أو متفرقة إذا ما أُحكم نظمها في بعض التراكيب اللغوية، وأفعالاً أخرى تؤدي معنيين، فتستعمل لازمة أحياناً ومتعدية أحياناً أخرى، وقد أفاد الخطاب القرآني من النوعين، من اتساع الدلالة الزمنية في الفعل، ومن اتساع الفعل للزوم والتعدي في المعنى، فجمع الغرضين بفعل واحد أحياناً.

أما الفصل الثالث فجعلناه لأثر العوامل اللغوية في توسيع المعاني؛ فقد كان استثمار الطاقة التعبيرية في حروف المعاني من الوسائل التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع دلالاته؛ إذ يدلُّ كل حرف من حروف المعاني على معنيين أو أكثر، وقد يجتمع في الحرف بعض معانيه في سياق واحد، فيتَّسع الخطاب لتأويلات متعددة بعدد تلك المعاني.

وكذلك استثمر الخطاب القرآني تعدد الدلالة المعجمية للمفردات التي قد يكون مردُّها إلى دلالة الكلمة على عدة معان من جذر واحد، وتعدد دلالات الكلمة الواحدة في المعاجم لا يكاد يُحصى.

وتناولنا في هذا الفصل أيضاً تلاقي كلمتين مختلفتين من جذرين مختلفين على صورة واحدة تجمعهما معاً، فاتسعت دلالة الخطاب للمعنيين جميعاً، فكانا مرادين معاً، وقد عرضنا نماذج من هذا القبيل.

ورأينا أيضاً اتخاذ الخطاب القرآني مسلكاً لطيفاً في بعض المفردات؛ إذ جمع فيها بين الحقيقة والمجاز فأدَّت المعنيين جميعاً في آن معاً إيجازاً واتساعاً، ناقشنا أمثلة منه في هذا الفصل.

ثم كان الفصل الأخير لمناقشة العوامل البلاغية والتفنُّن في نسج التراكيب وإحكام النظم؛ للتعبير عن مزيد من المعاني بنقص الألفاظ في أغلب الأحيان وفق أساليب العرب وسننها في الكلام، وفوقها في الفصاحة والبيان.

وقد ناقشنا في هذا الفصل سبعة عوامل في توسيع دلالة الخطاب:

أولها كان التضمين، وقد رأينا أن التضمين له غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بإشراب لفظ معنى لفظ آخر، وتعدية المذكور بالحرف الذي يتعدى به المضمَّن، فيجتمع معنيان في تعبير واحد: معنى الفعل المذكور ومعنى المحذوف الذي ذُكر شيء من متعلقاته.

والثاني كان أسلوب الحذف وأثره في توسيع الدلالة؛ إذ الحذف وسيلة من الوسائل البلاغية التي اعتمدها الخطاب القرآني في كثير من آياته الكريمة، وقد تنوع الحذف، كما رأينا، بين حروف ومفردات وتراكيب.

والثالث كان فن الاستخدام، وهو فن بديعي لطيف يجعل اللفظ المشترك يخدم معنيين معاً في الوقت ذاته، بقرينتين مختلفتين.

والرابع كان تقديم لفظ على آخر في نظم الخطاب القرآني؛ ليشمل

معنيين في وقت واحد، فيزيد في المعاني من دون أن يزيد في المباني، وما هو إلا تقديم أو تأخير.

والخامس من الوسائل التي اعتمدها الخطاب القرآني في توسيع دلالات التركيب أن يخالف بين صدر الكلام وعجزه، فقد يكون المبتدأ أو الشرط خاصّاً فيعقبه بالخبر أو الجزاء عامّاً شاملاً فيدخل فيه صدر الكلام دخولاً أوليّاً، فيكسب المعنيين معاً الخاص أولاً والعام ثانيّاً، وقد استعرضنا نماذج لهذا الفن في التعبير القرآني.

والسادس من أسباب الاتساع في دلالة النظم الكريم كان تردد الجملة بين أساليب الإنشاء والخبر، وقد رأينا نماذج احتمل الخطاب فيها أن يكون خبراً، وأن يكون دعاءً أو أمراً، أو غير ذلك من أنواع الإنشاء، فدلَّ على غرضين بتعبير واحد.

وأخيراً تناولنا نماذج من آيات الله البينات تخلّى فيها الخطاب عن الدلالة الحقيقية وأعمل اللفظ في معنيين مجازيين معاً في وقت واحد، فأدَّت مجموع الغرضين من طريق المجاز.

هذا ونشير في نهاية المطاف إلى ما تناثر في تضاعيف هذه الرسالة من آثار اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، كاختلاف الوقف في القراءة بما يتناسب مع المعنى، وقد رأينا نماذج كثيرة من هذا القبيل، ولا سيما اختلاف تعليق أشباه الجمل، واختلاف الإعراب، واختلاف دلالة حروف المعاني، واحتمال الجملة للإنشاء والخبر.

ومن آثار اتساع الدلالة كذلك اختلاف الأحكام الفقهية كالذي رأيناه من اختلاف الفقهاء في مقدار مسح الرأس تبعاً لاختلافهم في دلالة الباء في آية الوضوء، وكذلك اختلافهم في آية الصيام في الحج، بحسب تقدير المحذوف من زمان الحج أو مكانه، وغير ذلك من الأحكام التي أشرنا إليها في مواضعها.

ولعل أبرز ما ينبغي الإشارة إليه في الختام هو ما نراه ميزة للبحث في جمعه مادة وافرة في موضوعه، متناثرة في مصادرها، لمَّ شملها، وقيَّد شاردها، وردَّ قاصيها إلى دانيها، ثم رتبها في عناوين كبرى وصغرى، ثم حلّل وناقش، وأخذ هذا وردّ ذاك، واستعان بالشاهد والدليل لترجيح قول على قول، وموافقة رأي دون آخر.

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

قائمة المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم.**

- **الاستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)،**

٢. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر العربي، **١٩٧٥**م).

- **امرؤ القيس،**

٣. شرح ديوان امرئ القيس، جمع وتحقيق حسن السندوبي، شرح أسامة صلاح الدين منيمنه، (بيروت: دار إحياء العلوم، **١٩٩٦**م)، ط٢.

- **ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم،**

٤. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، **١٩٩٥**م).

- **الأزهري، خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ)،**

٥. مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، **٢٠٠٠**م)، ط١.

- **الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد،**

٦. تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، **٢٠٠١**م)، ط١.

- **ابن أبي الأصبع، زَكي الدّين عبْد العَظيم بن عبْد الوَاحد بن ظَافر بن عبْد الله بن محمّد،**

٧. تحْرير التحْبير في صِناعة الشّعر والنثْر وبَيان إعجاز القرآن، تحقيق حفني محمد شرف، (القاهرة: المجْلس الأعْلى للشّؤون الإسّلامية، **١٩٦٣**م).

- **الأعشى،**

٨. ديوان الأعشى، شرح د. يوسف شكري فرحات، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م)، ط١.

- **الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني (١٢٧٠هـ)،**

٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

- **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ)،**

١٠. أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م)، ط١.

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (دمشق: دار الفكر).

- **الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (٤٠٣هـ)،**

١٢. إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧م)، ط٥.

- **البخاري الجعفي، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل،**

١٣. الجامع الصحيح المختصر، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، ١٩٨٧م)، ط٣.

- **البغدادي، عبد القادر بن عمر(١٠٩٣هـ)،**

١٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق محمد نبيل طريفي - إميل بديع اليعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ط١.

- **البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٦)،**

١٥. معالم التنزيل، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، (دار طيبة، ١٩٩٧م)، ط٤.

- **البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي (٦٨٥هـ)،**

١٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق عبد القادر عرفان العشا حسونة، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦م).

■ **الترمذي السلمي، أبو عيسى محمد بن عيسى،**

١٧. الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

■ **التوحيدي، أبو حيان، ومسكويه،**

١٨. الهوامل والشوامل، تحقيق أحمد أمين - والسيد أحمد صقر، (مصر: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٥١م).

■ **ابن ثابت، حسان،**

١٩. ديوان حسان بن ثابت، شرح د. يوسف عيد، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م)، ط١.

■ **الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (٨٧٦هـ)،**

٢٠. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات).

■ **الثّعالبي، أبو منْصور عبّد المَلك بِن محمّد بِن إسْماعيل النيّسابوري،**

٢١. فقْه اللّغة وسِر العربيّة، تحقيق مصْطفى السّقا - إبراهيم الأبياري - عبْد الحفيظ شلبي، (بيروت: دار الفكْر، ١٩٦٤م)، ط٣.

■ **الجرجاني، أبو الحسن،**

٢٢. حاشية السيد الشرف أبي الحسن الجرجاني على الكشاف، طبعت مع الكشاف.

■ **الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد،**

٢٣. دلائل الإعجاز، تحقيق د. محمد التنجي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥م)، ط١.

■ **الجرجاني، علي بن محمد بن علي (٨١٦هـ)،**

٢٤. كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ)، ط١.

■ **جرير،**

٢٥. ديوان جرير، (بيروت: دار صادر، ١٩٩١م).

■ **الجعدي، النابغة،**

٢٦. ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق د. واضح الصمد، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م) ط١.

■ **ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢)،**
٢٧. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت: عالم الكتب).
٢٨. سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م)، ط١.
٢٩. اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، (الكويت: دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م).
■ **ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد،**
٣٠. زاد المسير في علم التفسير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ط٣.
■ **ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي،**
٣١. الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، (مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م)، ط١.
■ **حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي،**
٣٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).
■ **ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله،**
٣٣. خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق عصام شعيتو، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٧م)، ط١.
■ **الحموي، أبو العباس أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا،**
٣٤. القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، (دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ)، ط١.
■ **أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف،**
٣٥. البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ط١.
■ **ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد،**
٣٦. الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ)، ط٤.
■ **الرَّازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي (٦٠٦هـ)،**
٣٧. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ط١.

■ **الرَّازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر،**

٣٨. مختار الصحاح، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٥م).

■ **الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (٥٠٢هـ)،**

٣٩. المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد خليل عيتاني، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٩م)، ط٢.

■ **ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن (٤٥٦هـ)،**

٤٠. العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م)، ط١.

■ **الزبيدي، محمد مرتضى (١٢٠٥هـ)،**

٤١. تاج العروس من جواهر القاموس، (مصر: المطبعة الخيرية بجمالية مصر، ١٣٠٦هـ)، ط١.

■ **الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سهل،**

٤٢. تفسير أسماء الله الحسنى، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، (دمشق: دار الثقافة العربية، ١٩٧٤م).

■ **الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله،**

٤٣. البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩١هـ).

■ **الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)،**

٤٤. أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، (بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٩م).

٤٥. الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان: دار المعرفة)، ط٢.

٤٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

٤٧. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بو ملحم، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، ط١.

■ **ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد،**

٤٨. حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م)، ط٢.

- **السامرائي، د. فاضل صالح،**

٤٩. التعبير القرآني، (عمَّان: دار عمَّار، ٢٠٠٢م)، ط٢.

٥٠. الجملة العربية والمعنى، (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٠م)، ط١.

٥١. معاني النحو، (عمَّان: دار الفكر، ٢٠٠٣م)، ط٢.

- **ابن السراج النحوي البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل،**

٥٢. الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م)، ط٣.

- **أبو السعود، محمد بن محمد العمادي،**

٥٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

- **سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر،**

٥٤. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الجيل)، ط١.

- **السيوطي، جَلال الدّين أبو الفضْل عبْد الرّحمن بْن أَبي بكْر (٩١١هـ)،**

٥٥. الإتقان في علوم القرآن، تحقيق سعيد المندوب، (لبنان: دار الفكر، ١٩٩٦م)، ط١.

٥٦. همْع الهَوامع في شَرح جمْع الجَوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية).

- **الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس،**

٥٧. الأم، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ)، ط٢.

٥٨. الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، (القاهرة، ١٩٣٩م).

- **الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ)،**

٥٩. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣م).

- **الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب،**

٦٠. المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة الزهراء، ١٩٨٣م).

- **ابن عادل الدمشقي الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي (بعد٨٨٠هـ)،**

٦١. اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ط١.

- **ابن عاشور، محمد الطاهر،**

٦٢. التحرير والتنوير، (بيروت: مؤسسة التاريخ، ٢٠٠٠م)، ط١.

- **العباسي، عبد الرحيم بن أحمد،**

٦٣. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: عالم الكتب،١٩٤٧م).

- **العبدي، المثقب،**

٦٤. شرح ديوان المثقب العبدي - عائذ بن محصن بن عبد القيس، جمع وتحقيق وشرح د. حسن حمد، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م) ط١.

- **العجاج،**

٦٥. ديوان العجاج، تحقيق د. سعدي ضنَّاوي، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م)، ط١.

- **ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب،**

٦٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م)، ط١.

- **ابن عقيل العقيلي المصري، بهاء الدين عبد الله،**

٦٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).

- **العُكْبَرِيّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)،**

٦٨. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (إحياء الكتب العربية).

٦٩. اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.غازي مختار طليمات وآخر، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ط١.

- **الفارابي، أبو النصر،**

٧٠. كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، (دار المشرق، ١٩٩٠م)، ط٢.

- **ابن فارس، أبو الحسين أحمد (٣٩٥هـ)،**

٧١. معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨١م)، ط٣.

■ **الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)،**

٧٢. كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، (العراق: دار الرشيد، ١٩٨٠م).

■ **الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)،**

٧٣. القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة).

■ **القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١)،**

٧٤. الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، (القاهرة: دار الشعب، ١٣٧٢هـ)، ط٢.

■ **القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر،**

٧٥. مسند الشهاب، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م)، ط٢.

■ **ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي،**

٧٦. الأفعال، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ط١.

■ **القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب،**

٧٧. مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥م)، ط٢.

■ **ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (٧٥١هـ)،**

٧٨. بدائع الفوائد، تحقيق هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٦م)، ط١.

٧٩. التفسير القيم، جمع: محمد أويس الندوي، تحقيق محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتب العلمية).

■ **ابن كثير القرشي الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (٧٧٤هـ)،**

٨٠. تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، (دار طيبة، ١٩٩٩م)، ط٢.

■ **ابن كيكلدي العلائي، صلاح الدين خليل،**

٨١. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر، (عمان: دار البشير، ١٩٩٠م)، ط١.

- **المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،**

٨٢. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب).

- **ابن محمد الهائم المصري، شهاب الدين أحمد،**

٨٣. التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق فتحي أنور الدابلوي، (مصر: دار الصحابة للتراث بطنطا، ١٩٩٢م)، ط١.

- **المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم (٧٩٤هـ)،**

٨٤. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ)، ط٢.

- **مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري،**

٨٥. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

- **المناوي، عبد الرؤوف،**

٨٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ)، ط١.

- **المناوي، محمد عبد الرؤوف،**

٨٧. التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق د. محمد رضوان الداية، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٠هـ)، ط١.

- **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١هـ)،**

٨٨. لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٢م).

- **النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل،**

٨٩. معاني القرآن الكريم، تحقيق محمد علي الصابوني، (مكة المرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ)، ط١.

- **النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (٧٠١هـ)،**

٩٠. تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، (دمشق: دار الفكر).

- **النميري، الراعي،**

٩١. ديوان الراعي النميري، شرح د. واضح الصمد، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م)، ط١.

■ **أبو نواس، الحَسن بِن هَانئ (١٩٨هـ)،**

٩٢. دِيوان أبي نواس، (بيروت: دار صادر).

■ **النيساري،**

٩٣. الوافية نظم الشافية، تحقيق حسن أحمد العثمان، (مكة: المكتبة المكية، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م)، ط١.

■ **ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)،**

٩٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩م)، ط٥.

٩٥. شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (القاهرة: ١٣٨٣هـ)، ط١١.

٩٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ط٥.

■ **الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ)،**

٩٧. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق صفوان عدنان داوودي، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٥م)، ط١.